

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة السانوية
كلية الآداب، اللغات والفنون
قسم اللغة العربية وآدابها



العامل والأثر في الدرس النحوي
بين القديم والحديث
(دراسة وصفية تحليلية نقدية)

رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية.

أعدّها الطالب: الطيب دخير.
تحت إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد عزّوز.

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة وهران	أ.د. بكري عبدالكريم
مشرفاً	جامعة وهران	أ.د. عزّوز أحمد
عضواً مناقشاً	جامعة بلعباس	أ.د. بلبشير لحسن
عضواً مناقشاً	جامعة عنابة	أ.د. بوشهدان شريف
عضواً مناقشاً	جامعة بلعباس	د. بخالد فرعون
عضواً مناقشاً	جامعة وهران	د/ة سعدالله ف الزهراء

السنة الجامعية: 2013 / 2014

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(وَقُلِ اَعْمَلُوا فَاَسَیْرَی اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُوْلُهُ وَ الْمُؤْمِنُوْنَ)

صدق الله العظيم

إهداء

إلى من غرس فيّ حبّ العلم والمعرفة.... وإلى
الذين غدّوني من أساتذتي بغذاء العلم وسقّوني
ماء المعرفة... وإلى كل راغب في العلم والمعرفة
من الطلّاب والطالبات... وإلى رقيقة الدّرب...
وإلى البنات العزيزات... إلى جميع هؤلاء أهدي
هذا العمل.

بسم الله الرحمن الرحيم.

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وخاتم النبيين محمد الأمين، وعلى صحبه أجمعين. وبعد، فإنّ النحو العربي قد نال من العناية والاهتمام عبر مسيرته التاريخية، منذ أن وُضعت أول لبنة هذا العلم.

وتنوع التأليف، وظهر أول عمل متكامل في كتاب سيبويه، الذي جمع قواعد النحو وأصوله، وتتابع النحاة بعده يضعون عليه شروحات، تحولت إلى موسوعات نحوية كبرى، وظهرت مدارس نحوية كثيرة منها: البصرية والكوفية والبغدادية والأندلسية، مما يدل على اهتمام الأمة العربية الإسلامية بالنحو العربي.

وكانت المؤلفات النحوية – مطولاتها ومختصراتها – قد اتبعت منهجاً وفق نظرية العامل التي استقرت في الفكر النحوي منذ سيبويه، وتوسّع فيها النحاة توسّعاً كبيراً؛ فتحدّثوا عن العامل اللفظي والعامل المعنوي والعامل القويّ والعامل الضعيف، وتوصّّلوا إلى قوانين نظنها رائدة في هذا المجال؛ إذ رأوا أنّ الأصل في العمل هو الفعل.

ولم تسلم هذه الفكرة من النقد قديماً وحديثاً، ولكنها ظلت مسيطرة على التحليل النحوي عند العرب إلى اليوم.

وتقوم هذه النظرية على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب، والترابط الموجود بين عناصر كل جملة، فكل عنصر مؤثر فيما بعد ومتأثر بما قبله، ويقتضي العامل أثراً هو العلامة الإعرابية، كما تقتضي العلامات الإعرابية مؤثراً هو العامل، فالعامل هو المؤثر، والمعمول هو المتأثر، أما العلامات الإعرابية فهي الأثر الناتج عن عملية التأثر والتأثير، ولهذا تتألف الجملة من العامل والمعمول وعلاقة العمل الرابطة بينهما، وعن العلامات الإعرابية بوصفها أثراً للتفاعل القائم بينهما.

فالعامل الموجد للمعاني الوظيفية للكلمات، وحين يريد المتكلم التعبير عن تلك الوظائف فإنه يختار لها العلامة المناسبة في عرف اللغة، ولذلك اهتم النحويون بالعامل، وبنوا عليه قواعدهم وأحكامهم.

وقد أعاد اللغويون العرب المعاصرون مناقشة هذه النظرية، وجاء حديثهم عن قبولها أو رفضها، وتباينت آراؤهم، ويمكن ملاحظة اتجاهين بارزين في تناول هذه النظرية:

1 - اتجاه يدعو إلى إبقاء العامل ويؤكد أهميته، وتعدّ نظرية العامل عندهم من أهمّ النظريات التي قام عليها صرح النحو

العربي ، حيث إنهم يرون أنه لا يكاد يخلو باب من أبواب النحو العربي من الإشارة إلى العامل. بل لا نبالغ - كما يقولون - إذا قلنا إنه لا يمكن لأي باحث في مجال النحو العربي أن يتناول أية ظاهرة من الظواهر النحوية دون أن يتطرق إلى الحديث عن العامل ودوره في الإعراب.

2 - واتجاه يدعو إلى إلغاء العامل ويرفضه على أساس أنها نظرية سطحية شكلية، لا تنظر إلى اعتبار المعنى أو على أساس أنها نظرية قائمة على الفلسفة والمنطق وليست قائمة على أساس الواقع اللغوي، مبدياً الآثار السلبية التي جلبها العامل والمشكلات التي ترتب على القول به.

وينقسم الدارسون في هذا الاتجاه إلى فريقين، الأول: اكتفى بالدعوة إلى هدم نظرية العامل دون تقديم بديل. والثاني: قدّم نظريات بديلة عن القول بالعامل ورأى أنها أنسب من القول به.

ويعود اختلاف الدارسين في تناول نظرية العامل إلى اختلاف السبب الذي دعاهم للقول ببقاء العامل، فجاء حديث بعضهم رداً على القائلين بإلغاء العامل، في حين لاحظ بعضهم ارتباط العامل بحركات الإعراب.

ولم تتضح استفادتهم من الدراسات اللغوية الحديثة التي تناولت هذا الموضوع بالنقاش والتحليل، حتى أصبحت نظرية العامل من أحدث النظريات اللغوية. ومنها على سبيل المثال المنهج التوليدي والتحويلي.

ولم يقدم القائلون بإلغاء العامل أسباباً مقنعة لرفض العامل، وكان أغلبهم متأثراً بعاملين أساسيين، أحدهما:

هو التأثير بآراء ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة"، أما العامل الآخر فهو التأثير بمبادئ المدرسة الوصفية اللغوية التي دعت إلى ملاحظة ظاهر اللغة المدروسة، وقصرت دور عالم اللغة الوصفي على الملاحظة والوصف والتسجيل، ولهذا نجد هذه المدرسة تبعد العامل وما يتعلق به من أصول ومفاهيم وأحكام وقواعد.

إنّ نظرية العامل كما يرى كثير من اللغويين، لا يمكن إهمالها أو الإعراض عنها، فهي تقنن الكلام، وتعطيه معايير ثابتة تقى المتكلم من الوقوع في الخطأ، وتحفظ النحو من تفشّي اللحن فيه. بل تضبط التغيرات التركيبية، وتربط مكونات الجملة العربية وتفسيراتها، وتعين على إدراك العلاقات بين عناصرها، وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار لفظية ومعنوية.

واعتمدها النحويون القدامى بما أنهم المؤسسون لها وساروا عليها وانطلقوا منها في تأسيس القواعد النحوية، ممّا يدلّ على أنّها ركن مهمّ في النحو العربي، فمن دونها لا يقوم إعراب، ولا تُحدد هوية كلمة.

وقد ذهب ابن مضاء القرطبي في العصر الأندلسي (ت 592هـ) إلى إبطال نظرية العامل وإنكار العوامل المضمرّة والتقدير والعلل الثواني والثالث، وهو بذلك يحاول إعادة صياغة لجوانب من النحو العربي وفق المذهب الظاهري. وقد أخذ كتابه صدىً واسعاً لدى المحدثين، الأمر الذي أسهم في ظهور دعوات لتيسير سبل النحو وتذليل الشائك منه.

ومن أوائل تلك الدعوات وأكثرها ذيوماً في القرن العشرين دعوة إبراهيم مصطفى، إلى إلغاء نظرية العامل وما يتبعها من تأويل وتقدير فهو بهذا لا يخرج في جوهره عن ثورة ابن مضاء على العامل النحوي .

وأعجب من هذا ما نجده عند عباس حسن صاحب النحو الوافي إذ ينص على أن العامل مشكلة واضحة الأثر في تعقيد النحو، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة، فليس خطرهما مقصوراً على المسائل النحوية بل تجاوزها إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع.

وزاد بعض المحدثين على ذلك أن زعموا أن جذور العامل النحوي تعود إلى فكرة التأثير والتأثر الموجودة في المنطق الأرسطي الذي ظهر مبكراً في العربية حسب زعمهم.

ومن خلال هذا البحث حاولت - على مدى الفصول الأربعة - التوغل في دراسة نظرية العامل عند النحاة العرب القدامى للوقوف على القيمة العلمية الحقيقية لهذه النظرية في تراثنا النحوي.

و تتبع أغلب الآراء و النظريات التي يدعو فيها المعاصرون إلى تجديد النحو وتيسيره دعوة منهم إلى إزالة الصعوبة والتعقيد الذي جاء بهما العامل النحوي، مما نتج عنه آراء متباينة في مفهوم التيسير والتجديد.

وكان لابد لهذا البحث أن يخوض غمار هذا الطريق وأن يرتضي النظر في تلك المشاكل التي اندلعت بين المحدثين أنفسهم كل يدلي بدلوه وحججه في مناظرات سال فيها المداد كثيراً، ومحاجات تنوء بحملها المجلدات الضخام، ومحور النزاع بين الفريقين: القواعد النحوية وعواملها.

سبب اختيار الموضوع

لقد حظيت نظرية العامل باهتمام كبير في النحو العربي، وكثر الحديث عنها قديماً وحديثاً، وانقسم الباحثون بين

مؤيد لها وثائر عليها، وقامت الدراسات والأبحاث التي تدعو إلى تجديد النحو العربي وتيسيره بحجة تعقيده وصعوبة فهمه؛ وذلك بإلغاء بعض قواعده أو حذف بعض تقسيماته وأبوابه و إدماج بعضها في بعض، أو تغيير مصطلحاته بابتكار مصطلحات جديدة لبعض أبوابه ومسائله، إلى غير ذلك من صور التبسيط وأشكاله، منذ القرن التاسع عشر الميلادي تقريباً.

ونظراً لهذا الانقسام، والتباين في الآراء، والمناداة بالتيسير والتجديد كان من الأسباب التي دعنتي لاختيار هذا الموضوع.

وهناك أسباب أخرى منها:

1 - دراسة نظرية العامل دراسة واعية منصفة للوصول إلى رأي فيه وجه الحق.

2 - تتبّع أغلب الآراء والنظريات التي يدعو فيها المعاصرون على التجديد والتبسيط اعتقاداً منهم إزالة الصعوبة والإشكال الذي ساقه العامل النحوي.

3- الوصول إلى خلاصة الدراسات التراكمية التي دعت إلى تجديد النحو العربي وتيسيره، وهي ما تزال مبعثرة هنا وهناك، ولم تحظ بمثل هذه الدراسة بغية الاستفادة مما حققته هذه المحاولات في هذا الميدان، سواء على مستوى الكتاب النحوي المدرسي، أم على مستوى الجانب النظري الخالص.

4 - مناقشة دعاة التجديد، لاسيما الذين نادوا بإلغاء العوامل النحوية وكثير من القواعد والمصطلحات المتعارف عليها.

5 - والوقوف على ما وصل إليه أصحاب هذا الاتجاه من محاولات تهدف إلى نقد المناهج النحوية السابقة والتأكيد على ما وصلوا إليه ما هو إلا زيادة الآراء وتعديد الأحكام، وتنويع المواقف كأسس التي وضعها المجددون بديلاً لنظرية العامل، وما عددوا فيها من القرائن التي يعسر فهمها حتى على المتخصصين. والبحث سوف يستفيد من الآراء الناضجة، كما أنه سيدحض كل دعوة هدامة باعثها التقليد الأعمى.

6- تسليط الضوء على أهم ما قدم من اقتراحات وآراء لتيسير النحو العربي في هذا العصر، وتجميعها في هذا البحث، بعد الدرس والتحليل والإشارة إلى مظانها حتى يستفيد منها المربون والباحثون.

منهج البحث:

بما أن الموضوع يجمع بين نظرية العامل التي هي مثار جدل وخلاف بين النحاة في القديم والحديث، وفكرة العامل لها أهمية أساسية في موضوعات النحو ذلك لارتباطها بصلب النحو وسيطرتها على تفكير النحاة، ولم تحظ قضية في النحو العربي بالبحث والنقاش والجدل مثل قضية العامل التي انقسم الباحثون

فيها بين مدافع عنها ومعتز بها ، وبين من دعا إلى هدم العامل وإسقاطه وكلُّ حسب اتجاهه اهتم بالدراسة العلمية النظرية التي تحاول الوصول إلى جذور المشكلة ومنبع الصعوبات في النحو.

وبين اختلاف آراء المجددين واقتراحاتهم في هذا الجانب بين معتدلٍ يرى التجديد والتيسير في الاهتمام بالقواعد النحوية وتطويرها بما يتماشى وروح العصر، وبين رافض ينادي بإلغاء هذه القواعد والأصول والنظريات التي أقام عليها النحاة منهجهم.

وبما أن خلاصة هذه الجهود والمحاولات والاقتراحات ما تزال مبعثرة؛ لأن الدراسات السابقة التي اهتمت بذلك محدودة، كما سنرى.

فلذلك اتبعت هذه الدراسة منهجاً يكاد يكون تكاملياً يجمع بين المنهج الوصفي الاستقرائي والنقدي التحليلي والتركيبى التقويمى يجمع الأفكار في هذا الحقل، ويصنفها طبقاً لمعالجتها الموضوع ويعرض على الدراسات والأبحاث المتصلة بذلك، ويعمل فيها الباحث عقله بالنقد والتحليل والتركيب والتقويم، للوصول إلى أحكام خدمة اللغة.

خطة البحث:

تركزت خطة البحث طبقاً لطبيعة الموضوع الذي تتناوله الدراسة، في مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

أولاً المقدمة: أشرنا فيها باختصار إلى مكانة النحو العربي، وتطوره بين الموسوعات والمختصرات، وظهور المدارس النحوية وموقف المجددين من نظرية العامل التي أسس عليها النحو، وسبب ظهور المحاولات الحديثة التي تدعو إلى التيسير والتجديد، ودراسة البحث لهذه المحاولات وسبب اختيار الموضوع ومنهج البحث.

ثانياً التمهيد: أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي:

مهّدت لهذا بإلقاء نظرة على أثر التيارات الفكرية المتباينة في مدينة البصرة موطن الثقافات المختلفة، ثم تحدّثت عن علاقة المنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية بالنحو العربي وعن مدى حقيقة تأثر هذا بذلك. وذكرت الانقسام والخلاف الذي حدث بين النحاة وأهل اللغة و اشرت للمؤيدين والمنكرين لهذا التأثير، وذلك لما لهذا التأثير من علاقة بفلسفة العامل، وبيّنت الزمن الذي حدث فيه هذا التأثير ونواحيه.

ثالثاً الفصل الأول: في تاريخ العامل ونشأته.

واشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: علاقة العامل النحوي بالعلل النحوية:

بيّننا في هذا المبحث أنّ نظرية العامل النحوية هي وليدة مبدأ العلية لأنّ العلة النحوية قد لازمت النحو منذ نشأته، فكلّ قاعدة نحوية لا بدّ لها من علة.

المبحث الثاني: نشأة العامل النحوي وأقسامه:

بيننا في هذا المبحث أنّ نظرية العامل هي نظرية عربية صرف وقد نشأت في بيئة عربية انفراد بها النحو العربي، وعزّزنا هذا الكلام بشهادات من أقوال العلماء والدارسين من أهل الاختصاص. كما تحدّثنا عن تعريف العامل من حيث اللغة والاصطلاح، وعرضنا إلى أقسام العامل النحوي وما يجري حولها من أقوال، سواء بالنسبة للعوامل اللفظية وأنواعها: من سماعية وقياسية أو العوامل المعنوية.

المبحث الثالث: حقيقة العامل.

عرضنا في هذا المبحث إلى اختلاف وجهات النظر في تحديد المسبب في العلامات من رفع ونصب وجرّ وجزم. أهو المتكلم؟ أم للفظ؟ ، أم شيء آخر؟.

رابعاً الفصل الثاني: دعوة ابن مضاء وأثرها في النحاة المعاصرين.

وجاء هذا الفصل في خمسة مباحث:

المبحث الأول: نظرية العامل والنحاة المحدثون.

بيّنا في هذا المبحث موقف ابن مضاء من نظرية العامل، وجهوده في البرهنة على فسادها، ومهاجمته العلل الثواني والثالث، وغير ذلك من الموضوعات التي تناولها للتأكيد على تخلص النحو من العوامل النحوية.

المبحث الثاني: محاولة ابن مضاء وقيمتها العلمية.

ذكرنا في هذا المبحث بعض الآراء المفيدة في تيسير النحو في ضوء دراستنا لمحاولة ابن مضاء وللدراسات التي تناولها.

المبحث الثالث: في نظرية العامل والمعمول.

تناولنا في هذا المبحث قضية من أكبر قضايا النحو التي اتخذها بعض دعاة التجديد مطعناً على النحاة ونحوهم، وأدار عليها نقاد النحو في هذا العصر أحاديثهم حتى أصبح عندهم النحو - يعني أول ما يعني - هدم نظرية العامل، وقد تناول هذا المبحث بالدراسة آراء القدامى والمحدثين من عرب ومستشرقين حول حقيقة العامل ودورها في الصناعة

النحوية، ووازن بين آراء الفريقيين. وتعرضنا فيه إلى المؤيدين للعامل والمنكرين.

المبحث الرابع: الأسس التي وضعها المجددون بديلاً لنظرية العامل.

تناولنا في هذا المبحث الأسس التي وضعها دعاة التجديد للاستغناء عن نظرية العامل، وتغيير المصطلحات المتعارف عليها، وتصنيف النحو طبقاً لهذه الأسس.

المبحث الخامس: تصنيف النحو العربي في ضوء دعوة ابن مضاء.

يعتبر هذا المبحث أنموذجاً يبين بجلاء تأثير النحاة المعاصرين بدعوة ابن مضاء في إلغاء نظرية العامل، ومحاولتهم تصنيف أبواب النحو بالاستغناء عن هذه النظرية.

خامساً الفصل الثالث: أصالة الإعراب في العربية.

اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في الإعراب.

- تعريف الإعراب لغة واصطلاحاً.

- أصالة الإعراب في العربية.

- الدّعوة إلى إلغاء الإعراب.

- الرأي الأول:

- الرأي الثاني.

المبحث الثاني: الدّعوة إلى مرونة حركات الإعراب

المبحث الثالث: تقويم الآراء السابقة.

سادسا الفصل الرابع: المجدّدون وتيسير النحو العربي.

اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دعوة إلى تيسير الأسماء:

تناولنا في هذا المبحث اقتراحات المجدّدين وآراءهم في تيسير الأسماء ومنها توحيد ضمير الجمع والمثنى، والمطالبة بنصب جمع المؤنّث السّالم بالفتحة، كما تعرضنا إلى جمع المذكر السّالم وجمع التكسير، وأجرينا بعض التطبيقات، مع مناقشة ما يجب مناقشته.

المبحث الثاني: تيسير يتعلّق بالأفعال:

تناولنا في هذا المبحث اقتراحات المجدّدين
وأراءهم تتعلّق بتيسير الأفعال، مع مناقشة الجدير منها
بالمناقشة.

المبحث الثالث: اقتراحات جديدة نزع أنّها تيسّر بعض القواعد النحوية.

وكانت هذه الاقتراحات كالآتي: أولاً: حركات
الإعراب، ثانياً: حذف العامل في المبتدأ والخبر. ثالثاً:
جواز تقديم الفاعل على فعله. رابعاً: تيسير باب الاشتغال.
خامساً تيسير باب التنازع.

سابعاً: الخاتمة:

تضمّنت الخاتمة خلاصة لما جاء في هذا البحث من
دراسات ومناقشات، فضلاً على أنها سجّلت أهم النتائج
المستخلصة من هذا البحث.

وأخيراً، حاولت في جميع المراحل التي مرّ بها هذا
البحث أن أبذل قصارى جهدي وأن يظهر على النحو الذي
ينبغي أن يكون عليه أي عمل علمي، أكاديمي جاد، وحسبي
أنني اجتهدت قدر طاقتي متحلياً بالأناة والمثابرة ما
استطعت. والله أسأل أن يكون ما أقدمه من العلم النافع الذي
ينفع صاحبه. إنّه سميع مجيب الدّعوات.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

تمهيد

أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي:

أثر التيارات الفكرية المتباينة في البصرة.

الرأي الأول: المثبتون.

الرأي الثاني: المنكرون.

الرأي الثالث: القائل بالتأثير مع ثبوت الأصالة.

تمهيد:

أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي.

قبل الحديث عن هذه العلاقة أو هذا الأثر، رأينا أنه لا بد أن نقف وقفة متأنية مع الحركة الفكرية التي طرأت على العالم الإسلامي حينذاك، وبخاصة البصرة المدينة العربية التي نشأ النحو فيها حيث كانت ملتقى الأدباء والعلماء يأتون إليها من كل حذب وصبوب حيث نشأت حركة فكرية واسعة كان لها أثر كبير في بعض الدراسات النظرية التي كانت موجودة، فعلا، عند علماء المسلمين.

ونحن نعلم أن ظهور الإسلام قد أدى إلى نضوج المستوى الفكري العام عند الناس، وخاصة طبقة المفكرين والمتفكرين، حيث حمل الإسلام إلى البشر مفاهيم وتصورات جديدة في مختلف مجالات الحياة، بل إن الإنسان في عصر البعثة كان قد بلغ مستوى من الوعي والإدراك أرقى ممن سبقه، لذلك كانت معجزة النبي -ص- معجزة فكرية وهي القرآن الكريم، بينما معجزات السابقين كانت حسية.

وهذا ما يدل على ارتقاء الوعي عند الإنسان المعاصر لبعثة الإسلام، بالإضافة إلى ما حمله القرآن الكريم والنبي -ص- إلى البشر من مفاهيم ومعلومات جديدة وتصورات في مختلف مجالات الكون والحياة، فرفع من وعيهم وزوّدهم بكثير من

تمهيد: العامل والأثر في درس النحو العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

المعلومات، بالإضافة إلى اختلاط المسلمين بغيرهم من الشعوب والثقافات.

هذه الأسباب وغيرها أدت إلى ارتفاع مستواهم الفكري¹ والثقافي، وفي تلك المرحلة بالذات، في مدينة البصرة بالخصوص، ظهرت بدايات حركة علمية تعتمد التفكير الواعي في فهم مختلف المجالات وخاصة الثقافية.

أما التراث الفكري الذي طرأ على الحياة العقلية البصرية فكان مليئاً بشتى الفنون العلمية، و الحقّ أنّ أول ما يلاحظه الدارس لتراثهم.

أثر التيارات الفكرية المتباينة على مدينة البصرة:

لقد تأثرت البصرة منذ نشأتها بتيارات فكرية متباينة. وقد كان لها أثر كبير وانعكاسات حقيقية قد أثرت فيما بعد على مجرى الأحداث الفكرية وغيرها خاصة نحونا العربي. وقد تأثر العراق منذ القدم بشتى الحضارات الإنسانية، فالبابليون والآشوريون والكلدانيون والفرس واليونان أنشأوا في العراق ممالك لهم وكانت مدينتهم مناراً يلقي أشعته على ما حوله من البلدان.(1)

¹ ينظر النزعة المنطقية في النحو العربي فتحي عبد الفتاح الدجني، الناشر وكالة المطبوعات الكويت. ص36.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

جاء الإسلام وتوسّعت الدولة الإسلامية فنظرت إلى تلك المنطقة نظرة اهتمام وتقدير فبدأ الفاتحون في إنشاء المدن وأرسلوا إليها مشاهير العلماء من الصحابة والتابعين وأصبحت تلك المنطقة قبلة العلماء يأتون إليها من كل حدبٍ وصوبٍ، وقيل إنّ أشهر مدن العراق قديماً الكوفة والبصرة حتّى إذا قيل العراق، فمعناه البصرة والكوفة وبخاصّة في عهد بني أمية (2) وقد كان لموقع البصرة أثر كبير في تأثرها بحضارات الأمم المجاورة لها كالفرس والسريان حيث كانت تقع على عدة طرق تجارية مهمة.

ونظراً لهذا الموقع الجغرافي الهام أصبحت البصرة مركزاً لحياة اقتصادية نشطة واسعة، ساعدها هذا على الاحتفاظ بأهميتها في العالم الإسلامي حتّى بعد إنشاء واسط وبغداد (3) كما حرصت الحكومات المتتالية على تنفيذ المشروعات العمرانية فيها، حتّى تضمن سلامتها (4).

أما سكان البصرة فكانوا في بدء الفتح من العرب الخُص (5).

2- فجر الإسلام أحمد أمين طبعة بيروت ص 197.

3- التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة د/ صالح العلي ط/1 بغداد 1952م ص 47.

4- ينظر: النزعة المنطقية في النحو العربي، د/ فتحي عبد الفتاح الدجني، الناشر وكالة المطبوعات الكويت ص 36.

5- ينظر فجر الإسلام ص 186 وتاريخ الأدب العربي- العصر العباسي الأول-، د/ شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط/3، ص 36.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

وكان يعيش مع العرب طبقة من الموالى وكانوا كثيرين في المدن الإسلامية، وهم من جنسيات مختلفة: هندية وفارسية وسريان ونبط وغيرهم.⁽⁶⁾ طُبعوا بطابع النقيض والنقد وأخضعوا بحوثهم للعقل والمنطق. وقد ظهر في تلك الفترة فرق إسلامية جديدة كالخوارج والشَّيعَة، كما ظهرت طوائف أخرى كالمعتزلة وغيرها وكان لهم تعاليم وفلسفات خاصة. وكانت تقوم بين هذه الفرق مجادلات ومناقشات حادة. وهكذا نرى البصرة تسرع في مجال التقدّم والجدل الفكري العميق.

ونتيجة لذلك الصراع الفكري العميق لا شك أنّ النحويين البصريين قد تأثروا بتلك البيئة التي كانوا يعيشون فيها؛ لأنهم بطبيعة الحال لم يكونوا بعيدين عن تلك المعركة الفكرية.

وقد رُوِيَ لنا أنّ كثيراً منهم قد عاصروا مجموعة من علماء الفرق الكلامية.⁽⁷⁾

ويُقال إنّ أبا عمرو بن العلاء (ت 154هـ) كان وثيق الصلة بالحسن البصري (ت 110هـ).⁽⁸⁾ وهو معتزلي وقامت بين بعضهم صداقة ومحبة وقد قيل إنّ ابن المقفع (ت 142هـ) كان صديقاً للخليل بن أحمد. (ت 175هـ)

⁶- ينظر: النزعة المنطقية في النحو العربي 36.

⁷- شذرات الذهب 1/ 175، فجر الإسلام 1/ 364، ضحى الإسلام 3/ 96.

⁸- تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان نقله إلى العربية د/ عبدالحليم النجار، دار المعارف، ط/ 51973. ج 1/ 129.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

وقد زعم **دي بور أتة**⁽⁹⁾: «**أي ابن المقفع**» يسّر للعرب الاطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية.»

وقد لا نشك في أن البصريين قد تأثروا في تلك الحياة الجديدة الطارئة وخاصة في عصر التّدوين النحوي.

وهكذا وجد العرب أنفسهم أمام حضارات قديمة، فاندفعوا يطلبون ما عند هذه الأمم من علوم وثقافات، بما بثّ الإسلام في نفوسهم من حب العلم، أيّاً كان مصدره. فنقلوا إلى العربية علوم تلك الأمم وثقافتها.

ونشطت حركة الترجمة نشاطاً واسعاً، وكانوا قد بدأوا بترجمة العلوم. فقد ذكر **ابن النديم** أن **خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان** (ت 85هـ)⁽¹⁰⁾، كان أول من ترجم له كتب الطب والنجوم، وكتب الكيمياء⁽¹¹⁾ ثم ما لبث العرب أن تحولوا إلى المعارف النظرية كالفلسفة والمنطق.

⁹ - تاريخ الفلسفة في الإسلام، دي بور ترجمة د/ محمد عبد الهادي أبو ريّدة، دار النهضة العربية، ط/ 5- بيروت 1981. ص55

¹⁰ - ينظر ترجمته في الفهرست ص 497 ، ووفيات الأعيان ابن خلكان، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط/ 1948 م ج 2 / 224.

¹¹ - الفهرست لابن النديم، ص 497.

تمهيد: العامل والأثر في درس النحو العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

وسرعان ما أصبح العرب قوامين على علوم القدماء، فلم يكتفوا بفهمها والاحتفاظ بها، بل أضافوا إليها إضافات جلية، لم يسبقهم إليها أحد من قبل.

وقد بدأ عبد الله بن المقفع⁽¹²⁾ (ت 142هـ) بترجمة كتب أرسطو الثلاثة التي في صورة المنطق وهي: كتاب " قاطاغورباس"، و"باري أرميناس"، و"أنولوطيقا"⁽¹³⁾.

وقد ذكر كثير من الباحثين أنّ النحو العربي، عند وضع أصوله وتدوينه قد تأثر بالثقافة اليونانية عامة، وبمنطق أرسطو خاصة وكان ذلك التأثير قد تمّ بواسطة العالم الموسوعي: الخليل بن أحمد الفراهيدي. (ت 175هـ) ⁽¹⁴⁾.

ولذلك حقّ لنا أن نسأل ما مدى ذلك التأثير؟ أي تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، وهل كان التأثير في المنهج أو الموضوع؟ أو شمل التأثير كليهما معاً؟.

و قبل أن نجيب على ذلك التساؤل بالسلب أو الإيجاب يجدر بنا أن نقف مع بعض الآراء المتباينة في ذلك الموضوع ولو بشيء من الإيجاز.

12 - المصدر نفسه.

13 - طبقات الأمم 65.

14 - النزعة المنطقية في النحو العربي د/ فتحي عبد الفتاح الدجنى وكالة المطبوعات الكويت ص38. وينظر: الحياة الأدبية في البصرة، د/ أحمد كمال زكي، دار المعارف 1966م ص....

1 - الرأى الأول: المثبتون.

وقد زعم أصحاب هذا الرأى أنّ النحو العربي قد تأثر بالمنطق والفلسفة اليونانية.

فهذا **شوقي ضيف** يقول: « ويظهر أنّ الخليل كان يتقن المنطق الذي ترجمه صديقه **ابن المقفع** وما يتصل به من قياس.»⁽¹⁵⁾

هذه إشارة إلى تأثر التفكير في النحو العربي بالمنطق، إذ تهيأت الظروف العامة التي فرضته فرضاً على علمائه، فقد صادف الاشتغال بالمنطق دراسة ومجادلة فترة تدوين النحو في القرن الثاني الهجري، ودخل الأجانب منافسين للعرب في التأليف فيه، وكان بعضهم على علم بالثقافة اليونانية والمنطق⁽¹⁶⁾.

وكذلك قد قيل إنّ **ابن أبي إسحاق (ت 117هـ)** كان متأثراً في إدخال فكرة القياس في النحو بالمنطق، ونحو السريان وإن كانت هذه الصلة مجهولة الآن إلا أنّ الدلائل تؤكّد حدوثها⁽¹⁷⁾.

15 - تاريخ الفلسفة في الإسلام، دي بور، ترجمة د/ محمد عبد الهادي أبو ريدو، دار النهضة ط/5، بيروت 1981م، ص56.

16- ينظر أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث. د/ محمد عيد، عالم الكتب القاهرة دار نشر الثقافة 1982 ص 20، 21 وما قبلها: ص 17.

17- المرجع نفسه ص 81 وما قبلها ويقول مهدي المخزومي في كتابه: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، دار الرائد العربي، بيروت، ط/ 3، 1986م، ص67؛ منكرها هذه الفكرة، "فالحق أن القول بتأثر النحو العربي أو نحو الخليل بوجه خاص بمنطق أرسطو أو بالنحو السرياني متأثراً مباشراً زعمٌ يفتقر إلى شيء كثير من التحقيق، وأن صلات هؤلاء الأجانب بالخليل لم يَمُ على ثبوتها دليل تَطْمئن إليه نفس الباحث، أو يحمله على الظن بأنه قد اقتبس منهم أو تأثر بهم أو تبادل معهم بعض القواعد النحوية.

تمهيد: العامل والأثر في درس النحو العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

فهذا قولٌ خطيرٌ إذ هو تشكيك -من حيث لا نريد - في أصالة النحو ذاته، فما النحو إلا قياس، ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو، على ما هو معروف. ولا ندري ما هي هذه الدلائل الكافية التي تنهض بجعل التعليل قد دخل النحو متأثراً بالمنطق الأرسطي اليوناني.

كذلك بدأ التعليل في النحو سابقاً لكل من الفقه وعلم الكلام، وقد تسرب التعليل إليه متأثراً بمنطق أرسطو. (18)

وهذا القول يكاد يكون مبالغاً بالنسبة لحقيقة الأشياء، فليس مجرد المزامنة للاشتغال بالمنطق وتدوين علم النحو، سبباً كافياً ووحيداً من أجل أن يتأثر النحو بالمنطق هكذا. ولا ندري ما هي الظروف التي فرضته فرضاً على علماء النحو، حتى يتأثروا بالمنطق أو الفلسفة، فليست المزامنة في حد ذاتها سبباً كافياً لذلك.

وقد زعم هؤلاء أنّ النحو العربي قد تأثر في المنهج والموضوع معاً. وقد مال إلى هذا بعض المستشرقين ومن سار في ركبهم.

قال دي بور: «وقد أثر منطق أرسطو في علوم اللسان التي لم يكن شأنها جمع الشواهد والمترادفات ونحوها لأنّ هذه تتقيد بالموضوعات التي تعالجها». (19)

18- ينظر أصول النحو العربي في نظر النحاة: د/ محمد عيد، ص 81.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

ويرى كارل بروكلمان: (أنّ الرأى الذي يتكرّر دوماً عند علماء العرب، وهو أن علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضّة، بغضّ النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو، وفي ما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي، لا من القواعد اللاتينية ولا من الهندية).⁽²⁰⁾ كما أنّه قال في موضع آخر، عندما ذكر الخليل بن أحمد (ت 175هـ) ويبدو حقاً كذلك أنّه ابتكر شكل الحروف وعلامات القراءة استناداً إلى نماذج سريانية).⁽²¹⁾

ذهب تيودور نولدكه إلى أنّ التأثير اليوناني الأرسطي في نشأة النحو العربي يجب أن لا ينكر⁽²²⁾.

كما ذهب إبراهيم بيومي مذكور إلى أن المنطق الأرسطي قد أثر في النحو العربي، حيث قال: «وقد أثر فيه المنطق الأرسطي من جانبين: أحدهما موضوعي والآخر منهجي، فتأثر النحو العربي عن قرب أو عن بعد بما ورد على لسان أرسطو في كتبه المنطقية من قواعد نحوية». ⁽²³⁾

19- تاريخ الفلسفة في الإسلام ، دي بور، ترجمة د/محمد عبد الهادي أبو ريده، دار النهضة، ط/ 5- بيروت 1981. ص 56. وينظر تاريخ الشعوب الإسلامية، كارل بروكلمان، ترجمة د/ محمد أبو ريده 1957م ص 193.

20- تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان تعريب د/ عبدالحليم النجار، دار المعارف، ط/ 5/ 1983. ج 2/ 124.

21- ينظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ج 1/ 132 ، وينظر تاريخ الفلسفة في الإسلام ص 55.

22- ينظر تاريخ الفلسفة في الإسلام 55. واللغات السامية ، تيودور نولدكه، ترجمة: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، مصر. ص 53.

23 - أثر المنطق في النحو العربي، إبراهيم بيومي مذكور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج مطبعة وزارة المعارف العمومية - القاهرة 1953م ص 329.

تمهيد: العامل والأثر في درس النحو العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

ويقول إسحاق ساكا: «نظام تقسيم الكلام إلى إسم وفعل وحرف في العربية هو تقسيم الكلام في اللغة اليونانية، وهذا التقسيم هو يوناني الوضع قائم على المنطق». (24)

ولم يتخلف أنيس فريجه عن الركب إذ يقول: «وقد تأثر قدامى اللغويين بأصول المنطق الإغريقي وخاصة بفلسفة أرسطو اللغوية». (25) وقال أيضا: «وأنت إذا درست فلسفة النحو العربي وجدت أنه لا يخرج بجوهره عن فلسفة أرسطو في اللغة». (26)

والحق أنّ القول بتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، على الإطلاق، فيه شيء من التعسف.

ويبدو لي أنه ينبغي أن نميّز بين مرحلتين في حياة النحو العربي: مرحلة النشأة ومرحلة مابعدالنشأة. وأعني بمرحلة النشأة تلك التي تأسس فيها النحو العربي، وتمتدّ خلال القرنين الأول والثاني للهجرة.

وعندما نقف مع هؤلاء الذين ينكرون أصالة النحو العربي على الإطلاق، والذين زعموا أن النحو العربي قد تأثر بمنطق

24- النحو باليونان مقال عن تأثير السريان للأب إسحاق ساكا نُشره في مجلة العربي عدد 106 ص 51.

25- نحو عربية ميسرة د/أنيس فريجة دار الثقافة - بيروت - 1955. ص 23.

26- المرجع نفسه ، ص 24.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

أرسطو بصفة خاصّة والنحو اليوناني بعامة نجد آراءهم ليست يقينية وإنما آراء ظنيّة قامت على الشكّ.

وإننا نعتقد أن هؤلاء لم تتح لهم الظروف لدراسة النحو العربي دراسة تفصيلية حتّى يذهبوا بمثل هذه الأحكام هذا من جهة، ومن جهة أخرى لو فرض أنهم درسوا منطق أرسطو بالفعل فقد تكون نتيجة الحكم من جانب واحد خاطئة، وذلك لسبب بسيط إذ لا يجوز في قانون العلوم الحكم على دراسة معيّنة من جانب دون الآخر.

فلذلك كان ينبغي عليهم أن يدرسوا النحو العربي وبخاصة نحو القرن الثاني وبالتحديد في كتاب سيبوسه (ت 180هـ) لأنّ تهمة النقل والتأثر جاءت في عصره. فأراؤهم كلها قائمة، أساساً، على الظن والتخمين ينقصها السند التاريخي والمادّي على حدّ سواء.

إلا أنّ النحو العربي قد نبت ونما في بيئة عربية حتّى استوى على سوقه وقد نشأ النحو العربي لخدمة القرآن الكريم ضبطاً وفهماً.

يقول أبو الطيب اللغوي (ت 351هـ): «سمع أبو الأسود (ت 65 أو 67هـ) رجلاً يقرأ: (إنّ الله برئ من

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

المُشْرِكِينُورُسُولِهِ(27) بكسر اللام، فقال: لا أظن يسعني إلا أن أضع شيئاً أصلح به نحو هذا، أو كلام هذا معناه، فوضع النحو». (28)

وتُرجِّح الروايات التاريخية على أن أبا الأسود الدؤلي، هو أول من أسس قواعد النحو العربي ووضع لبناته الأولى:

يقول ابن السلام(ت 231هـ) وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي..... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السابقة، ولم تكن نحوية، فكان سراة الناس يلحنون، ووجه الناس، فوضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف وحروف الرفع والنصب والجرّ والجزم.(29)

ويذكر أبو الطيب (ت351هـ) أنّ النَّاسَ اختلفوا إلى أبي الأسود يتعلمون العربية، فأخذ ذلك عنه جماعة.(30)

27- سورة التوبة آية: 3

28- مراتب النحويين أبو الطيب اللغوي حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط/2 القاهرة 1394هـ-1984م ص 26، وينظر الفهرست لابن النديم دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت- 1978م ص 60، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو بركات الأنباري تحقيق د/إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط/3 الزرقاء، الأردن 1405هـ-1985م ص 20.

29- طبقات فحول الشعراء 1: محمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة 1394هـ-1974م. ص 12، وينظر مراتب النحويين 24، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي حققه محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ج2/397.

30- ينظر مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع القاهرة. ص 30.

ويُتضح من ذلك أن أبا الأسود قد بدأ بوضع قواعد تحفظ اللغة وتضمن سلامتها ثم أخذ ينشر علمه بين تلاميذه. ولا يُستبعد ذلك فالرجل ذو ذكاء نادر وجواب حاضر، وبديهية نيرة، ثم هو بعدُ بليغ أريب مرن الذهن، وحسبك اختراعه (الشكل) الذي عرف بنقط أبي الأسود للدلالة على الرفع والنصب والجر والتنوين.⁽³¹⁾

ثمّ جاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ)، فوسّع النحو وطوّره ومضى به إلى الأمام. يذكر ابن سلام أنه «كان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء (ت 145هـ) ، وبقي بعده بقاء طويلاً، وكان ابن أبي إسحاق أشدّ تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها». ⁽³²⁾

هذا تأكيد على أنّ كلاً من أبي الأسود، وعبد الله بن أبي إسحاق (ت 117هـ) لم يكن بين يديه شيء من المنطق الأرسطي الذي ترجمه ابن المقفع (ت 142هـ)، وذلك لأن ترجمة المنطق الأرسطي إلى اللغة العربية، قد تمّت في ما أعتقد، بعد وفاة الرجلين، وخاصّة إذا علمنا أن ولادة ابن المقفع كانت (سنة 106هـ). ⁽³³⁾

31- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، دار الفكر 1383هـ 1963م ص 161.

32- ينظر طبقات فحول الشعراء 1/ 14.

33- الأعلام: خير الدين الزركلي دار العلم للملايين، ط/ 5 بيروت 1980م. 4/ 140

تمهيد: العامل والأثر في درس النحو العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

والذين يزعمون أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق اليوناني، يرون أنّ هذا التأثير قد تمّ في العصر العباسي، عندما أصبحت بغداد مركزاً للثقافة العربية.

أمّا سيبويه (ت 180هـ) فقد قدّم عملاً نحويًا ناضجاً وعظيماً، بلغ الإعجاب به أيّما إعجاب، فقال أبو عثمان المازني (ت 247هـ): «من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي». (34)

وقال صاعد الأندلسي (ت 462هـ): «لا أعرف كتاباً أُلّف في علم من العلوم قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بجميع أجزاء ذلك الفن، غير ثلاثة كتب، أحدها كتاب "المجسطي".... في علم الهيئة والفلك والنجوم وهو لبطليموس، والثاني كتاب "أرسطاطاليس" في علم صناعة المنطق، والثالث كتاب "سيبويه" البصري في علم النحو العربي.

فإنّ هذه الكتب الثلاثة لا يشذّ عن كلّ واحدٍ منها من أصول علمه، ولا من فروعه إلّا ما لا خطر له، والله وحده مزينة الإحاطة وفضيلة التمام، لا ربّ غيره». (35) فهل تأثر كتاب سيبويه بمنطق أرسطو؟.

34- الفهرست ص 77، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات بن الأنباري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ص 56.

35- ينظر طبقات الأمم : صاعد الأندلسي منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها- النجف 1387هـ 1974م ص 9 - 40

تمهيد: العامل والأثر في درس النحو العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

إنّ شبهة اتصال النحو العربي بالمنطق الأرسطي تأتي من جوانب عدّة هي: 1 - **التعريف (الحد)**. 2 - **الجملة**. 3 - **التعليل**. 4 - **أقسام الكلام**. وهذا ما يعزّز أصالة النّشأة النحوية في كتاب **سيبويه** ونضوجها ولا يمكن أن يكون قد تأثر بالمنطق الأرسطي، حتّى وأنّ شبهة تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي يقال أنّها تأتي من جوانب مختلفة مثل: **التعريف (الحد)** و**الجملة** و**التعليل**، ومن حيث تقسيم الكلام.

فإذا نظرنا إلى الجانب الأول على سبيل المثال:

التعريف (الحد):

عمد **عبد الرّاجحي** إلى مقابلة النصوص في منطق أرسطو وكتاب **سيبويه** معتمداً على الترجمة الانجليزية، وأثبت أنّ **سيبويه** لم يتصل **بالتعريف** كما ورد عند **أفلاطون** أو كما ورد في منطق **أرسطو** إذ يقول: «وكتاب **سيبويه** يكاد يخلو من التعريف على وجه العموم فهو مثلاً لم يعرف الفاعل ولا الحال ولا البدل ولأغير ذلك من أبواب النحو، وهو يكتفي، في الأغلب الأعمّ، بذكر اسم الباب، ثمّ يبدأ مباشرة في عرض القواعد المستخلصة من الاستعمال...»

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

ومن التّادر جدّا أن نجد عنده تعريفاً كالتعريف الذي قدمه عن الفعل بأنّه " أمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكن ولم يقع، وماهوا كائن لم ينقطع»(36).

وإنّما جلّ تعريفاته تقوم على التمثيل كقوله: " الاسم: رجل، وفرس، وحائط"(37) أو تمييز المعرّف بشيء من خواصّه كقوله: " والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو رددت ووددت واجتررت وانقددت واستعددت.(38)

وهكذا فإن كتابه كله على شموله لا يخرج عن هذه الأمثلة من التّعريف، وهو دليل على أنّه لم يطبق المنهج الأرسطي فيه، وقد يكون دليلاً على أنه لم يعرف الأصل في النطق الأرسطي معرفة كان من الجائز أن يبدو لها في الكتاب قبولا أو رفضاً.(39)

أما الجملة فقد عرفها أرسطو بأنها قسم من كلام له معنى... ولم يهتم أرسطو إلا بالجملة الخبرية، وذلك لأنّ المنطق يقوم على فكرة القياس، وكل جملة تتكوّن من موضوع و... وكان أرسطو يقدم المحمول على الموضوع.(40).

36- الكتاب: سيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب بيروت. ج 1 / 12

37- المصدر نفسه 1 / 12

38-نفسه 3 / 529، 530.

39-النحو العربي والدري الحديث د/ عبده الراجحي، دار النهضة العربية، 1979م. ص 72، 73.

40 - المرجع نفسه 100، 101، وينظر نظرية العامل في النحو العربي(عرضاً و نقداً، وليد عاطف الأنصاري ص 8 .

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

ونحن وإن كنا لا نجد عند سيبويه تعريفاً للجملة، فإننا نجد عنده فكرة واضحة عن المسند والمسند إليه.

يقول سيبويه: «وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً.....».(41)

وإذا كان أرسطو قد قصر اهتمامه على الجملة الخبرية، فإن سيبويه قد تعرّض في كتابه للحديث عن تراكيب الجملة الخبرية والإنشائية.

وإذا نظرنا إلى التعليل فالعلة في المنطق الأرسطي هي علة « نظرية... تبحث في الصورة وليس في المادة» (42).

أما العلة في النحو العربي فهي علة حسية. ولعل أصول الفقه هو الذي أوحى إلي النحاة بفكرة التعليل، فالعلة عند الفقهاء دعامة رئيسة من دعائم القياس. والقياس في الفقه هو: (إلحاق أمر بآخر في الحكم الشرعي لاتحاد بينهما في العلة). (43)

يقول ابن جنّي (ت 392هـ): «اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حدّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنّما يحيلون

41- ينظر كتاب سيبويه 12/1.

42- ينظر النحو العربي والدرس الحديث ص 70.

43- الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد - الجزء الأول المدخل الفقهي العام: مصطفى الزرقاء مطبعة الحياة، ط/8 - دمشق - 1398هـ - 1964م، ص 73.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

على الحس، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام، وأمارات، لوقوع الأحكام». (44)

وهكذا نلاحظ أن هناك اختلافاً في طبيعة العلة بين منطق أرسطو والنحو العربي. وتذكر المصادر أنّ أول من تصدّى لشرح العلل في النحو العربي، هو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي. (45)

وإذا نظرنا إلى تقسيم الكلام في اللغة العربية وأقصد بذلك النحو العربي نجده قد عرفه علماء العرب قبل ترجمة المنطق الأرسطي والنحو اليوناني. فأول من قسم الكلام العربي إلى اسم وفعل وحرف، هو سيدنا علي كرم الله وجهه (ت 40 هـ) وذلك في أثناء توجيهاته إلى أبي الأسود في وضع النحو. إذ قال: «أنح هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك....» . (46)

وهكذا نرى النحو العربي قد وضعت دعائمه واكتملت قواعده، والبيئة الإسلامية بريئة من المنطق الأرسطي. وأمّا قول بعضهم إنّ وضع النحو العربي كان قد تأثر بالفلسفة اليونانية أو النحو السرياني أو الهندي آنذاك، فهو قول مردود، والأدلة على

44- الخصائص: ابن جني تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط/ 2- بيروت - ج 1 / 48.

45 - ينظر طبقات النحويين واللغويين ص31، ونزهة الألباء ص 27.

46- نزهة الألباء ص 18.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

ذلك كثيرة⁽⁴⁷⁾. قال أبو سليمان المنطقي: « نحو العرب فطرة، ونحونا فطنة»⁽⁴⁸⁾. فهو يشهد أن النحو العربي انبثق من فطرة العرب، وأن المنطق فطنة، باعتبار أن « المنطق نحو التفكير البشري»⁽⁴⁹⁾.

ويمكن أن نخلص إلى أن أصول الفقه قد وجه النحاة إلى استنباط قواعد مطردة للغة العربية، على نحو كان يفعل الفقهاء بالنسبة إلى الفقه، وأن علم الكلام قد أكسبهم القدرة على مناظرة الخصم والرد عليه وقرع الحجّة بالحجّة، مما جعل الطابع العقلي بارزاً في النحو العربي.

2- الرّأي الثاني: المنكرون

أنكر مجموعة من العلماء ظاهرة تأثر النحو العربي بالعلوم الأخرى وخاصة المنطق وضروبه.

فهذا أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ) ينكر التأثير الموضوعي والاصطلاحي، ويقول عندما تحدّث عن حدّ الاسم عند النحاة: « الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو

47 - ينظر: المدارس النحوية لخديجة الحديثي 39-49، والنحو العربي والدرس الحديث ص 61. والنحو العربي بين الأصالة والتأثير، رسالة ماجستير، لسعد الكردي. والنحو العربي ومنطق أرسطو مجلة كلية الآداب (جامعة الجزائر) ع 1 س 1964. ص 67-86.

48- الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيد ص صححه وضبطه أحمد أمين، أحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت. ج 2 / 139.

49- تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون: د/ عمر فروخ، دار العلم للملايين، ط/3 - بيروت 1981م. ص 109.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

واقِعاً في حَيِّزِ الفاعل والمفعول به، هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأضاعه وليس يخرج عنه إسم البتّة»⁽⁵⁰⁾.

ويواصل القول: ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب لأنه له نقصد وعليه نتكلم، ولا المنطقيين ولا بعض النحويين قد حدّوه خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو: إنَّ و لكنَّ وما أشبه ذلك.»⁽⁵¹⁾.

هذه شهادة من الزجاجي ردّ بها على تهمة التأثير حتّى عصره على أقلّ تقدير. وأمّا ما أطلق عليهم (بعض النحويين) وهم قلة فهذا بمثابة الفرد، وهو شاذّ في عرف النحاة لا يقاس عليه.

⁵⁰ - الإيضاح في علل النحو ص48 والنزعة المنطقية في النحو العربي ص41، و نظرية العامل في النحو العربي وليد عاطف ص 14.

⁵¹ - ينظر الإيضاح في علل النحو ص48 والنزعة المنطقية في النحو العربي ص41، و نظرية العامل في النحو العربي وليد عاطف ص 14.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

يقول محمد هاشم عبد الدايم: فإذا كان « بعض العلماء يرى أن النحو العربي قد تأثر بمنطق أرسطو من جانبين: أحدهما موضوعي والآخر منهجي، وتأثر بما ورد على لسان أرسطو في كتبه المنطقية من قواعد نحوية، وسار القياس النحوي على نسق القياس المنطقي». (52)

فإننا نرى أن البعض الآخر « ينصف العرب فيرى أنه عربي محض لا صلة له بمنطق اليونان».

وهذا الرأي الذي نرجحه فالعقيدة العربية قد ابتكرت كثيرا من العلوم الناضجة، ومما يدل على أن النحو بعيد عن المنطق تلك المناظرة (53) التي دارت بين أبي سعيد السيرافي (ت 368 هـ) وهو نحوي، ويوسف بن متى (ت 328 هـ)، وهو منطقي، فالخلاف في هذه المناظرة واضح بين النحويين والمناطقية، فالنحو فيه تفكير عقلي، ولكنه ليس منقولا عن منطق اليونان». (54)

وهذا باحث يقول: «إن هذا المنطق هو منهج البحث في علوم اليونان الفكرية والفلسفية منها على الخصوص ويتصل لها أوثق اتصال وتختلط أبحاثه وتتشابك بأبحاثها، ثم إن هذا المنطق

52- النحو بين مؤيديه ومعارضيه، محمد هاشم عبد الدايم ص 315.

53- * المناظرة موجودة في الإمتاع والمؤانسة 1 / 115، 116.

54- ينظر الإمتاع والمؤانسة 1/115 وينظر الأصول، د/ تمام حسان دار الثقافة ط/1- الدار البيضاء 1401 هـ- 1981م.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

هو أدق تعبير عن الروح اليونانية في نظرتها إلى الكون وفي محاولتها إقامة مذاهب في الوجود.

وقد رفض الإسلام علوم اليونان الفكرية رفضاً قاسياً وحاربها أشد محاربة وكانت الروح الإسلامية تستمد مقوماتها من بيئة مخالفة وجنس مخالف وتصور حضاري جيد، فكان من المحتم أن يكون لها منهج في البحث مختلف أشد الاختلاف عن منهج اليونان يستمد مقوماته من حضارتها العلمية المقدسة» (55)

وقد تحدث أيضاً عن موقف علماء أصول الفقه وأصول الدين حتى القرن الخامس من المنطق الأرسططاليسي ويرى أنه موقف سلبي.

يقول مهدي المخزومي في هذا الشأن: «قلّ ما يقال عن تأثر النحو في عهد الخليل بن أحمد بمنطق أرسطو تأثراً مباشراً في المنهج، والموضوع إيغال في الحدس وتمسك بأهداب الفروض» (56).

55- مقدمة مناهج البحث عند مفكري الإسلام. د/ علي النجار دار المعارف، والنزعة المنطقية في النحو العربي، د/ فتحي عبد الفتاح الدجني، الناشر وكالة المطبوعات الكويت ص 42.

56- الخليل بن أحمد، أعماله ومنهجه ص 39، 40.

تمهيد: العامل والأثر في درس النحو العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

وذكر في موضع آخر أن التأثر لم يكن عن طريق المنطق اليوناني وإنما جاء التأثير عن طريق الجدل والمناقشات التي أحدثتها الفرق الكلامية وبخاصة المعتزلة .

ويقول هنا: « أما نحاة البصرة فكانوا قد تأثروا بالبيئة البصرية التي كانت المعتزلة يتزعمون فيها الحركة الفكرية، فنهجوا منهج المعتزلة وتأثروا بهم في الاعتداد بالعقل وطرح كل ما يتعارض معه فأهملوا الشاذ ولم يعتدوا بأخبار الآحاد التي لا ينطبق عليها ما وضعوا من أصول وأهدروها وقالوا إنها شاذة تحفظ ولا يُقاس عليها إذا عدموا الحيلة في تأويلها وإدخالها في أصولها، ولهذا سُمي نحاة البصرة أهل المنطق».(57)

ويرى **عبد الرحمان السيد** أنّ النحو العربي لم يتأثر بالمنطق اليوناني وقال في ذلك: « وهكذا نجد أنّ النحو وإن لم يختلط بالمنطق والفلسفة، فقد تأثر بدراسة المتكلمين لهما. فتأثر بهما في منهجه وفي مصطلحاته وأصوله وتأثر النحاة بالمكلمين في أسلوبهم العلمي وفي إعلانهم من قيمة العقل ورفعهم من شأنه.» (58)

هذه الآراء مجتمعة هي شهادة إيجابية في هذا الشأن إلا أنه يجب ألا نبالغ لأن في حقيقة الأمر هناك أثراً ما للمنطق أو

57- ينظر الخليل بن أحمد أعماله ومنهجه ص40.

58 - مدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن السيد ص43.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

الفلسفة في التراث النحوي، صحيح أنّ هذا الأثر ليس بلازم أن يدرك النشأة الأولى للنحو أو للعلّة أو القياس فيه، وليس مرتبطاً بنشأته زمنياً وتاريخياً واقتباساً، وإنما أثر المنطق واضح في مقولات النحاة المتأخرين، بل في القرن الثالث الهجري وما تلاه مما وجدنا بعض آثاره واضحة.

فالقول بأصالة النحو العربي، وبعربية نشأته ونموّه لا يغض منه ولا يضيره، أن يستفيد النحو من غيره من العلوم حتى ولو كانت غير عربية، ما دامت هذه الإفادة داخلية وغربية، وليست من صلب المادّة ولم تداخلها في تكوينها وهيئتها.

وقد قالها السيوطي من قبل معلقاً على ما يقوله الفارسي في الرماني: «إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه شيء منه»

فيقول السيوطي إثر ذلك: «النحو ما يقوله الفارسي، ومتى عهد الناس أنّ النحو يمزج بالمنطق.

وهذه مؤلفات الخليل، وسيبويه، ومعاصريهما، ومن بعدهما بدهر - لم يعهد فيها شيء من ذلك.» (59)

59- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي. ص 344. وينظر تعليق الأستاذ عباس حسن على هذه المقولة في هامش 70، 71 من كتابه "رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية" ومفاده رفض ذلك لأن الفارسي نفسه كان مولعاً بالتعليل والعلل، منكباً عليهما، مفنيا عمره فيهما، وقد نقل ذلك عن تلميذه ابن جني في كتابه "الخصائص" 1/ 284 ولكن الأمر يختلف بين الاثنين، فتعليقات الرماني وعلله موهلة في الغرابة ومختلفة عن علل الفارسي على ما يبدو وما هو واضح من كلام السيوطي.

تمهيد: العامل والأثر في درس النحو العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

فالمنطق لم يداخل النحو في بداياته، ومع ظهوره ونشأته، بل ومع نموّه ونضجه، فهذه مؤلفات الخليل وسيبويه، ومعاصريهما، ومن بعدهما "بدهر" تشهد بذلك وتدعمه وتؤيّده.

3- الرأي الثالث: القائل بالتأثير مع ثبوت الأصالة.

يذهب أصحاب هذا الرأي مذهباً وسطاً، فيقولون بالتأثير ولكن مع ثبوت الأصالة للنحو في نشأته وسيره، كذلك يختلف التأثير، فهو ليس في المضمون واللباب، وإنما في أمور أخرى سنذكرها لاحقاً. وأيضاً هو في فترة متأخرة نسبياً ولم يبدأ التأثير مع بدايات نشأة أو نمو النحو، وإنما بعد ذلك بفترة.

يقول **علي النجدي ناصف**: «ولما أن استحصدت الفلسفة وأغرم الناس بها، دخلت النحو وأثرت فيه، كما دخلت غيره وأثرت فيه، ولكن على تفاوت واختلاف، مطاوعة لظروف الحال والبيئة». (60)

ويقول **عبدالرحمان السيد**: «فلا شك في أن العرب تأثروا بالمنطق اليوناني والفلسفة اليونانية، تأثروا بهما لا في أصول النحو وأسسها، فإن هذه الأصول والأسس كانت قد وضعت لبناتها وأقيم هيكلها... قبل أن ينقل المنطق اليوناني إلى العرب... وهناك فرق بين نقل النحو عنهم أو تقليدهم والتأسي بهم في

60- سيبويه إمام النحاة، د/ علي النجدي ناصف، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1953م ص 33. ونلاحظ المعنى من قوله: "ولكن على تفاوت واختلاف، ومطاوعة... الخ" فتأثيرها في النحو ليس مثل تأثيرها في غيره من العلوم في القوة وفي الشكل كذلك.

تمهيد: العامل والأثر في درس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

إبداعه وإنشائه، وبين الإفادة من هذا المنطق في طريقة البحث منه، والاستدلال عليه... الخ.»⁽⁶¹⁾

وقريب من هذا القول ما قاله يوسف أحمد المطوع: «وقد يكون هذا الذي أفاده العرب من ترجمة كتب المنطق اليونانية ساعدهم شيئاً على التوسّع في وضع ما وضعوا من قواعد نحوية، ولكن هذه الإفادة لا تعدو في رأيي إفادة استئناس، فكل أمة في علومها تملي عن طبيعتها الخاصة، ولا يضيرها في ذلك ما يدخل عليها من مشابهاة من علوم وغيرها.... إنّ إفادة لغة من لغة لا تعدو:

1- ما يمس العرض والمظهر ولا يصيب الجوهر في شيء.

2- أنّ نحو العرب كان عن فطرة أملت وأملت الله.»⁽⁶²⁾

كذلك كان أثر المنطق في النحو متأخراً نسبياً أو جاء بعد نشأته ونموّه ونضجه،⁽⁶³⁾ في الطّور الأوّل للثقافة الإسلامية وهو إسلامي وعربي محض عند أصحاب هذا الرأي.

يقول تمام حسان: «حتّى ما إذا رقي المأمون كرسي الخلافة بدأ الطّور الثاني للثقافة الإسلامية، وهو الطّور الذي

2- مدرسة البصرة النحوية: عبد الرحمان السيد دار المعارف بمصر، مطابع سجل العرب، ط/ 1 1388 هـ- 1968 م. ص 100، 101.

62- جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري: د/ يوسف المطوع، مطبعة حكومة الكويت، 1976 م ص 44، 45 و ص 57، 60، 61.

63- ينظر مدرسة البصرة النحوية د/ عبد الرحمن السيد: ص 102- 104.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

تسرّبت فيه ثقافة اليونان إلى العرب... وقد رأينا النحاة منذ ذلك الوقت يعتنقون مذهب الاعتزال، فيخالطون الفكر اليوناني الذي جاءت به جهود الترجمة....

ولقد رأينا كيف اشتدّ ساعد النحاة في استيعاب الفكر اليوناني، حتى رأيناهم يعقدون المناظرات مع المناطق المترجمين، ورأينا بعضهم يوغل في استعمال المنطق حتى ينكر الناس عليه ذلك كالذي يقوله الفارسي في الرماني»..(64)

ثمّ يقول: « ومع ذلك كان أبو سليمان المنطقي - وهو من أكابر ذلك العهد- يشهد للنحو العربي بالطابع الفطري وللمنطق - أو نحو التفكير كما وصفه"، بأنه فطنة.»(65)

ويضيف: « كذلك يمكن رصد تأثر النحاة فيما بعد المأمون بالفكر اليوناني في مجالات: الحدود والتعريفات - واستعمال مصطلحات المنطق في عرض المسائل وفي التقسيمات - وفي تعليقات الشراح وأصحاب الحواشي على عبارات المتون... الخ.» (66)

64- بغية الوعاة: السيوطي ص 344. علقنا على ذلك في هامش صفحة سابقة

65- الأصول: د/ تمام حسان ص 52 54 .

66 - ينظر: الأصول تمام حسان ص 54، 55. وقد ضرب بعض الأمثلة على ذلك. انظر العكبري، مسائل خلافية ص 42 إلى 47. فيه كلام عن الحدود والتعريفات. كذلك راجع الإيضاح للزجاجي ص من 46 إلى 49. عند الكلام عن الخلاف في تحديد الاسم والفعل والحرف، وعند الكلام عن حدّ الاسم.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

يقول **تمام حسان**: «فإنّ أثر المنطق في النحو العربي يبدو من جانبين أولهما: جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحوي العام، وثانيهما: الأقيسة والتعليقات في المسائل النحوية الخاصّة مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية التي جاء بها **أرسطو** في دراساته والتي خلط فيها بين النحو والمنطق. والمقولات العشر هي: الجوهر، والكم، والكيف، والزمان، والمكان، والإضافة، والوضع، والملك، والفاعلية، والقابلية، أو كما تسمّيها المتون العربية: أن يفعل وأن ينفعل.» (67)

ولكن مع الإشارة إلى أن: «كل ذلك مما جدّ بعد عصر **المأمون**، ولم يكن مما يتعاطاه النحاة من قبل مما يشير إلى أن نشأة النحو العربي لم تعرف المؤثرات اليونانية، وإنما عرفها تطوّره بعد القرن الثاني الهجري.» (68)

وقد كثرت الأقوال الجازمة غير المنصفة عن حصول تأثير المنطق اليوناني على النحو العربي.

نشر **عبد الرحمن الحاج صالح** سنة 1964م مقالاً، يحاول (69) أن يبرهن فيه على أن النحو العربي لم يتأثر في عهد النشأة، أي نشأة النحو، بقوله: «لم يتأثر النحو العربي في نشأته

67 - مناهج البحث: تمام حسان دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء المغرب. ص 26 وينظر ما بعدها حتى ص33، حيث شرع في بيان كيفية تأثر النحو بالمقولات العشر السابقة الذكر، وبيان وجودها في تراثنا النحوي متأثراً بالمنطق

68 - المرجع نفسه ص 55

69 - تأثير النظريات العلمية اللغوية المتبادل بين الشرق والغرب: (إيجابياته وسلبياته) عبد الرحمن حاج صالح مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد 96 (ص 67 - 86)

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

ولا عند اكتماله، في زمان الخليل و سيبويه بمنطق أرسطو
إطلاقاً. وقد أقرّ بذلك بعد سنتين المستشرقان: كارتر Carter
وتروبو. Troupeau(70)

إلا أنه يقرّ بامتزاج النحو العربي بالمنطق الأرسطي في القرون
الموالية حيث يقول: «.... وحصل التأثير بالفعل في زمان ابن
السراج(71) ومعاصريه كابن كيسان وغيرهما واولئك الذين
سُموا بالمدرسة البغدادية....»

ويقول أيضاً: «أجمع المستشرقون قبل اليوم على حصول
هذا التأثير بل ذهب بعضهم إلى أن مفاهيم النحو العربي
الأساسية كلها مأخوذة من منطق أرسطو. ولم يأت أحدهم بأي
دليل. اللهم إلا القول باستحالة إبداع العرب بكل هذه المفاهيم
الدقيقة الناضجة في مدة قصيرة.

وهو دليل واهٍ، لأنّ العرب أبدعوا أشياء كثيرة غير النحو
في هذه المدة القصيرة، مثل: مفاهيم الفقه الإسلامي ومنطق
القياس التمثيلي (وهو غير السلوجسموس) ومسالك العلة عند
الأقدمين وهي مفاهيم ومناهج عربية محضّة، فلا يوجد علاقة
بين العلة الفقهية والنحوية من جهة وعلل أرسطو من جهة

70 -أنظر 40 Revue des etudes Islamique M.G. CARTER lesorigines de la grammaire arabe (Paris1972, PP.69-97).

Lalogiqued'ibnal-moqaffaetlesorigines de la grammaire Arabe In ArabicaGérard troupeau.
Lei den, 1981(242 – 250).

71 - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة عبدالرحمن حاج صالح ص 67 – 86.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

أخرى. وليس الأمر كذلك فإنّ النحو العربي الخليقي قد بني كله على مفاهيم أصلية لا يوجد لها نظير في منطق أرسطو». (72)

يبدو أن الرأي الثالث هو الأقرب إلى الصواب، والأدنى إلى الحق، في رأينا، فهو لم ينكر هذا التأثير من النحو بالمنطق أو بالفلسفة ولكنه يجعل هذا التأثير في مجالات محدّدة بعينها، بعيدا عن صلب المادّة، وبعيدا عن الاختلاط المباشر والنقل الأساسي منهما. وأيضا هو يجعل هذا التأثير وتلك الصلة في فترة ما بعد التكوين، بل وحدّدها في فترة الترجمة وانتشارها أو ما بعد عصر المأمون كما ذكر بعضهم.

كذلك حجج هذا الرأي وآراؤه أقرب إلى الصواب، ومما تميل النفس إليه كذلك.

والملاحظ من أصحاب الرأي الأخير أن الفلسفة والمنطق بمصطلحاتهما وصورهما قد داخلا النحو العربي، وأنّ النحو العربي قد تأثر بهما.

ورأينا كيف أن الآراء قد اختلفت حول هذا التأثير وتلك الصلة وجودا ونفيا، وكيف أن من العلماء الباحثين من أنكر وجود صلة ما للنحو العربي بهذين العلمين الدّخيلين.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

وأن البعض الآخر قد قال بوجود تلك الصلة، بل صرّح بالنقل والاقْتباس منهما، وكيف أن هناك رأياً ثالثاً وسطاً يقول بوجود نوع ما من هذه الصلة وذلك التأثير، وإنّما في زمن متأخّر نسبياً عن زمن النشأة والبناء للنحو كذلك ليس في صلب النحو وتكوينه، وإنّما في مظاهر خارجية شكلية.

نستنتج من ذلك أن تأثير الفلسفة والمنطق في النحو العربي لم يكن في البداية أي في مرحلة النشأة والتكوين وإنّما دخل النحو العربي في مرحلة ما بعد النشأة، وكان هذا التأثير في عرضه ومظهره وشكله الخارجي، وليس في مضمونه وأساسه أو بنائه وتكوينه مؤيداً من رأى ذلك من العلماء والباحثين⁽⁷³⁾.

يقول **عبد الرحمن السيد**: «إنّ تأثير الدراسات الفلسفية والمنطقية في النحو لم يكن تأثير بناء وتكوين، وإنّما كان تأثير تهذيب وتنظيم، لأن سيبويه أدرك النحو ثابت الأسس، واضح المعالم، متميّز السمات»⁽⁷⁴⁾.

والنحو العربي قد تأثر بالمنطق والفلسفة في نقاط محدّدة ذكرها بعضهم في مثل: الحدود، والتعريفات، وبعض ألوان التعليل، والقياس..... الخ.

73 - مدرسة البصرة النحوية د/ عبد الرحمن السيد ص 100 - 104. وينظر جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري، د/ يوسف المطوع مطبعة حكومة الكويت 1976، ص 44 - 45، 57، 60، 61. و الأصول، د/ تمام حسان: ص 46 - 50، 55، 69، 71، 182، - 183، 207.

74 - ينظر مدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن السيد ص 104.

ويقول **عبد الرحمن السيد**: «فلا شك في أن العرب تأثروا بالمنطق اليوناني والفلسفة اليونانية تأثروا بهما لا في أصول النحو وأسسها، فإنّ هذه الأصول كانت قد وضعت لبناتها، وأقيم هيكلها قبل أن ينقل المنطق اليوناني إلى العرب. ولكنهم تأثروا بهما في تنظيم النحو وتهذيبه وفي بعض مصطلحاته وأساليبه، وفي طرق الحجاج والمناقشة فيه.

وهناك فرق بين نقل النحو عنهم أو تقليدهم، والتأسي بهم في إبداعه وإنشائه، وبين الإفادة من هذا المنطق في طريقة البحث فيه، والاستدلال عليه..

اللهمّ إلا أن تكون هذه الأسماء المشتركة وقفا على قوم دون قوم، وليس ذلك من الحقّ في شيء، فاللغة إمّا توقيف أو توفيق، فإنّ كانت الأولى، فالرأي فيها واضح، والنزاع في غير منازع، وإنّ كانت الثانية فليس عجيبا أن يهدي الله فردين أو أمّتين إلى شيء واحد، وبخاصّة عند توافر الدّواعي وخلص الرّغبة، ولن تتوافر الدّواعي وتلجّ الحاجة ولن تخلص النية وتبذل الهمة في مثل ما كان من النحو، وما دعا إليه، وما بذل في سبيله.» (75)

ويقول أيضا: «وإذا كانت الفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني قد دعا إليهما نهضة شاملة، وحضارة عريقة، فإنّ النحو العربي قد دعا إليه دين جديد ناشئ، وعقيدة قويّة ثابتة، دقّت

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

بشائرها، وانبلج ضوءها فهي جديرة بأن تحرك العقول، وتثير العبقريات، وتصل من النتائج إلى ما وصلت إليه اللغة العربية وآدابها من نضج وازدهار.» (76)

ومن العلماء من يرى أنّ ما يوصف بأنه منطق قد تأثر النحو به، ووجد بين ثناياه، ليس هو المنطق الصوري الأرسطي، وإنّما هو المنطق النحوي (77) اللغوي العربي الإسلامي، ابن بيئته وثقافته، فإنّ كل تفكير وكل اجتهاد وكل فكر منظم منطقي، ليس بالضرورة أن يكون راجعاً إلى أرسطو، أو إلى اليونان بعلمها. وقد قال بذلك بعض من القديم والحديث. ولعلّ مما يشير إلى ذلك:

1 - في القديم:

ما تناوله «الفارابي» في كتابه «إحصاء العلوم»:

حيث يقول فيه: «وهو يشارك النحو - أعني المنطق بعض المشاركة بما يعطي - أي النحو - من قوانين تخصّ ألفاظ أمة ما، وعلم المنطق إنّما يعطي قوانين مشتركة تعمّ ألفاظ الأمم كلها، فإنّ في الألفاظ أحوالاً تشترك فيها جميع الأمم، مثل: أن الألفاظ

76- المرجع السابق، ص 100 - 102

77 - ينظر الأصول د/ تمام حسان ص 69، 71، 183. وينظر كذلك الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفائس، ط/3 - بيروت - 1399هـ - 1979م. ص 48، 49.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

منها مفردة، ومنها مركّبة، والمفردة: إسم، وكلمة، وأداة، وأنّ منها ما هي موزونة وغير موزونة، وأشباه ذلك، وهاهنا أحوال تخص لسانا دون لسان، مثل أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، والمضاف لا يدخل فيه ألف ولا م التّعريف». (78)

ويرد قائلًا: «فإنّ هذه وكثيرا غيرها يخصّ لسان العرب، وكذلك في لسان كل أمة أحوال تخصّه وما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلها، فإنّما أخذ أهل النحو حيث هو موجود في ذلك اللسان الذي عمل النحو له، كقول النحويين من العرب: إن أقسام الكلام في العربية إسم وفعل وحرف». 79

ثمّ يضيف: « وكقول نحوي اليونان: أجزاء القول في اليونانية: إسم وكلمة وأداة، وهذه القسمة ليست خاصّة، أي توجد في العربية فقط أو في اليونانية فقط، بل في جميع الألسنة، وقد أخذها نحويو العرب على أنّها في العربية، ونحويو اليونانيين على أنّها في اليونانية، فعلم النحو في كل لسان إنّما ينظر فيما يخصّ لسان تلك الأمة، وفيما هو مشترك له، ولغيره، لا من حيث هو مشترك، ولكن من حيث هو موجود في لسانهم خاصّة.

78 - ينظر جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري، د/ يوسف أحمد مطوع ص 44، 45.

79 - المرجع نفسه ص 54

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

فهذا هو الفرق بين نظر أهل النحو في الألفاظ وبين نظر أهل المنطق فيها، وهو أنّ النحو يعطي قوانين تخصّ ألفاظ أمة ما..... الخ». (80)

ولعلّ قريباً من هذا ما ذكره الزجاجي (ت337) في إيضاحه: إجابة عمّن سأل عن سبب اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف، وأن الاختلاف لا يجوز في الحدود والتعريفات. أجاب بقوله:

«ألا ترى أن الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم أعني معرفة الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك - قد اختلفوا في تحديد الفلسفة نفسها اختلافًا، وإنّما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا وليس من أوضاع النحو لأن هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه فلم نجد بُدّاً من مخاطبتهم من حيث يعقلون وتفهمهم من حيث يفهمون». (81)

ونراه عند الكلام عن حدّ الاسم يقول: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً، أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به. هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه إسم البتّة، وإنّما قلت في كلام العرب، لأنّ له نقصد، وعليه نتكلّم، ولأنّ المنطقيين وبعض النحويين قد حدّده حدّاً خارجاً

80 - جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري، د/ يوسف أحمد المطوع 44- 45.

81 - الإيضاح في علل النحو، ص 46 - 47

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

عن أوضاع النحو، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين ومذهبهم، لأنّ غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح.»⁽⁸²⁾. وهذا قول جدير بالاعتبار.

2 - في الحديث:

ما قاله تمام حسّان: «إنّ اعتماد الثقافة العربية على النصوص في أول أمرها ما كان ليخرمها نعمة التفكير المنطقي الذي يتطلبه الاجتهاد، ولكن هذا المنطق الطبيعي لم يكن منطق أرسطو⁽⁸³⁾، وإنما كان نتاج تكوين العقل الإنساني الذي منحه الله للعرب واليونان وسائر الأمم والشعوب.»⁽⁸⁴⁾

كما ذكره يوسف أحمد المطوع تعليقا على كلام الفارابي السابق: «وهذا يعني أن إفادة لغة من لغة لا تعدو:

1 - ما يمس العرض والمظهر وليصيب الجوهر في شيء.

2- أن نحو العرب كان عن فطرة أملت وأملت الله.»⁽⁸⁵⁾.

⁸² ينظر المصدر السابق ص 48 - 49.

⁸³ - مدرسة البصرة النحوية د/ عبد الرحمن السيد. ص 102.

⁸⁴ - الأصول ص 46، 50. وينظر كذلك: عبد الخالق بن حجاج بدر الشبراوي " خلاصة الأزهرية في القواعد النحوية" مع إعراب الشواهد، القاهرة، مطبعة السعادة، ط. الثانية، 133هـ/ 1912م ص 6، 7.

⁸⁵ - راجع ص 13 من التمهيد(كلام الدكتور عبد الرحمن السيد ويوسف أحمد مطوع (جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري، ص 45.

تمهيد: العامل والأثر في درس النحو العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

وسواء أكان ما وجد في التراث النحوي من منطق عقلي معزوا إلى المنطق الفطري الطبيعي، الإنساني العربي المسلم، أم منتسبا إلى المنطق الصوري الأرسطي اليوناني، فقد وجد منطق في التراث النحوي في عصر ما بعد المأمون، أي بعد تدوين وترجمة العلوم الأجنبية الوافدة.

كذلك هناك صلة بين التعريفات والحدود النحوية بالصورة المنطقية الجدلية. وعلى كل حال فالخلاصة أن المنطق والفلسفة اليونانيين قد تأثر بهما النحو العربي لا من حيث الجوهر والأساس والتكوين، وإنما من حيث الشكل، وأساليب الحجج، والمناقشة.

إذن فإن قضية تأثر النحو بالعلوم العقلية (غير الإسلامية) كالفلسفة والمنطق اليونانيين والنحو السرياني وما إلى ذلك، قضية قد تناولها دارسون كثيرون، عرب ومستشرقون، واختلفوا فيها، فمنهم من أيد ذلك، ومنهم من عارضه⁽⁸⁶⁾. والقول الفصل في هذا أن هذه العلوم غير الإسلامية لم تؤثر في نشأة علوم اللغة العربية وإنما أثرت بعد أن شاعت ترجمة عدد من كتب الفلسفة والمنطق، أي في القرن الرابع الهجري⁽⁸⁷⁾.

86 - ينظر الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: أ. د. حسن منديل العكلي، دار الضياء للنشر والتوزيع ط/1، 1428هـ-2007م. ص 100، 101.

87 - المرجع نفسه ص 101.

تمهيد: العامل والأثر في الدرس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

ومع مرور الزمان وبخاصة في القرن الرابع للهجرة وما تلاه. لقد بدأ التأثير جلياً للعيان، مسجلاً في كتب المتأخرين بشكل مفرط للغاية، سواء في التعريفات أو سواء في المصطلحات، حتى أنه قد أورثهم التعقيد في الأسلوب والإبهام في الكلام.

فهذا الرماني (ت 384هـ) كان أكثر العلماء احتفاءً بهذه العلوم العقلية، الجدلية وتأليفاً فيها. (88)

وكان يمزج كلامه بالمنطق الأرسطي. (89)، مما جعل كلامه في النحو صعباً مستغلقاً، حتى قال بعض أهل الأدب: «كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لانفهم من كلامه شيئاً، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض.... ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً، فأبو الحسن الرماني.....» (90)

وقد انتقد أبو علي الفارسي (ت 377هـ)، مذهب الرماني في مزجه المنطق الأرسطي بالنحو العربي فقال: «إن

88 - ينظر الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: د/ مازن المبارك دار الكتاب اللبناني - بيروت - 1974م، ص 228.

89 - نزهة الألباء 234، ومعجم الأدياء 74/14. 75.

90 - ينظر المصدر السابق. 234. 74/14. 75.

تمهيد: العامل والأثر في درس النحو العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء» (91).

وهكذا نرى كتابات النحويين قد بدأت تتأثر بالمنطق الأرسطي منذ القرن الرابع الهجري، لكن هذا التأثير كان في تنظيم النحو وتهذيبه، وفي بعض مصطلحاته وأساليبه، وفي طرق الحجاج والمناقشة فيه.

يقول آدم ميتز: «وأما أئمة اللغة في القرن الرابع الهجري، فقد شرعوا بالحاجة إلى منهج يسرون عليه، وإلى تناول مادة بحثهم على طريقة منظمة، وقد كان لمعرفة العرب بعلم اليونان اللسانية(92) أثر كبير في ذلك.»(93)

وربما كان أوضح مثل لهذا التأثير كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وكتاب أسرار العربية للأنباري(ت577هـ)، وكتاب شرح المفصل لابن يعيش(ت643هـ).

ومع ذلك، فإن دخول المنطق إلى النحو لم يكن مفيدا كلاً. نعم إن النحو العربي قد استفاد من المنطق من حيث التنظيم والتهذيب ووضوح الفكرة واستخدام بعض المصطلحات لكن

91 - يُنظر المصدران السابقان

92 - يُقصد بعلم اليونان اللسانية، المنطق الأرسطي، لأن أرسطو اعتمد في منطقته على اللغة اليونانية، (ينظر من أسرار اللغة: د/ إبراهيم أنيس ط/8، مكتبة الأنجلوا لمصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان 2003م، القاهرة، ص 133).

93 - الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري 435/1.

تمهيد: العامل والأثر في درس النحو العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

التمادي في المنطق، على يد بعض النحويين، قد حمل النحو ما لا يطيق، وأرهقه أيما إرهاق.

قال ابن خلدون (ت808هـ): «فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل، وبُعِدَت عن مناحي اللسان وملكته. وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه، وتمييز أساليبه، وغفلتهم عن المران في ذلك للمتعلم، فهو أحسن ما نفيده الملكة في اللسان، وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعلم، لكنهم أجروها على غير ما بها، وأصاروها علما بحثا وبعثوا عن ثمرتها.» (94)

ويعني ابن خلدون بصناعة العربية، علم النحو المستنبط من كلام العرب، وهو العلم الذي يقفنا على معرفة قوانين اللغة العربية ومقاييسها. (95)

لكن ابن خلدون يشير إلى الفرق بين علم النحو واللغة، فيرى أن تعلم اللغة العربية وحصول الملكة اللغوية، لا يتحقق للمتعلم بمعرفة قوانين النحو فحسب، وإنما هو: «بكثرة الحفظ من كلام العرب، حتى يرتسم في خياله المنوال الذي نسجوا عليه تراكيبهم، فينسج هو عليه. ويتنزل بذلك منزلة من نشأ معهم

94 - مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي، شركة علاء الدين للطباعة، ط/4، - بيروت ص561.

95 - المصدر السابق 546، 560.

تمهيد: العامل والأثر في درس النحوي العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

وخاط عباراتهم في كلامهم حتى حصلت له الملكة المستقرة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم». (96)

ويُثني ابن خلدون على كتاب سيبويه لأنه لم يقتصر على قواعد النحو فقط بل ملاً كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم. (97).

وإنما ينتقد ابن خلدون النحاة الذين صرفوا كل عنايتهم للقواعد النحوية، وأرادوا زجّ اللغة في أسر المنطق وإخضاعها لقوانينه الصارمة. والحق أن هناك فرقاً بين اللغة والمنطق. فاللغة تهتم بالألفاظ والتراكيب وعلاقتها بالمعنى، أما المنطق فيبحث في الفكر، ويهتم بمعرفة القوانين التي تهدي الإنسان نحو طريق الصواب. (98)

ولم يخرج فندريس عما قاله ابن خلدون سابقاً إذ هو يقول: «إذا حاولنا أن ندخل في مسائل النحو شيئاً من النظام بتصنيفها وفقاً للمنطق، رأينا أنفسنا منساقين إلى توزيعها توزيعاً تحكيمياً، فطوراً نرانا نفرق بين مسائل ذات صفة نحوية واحدة في فصليتين متميزتين من فصائل المنطق، (وفي ذلك إكراه للغة)، وطوراً ترانا نجمع في فصيلة نحوية واحدة مسائل لا يربط بينها شيء من المنطق، (وفي ذلك إكراه للعقل).

96 - ينظر مقدمة ابن خلدون 561.

97 - ينظر مقدمة ابن خلدون 561.

98 - إحصاء العلوم : الفارابي، تحقيق د/ عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، ط/3، القاهرة 1968م ص 67

تمهيد: العامل والأثر في درس النحو العربي بين القديم والحديث. أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي

فالأيسر إذاً أن نختار طريقة وسطاً بين هاتين الطريقتين من طرق التصنيف. وفي ذلك تبرير (كذا) لمسلك النحاة الذين لا نعدم أن نجد قيمة نحوية في مصطلحاتهم، وإن كانت تحكيمية وخالية من المنطق في غالب الأحيان. والشيء الوحيد الذي نطالبهم به هو أن تكون تصنيفاتهم، وقد ضحوا فيها بالمنطق، متفقة مع الأوضاع النحوية للغة التي يدرسونها». (99)

ولعلّ هذه الآراء الأخيرة تُسقط الزعم الذي يقول بأنّ جذور (العامل النحوي) تعود إلى فكرة التأثير والتأثر الموجودة في المنطق الأرسطي، وقد تركت هذه الفكرة المنطقية ظلالها على عقول الباحثين من علماء النحو الذين نقلوها بدورهم على دراستهم.¹⁰⁰

99- اللغة : فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي 1950م، ص 153.

100 - أصول النحو العربي، د/ محمد عيد ص 203، وينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمد حماسة عبد اللطيف الكويت، 1983م. ص، 168.

الفصل الأول:

في تاريخ العامل ونشأته:

المبحث الأول: علاقة العامل بالعلل النحوية

المبحث الثاني: نشأة العامل.

تعريف العامل.

أقسام العامل:

العوامل اللفظية

العوامل المعنوية.

المبحث الثالث: حقيقة العامل

المبحث الأول:

علاقة العامل النحوي بالعلل النحوية:

اعتاد العقل البشري ألا يقبل شيئاً من دون سبب أو علة، وأن يتأمل في كل أمرٍ ويبحث عن موجدِهِ أو مسببِهِ أي علة؛ إذًا، لا وجود لسببٍ من دون مسبب، ولكلِّ حادثٍ محدث، وبذلك لم تقبل العقول العربية أوضاع الأحكام النحوية من رفعٍ و نصبٍ و خفضٍ و جزمٍ دون مبررٍ لها، لذلك؛ فما الذي يحكم أن يكون الفاعل مرفوعاً و المفعول منصوباً، ولم لا يكون الفاعل منصوباً مثلاً، فلماذا الرفع بالتحديد؟. وهذه الأسئلة لم يغفل عنها علماء العربية وإنما بنّوها أثناء عملهم في تفعيد القواعد وانطلقوا منها لتأسيس مادتهم النحوية ونشأ من ذلك ما يسمّى بالعامل.

العلّة إذن، مبدأً ثابت في النحو العربي دعت إليه دواعٍ وهيأت له أجواءً علمية إسلامية ولغوية، ودفعت إليه حاجة الإنسان الفطرية بالسؤال عن الظواهر اللغوية أو الشرعية وإيجاد تفسير مناسب لها، وإنّها الركن الرابع من أركان القياس بعد المقيس والمقيس عليه والحكم⁽¹⁾.

والتعليل في مراحلهِ المتقدمة كان يتمثل في البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية، وهو

¹ - العلة النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، الدكتور حميد الفتلي ط 1/ 2011م، لبنان. ص 08

تعليل بسيط إذ كان بحثاً على هامش تلك الظواهر والقواعد، فتعليل الخليل بن أحمد (ت 175هـ) مثلاً كان بحثاً خالصاً عن السبب، والعلل عنده علل احتمالية غير مجزم بها.⁽²⁾

قال الخليل عندما سئل عن العلل: «إن العرب نطقت على سجيته وطابعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علة، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه. فإن أكن أصبحت العلة فهو الذي التمسست... فإن سنج لغيري علة لما علته من النحو هو اليق مما ذكرته بالمعلول فليات به».⁽³⁾

لقد كان التعليل ملازماً لأبواب النحو كما كان ملازماً للغة ذاتها تتضمنه بالقوة⁽⁴⁾.

و رافق التعليل في نشأته نظرية العامل والقول به، لأنهما يعتمدان أساساً على الكلام العربي وظواهره التي تتبعها النحويون منذ بداية نشأة النحو وجمعوها، وصنفوها إلى ظواهر صوتية وأخرى صرفية وثالثة نحوية وغيرها.

² - ينظر أصول التفكير النحوي ص 167، الدراسات النحوية واللغوية 275، وينظر أسلوب التعليل في اللغة، أحمد خضير عباس، دار الكتب العلمية ط/1 بيروت لبنان 2007.

³ - أيضاح في علل النحو. ص 65، 66. وينظر أسوب التعليل ص 20

⁴ - دروس في اصول النظرية النحوية العربية من السمات على المقولات أو لولبية الوسم الوضعي: المنصف عاشور مركز النشر الجامعي المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والإشهار تونس 2005 م ص 153.

ونظروا إلى ما تكرر منها ووقع كثيراً في كلام العرب فوضعوا له القواعد وصنفوه من حيث قوة السماع وكثرته وفصاحة المتكلم بهذه اللغة، وبدأوا يتساءلون عن أسباب هذه الظواهر، وموضعها شأنهم في ذلك شأن جميع المختصين بعلم من العلوم الصرفية أو غيرها، ينظرون إلى الظاهرة ويتتبعون حدوثها، وتغييراتها في مواضع وظروف على حالات متنوعة، ويسألون عن علّة هذه الظاهرة وأحكامها، وعلّة تغييرها من حال إلى حال ويحاولون أن يجدوا تفسيراً لذلك.(5)

يتّضح لنا أن العلّة النحوية قد لازمت النحو منذ نشأته، وأن الاهتمام بها كان يزداد شيئاً فشيئاً. فكل قاعدة نحوية لا بدّ لها من علّة. وقد تساءلوا في بداية الأمر لم رفع " زيدٌ " في قولنا: قام زيدٌ؟ ولم نصب في قولنا: ضرب محمدٌ زيداً؟ ولم جرّ في قولنا: هذا غلام زيدٍ؟.(6)

ثمّ التمسوا لذلك كلّه عللاً، فقالوا: رفع زيد في قولنا: قام زيدٌ، لأنه فاعل، (7) ونصب زيد في قولنا: ضرب محمدٌ زيداً،

5 - تيسير النحو وبحوث أخرى- د/ خديجة الحديثي منشورات المجمع العلمي بغداد 2007 ص 44

6 - ينظر نظرية العامل في النحو العربي، وليد عاطف الأنصاري، ص35 و ينظر في أصول النحو العربي، د/ سعيد شنوق، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ط/ 2008 م ص 165

7 - الإيضاح في علل النحو 64.

لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل⁽⁸⁾، وجرّ زيد في قولنا: هذا غلام زيد، لأنه مضاف إليه⁽⁹⁾.

ثم فكروا في الحالات الإعرابية: الرفع والنصب والجر...، وفي الحركات الإعرابية الدالة عليها: الضمة والفتحة والكسرة، وتساءلوا ما الذي أوجدها؟ وهل يُعقل أن توجد نفسها بنفسها؟

وكانوا قد تأثروا بعلم الكلام، فلا حدث إلا بمحدث ولا أثر إلا بمؤثر. فالله تعالى فاعل كل شيء وخالقُه، تعالى علواً كبيراً⁽¹⁰⁾. كذلك هذه الحالات الإعرابية والحركات الدالة عليها، فلا يعقل أن توجد نفسها بنفسها، بل لا بدّ لها من موجد.

ولذلك نقول: ما الذي أوجد الضمة والفتحة والكسرة في الكلمات السابقة: - زيدٌ ، زيْدٌ ، زيْدٌ ، فكانت مرفوعة ومنصوبة ومجرورة؟.

واستقرّ في عقل النحاة أنه لا مرفوع إلا برافع ولا منصوب إلا بناصب، ولا مجرور إلا بجار... فهذه الحركات الإعرابية إنّ هي إلا أثر لمؤثر أوجدها. فقالوا: « إنّ الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل، وهو الذي أوجد الحركة الإعرابية

8 - الكتاب 1/ 34.

9 - شرح المفصل، ابن يعيش موفق الدين ابو البقاء يعيش بن علي الوصلي، عالم الكتب، بيروت. 2/ 117.

10 - ينظر نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً: وليد عاطف الأنصاري، رسالة ماجستير، نوقشت سنة 1988م بجامعة اليرموك، دائرة اللغة العربية. ص35.

(الضمة) «(11)». كذلك قالوا: «إِنَّ الفعل هو الذي عمل النصب في المفعول به، وأوجد (الفتحة)» (12). وقالوا أيضاً: «إِنَّ الذي عمل الجر في المضاف إليه إنما هو " حرف الجرّ المقدرّ والتأثير له"» (13).

ولعلّ الذي قادهم إلى هذا الكلام أنهم لاحظوا أنّ الفعل يلازم الفاعل ولا ينفكّ عنه، وأنّ المفعول به غالباً ما يكون مرافقاً للفعل المتعدّي، فاستنتجوا من ذلك أن الفعل هو الذي يعمل الرفع في الفاعل و النصب في المفعول به.

كذلك لاحظوا أن الاسم المجرور كثيراً ما يسبقه حرف الجر، فاستنتجوا من ذلك أن حرف الجر هو الذي يعمل الجر في الاسم. ولعلّ هذا هو الذي دعاهم إلى تقدير حرف جر مناسب للمضاف إليه، أو أنه هو الذي عمل فيه الجر. والتقدير في قولهم هذا غلامٌ زَيْدٍ: هذا غلامٌ لَزَيْدٍ.

وهكذا نرى أن نظرية العامل قد تولدت عند النحاة من البحث في العلل النحوية.

11 - الأصول في النحو : أبو بكر بن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت 1405 هـ - 1985 م 54/1، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر. (مسألة 11)، و شرح الكافية: رضي الدين الأسترابادي، دار الكتب العلمية، ط/2 - بيروت - 1399 هـ - 1979 م. 71/1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت - 1395 هـ - 1975 م، 254/2.

12 - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة 11)، ونظرية العامل في النحو العربي، وليد عاطف الأنصاري. رسالة ماجستير، ص 35.

13 - شرح المفصل : ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت. مكتبة المتنبّي، القاهرة. 117/2.

يقول إبراهيم بيومي مذكور: «وما نظرية العامل النحوية إلا وليدة مبدأ العلية الفلسفي... والبحث في العوامل بيان وتوضيح لعلل الإعراب، وقد عُرفت علل الإعراب أو علل النحو، قبل أن تعرف نظرية العامل في ثوبها الكامل»⁽¹⁴⁾.

ويرى فؤاد حنا ترزي أيضاً «أن نظرية العامل قد تفرّعت من العلة، حيث يقول: (وتشعب عن فلسفة العلة نظرية العامل، فافترض النحاة أن لكل حالة إعرابية لا بدّ من وجود عامل أدّى إليها وكان سبباً فيها»⁽¹⁵⁾.

¹⁴ - مجلة مجمع اللغة العربية ج/6 - 11، الهيئة العامة لشئون مطابع الأميرية 344/7.

¹⁵ - في أصول اللغة والنحو: د/ فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب - بيروت - ص 137.

المبحث الثاني:

نشأة العامل النحوي:

لقد أكثر النحاة الكلام عن العامل لأن للعامل سلطانا في النحو العربي له أثر بيّن في آراء النحاة، وكانت قضية العامل مثار جدل وخلاف بين النحاة في القديم والحديث، لها أهمية أساسية في موضوعات النحو ذلك لارتباطها بصائب النحو وسيطرتها على تفكير النحاة؛ ولم تحظ قضية في النحو العربي بالبحث والنقاش والجدل مثل قضية العامل التي انقسم النحاة فيها بين مدافع عنها ومعتزّ بها وبين داعٍ إلى هدم العامل وإسقاطه.

بل لم تحظ نظرية من النظريات بمثل ما حظيت به نظرية العامل في النحو العربي من دراسات وأبحاث، تضمّنت الهجوم على هذه النظرية، والتّيل منها من جهة، وتضمّنت تأييدها، والدّفاع عنها من جهة أخرى، وعرض سقطات المخالفين لها.

وقد اعتبر النحاة العامل شخصية لها اعتباراتها الملزمة ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين هي فلسفة العامل والعمل.

وعلى هذا الأساس تعدّ نظرية العامل من الركائز المهمة التي قام عليها النحو العربي.

إنها - حقاً - نظرية عربية صرف، لأنها وُلدت في بيئة عربية لم تتأثر بمؤثرات أجنبية. فقد وُلدت في مرحلة النشأة. المرحلة التي تأسس فيها النحو العربي واكتملت قواعده، والتي تشمل القرنين: الأول والثاني للهجرة. (16)

ومما يعزّز الكلام السالف الذكر ما رآه شوقي ضيف أن نظرية العامل انفرد بها النحو العربي، وهي تدل على أن هذا النحو لم يوضع على أساس أجنبي، إذ إن محوره الذي تدور حول بحوثه، محور عربي خالص. (17) ووافقته في ذلك فتحي الدجني (18).

ويرى محمد خير حلواني أن نظرية العامل نجمت في اللغة العربية، ولم تنجم في غيرها من اللغات، وذلك بسبب البحث في السمة الإعرابية التي تزيد بها العربية على غيرها من اللغات الحيّة. (19)

نشأت جذور نظرية العامل لدى عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117 هـ)، وحذا حذوه عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ)، وتأسّس واتّسع عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت

16 - ينظر تفصيل ذلك في التمهيد: "تأثر النحو بالمنطق" وينظر نظرية العامل في النحو العربي وليد عاطف الأنصاري ص 38 رسالة ماجستير.

17 - تاريخ الأدب العربي - العصر العباسي الأول ص 124

18 - النزعة المنطقية في النحو العربي: د/ فتحي عبد الفتاح الدجني، الكويت..

19 - أصول النحو العربي: للدكتور محمد خير حلواني، جامعة تشرين، اللاذقية 1979م. ص 182.

175هـ)، وطبقت النظرية في النحو على يد سيبويه (ت180هـ) في كتابه الذي انطلق فيه من نظرية العامل في تقسيم أبوابه، وتقسيم الكلام من الأفعال والأسماء والحروف، وسار من بعده عدد كبير من العلماء في إنجازاتهم ومؤلفاتهم النحوية بناءً على فكرة العامل وأثرها في التراكيب النحوية⁽²⁰⁾.

يرى بعض الدرسين أنّ الأثر الذي يُعزى إليه بدء القول بالعامل هو كتاب سيبويه، ذلك أنّه مشحون بالحديث عن الأعمال وأحكامه.

يقول فتحي الدجني: « وكان أول نصّ قد أشار إلى العامل النحوي ما جاء في كتاب سيبويه. »⁽²¹⁾.

ومن طبيعة الآراء والنظريات ألاّ تنشأ فجأة جاهزة متكاملة وإّما تسبقها محاولات، فكتاب سيبويه ليس أول وثيقة فيها حديث عن العمل، بل إنّهُ إلى الآن أول وثيقة في النحو عموماً، وهذا لا يدعو أحداً إلى القول إنّ سيبويه أول من اشتغل بالنحو، ومّا يدعّم أن يكون سيبويه مسبقاً إلى نظرية العامل أن سيبويه نفسه يقرّ بسبق الخليل إلى هذه النظرية.

20 - نظرية العامل في النحو ودراسة التراكيب، (العامل وحقيقته) مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 3+4 عام 2002م ص 46.

21 - الكتاب

والمرجح أنه أول ذِكْرٍ للعوامل نجده على لسان الخليل، من ذلك مثلاً كلامه في عمل إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليت ولعلَّ. قال سيبويه: «وزعم الخليل أنها (يعني إنَّ وأخواتها) عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيداً. إلا أنه ليس لك أن تقول: كأنَّ أخوك عبدَ الله، تريد كأنَّ عبدَ الله أخوك، لأنها لا تُصَرِّفُ تُصَرِّفُ الأفعال، ولا يُضمَرُ فيها المرفوع كما يُضمَرُ في (كان)»(22).

ثم يقول: «فمن ثمَّ فرَقوا بينهما كما فرَقوا بين (ليس) و(ما)، فلم يَجْروها مجراها. ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال».(23)

و ذهب الخليل إلى أنَّ وراء كلِّ رفعٍ أو نصبٍ أو جزمٍ أو جرٍّ في الأسماء والأفعال عاملٌ يعمل فيها أي لا بدَّ من وجود فعلٍ أو أداة لفظية كانت أو معنوية تفسِّر الحركة التي يحملها الاسم أو الفعل المعرب وترتبط بوجودها فقد مضى الخليل يقدر لكلِّ عبارة تقتضي التفسير عاملاً يكشف عن معناها(24).

وفي أكبر الظن أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو الذي تثبت أصول هذه النظرية ومدِّ فروعها وأرسى قواعد الإعراب،

22 - الكتاب، سيبويه، 131/2

23 - ينظر المصدر نفسه 131/2. وينظر: نظرية العامل وأثرها في النحو العربي، د/ مفرح السيد سعيان، كلية الآداب - جامعة المنوفية، مصر، ط1/ 2009م ص 137.

24 - ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي رسالة دكتوراه الدرجة الثالثة بكري عبدالكريم وهران 1982م ص 143.

كما أرسى الدّعائم الأولى لنظرية العامل، فالرجل ذو حظ كبير من الذكاء، فهو أول من استخرج العروض، وحصّن به أشعار العرب، وهو الذي عمل أول كتاب: العين⁽²⁵⁾، أول معجم في العربية.

ومّا يدعّم فضل السبق للخليل في نظرية العامل أن باحثون كثير يستشهدون بذلك: منهم شوقي ضيف في "المدارس النحوية"، وعلي أبو المكارم في "تقويم الفكر النحوي"، ونهاد الموسى في "نظرية النحو العربي"، وعوض القوزي في "المصطلح النحوي"، و محمد حسين آل ياسين في "الدراسات اللغوية عند العرب".⁽²⁶⁾

أما سيبويه تلميذ الخليل، فقد اعتمد العوامل في مباحثه النحوية، بل إنها تلقاك في كتابه منذ الصفحات الأولى ناشرة ظلّالها على أبواب الكتاب كلّه.

يقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: «وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف»⁽²⁷⁾.

25 - الفهرست للأبن النديم ص 46 ، ونزهة الألباء 45 ، والمزهر في علوم اللغة، السيوطي، تحقيق محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي البجاوي دار الفكر للطباعة 76/1 ، 401/2.

26 - ينظر نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة، ص 157، 158، 159.

27 - الكتاب 1 / 13

ثمّ يقول: « وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف»⁽²⁸⁾.

ويقول أيضاً: « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التياكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»⁽²⁹⁾.

فسيبويه يريد أن يريك في هذا النص أن حركات الإعراب لا تأتي من عدم، بل هي نتيجة عامل دخل على تلك الكلمات، فأحدثت فيها حركات الإعراب. وقد ظل الكلام في العوامل مبدّداً في أبواب شتّى من كتب النحو حتى جاء نحاة جمعوا شتاتها وتوفروا على العناية بها. وكتاب (العوامل المائة) الذي ألفه **عبد القاهر الجرجاني** وهو أول كتاب وصل إلينا

28 - المصدر السابق 13/1.

29 - المصدر نفسه، 13 / 1

متمحصاً للعوامل. وهو كتاب صغير الحجم ذائع الصيت، ظفر بعدة شروح، وترجم إلى التركية). (30)

وقد ذكر حاجي خليفة (ت 1067هـ) في كتابه " كشف الظنون" أن كلاً من أبي علي الفارسي، و علي بن فضال المجاشعي القيرواني (ت 479هـ) قد ألف كتاباً في العوامل النحوية، كما ذكر أن الكسائي (ت 189هـ) قد نظم في العوامل رائية من أربعة وثلاثين بيتاً. (31)

نصب أو جرّ كالفعل والناصب الجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً وكأسماء الفعل وقد عمل الشيء في الشيء لأحدث فيه نوعاً من الإعراب). (32)

30 - كشف الظنون عن أسامي العلوم والفنون: مصطفى بن عبدالله حاجي خليفة، مكتبة المتنبّي بيروت ط/ أوفسيت 2/ 1179، 1180. وينظر إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : إسماعيل بن محمد أمين عُني بتصحيحه وطبعه المعلم رفعت بيلكة الكليسي، منشورات مكتبة المثني -بغداد - 130/2.

31 - كشف الظنون عن أسامي العلوم والفنون 2/ 1179، 1180. وينظر نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً وليد عاطف الأنصاري، جامعة اليرموك دائرة اللغة العربية، الدراسات العليا، رسالة ماجستير 1408، 1988م ص39.

32 - اللسان، مادة عمل 11 / 474، 476.

تعريف العامل النحوي:

وردت لفظة عامل لغوياً بمعنى: عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلًا، وفاعلها عامل، وقيل في لسان العرب: (و العامل: هو الذي يتولّى أمور الرّجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة: عامل. والعمل: المهنة والفعل....)(33).

ومن ذلك أخذ إسم (عامل) بمعنى المهنة والوظيفة وأسقط على النحو في الشيء الذي جعل الكلمة مرفوعة أو مجرورة أو مجزومة أو منصوبة، وأطلق عليها العامل النحوي كما عرفه الجرجاني بأنه، (ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً)(34).

ومن ذلك يبعد من الظنّ أنّ العامل يُحدث الإعراب، وإنّما هو الموجب للحكم الإعرابي في أواخر الكلم.

فما المقصود من العامل النحوي؟

عرّف الرماني(ت 384هـ) العامل فقال: (العامل الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق العاقبة لاختلاف المعنى.

33 - لسان العرب ابن منظور دار صادر، الطبعة الأولى - بيروت - 1300 هـ. مادة عمل/11/474، 476....

34 - نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكم مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 3+4 عام 2002م، ص 47.

وعرفه الشريف الجرجاني(816هـ) بقوله: (العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب).⁽³⁵⁾

وتبعه في هذا التعريف التهانوي صاحب كشاف اصطلاحات الفنون.⁽³⁶⁾ فأوضح أنّ تعلق الفعل وما أشبهه بالاسم المتمكن سببٌ لثبوت وصفٍ فيه، كالفاعلية والمفعولية والإضافة. هذه معانٍ معقولة، تستدعي نصب علامة يُستدلُّ بها عليها. فالإعراب الذي هو الرفع والنصب والجرّ دلائل عليها، والمعاني هي مقتضيات الإعراب، والكلمات التي تعلقها بالاسم المتمكن سببٌ لحدوث هذه المعاني هي العوامل⁽³⁷⁾.

وعرفه ابن بايشاد(469هـ) في المقدمة المحسبة فقال: (العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم، على حسب اختلاف العوامل).⁽³⁸⁾

وجاء في مقدمة الناسخ للمخطوطة(أ) عمّا كتبه الجرجاني من العوامل النحوية: (..... إنّ العوامل في النحو على ما ألفه الشيخ الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(ت

35 - التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري ط/2 ، بيروت، دار الكتاب العربي، 1433، 1992م ص 78 .

36 - كشاف اصطلاحات الفنون.: محمد علي التهانوي حقه د/ لطي عبد البديع، ترجم النصوص الفارسية د/ عبد النعيم محمد حسنين، راجعه الأستاذ أمين الخولي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر. 1045 /4 .

37 - مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء بحوث ودراسات في علوم اللغة والأدب: د/ فخر الدين قباوة دار الفكر بدمشق ط/ 1 1424 هـ 2003 م ص 82 .

38 - المقدمة المحسبة.344/2.

471هـ) رحمه الله : العوامل جمع عامل، والعامل النحوي: هو الذي يعمل في غيره؛ فيؤثر في حركة آخره، إن كان مُعرباً، وفي محلّه إن كان مبنياً⁽³⁹⁾

والعامل كما عرفه ابن الحاجب (ت646هـ) - « هو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب »⁽⁴⁰⁾.

وهذا يعني أنّ مفهوم العامل عند النحاة مرتبط بجانب منهجي كانوا يقصدون وراءه تشخيص ظاهرة الإعراب لتسهيل استقرائه وتناوله واسـتنباطه؛ و لأدلّ على ذلك ما ذكره الأسترابادي عند تعليقه على التعريف السابق؛ فقال:

« و يعني بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجوهر؛ فإنّ معنى الفاعلية و المفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضاف إليها؛ وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل، فالموجد لهذه العوامل هو المتكلم، والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوها الآلة؛ كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها - كما تقدم - ولهذا سميت الآلات عوامل»⁽⁴¹⁾.

39 - العوامل النحوية بين النظرية والتطبيق: للجرجاني تحقيق وشرح د/محسن محمد قطب معالي ص9.

40 - شرح الكافية: رضي الدين الأسترابادي، دار الكتب العلمية، ط/2، بيروت 1399هـ-1979م. ج 25/1.

41 - ينظر شرح الكافية 25/1.

فالعامل إذاً هو اللفظ المسبّب للإعراب نتيجة تعلقه بما هو معربٌ لفظاً أو تقديراً أو محالاً⁽⁴²⁾. وهو الموجود المنشئ لشئيين اثنين هما:

- 1 - الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جر أو جزم.
- 2 - العلامة الإعرابية التي يقع في آخر الكلمة، وتدل على حالتها الإعرابية، وهذه العلامة حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

فإذا قلنا: ذهب زيد، فإن "ذهب" هو العامل الذي أوجد حالة الرفع في "زيد"، وعلامة الضمة الدالة على حالة الرفع. وإذا قلنا: رأيت زيدا، فإن (رأيت) هو العامل الذي أوجد حالة النصب في "زيداً"⁽⁴³⁾ وعلامة الفتحة الدالة على النصب.

وقضية العامل شغلت تفكير النحاة قديما وحديثا حتّى أصبحت " العمود الفقري الذي يدور حوله كثير من أبحاث النحو الرئسية وقضايا الفرعية"⁽⁴⁴⁾. ونظرية العامل موجودة في النحو العربي منذ القديم ولعلّ كتاب سيبويه مليء ببعض قضايا العامل.

⁴² - ينظر مشكلة العامل النحوي ص 82.

⁴³ - على مذهب البصريين، ينظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. (مسألة 11).

⁴⁴ - أصول النحو العربي، د/ محمد عيد، عالم الكتب - القاهرة، مطبعة دار نشر الثقافة - القاهرة 1982م، ص 235

وقد أخذت هذه النظرية توجه النحو كلّمّا تقدّم الزّمن حتّى أصبح العامل في النحو كأنّه علّة حقيقية تؤثر وتوجد وتمنع.⁽⁴⁵⁾

ومن شدّة اهتمام النحاة بالعامل وجدناهم ألفوا عدّة كتب للحديث عن هذه الظاهرة ولعلّ أبرزها كتاب العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) .

ونحن إذا تتبّعنا طائفة من كتب النحاة سنجد أنّها حافلة بالحديث عن العامل والمعمول، يقول سيبويه في باب لا يكون المسنتنى فيه إلّا نصباً: «وذلك قولك أتاني القوم إلّا إيّاك، ومررت بالقوم إلّا إيّاك، والقوم فيها إلّا إيّاك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام». ⁽⁴⁶⁾

فسيبويه يرى أنّ العامل هو الذي يحدث الأثر في الكلمة ويتغيّر هذا الأثر بتغيّر العوامل ويختلف باختلافها، وهذا رأي البصريين، كما يفهم من أصولهم التي اعتمدوها، ومنها قولهم: « العمول تبع للعامل والمعمول لا يقع إلّا حيث يقع العامل، ولا يصح اجتماع عاملين على معمول واحد».

45 - ينظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، بغداد، 1971م. ص 63.

46 - الكتاب 2 / 330.

فبعد أن ذكر **سيبويه** أضرب الإعراب الأربعة وعلاماتها قال: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجاز لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب فالنصب والجرّ والرّفْع والجزم لحروف الإعراب وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة وللأفعال المضارعة.» (47)

ويقول **أبو حيان الأندلسي النحوي (ت745هـ)**:

«واختلفوا في الرفع للمبتدأ أو الخبر فذهب **سيبويه** وجمهور البصريين إلى أنّ الابتداء يرفع المبتدأ والمبتدأ يرفع الخبر وقد نسب هذا إلى **المبرد**، وذهب **الأخفش (ت177هـ)** و **ابن السراج** (و **الرمّاني (ت384هـ)** إلى أنّهما مرفوعان بالابتداء وذهب **الجرمي والسيرافي** وكثير من البصريين إلى أنّهما مرفوعان بتعريفهما للإسناد ومن العوامل اللفظية ونسبه **الفراء** إلى **الخليل** وأصحاب **الخليل** لا يعرفون هذا...» (48)

وإذا تتبّعنا كُتب النحاة قديماً فإنّنا سنجدهم قد تعرّضوا لذكر العامل في أثناء الحديث على أبواب النحو حتّى إنّ تقسيم أبواب

47 - ينظر المصدر السابق ، 312/2.

48 - ينظر ارتشاف الضرب : أبو حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى النمّش، مكتبة المدني ، 28 /2

النحو جاء مطلقاً للعوامل؛ فباب المرفوعات مثلاً أو الجوازم هو باب عوامل الرفع والجزم.

يقول ابن أبي الربيع: «وعَلَّ بعض المتأخرين امتناع الجزم من الاسم بأنّ عوامل الجزم لا معنى لها في الاسم وهذا إنّما يكون جواباً لمن يسأل فيقول: لِمَ لَمْ يدخل الجزم في الأسماء بالعوامل التي دخل بها في الفعل، فقد تحصل مما ذكرته امتناع الجزم من الاسم بالعوامل التي يكون بها الجزم في الفعل وامتناع دخول الجزم في الاسم بدلاً من الرفع أو النصب أو الخفض حتّى يكون دليلاً على ما تدلّ عليه إحدى هذه الحركات.» (49)

يقول ممدوح عبد الرحمن: «تعلقت الدراسة بالبحث عن العوامل فتوزعت قواعد الحكم الواحد على أبواب مختلفة واهتمّت كتب النحو المتأخّرة بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات أكثر من اهتمامها بالجملة وأنواعها وإذا نظرنا في كتب النحو المشهورة فسوف تفاجئنا هذه الظاهرة وهي أنّ الأبواب موزّعة بحسب العوامل فحسب.» (50)

وهناك من يرى أنّ نظرية العامل ليست إلا محاولة لتصنيف النحو تصنيفاً وظيفياً فليست الأبواب النحوية إلا وظائف تؤدّيها الكلمات في السّياق ونحن حين نعرب أي مثال من أمثلة

49 - البسيط في شرح جمل الزجاجي، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1986م ج 1 / 183.

50 - من أصول التحويل في نحو العربية: ممدوح عبد الرحمان ص 108

النحو لا نقنع بكلمات المثال كما هي و إنما ننسب كل كلمة منها إلى باب نحوي هو الوظيفة التي تؤديها في السّياق فنقول: ضرب فعل ماض أي أنّ الوظيفة التي يؤديها لفظ ضرب هنا أنه يقوم بدور الفعل الماضي في السّياق(51).

ويذهب البعض الآخر إلى القول في مسألة عرض الأبواب النحوية ومدى تأثرها بالعامل.

واهتم النحاة بالعوامل اهتماما كبيرا وقسموا أبواب النحو متأثرين بهذه العوامل ثمّ عُنُونُوا كل باب بعنوان يفيد: أنّ العوامل هي الأساس التي تدور حولها الدّراسة فهذا باب إنّ وأخواتها وذلك باب نواصب الفعل المضارع وباب جوازم الفعل المضارع...

وهكذا مع أنّ العرب كانت لا تعرف رافعا و لا ناصبا ولا جازما ولكنها كانت تتكلم بالسليقة فترفع وتنصب وتجرّ من غير أن تعرف أنّ عاملاً لفظياً أو معنوياً أثر فظهر أثره في أواخر الكلمات المعربة... (52)

ويذهب بعض الباحثين إلى القول: «وقد شغل النحاة بدراسة العوامل عن دراسة ما في الجمل من أساليب وقد جاءت

51 - الحذف والتقدير في النحو العربي، د/ علي أبو المكارم ص، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم 1964م ص 361

52 - النحو المنهجي. أ. محمد برانق ، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة. ص 46.

المصنّفات مرتّبة لأبوابها بحسب العوامل وما تُحدثه من آثار إعرابية» (53).

وسواء تَأثّر النحاة بالعامل في مسألة تقسيم الأبواب النحوية فإننا نجد أنّ النحاة لم يستطيعوا التخلّص من هذا التأثير في مصنّفاتهم فهم قد جعلوا مصنّفاتهم موزّعةً حسب العوامل وعنونوا كل باب بعنوان يفيد مدى تأثّره بالعوامل.

والنحاة في عرضهم لمسألة العامل قد جعلوا تأثّر النحو العربي بالعلوم الأخرى في مسألة العامل ورأوا أنّ العامل هو الباب الذي تأثّر من خلاله النحو العربي بالعلوم الأخرى فهذا هو **ابن جنّي** يرى أنّ النحاة استفادوا من المتكلمين فكرة العامل فيقول: «واعلم أنّ علل النحويين وأعني به حدّاقهم المتقنّين لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين» (54).

فهو يرى أنّ التأثير بعلم الكلام قد أثمر نظرية العامل.

وهناك بعض الباحثين يرجعون نشأة العامل في النحو إلى المنطق والفلسفة وهذه وليدة فكرة تأثّر النحو العربي بالفلسفة فيرى **إبراهيم بيومي** «أنّ مبدأ العلية الذي كان له شأن في النحو

53 - الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية رسالة دكتوراه غير منشورة لراشد أحمد جراري ، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1992م ص 114.

54 - الخصائص: ابن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ط/ 2 1952 م، 48 / 1

العربي لا يقل عن شأنه في المنطق الأرسطي وذلك لأنّ العلة هي الدّعمة التي يُقام عليها القياس النحوي والمنطق وما نظرية العامل النحوية إلا وليدة مبدأ العلية الفلسفي»⁽⁵⁵⁾.

فهو هنا يرى أن العامل ما هو إلا أثر للعلة، ومن الباحثين من يرى أنّ العامل أثر من آثار الفلسفة الكلامية فيذهب البعض إلى القول: «والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم غالبية على تفكيرهم أخذة حكم الحقائق المقررة لديهم»⁽⁵⁶⁾.

ويذهب عباس حسن إلى القول بأنّ: «الحركات الإعرابية وما يتصل بها إنّما هي أثر لمؤثر أوجدها ولا يتصوّر العقل وجودها بغيره متأثرين في هذا بما تقرر في العقائد الدينية ومجادلات علم الكلام من أن لكل حادث مُحدثا ولكل مُوجودٍ مُوجدا»⁽⁵⁷⁾.

فنظرية العامل أثر من آثار علم الكلام وهذا يؤكّد تأثر النحو بعلم الكلام يقول عبد المجيد عابدين: «ولكن النحاة استمدّوا نظرية العامل من البحوث الفلسفية اللاهوتية ثمّ حاولوا أن يطبّقوها على الشواهد اللغوية وأن يخضعوا هذه الشواهد لها

55 - ينظر في اللغة والأدب، ص، 50.

56 - إحياء النحو إبراهيم مصطفى، الطبعة الثانية 1992م، القاهرة ص، 31.

57 - اللغة والنحو، ذ/ عباس حسن، دار المعارف مصر 1966م ص، 186.

وكان من أثر هذا أن أيّدوا بهذه النظرية مذهباً على مذهب». (58).

فهو يرى أن العامل مستمد من الفلسفة وقوانينها التي طبقت على اللغة فظهرت نتيجة لها نظرية العامل. ويذهب آخرون إلى القول: «نظرية العامل وهي نظرية فلسفية استوحت وجودها من فلسفة المتكلمين في التوحيد فافترضت أن لكل أثر مؤثراً وأن الحركة الإعرابية أثر فلا بد لها من مؤثر في الكلام» (59).

ويذهب البعض الآخر إلى أن نظرية العامل في أول ظهورها لم تتأثر بشيء فيقول: «فهذه إذن نظرية العامل كانت صافية خالصة فأفسدها النحاة بما أضافوا عليها من مسحة فلسفية منطقية وما زادوا عليها من تأويلات وتخريجات الأمر الذي جعل بعض النحاة يهاجمونها». (60)

فالعامل إذن جرّ علينا قضايا أخرى منها التّأويل والتقدير والحذف حتى تستقيم قواعده التي وضعها النحاة وزادوا عليها بعض الأصول الفلسفية والمنطقية التي زادت من تعقيد قواعد العامل.

58 - المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، د/ عبدالمجيد عابدين، ط/1 1951م مطبعة الشبكي مصري. ص 114.

59 - النحو في إطاره الصحيح، د/ يوسف الحمادي، الناشر مكتبة مصر، دار مصر للطباعة. ص، 69.

60 - ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: د/ أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ص، 74.

فلقد غرس سيبويه والخليل من قبله أصول نظرية العامل ثم تفرّعت هذه النظرية وتمت وتشابكت فروعها تشابكاً فلسفياً ومنطقياً أبعدها عن الواقع اللغوي وأصبح همُّ النحاة هو التكلف في الأساليب حتى يقيموا نظرية العامل فمن القواعد التي تكأفوا قولهم: إنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وإذا جاء نص معارض لهذا لجأوا إلى أساليب أخرى منها التأويل والتقدير وفي ذلك بعد بهذه النظرية عن الواقع اللغوي.

وإخضاع اللغة لقوانين ليست نابعة من منطق اللغة ذاتها حتى إنّ بعض النحاة قد أرجع وعورة الدرس النحوي إلى تعسف النحاة الذين انصرفوا إلى الإعراب والعوامل التي لا يقبل العقل أكثرها وتهالكهم على الإتيان بكلام لم يجرّ على ألسنة العرب ولم يسمع عنهم ولم يسلك سبيلهم ويؤكد البعض أنه لم يثبت في كتاب سيبويه تأثر النحو العربي باليوناني في فكرة العامل⁽⁶¹⁾.

وعزى بعضهم السبب في نمو فلسفة العامل النحوي إلى المجهود الذهني الذي بذله النحاة في التفريع والتصوير وتوليد الفكرة وتقليبها. وساعد على ذلك النمط المؤلف للتفكير وبخاصة المنطق وعلم الكلام⁽⁶²⁾. ففكرة العامل لها أصول فلسفية منطقية مستمدة منها.

61 - ينظر أصول النحو العربي، د/ محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة 1982م ص، 239.

62 - ينظر المرجع السابق، ص 241.

غير أن هناك من يرى أن « فكرة العامل في النحو العربي قد نشأت نشأة لغوية حقا ابتداء من التأثير والتفاعل بين الأصوات والحروف وانتهاء بالمؤثرات الفاعلة في تعبير أواخر الكلمات داخل التراكيب المختلفة.

ولسنا نحتاج إلى جهد كبير كي نؤكد أن النحاة العرب قد أدركوا فكرة العامل وأن أبواب النحو العربي كلّها قائمة على هذه الفكرة وأنها نشأت نشأة لغوية من خلال عنصر التفاعل والتأثير وأنها بذلك تكون قد استمدت أصولها من ذات المعين الذي استمدت منه النظرية التوليدية التحويلية نظرية العامل والربط السياقي وأنها قد نبعا من معين واحد» (63).

فهو هنا يرجع نشأة العامل إلى أنها نشأة لغوية عن طريق التأثير والتفاعل بين أصوات العربية وحروفها في حين أن من سبقه من آراء تؤكد أن التأثير والتفاعل نشأ بين كلمات العربية وحروفها وبعض الأصول الفلسفية والكلامية.

وبالغ البعض الآخر في تأثر النحو بعلم الكلام بقوله: «ومن تلك الآثار السيئة لصلاته بالنحو تسرب فكرة العامل...»

وكانت فكرة العامل هي أخطر ما ابتلي به النحو العربي من علم الكلام.»⁽⁶⁴⁾

وهناك من أخرجنا من الصراع بين تأثر العامل بالفلسفة الكلامية أو بالفلسفة الأرسطية والمنطقية بقوله: «فإننا نرى أن نشأة العامل النحوي مرتبطة أساساً بمطلب غريزي في الإنسان وهو البحث عن سبب لكل ما يراه ولكن التأثر بالمؤثرات المختلفة هو الذي دعا إلى التوسع في العامل»⁽⁶⁵⁾.

وذهب البعض الآخر إلى القول: «أن غلبة المنطق والفلسفة على الدرس النحوي نتج عنها فلسفة العوامل النحوية وهذه العوامل هي من نتاج عمل الموالي في النحو»⁽⁶⁶⁾.

إن كل الآراء السابقة جعلت العامل متأثراً بالفلسفة الكلامية وبعضهم يرى أنه متأثر بالفلسفة المنطقية الأرسطية وبعضهم عده متأثراً بالبحوث الفقهية وبعضهم رأى أن العامل نشأ نشأة لغوية من التأثير بين حروف العربية وأصواتها.

ورغم كل تلك الآراء فإننا نجد أن الاتفاق العام بينها أن هناك تأثيراً وتأثراً سواء عن طريق اللغة ذاتها أو عن طريق

64 - نظرية ابن مضاء في تيسير النحو وأثرها في المعاصرين المصريين، أميرة علي توفيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب 1966م، ص، 291.

65 - العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت، 1973م، ص، 168.

66 - ينظر محاضرات الموسم الثقافي جامعة أم القرى بحث النحو صنعه الموالي د/ سيد رزق الطويل كلية اللغة العربية 1983 - 1984م ص.

الفلسفة والمنطق والبحوث الفقهية، وأن العامل نشأ نشأة فطرية لأن الإنسان يبحث عن سبب لكل شيء.

أقسام العامل النحوي:

قسم النحاة العامل النحوي إلى قسمين: أحدهما عامل لفظي والآخر عامل معنوي .

ذلك أن العمل قد يكون ناشئاً عن لفظ في التركيب وبالتالي فهو عامل لفظي وقد يكون الباعث على العمل معنى ذهنياً فالعامل هنا معنوي، ويفسر ابن جني تقسيم النحاة للعوامل إلى لفظي ومعنوي بأن ذلك « ليروك أن بعض العمل سيأتي مسبباً عن لفظ يصحبه....وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به» (67).

ومنهم من يرى أن العوامل منها ما هو قوي ومنها ما هو ضعيف ولكل منهما سلطة حسب قوته أو ضعفه. يقول الشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ) : «والغاء العامل المتأخر عن المبتدأ والخبر أقوى من أعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخر والعامل المتوسط بالعكس فالإعمال فيه أقوى من إهماله لأن العامل اللفظي أقوى من الابتداء» (68).

67 - الخصائص، ابن جني، 1/ 109.

68 - التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1358هـ - 1/ 254.

وقد يكون الباعث على العمل معنى ذهنياً فالعامل هنا معنوي، ويفسر ابن جنى تقسيم النحاة للعوامل إلى لفظي ومعنوي بأن ذلك «ليروك أن بعض العمل سيأتي مسبباً عن لفظ يصحبه....وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به»(69).

ومنهم من يرى أن العوامل منها ما هو قوي ومنها ما هو ضعيف ولكل منهما ساطة حسب قوته أو ضعفه. يقول الشيخ خالد الأزهرى: « وإلغاء العامل المتأخر عن المبتدأ والخبر أقوى من إعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخر والعامل المتوسط بالعكس فالإعمال فيه أقوى من إعماله لأن العامل اللفظي أقوى من الابتداء».(70)

ويقرّ ابن جنى أن العوامل اللفظية راجعة ، في الحقيقة، إلى أنها معنوية ألا تراك إذا قلت ضرب سعيد جعفرأ فإنّ ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل.(71)

ونجد أن البعض الآخر يرى « أن أقسام العامل كثيرة منها العامل اللفظي والمعنوي، والعامل المذكور والمقدّر،

69 - الخصائص، ابن جنى، 1/ 109.

70 - التصريح، 1/ 254.

71 - ينظر الخصائص، 1/ 115.

والمحذوف والعامل القويّ أو الأصيل، والعامل الضعيف،
والعامل الذي يكون قويّاً حيناً وضعيفاً حيناً آخر على حسب
التراكيب والعامل الذي يصلح أن يكون مفسراً والعامل الذي لا
يصلح» (72).

وتقسيم العامل إلى لفظي ومعنوي جعل النحاة ينقسمون إلى
ثلاث طوائف:

أ - بعضهم يؤمن بوجود العامل المعنوي إلى جانب
اللفظي مع اختلاف في تعداد العوامل المعنوية.

ب - وبعضهم لا يستسيغ العامل المعنوي، ويعجب من أن
يكون العامل معنىً تجريدياً، وهو مع ذلك له القدرة على إحداث
حركات الإعراب.

ج - وبعضهم الآخر يرى أنّ العامل اللفظي معنوي في
محتواه وحقيقته، وما التّغيير عنه بالعامل اللفظي إلاّ توسّعا في
الإطلاق.

فأمّا بالنسبة للطائفة الثانية، الذين لا يستسيغون العامل
المعنوي؛ فإنّنا نلاحظ نفوراً لدى الكوفيين من العامل المعنوي،

وإن كان ذلك لا يعني أنهم لم يقوموا به البتة إلا أنهم لم يتحمسوا له (73).

في حين ثار الجدل حول رافع المبتدأ، رأى البصريون أنه مرفوع بالابتداء، في حين رفض الكوفيون ذلك واستبعدوه، إذ قالوا:

« لا يجوز أن يقال إنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء لأننا نقول: الابتداء لا يخلو: إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء، فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني، فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله اسمٌ يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال، وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال: "زيد قائماً" كما يقال: "حضر زيد قائماً". وإن كانت أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدّمناها فهو غير معروف» (74).

أما الطائفة الثالثة التي ترجح العامل المعنوي وتجعل له وجوداً أقوى من وجود العامل اللفظي، فإن زعيمها هو ابن جنّي

73 - ينظر نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط1، 2004، ص 172، 173.

74 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، دار الفكر، ج1 ص 45.

حيث رأى أنّ العامل اللفظي لا يعمل لأنّه لفظ، وإنّما يعمل لأنّه تحمل المعنى، والمعنى عنده هو أكثر ما يعتبر في الإعراب.

يقول ابن جنّي عن العوامل: «وهي ضربان أحدهما معنوي والآخر لفظي، وهذان الضربان وإن عمّا في هذه اللغة فإن أقواها وأوسعها هو القياس المعنوي، ألا ترى أنّ الأسباب المانعة من الصّرف تسعة. واحدٌ منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً نحو: أحمد ويرمع...، والثمانية الباقية كلّها معنوية.»⁷⁵

وما شجّع هؤلاء الذين رأوا أنّ أكثر العوامل لفظية إلاّ ما لاحظوه من مصاحبة وجودها لحركات معيّنة في معمولها، في حين أنّ ابن جنّي لم ينشغل باللفظ وإنّما صرف نظره إلى معنى الباب النحوي الذي جاء العامل معبراً عنه.

وإذا نحن استثنينا هذين الاتجاهين المتعاكسين فإنّنا سنلج في أنّ الرأى الشائع ينحو نحو المواءمة بين النوعين فلا ينصرف إلى أحدهما دون الآخر.

فهنا نرى أنّ العوامل لم تسلم من خلاف بين النحاة في أقسام العامل "«ويكفيينا في التعليق على كل هذه الآراء ما قاله

⁷⁵ - الخصائص، ابن جنّي، ج/1، ص 109.

أبو حيان وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقي»⁽⁷⁶⁾.

قال الجرجاني: «العوامل مائة عامل وهي تنقسم إلى قسمين العوامل اللفظية وهي التي تعرف بالجنان أي بالقلب وتتلطف باللسان كمن وإلى في قولك: سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة، والعوامل المعنوية ما تعرف بالجنان ولا تتلطف باللسان كعامل المبتدأ والخبر أعني التجريد فلو عامل معنوي يعرف بالجنان ولا يتلطف باللسان»⁽⁷⁷⁾.

بدأ عبد القاهر الجرجاني بتحديد العوامل وتقسيمها؛ فبيّن أنّ هذه العوامل المائة قسماً عوامل لفظية وعوامل معنوية، فالعامل اللفظي: هو المذكور في الكلام، كالفعل الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول، والمشتقات العاملة عمل الفعل والحروف المختصّة بحروف الجرّ، والنواصب، والجوازم، والأحرف المشبهة بالفعل.

وقد يكون العامل اللفظي غير مذكور، ولكنّه بمثابة ذلك؛ لدلالة الكلام عليه مثل (رُبّ) التي تحذف؛ فتدلّ عليها الواو أو

76 - العلامة الإعرابية بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت 1973 من ص، 169، 170.

77 - ينظر العوامل المائة النحوية، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ البدر اوي زهران ، ط/2 ، دار المعارف، القاهرة. ص 84.

الفاء وأن النّاصبة المضمرة بعد لام التعليل⁽⁷⁸⁾. وسنبين أنواع هذه العوامل وهي:

أولاً العوامل اللفظية:

العوامل اللفظية تنقسم إلى قسمين:

1 - عوامل لفظية سماعية: وهي ما سمعت عن العرب ولا يقاس عليها غيرها. كحرف الجر، والحروف المشبهة بالفعل. أو هي ما يتوقف إعماله على السماع من كلام العرب كحروف الجر؛ فإنها تعمل فيما بعدها جرّ سماعاً، ولا يقاس عليها غيرها من بقية الحروف في هذا العمل⁽⁷⁹⁾.

2 - عوامل لفظية قياسية: وهي ما لا يتوقف إعماله على السماع بل يكون إعماله بالقياس على غيره من الأمور التي استقرّ القياس فيها، كقاعدة أنّ الأفعال ترفعُ الفاعلين؛ فكلّ فعلٍ فاعلٌ نحو قولك: نهض المجدُّ، سافر الرّكب، عاد الغائب، نام الرّضيع، استيقظ الأمين، وغير ذلك، أو هي (العوامل اللفظية القياسية) ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها.

قال الشاعر: (80)

78 - أنظر العوامل النحوية للجرجاني د/محسن محمد قطبمعالى ص9.

79 - أنظر العوامل النحوية للجرجاني ص10.

80 - البيت من الطويل لطرفة بن العبد، من مغلّته المشهورة. أنظر العوامل النحوية للجرجاني ص10.

تَكْنَفَنِي الْوَاشُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ وَلَوْ كَانَ وَاشٍ وَاحِدٍ لَكَفَانِي

1 - العوامل اللفظية السماعية: وقد عدّها الجرجاني واحد وتسعون عاملاً وتنقسم إلى عوامل في الأسماء وعوامل في الأفعال، وعوامل الأسماء إما أن تعمل في إسم واحد أو في إسميين:

أ - العامل في إسم واحد: وهي حروف الجر، وتسمّى عند الكوفيين حروف الإضافة وحروف الصّفات أيضاً، وهي تسمّى حروف الجر لأنها تجرّ ما بعدها من الأسماء، وتسمّى حروف الإضافة لأنها تضيف معنىً جديداً، وتسمّى كذلك حروف الصّفات لأنها تُحدث صفة في الاسم أو لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات (81).

وهذه الحروف تعمل " لأنّ الأفعال التي قبلها تضعف عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة... بلا واسطة حرف الإضافة...

فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف إضافة فجعلت موصلة لها إليها، فقالوا: عجبت من زيد ونظرت إلى عمرو (82)، وإنما هذه الحروف لاختصاصها بما دخلت عليه، وهي تعمل الجر وحده فلا تعمل الرفع لأنه إعراب

81 - التصريح، الشيخ خالد الأزهرى، 2 / 2.

82 - شرح المفصل 8 / 8.

العمد ومدخولها فضلة، و لا تعمل النصب لأن عمل مدخولها نصب بدليل الرجوع إليه في الضرورة ولو نصبت لاحتمل أنه بالفعل.

وهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف وهكذا جعلت هذه الحروف جازة ليخالف ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي.... ثم لأن الجر أقرب إلى النصب من الرفع لأن الجر من مخرج الألف، والألف أقرب إليها من الواو(83)، وكل من الجار والاسم المجرور منصوب محلاً بالفعل المتقدم، يدل على ذلك أمران:

الأول: أن عبارة الفعل المتعدّي بحرف الجر عبارة ما يتعدّي بنفسه إذا كان في معناه، فمعنى مررت بزيد، جرت زيدا. ومعنى انصرفت عن خالد جاوزت خالدا. فكما أن ما بعد الأفعال التعديّة بأنفسها منصوب فكذلك ما كان في معناها مما يتعدى بحرف الجر، لأن الاقتضاء واحد، إلا أن هذه الأفعال ضعفت في الاستعمال فافتقرت إلى مقو.

والثاني: من جهة اللفظ وهو نصب ما عطف على الجار والمجرور، نحو: مررت بزيد وعمراً، ويجوز وعمر بالخفض على اللفظ والنصب على الموضع. وكذلك الصفة نحو:

83 - ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عني بتصحيحه السيد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - 19 / 2 ، 20.

مررت بزيد الظريفِ بالنصب والخفض.... وهذا يؤذن بأن الجار والمجرور في موضع نصب، ولذلك قال سيبويه: «إذا قلت: مررت بزيد وكأنك قلت: مررت زيداً. يريد أنه لو كان مما يجوز أن يستعمل بغير حرف لكان منصوباً»(84).

نرى هنا الخلاف بين النحاة في عمل حروف الجر فبعضهم يرى أنها تعمل الجر وبعضهم أنزلها بمنزلة جزء من الفعل من حيث التعدي وبالتالي تعمل النصب، وهذا الخلاف على ما يبدو إنه لا طائل من ورائه سوى تعقيد الدرس النحوي.

ب - العامل في اسمين: وهي الأحرف التي تشبه الفعل وهي إن وأن، ولكن، كأن، ليت، لعل - عسى - لا - ما، وهي تدخل على المبتدأ والخبر فتنبص المبتدأ وترفع الخبر وشبهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله. فإذا قلت: إن زيداً قائمٌ كان بمنزلة ضرب زيداً عمرو (85). وهي تعمل النصب في أسمها الذي هو المبتدأ في الأصل بشروط:

أولها: أن يكون مذكوراً لا محذوفاً.

ثانيها: ألا يكون واجب الابتداء.

84 - ينظر شرح المفصل، ابن يعيش، 9/8.

85 - شرح المفصل، 54/8.

ثالثها: ألا يكون واجب التصدير غير ضمير الشأن كأي وكم وهي ترفع الخبر بشرط ألا يكون طلبياً، سواء كان أمراً ونحوه مثل: زيد أضربه، أو استفهاماً نحو: أين زيد؟.

إلا إذا كان الاستفهام جواباً، وهذه الأحرف تعمل في المبتدأ والخبر عند البصريين، ويوافقهم الكوفيون في عملها في المبتدأ، أما الخبر فيرون أنها لا تعمل فيه لأتته مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها وهو المبتدأ عندهم، وحجتهم في ذلك أنه لا يجوز أن يقال أن قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها.

أما البصريون فيرون أن لهذه الأحرف شبيهاً بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملن عملها معكوساً ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قُدم وفاعل أخر تنبيهاً على الفرعية،⁽⁸⁶⁾ وهذه الأحرف التي تعمل في المبتدأ والخبر هي:

1- إنَّ وأنَّ: وهما لتوكيد النسبة بين الجزأين ونفي الشك فيها أو الإنكار لها، فإذا كان المخاطب عالماً بها فهي لمجرد التوكيد، وإذا كان متردداً فيها فهي لنفي الشك عنها، وإن كان مذكراً لها فهي لنفي الإنكار لها.

⁸⁶ - ينظر التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1358هـ / 1 ص 211.

2- لكن: وفيها خلاف بين البصريين والكوفيين فذهب البصريون إلى أنها بسيطة، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، ثم اختلفوا في تركيبها فذهب جماعة منهم إلى أنها مركبة من لا وأن والكاف زائدة بينهما للتشبيه، فأصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة ثم حذفت همزة لا من الكتابة فصارت لكن، وذهب الفراء إلى أنها «مركبة من لكن ساكنة النون وأن المفتوحة المشددة طرحت الهمزة فحذفت نون لكن لملاقاتها الساكن، وقال قوم - منهم السهيلي: هي مركبة من لا وكان فإذا قيل: قام زيد لكن عمراً لم يقم. فكأنه قيل: لا كان عمراً لم يقم» (87).

3 - كأن: وفيها خلاف فيرى أبو حيان أنها بسيطة حملاً لها على أخواتها، ولأن التركيب خلاف الأصل. فالأول أن تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف. ويرى الخليل وسيبويه وجمهور البصريين والفراء أنها مركبة من أن وكاف التشبيه وأصل كأن زيدا أسد أن زيدا كأسد فالكاف للتشبيه وإن مؤكدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه فلما دخلت المكان على أن وجب فتحها لأن أن المكسورة لا تقع بعد حرف الجر (88).

87 - همع الهوامع، 1/ ص 133.

88 - ينظر همع الهوامع، 2/ ص 212، 213. و1/ ص 133.

4 - **ليت**: وهي للتمني، وقد أجاز الفراء والكسائي أن تنصب ليت معموليها، أما الفراء فحمل ليت على فعل التمني فقوله: ليت زيدا قائما محولة عن أتمنى زيدا قائما .

5 - **لعل**: وهي تفيد الترجي، ويرى الجمهور «أنها بسيطة ولامها أصل، وقيل هي مركبة من علّ واللام زائدة، وقيل: من لام الابتداء، وفيها لغات آخر» (89).

6 - **عسى**: وهي بمعنى لعل في الترجي والإشفاق، ويشترط في اسمها أن يكون ضميرا لغائب أو متكلم أو مخاطب، والمقصود بعسي هنا هي الجامدة وليست المتصرفة لأن المتصرفة فعل بالاتفاق.

7 - **لا** العاملة عمل أن: وهي تسمى لا التبرئة وتسمى النافية للجنس وهي محمولة على أن في العمل ولكنها تختلف عنها في أن اسم لا لا يكون إلا ظاهرا، واسم لا لا يكون إلا نكرة ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا وأن اسم لا لا ينون.

8 - **ما**: وهي على مذهب البصريين الذين يراعون لغة الحجاز تعمل لشبهها بليس في النفي و داخلية على المبتدأ والخبر، أما في لهجة تميم فهي مهملة لا تعمل شيئا، ويرى الكوفيون أنها لا تعمل شيئا، فكل هذه العوامل السابقة التي عملت في الأسماء

سواء في أسم واحد أو في أسمين وجدنا أنها محل خلاف وبالتالي فإن نظرية العامل كلها تعد محل خلاف ومن هنا دعا النحاة إلى طرحها من النحو لأنها تسهم في تعقيد النحو والبعد به عن السهولة والتبسيط اللذين أرادهما له النحاة حتى يكون علما طيِّعا لا شوائب فيه.

ب - العوامل اللفظية السماعية:

هي عوامل الأفعال، وهي عوامل الفعل المضارع وتنقسم إلى النواصب والجوازم.

أولاً- النواصب: وفيها خلاف بين النحاة فهي أربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين، وأبرزها:

1 - أن المصدرية و تقع في موضعين:

أ - في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء في نحو: " (وأن تصوموا خير لكم)".⁽⁹⁰⁾

ب - بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو: " (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم)".⁽⁹¹⁾ وأكثر العرب توجب إعمال " أن "، وبعضهم يجيزها حملا لها على "ما" أختها المصدرية، وهي تنصب

90 - سورة البقرة الآية:.....

91 - سورة.....

المضارع فلا يجوز الجزم بها عند الجمهور، وجوز بعض الكوفيين الجزم بها، كذلك حكى عن جماعة من البصريين منهم أبو عبيدة والليثاني وهي لغة بني صباح من ضبة (92).

2 - لن: وهي لنفي الفعل المستقبل، وقد اختلف النحويون في صيغتها، فالجمهور يرون «أنها حرف بسيط لا تركيب فبیه ولا لإبدال. ويرى الخليل والكسائي أنها مركبة من لا، وأن حذف الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذف من قولهم ويله والأصل ويل لأمه، ثم حذف الألف للاتقاء الساكنين فصارت لن، لأن لن لا تنفي إلا المضارع» (93).

3 - كي: وفيها مذاهب، فمذهب سيبويه والجمهور «أن كي مشتركة وهي مصدرية أو تعليانية، أما مذهب الأخفش فإن كي جارة دائماً، وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة، أما مذهب الكوفيين فهي ناصبة دائماً» (94).

4 - إن: وقد اختلف النحويون في صيغتها فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط وبالتالي فهي ناصبة للمضارع بنفسها، وذهب قوم إلى أنها اسم ظرف وأصلها إذ الظرفية لحقها التنوين، وذهب

92 - ينظر همع الهوامع، 2 / ص 3. و ينظر الدرر اللوامع على همع الهوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط / 2، بيروت، 1393 هـ - 1993 م ج 2 / ص 3.

93 - همع الهوامع، 2 / ص 3.

94 - ينظر شرح المفصل 7 / ص 17، حاشية الخضري على ابن عقيل: الشيخ محمد الخضري، مطبعة دار إحياء الكتب العربية 2 / ص 111، 112.

الخاليل إلى أنها حرف مركب من إذ وأن فنقلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حذفتم والتزم هذا النقل⁽⁹⁵⁾.

ثانياً: الجوازم:

وهي من عوامل الفعل وتنقسم إلى جوازم للفعل الواحد، وجوازم لفعالين.

أ - جوازم الفعل الواحد وهي:

1 - لا- الطلبية: وهي تفيده معنى النهي، الدعاء ومعنى الالتماس وهي تجزم بنفسها ويكثر دخولها على الغائب والأكثر كونها للمخاطب.

2 - لام الطلبية: وهي تفيده الأمر نحو: لينفق ذو سعة، وتفيد الدعاء نحو: ليقض علينا ربك، وتفيد الالتماس نحو: ليقيم.

3 - لم و لمّا: وهما مختصان بالمضارع وتفيدان النفي والجزم والقلب فكل حرف منهما يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب زمنه إلى الماضي.

ب - جوازم الفعلين: وتنقسم إلى أنواع وهي:

1 - حروف باتفاق وهي أن

⁹⁵ - ينظر همع الهوامع، 2 / ص 6.

2 - حروف على الأصل وهو إذا ما

3 - اسم باتفاق وهو: من - ما - متى - أي - أين - أيان - أنى - حيثما.

4 - إسم على الأصح وهو: مهما، فكل هذه الأنواع تقتضي فعلين يسمى أولهما شرطا لتعلق الحكم عليه ويسمى الثاني جوابا وجزاء.

النوع الثاني من العوامل اللفظية هو:

العوامل اللفظية القياسية: وهي أنواع عدّة- منها:

1 - الأفعال: وهي أقوى العوامل لأنه لا بدّ أن يعمل والفعل يعمل في الاسم وهو الفاعل: ولقوة الفعل في العمل حُمِل عليه الاسم الذي يتضمن معناه كالمصدر، واسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة وأسماء الأفعال وكذلك حُمِل عليه في العمل لقوته ما يماثله من الحروف فالحروف المشبهة بالفعل إن وأخواتها تحمل على الفعل مع تغيير في مواقع المعمولات لأنها ماثلت الفعل وتضمنت معناه⁽⁹⁶⁾ ويعمل الفعل إذا كان لازما في فاعله، ويعمل إن كان متعديا إلى مفعول واحد أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل.

96 - الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، مسألة (22).

للفعل خصوصيات إعمالية بالنسبة لما يليه، وما يليه من العوامل يرجع إليه ويتصل به، والفعل لقوته لا يتأثر بالفصل بينه وبين معموله، ومن مظاهر قوّة الفعل أن يتقدّم عليه مفعوله فيعمل فيه من غير حاجة إلى أن يقويّ بلام التقوية كما في قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (97).

وبقدر ما يزداد تمكّن الفعل في فعليته، يزداد قوّة على التصرف في معمولاته، فإن كان جامداً كفعلي المدح والذمّ فإنه لا يعمل إلاّ بشروط.

وفي مقدور الفعل أن يؤدّي عدّة أنواع للعمل، فهو يرفع وينصب، وقد يمتدّ إلى منصوبات كثيرة. (98)

2 - إسم الفاعل: تعدّ المشابهة هي المحور الذي إعتمده النحاة القدماء في تعليل عمل ما يعمل من الأسماء، وهذا كلّه على أساس أن الفعل هو الأصل في العمل النحوي، وما سواه لا يعمل إلاّ إذا تحقّق فيه - عندهم - شبه الفعل، حيث اتفق النحويون العرب القدماء على أنّ العلّة في عمل اسم الفاعل تتمثّل في مشابهتها الفعل المضارع المبني للمعلوم.

يقول ابن السّراج: « وإنّما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل، وصار الفعل سبباً له، وشاركه في المعنى، وإنّ افتراقاً في

97 - سورة الفاتحة، الآية 5.

98 - ينظر نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة، ص 187، 188.

الزّمان، كما أعربوا الفعل لمّا ضارع الإسم، فكما أعربوا هذا أعملوا ذلك.» (99) .

ويعمل إسم الفاعل في صورتين :

أ - أن يكون مقترناً بالألف واللام كما في " زيد الضارب عمراً أمس والآن و غداً في الأزمنة كلها " .

ب - أن يرد مجرداً من الألف واللام ولإعماله شرطان: الأول: أن يجرّد عن الدّلالة على الماضي فيقيّد الحاضر والمستقبل، والثاني: أن يعتمد على استفهام أو نفي أو وصف.(100).

وهو يعمل عمل فعله المعلوم، ويلحق الكوفيون إسم الفاعل بالفعل ويعدّونه قسماً من أقسام الفعل فالفعل عندهم ماض ومضارع ودائم أما الأمر فهو فرع على المضارع معرب مثله، وهم يسمون إسم الفاعل بالفعل الدائم(101).

3 - إسم المفعول: ويعمل عمل فعله المجهول فيرفع نائب الفاعل نحو: زيد مكرم أصحابه.

99 - ينظر نظرية العامل وأثرها في النحو العربي، مفرح السيد سعفان، ص 22.

100 - نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة ن ص 187، 188.

101 - ينظر معاني القرآن - الفراء. تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب ، بيروت 1980م، ج 1 / ص165، 175. أو ج 2 / ص 79، 80، 81. وكذلك مجالس ثعلب: لثعلب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، ط/، دار المعارف المصرية ج 1 / ص 97، و الصاحبى: أحمد بن فارس ط/ بيروت، 1964م. ص 463.

4 - **الصفة المشبهة:** وتعمل عمل فعلها حملاً على إسم الفاعل نحو: زيد كريم أبؤه.

5 - **إسم التفضيل:** يعمل عمل فعله الذي اشتق منه، ومشابهة إسم التفضيل للفعل ضعيفة وكذلك إسم الفاعل، ولذلك وقع الخلاف في عمله في ما من شأنه أن يحتاج إلى قوّة العامل... ولذلك أيضاً يرفع المضمّر المستتر الذي هو فاعله لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوّة العامل⁽¹⁰²⁾.

6 - **المصدر:** ويعمل عمل فعله لازماً ومتعدّياً لإلي أكثر من واحد ولا يعمل المصدر عمل فعله إلاّ بشروط في بنيته وفي جملته.

7 - **الاسم المضاف:** يعمل الاسم المضاف الجرّ في المضاف إليه والإضافة نوعان: لفظية: وهي إضافة إسم الفاعل إلى مفعول، والصفة المشبهة إلى فاعلها نحو: ضارب زيد، حسن الوجه، ومعنوية أي أنها تفيد معنى في المضاف فتعرفه أو تخصصه نحو: غلام زيد.

8 - **أسماء الأفعال:** وقد وضعت للدلالة على صيغ الأفعال ومنها: رويد زيدا أي أمهله، وهلم زيدا أي أحضره، بله زيدا أي دعه وهي تعمل عمل الفعل وحكمها أنها مبنية.

102 - ينظر شرح الكافية: رضي الدين الأسترابادي، دار الكتب العلمية، ط/2-بيروت، 1399هـ - 1979م. ج 2 / ص

ثانياً: العوامل المعنوية:

وهي العوامل التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود لها في ظاهر القول. وهذه العوامل موضع خلاف بين نحاة البصرة والكوفة كثرة وقلّة تبعاً لاعتراف النحاة ببعضها وإنكارهم لها. وهي تقع في شيئين:

1 - الابتداء:

فقد اختلف في رافع المبتدأ فيرى البصريون أنه مرفوع بالابتداء، والابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية، وسيبويه أول من قال برفع المبتدأ بالابتداء⁽¹⁰³⁾، ولكن أهل الكوفة يقولون إنّ المبتدأ والخبر يترافعان و يرفضون هذا العامل بحجة أنه لو كان حقاً كاملاً لوجب أن يرفع الفعل الماضي الذي يقع في أول الجملة مثل:

حضر زيد، وذهب عمرو⁽¹⁰⁴⁾ فالنحاة يجمعون على وجود العامل المعنوي وتأثيره ولكنهم يختلفون في معناه وفي عمله ومن هنا كثرت أقوال النحاة في تحديد مدى عمله بين المبتدأ وحده والمبتدأ والخبر أو عدم إعماله في أي منهما، فالنحاة هنا اختلفوا في العامل الواحد إلى درجة التناقض فمنهم من جعل

103 - نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية وتركيبية ص179.

104 - ينظر الكتاب، 1 / ص278، الهمع 1 / ص99.

الابتداء عاملاً في المبتدأ والخبر جميعاً، ومنهم من قصر عمله على المبتدأ وحده دون أن يكون له تأثير في الخبر.

ومنهم من جعله يعمل في المبتدأ مستقلاً وفي الخبر بمشاركة المبتدأ، وهذا الاضطراب في اتجاهات النحاة في العامل في المبتدأ وقع فيه أيضاً العالم الواحد منهم فسيبويه مثلاً يعترف بالابتداء عاملاً ولكنه يقصر دوره على المبتدأ وحده ويرفض اعتباره عاملاً في الخبر⁽¹⁰⁵⁾، وهذا الاختلاف بين النحاة في هذه المسائل أو حتى الاختلاف عند عالم واحد في جزئية من قضية هو الذي أدخل الشوائب التي يعاني منها الدرس النحوي اليوم فكثرة الآراء المتعددة في المسألة الواحدة تقودنا إلى صعوبة وتفسير فهم هذه المسألة.

2 - رافع الفعل المضارع:

اختلف النحاة في عامل الرفع في الفعل المضارع وقد أدى فرط تحقيقه إلى توزع أفراد المدرسة الواحدة. فكما قال به البصريون قد أخذ به كوفيون.

وكان من أثر ذلك عدّة آراء في فهم هذا الرفع فقد قيل إنه التجرد وأخذ بهذا الفرّاء، وهشام بن معاوية وابن مالك وعلّق

ابن مالك على هذا بأن القول برفع المضارع بالتجرّد قول حُذّاق الكوفيين وبه أقول⁽¹⁰⁶⁾.

فيرى البصريون أن العامل في الفعل المضارع المرفوع عامل معنوي هو وقوعه موقعا يصلح للاسم، فالفعل المضارع يقع موقع المبتدأ، **والمبتدأ مرفوع** بعامل معنوي فكذلك يقع الفعل المضارع مرفوعا بعامل معنوي لأنه جاء في أقوى حالاته، فيعطى أقوى علامات الإعراب، ولأنه يقع موقع الاسم، وهو قول سيبويه وابن يعيش، والزّمخشري.

ويرى بعض النحاة أنّ المضارعة هي العامل المعنويّ الرّافع للمضارع من حيث مماثله - أي الفعل المضارع - لاسم الفاعل في الدلالة على الحدث وقبول لام الابتداء.

أما الكوفيون فيرون أن رافع الفعل المضارع عامل معنوي أيضاً ولكنه عندهم التجرد من الناصب والجازم أو أنّ معنى المضارعة هو الرفع له، ويرى الكسائي أن حروف المضارعة هي عامل الرفع في الفعل المضارع يلغى عملها بوجود ناصب أو جازم⁽¹⁰⁷⁾.

¹⁰⁶ - ينظر نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية ص 179.

¹⁰⁷ - ينظر الأشموني، 3 / ص 277، كتاب سيبويه 1 / ص 410، أسرار العربية ابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقّي، دمشق 1957م، ص 28.

3 - **عامل الصفة:** وهذا في رأي الأخفش فقد رأى أن عامل الصفة رفعا أو نصبا أو جرا عامل معنوي هو كونها صفة لمرفوع أو منصوب أو مجرور وهذا معنى وليس بلفظ، أما سيبويه وجمهور البصريين فالعامل في الصفة عندهم هو العامل في الموصوف.

4 - الصّرف

وقد توسع الكوفيون في العامل المعنوي حتى كان مخرجا للحركات الإعرابية في كثير من الأبواب النحوية وتبريرا لها، فمن العوامل المعنوية عندهم الصرف وهو يعمل النصب في المضارع بعد الواو أو الفاء أو بعد حرف أو إذا كانت هذه الحروف مسبوقة بنفي أو طلب كقولك: لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً.

إذن قال به الكوفيون في المضارع بعد واو المعية في المثال المتداول في اللغة العربية: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فالقصد هو النهي عن الجمع بينهما، وحجة الكوفيين اختلاف الثاني عن الأول؛ إذ ليس النهي عنهما معاً، ولو كان ذلك لوجب جزم الثاني. أمّا البصريون فينصبون الثاني بأن المضمرة.

5 - الخلاف

ومن العوامل المعنوية عند الكوفيين أيضا الخلاف والإسناد أو الفاعلية فكل هذه عوامل معنوية.

صرّح الأشموني بأنّ المخالفة حيثما وجدت اقتضت تغيير العلامة الإعرابية فيقع الخلاف حين يكون الخبر ظرفاً – مثل: زيدٌ أمامك، لأنّ الخبر في هذه الجملة غير المبتدأ، وقد نصب ليخالف جملة زيد قائم لأنّ القائم هو زيد ذاته، هذا عند من يرى أنّه هو الخبر، وقد أجازوا أن يكون الخبر المتعلّق مقدّراً باسم الفاعل، أو بالفعل، فيقال: زيد كائن أمامك أو يكون أمامك، وكلّ ذلك ليس واجباً؛ إذ يصحّ جعل الظرف نفسه خبراً.

6 – رافع الفاعل:

الشائع أنّ الفاعل مرفوع بعامل لفظي هو الفعا، وإن كان **خلف الأحمر** يذهب إلى أن الفاعل مرفوع بمعنى الفاعلية إلا أنّ العامل اللفظي مجمّع عليه.

7 – عامل المفعول:

ذهب معظم النحاة إلى أنّ المفعول منصوب بالفعل أو بالفعل والفاعل معاً، وقد ذهب **خلف الأحمر** إلى أنّه منصوب بمعنى المفعولية.

8 – ناصب المستثنى:

يعدّ تعيين ناصب المستثنى من أكثر المواضيع اختلافاً، فقد قيل إنّ العامل لفظي وهو إمّا الأداة أو الفعل المتقدّم بواسطتها، أو الفعل المتقدّم وما في معناه بغير واسطة.

وقد قيل من جهة أخرى إنّ المستثنى منصوب بعامل معنوي وهو تمام الكلام.

إلاّ أنه قد شاع بأنّ المستثنى منصوب بإلّا، وعزى هذا إلى سيبويه والمبرّد والجرجاني.

فهنّا وجدنا أن النحاة قد اختلفوا في أنواع العوامل وأقسامها وبالتالي وجدنا أن نظرية العامل قد بنيت على مبدا الخلاف بين النحاة وما دامت وجدت على مبدا الخلاف فبالنتالي لا بد من التخفيف من حدة هذا الخلاف إذا كان لا يفيد نطقاً وكان خلافاً لفظياً.

وأستطيع القول بأنّ جميع المدارس قد أخذت بالعوامل، لفظية ومعنوية. وأحبّ أن أوكد أنّ الخلاف إنّما كان يقع في تشخيص العامل ليس إلّا.

وخلاصة القول إنّ نظرية العامل قد حظيت بدراسات وأبحاث متعدّدة تناولت تعريفها ونشأتها وتاريخها والخلاف فيها وفي أقسامها. نهايتها: أن الإعراب أثر يجلبه العامل، وأنه نشأ نشأة لغوية على يد النحاة الأوائل كالخليل وغيره، ثم بدأ تأثير

الفصل الأول: العامل والأثر في درس النحو بين القديم والحديث في تاريخ العامل ونشأته.

الفلسفة والمنطق ينحو إليه بعد سيبويه. وقد اتفق النحاة على أثر العوامل، لكنهم اختلفوا في التفصيلات.⁽¹⁰⁸⁾.

108 - ينظر الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: أ/ دحسن منديل العكلي، ط/1 عمان، الأردن. 2007م، دار الضياء للنشر والتوزيع، ص 240 - 241.

المبحث الثالث:

حقيقة العامل.

لقد شاعت نظرية العامل ورسخت وهي لم تسلم من الحملات عليها قديماً وحديثاً. وقد تشعبت قضايا العامل وكثرت الآراء حولها فقد اختلف النحاة في القول بالعامل هل هو المتكلم أم إنه شيء آخر.

ذهب ابن جنى إلى القول: «قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وأنت عمراً قائمًا، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ، وهذا واضح» (109).

فابن جنى هنا يرى أن العامل هو المتكلم فهو المحدث للرفع والنصب والجر وليس شيئاً آخر، وبذلك يكشف النقاب عن طبيعة العامل. فالكلمة ليست لها القدرة على التأثير في غيرها من

الكلمات، وإحداث العمل الإعرابي، لأنها عبارة عن أصوات، والأصوات لا تعمل، بل إن المتكلم بكلام العرب هو الذي يحدث هذا العمل، فيرفع وينصب ويجز ويجزم، كذلك يبيّن ابن جنّي أن العوامل عند النحاة هي قرينة تهدي إلى الحركة المطلوبة.

ويعلق **خليل عمّاية** على مقولة **ابن جنّي** السابقة بأن **ابن جنّي** لم يثبت على هذا الرأي لأنه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النحوي المعهود عند **سيبويه** وأصحابه ولو كان المتكلم عاملاً بديلاً لحظي في مصنفات **ابن جنّي** بقسم يزيد على هذه الأسطر القليلة التي نراها تضم قولاً لابن جنّي عن العامل بمعنى يختلف عن معنى العامل في المصطلح النحوي ونراه يقصد به أن المنفذ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم، ولو كان **ابن جنّي** يقصد بالعامل المتكلم بالمعنى المطلق للعبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة. (110).

وقد رفض بعض المعاصرين فكرة **ابن جنّي**، على أن العامل هو المتكلم لأنها (أي الفكرة) تتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة (111)، وأيده بعضهم الآخر وعدّ قوله هذا محاولة

110 - العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: د/ خليل أحمد عمّاية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ص 67.

111 - ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية : د/ تما حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب 1980م، ص 51 والخلاف النحوي ص 241.

لبناء نحو جديد⁽¹¹²⁾. وعلى أية حال لم يوجد لرأي ابن جني هذا صدقاً في مؤلفاته الأخرى⁽¹¹³⁾.

ويبدو أن الرضي أيضاً قد استحسن فكرة القول بالعامل المتكلم فهو يقول: «الموجد لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلهما الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ولكن النحاة جعلوا الآلة كأنما هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها فلهذا سُميت الآلات عوامل»⁽¹¹⁴⁾.

يقول رضي الدين: «ثم اعلم أنّ محدث هذه المعاني في كلّ اسمٍ إنّما هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكنّه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني، فالإسم سُمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنّه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنّ به صار أحد جزئي الكلام.»⁽¹¹⁵⁾.

وقد تعقّب ابن مضاء كلام ابن جني السابق وأكّد بأنّه يرى أنّ العامل هو المتكلم وليس ما يقوله النحاة من الألفاظ أو معانيها

112 - ظهر الإسلام: أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1955م. 2 / 117، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: د/ خليل أحمد عميرة، جامعة اليرموك، الأردن. ص 67. ومدرسة الكوفة: د/ مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، ط/ 2 1958م، ص 265.

113 - الخلاف النحوي، ص 241.

114 - شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي 1973م. الجماهيرية الليبية، ج 1 / ص 25.

115 - ينظر نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة، ص 100، 101.

فالتمس من العقل دليلاً على إبطال عمل الألفاظ فقال: «وأمّا مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى. وإنّما تُنسب إلى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية. وأمّا القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول أحد من العقلاء، لمعان يطول بذكرها ما المقصد إيجازه، منها: أنّ شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا: "إن زيدا إلا بعد عدم إن» (116).

فابن مضاء هنا يرى» أنّ الألفاظ لا يمكن أن تكون عوامل ويضيف قائلاً: (و أمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع». (117)

فالذي نواه هنا أنّ المتكلم لا يرفع ولا ينصب ولا يجر من غير قيد أو شرط وإلا لأصبحت هناك فوضى في اللغة فالمتكلم يعرب معنى معيّناً فينطق بالكلمة التي تؤدّي هذا المعنى ثمّ يعطيها الحركة المناسبة أخذاً بأقوال النحاة بناء على استقراء كلام العرب.

116 - الرد على النحاة، ابن مضاء: ابن مضاء القرطبي، دراسة وتحقيق: د/ محمد إبراهيم البناء، ط1، دار الاعتصام، القاهرة 1979م، ص 69 ، 70.

117 - ينظر المصدر السابق، ص 70.

ونجد من النحاة من أسند إلى ابن جني رفض فكرة العامل فيقول: «ومن لفتات ابن جني الجليلة فهمه أن النحو القديم مؤسس على العامل فهدم ابن جني هذه القضية، والناظر في نحو الخليل وسيبويه يرى أنه موضوع على أساس العامل وظل كذلك، وجاء ابن جني يريد تأسيس نحو آخر ولكنه مع الأسف لم يجد سميعاً». (118)

وهذا الادعاء لا يدعمه شيء من تصنيفات ابن جني بل إننا نجد أنّ ابن جني لم يخرج على منهج الخليل وسيبويه في فكرة العامل وإن كان قد اختلف معهم في القول بأنّ العامل هو المتكلم واختلف معهم في بعض القضايا المتعلقة بتطبيق فكرة العامل، وهذا الاختلاف لا ينفي أن الاتفاق في المنهج عند كل من سيبويه وابن جني.

وهذا الاختلاف لا يعني إقامة نحو جديد، ونسوق مثلاً لابن جني لنرى أنه يسير على نفس منهج سيبويه ومعاصريه من نحاة البصرة فيقول: «يدل على صحة ما رآه سيبويه من هذا تشبيه الأصل بالفرع وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبّهت شيئاً بشيءٍ مكنّت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لمّا شبّهوا الفعل المضارع بالاسم

فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه»(119).

يذهب أحد الباحثين إلى جعل العمل للمتكلم ويرى أن تقسيم الكلام إلى معرب ومبني كان نتيجة لتكلف العامل فيقول: «ولو جعلنا العمل فيه للمتكلم لا للعامل لم يكن هناك فرق بين ما أسموه معرباً وما سموه مبنيّاً ولأمكننا أن نجعل الكلام العربي كله معرباً» (120).

فإسناد العمل للمتكلم لا يجعلنا نقول بالتسوية بين المعرب والمبني لأن الفرق بينهما ظاهر فإننا نرى كلمات تتغير أواخرها باختلاف مواقعها وأخرى لا تتغير مواقعها وبالتالي علينا ألاّ نسوي بين النوعين لأنّ هذه التسوية تؤدّي بنا إلى خلط واضطراب وفوضى في فهم اللغة ودراسة قواعدها.

وهناك من يرى أن نسبة العمل للفظ نسبة مجازية للمصاحبة فقط وعن نسبة الإحداث إلى العامل استعارة لأنه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الإرادة إلى الجدار في قوله تعالى: (جداراً يريد أن ينقض). (121)

119 - الخصائص لابن جني، 1 / ص 110، 111.

120 - النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، الناشر دار الفكر العربي، المطبعة النموذجية مصر، 1948م، ص 146.

121 - سورة الكهف، آية 77، وينظر التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1358هـ ج 1 / ص 30.

ويعلق أحد الباحثين على جعل العمل للمتكلم بقوله:
«والعامل، في الواقع، هو المتكلم إذ منه تصدر الأصوات وأمّا نسبة العمل للفظ كما ذهب عليه النحاة فإنما ترجع إلى المصلحة التي تحدث بين فعل المتكلم ووجود اللفظ فهي نسبة مجازية أقرها النحاة لهدف تعليمي وخطأ هذا الاتجاه كله ينبع أساساً من أنه قائم على منهج خاطئ تماماً إذ يفترض هذا المنهج أن القواعد النحوية مستمدة من دراسة الكلام والمتكلم جميعاً على حين أن منهج النحو إنما يستخلص القواعد من نظم اللغة التركيبية وحدها فهو لا يتناول المتكلم أصلاً».⁽¹²²⁾

فهنا يتبين أن القول بأن العامل هو المتكلم هي فكرة مستمدة من تأثر النحو بالعلوم الأخرى كعلم الكلام لأنّ المنهج النحوي يستخلص القواعد من نظم اللغة الذي تتألف منه الكلمات في جمل مفيدة. ويذهب البعض الآخر إلى القول: (فالقول بأنّ ضرب في قولك: ضرب زيد عمراً، عمل الرفع في زيد والنصب في عمرو، يوهم أن هذا اللفظ "ضرب" أحدث الرفع والنصب بل قد صرح بهذا سيبويه إذ يقول: «لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه العامل»¹²³

فانظر كيف نسب الأحداث إلى العامل.

122 - الحذف والتقدير في النحو العربي، د / علي أبو المكارم، ص 149.

ويرى **القرطبي** أن هذا فساد كبير لا يقول به عاقل والنحويون، وهم بحمد الله عقلاء، لا يقولون بهذا الذي يذكره القرطبي وهم إنما نسبوا العمل إلى اللفظ لما كان داعياً المتكلم إلى أن يراعي في الكلام نحواً خالصاً، ويأتي في الكلمة بأثر معيّن، فضرب في المثال السابق يحمل المتكلم على أن يرفع زياداً وينصب عمراً إذا أراد ألاّ يخطئ سنة العرب في كلامهم، وقد كانت هذه النسبة في مبدأ الأمر بسبيل التجوز والتوسع ثم صار ذلك حقيقة عرفية يراد منها المعنى الصحيح. (124)

ويذهب **الشيخ محمد عرفة** إلى القول: «إن خدام النحاة يصرحون أن المتكلم هو العامل وأن الأفعال والأسماء والحروف هي ألفاظ لا يصح أن ينسب إليها العمل، فقد خرجت من هذا البحث بنتيجة تناقض رأي **إبراهيم مصطفى** فقد ذهب إلى أن النحاة يرون أن هذه الألفاظ عوامل ويأبون أن يكون المتكلم هو العامل، أما أنا فالبحت تأدى بي إلى أن النحاة يرون أن المتكلم هو العامل، أما الأفعال والأسماء والحروف التي تسمى عوامل هي إما علامات وإما آلات في العمل». (125)

124 - مجلة الأزهر، المجلد 19، مطبعة الأزهر، بحث ابن مضاء ورده على النحاة، للأستاذ محمد علي النجار، ص237، 238

125 - ينظر النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: أ. محمد عرفة، مطبعة السعادة، القاهرة 1937م، ص89.

فمن خلال كتابه "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة" يحاول محمد عرفة الرد على 'إحياء النحو' ونسف كل ما جاء فيه من أفكار.

بينما يذهب البعض الآخر إلى القول: «ونحن لا ننكر أن الرفع والنصب والجر من عمل المتكلم، ولكنه محكوم في عمله هنا بالقواعد النحوية وليس حراً في أن ينصب أو يجر أو يرفع كيفما يريد، بل إن هذه الحركات تجليها العوامل المختلفة تبعاً لاختلاف المعاني، وهذه العوامل ليست طبيعية، بمعنى أن المتكلم يستطيع إغفالها، ولكنه حين ذلك يكون قد خالف القواعد النحوية». (126)

يتضح مما سبق أن النحاة اختلفوا في موضوع العامل هل هو المتكلم أم هو شيء آخر ومال معظم النحاة المحدثين إلى القول بأن العامل هو المتكلم ويرى البعض أن العامل المتكلم وحده لا يستطيع ضبط أواخر الكلمات إلا إذا كان عربياً ذا سلفية لغوية صحيحة وفطرة تعصمه (127).

فهو يرى أنه إذا كان العامل المتكلم فشرط حتى يعمل أن يكون ذا سلفية صحيحة حتى لا يقع في الخطأ وهذا يدخلنا في تناقض وهو هل العامل المتكلم الذي يخطئ في مسألة لا يعد

126 - ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د / أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص75

127- ينظر من أصول التحويل في نحو العربية د / ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية 1997م، ص 101.

عاملاً فإن هذا يدخلنا في فوضى واضطراب وحيرة في فهم اللغة ومن المعروف أن النحاة قد أخطأوا في مسائل عدة أو لنقل خالفوا كلام العرب إرضاءً لقواعدهم.

ويرى البعض الآخر: « أن العامل الحقيقي للرفع والنصب والجر والجزم هم أهل اللغة المتكلمون بها وفي ما تعارفوا عليه ونسبة العمل إلى هذه العوامل النحوية إنما هي نسبة مجازية باعتبار مصاحبتها للألفاظ وذلك ليسهل على المتعلم ضبط اللغة والنطق بها صحيحة كما نطقها فصحاء العرب، وليس أدلّ على ذلك من أن كثيراً من هؤلاء النحاة قد صرّحوا بذلك في كتبهم» (128).

رأينا إذن أن النحاة انقسموا إلى قسمين: قسم قال بأن العامل هو المتكلم وهم أغلب النحاة، وقسم قال بأن العامل هي الألفاظ فهي التي تحدث الرفع والنصب والجر، وحتى من قال بهذا الرأي فإن رأيه على سبيل المجاز وليس حقيقة حتى يسهل على المتعلم فهم اللغة ودراستها فمن قال بأن العامل هي الألفاظ كان قوله بهذا الهدف تعليمي فقط.

ونجد من النحاة من ذكر أن العامل المتكلم الفرد وهو لا يلتقي في حقيقته مع الحديث عن العامل النحوي بمعنى تشكيل

128 - الإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين، د/ مصطفى عبد العزيز السنجرى، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية دار العلوم، جامعة القاهرة 1964م - ص95.

الكلمة بشكل خاص افتضاه شيء آخر هو كلمة أخرى في رأي النحاة وهو وظيفة الكلمة في رأي الدراسات الحديثة، بل يصدق بمعنى آخر هو: «أن المتكلم ينتج اللغة، فمن غير المعقول أن يتصور كلام دون شيء آخر هو كلمة أخرى في رأي النحاة وهو وظيفة الكلمة في رأي الدراسات الحديثة، بل يصدق بمعنى آخر هو: أن المتكلم ينتج اللغة، فمن غير المعقول أن يتصور كلام دون متكلم، ولكن المتكلم لا يتصرف بحريته المطلقة بل تبعاً لنظم اقتاضها العرف الاجتماعي للغة»⁽¹²⁹⁾.

فهو هنا يرى أن المتكلم لا يحدد العلامة الإعرابية على أساس من اختياره أي لا يتصرف بحرية وإنما هو في هذا محكوم بالعرف الاجتماعي للغة.

ونجد اتجاهاً آخر من النحاة لا يخوض في مسألة هل العامل هو المتكلم أو هو شيء آخر فيرى البعض أنه لا يعيننا من العامل أن يكون هو المتكلم أو هو المعنوي أو هو اللفظ ظاهراً أو مقدرأً أو محذوفاً فذلك أمر سطحي، شكلي وربما اقتضانا الإنصاف وحب التيسير إلى أن نميل إلى العامل بنوعيه المعنوي واللفظي وننصرف عن العامل بمعنى المتكلم، ذلك أن العامل اللفظي والمعنوي يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة أن يرى

129 - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث: د / محمد عيد، الناشر عالم الكتب - القاهرة 1973م. ص 275.

العامل إن كان حسياً ويدركه إن كان معنوياً فيضبط كلماته وألفاظه وفق ما يحس ويدرك في سهولة وخفة.....

فالأخذ برأي الجمهرة في أمر العامل إنما هو أخذ بالأيسر عملاً وتطبيقاً وإفادة، بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به، ذلك أن الواقع اليقيني يقطع بأن الذي يجلب الحركات وغيرها ويداول بينها إنما هو المتكلم ولكن لا بأس أن ننسى أو نتناسى هذا الواقع ما دامت الفائدة محققة في النسيان أو التناسبي، والضرر لا أثر له (130).

يتضح مما سبق أن النحاة قد اختلفوا في العامل على ثلاثة أشياء: فمنهم من رأى أن العامل هو الألفاظ أو المعاني النحوية، ومنهم من رأى أن العامل هو المتكلم، ومنهم من رأى أن العامل هو الله سبحانه وتعالى، ونجد أحد أئمة النحو ينكر أن يكون العامل هو أحد هذه الثلاثة فيقول: «فأما أن العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة....» (131).

ثم يقول: «وأما أن الله سبحانه وتعالى هو العامل النحوي فليست أدري لم اختلف عمله سبحانه فيما بعد "ما" في الحجاز عن عمله جلّ شأنه فيما بعدها في ديار بني تميم وهل

130 - اللغة والنحو: الأستاذ عباس حسن، دار المعارف، مصر 1966م، ص 190، 191.

131 - ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية، د / تمام حسان ، دار الثقافة، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة، 1980م. ص 53.

كان هذا الاختلاف لعلة غائبة يعلمها سبحانه أم كان له حكمة يمكن لأصحاب علم الكلام أن يعترضوها في ضوء منطق أرسطو.

ما هي حقيقة العامل إذاً؟ الحقيقة أن لا عامل. إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية... فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأنّ العرف بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان الجائز أن يكون الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً لو أن المصادفة لم تجر على النحو الذي جرت عليه». (132)

فهو هنا يخالف النحاة في أن العامل لا يمكن أن يكون المتكلم ولا يمكن أن يكون لفظاً في الجملة ولا يمكن أن يكون الله سبحانه وتعالى وبالتالي فعنده لا يوجد عامل. وفسر نظرية العامل بناءً على الربط بين الحركات الإعرابية والمعنى الوظيفي وفقاً للعرف الاجتماعي الذي ارتضاه أهل اللغة.

ونخلص مما سبق إلى القول: إن العامل مختلف فيه ولم يتفق النحاة على الرأي فيه فاكل وجهة نظر ما دام هناك اختلاف في قضايا العامل ومن ثمّ يمكن القول بأن نظرية العامل قائمة على الاختلاف، فوجدنا اختلافاً في تعريف العامل واختلافاً أيضاً

132 - ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية، د / تمام حسان ، دار الثقافة، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة، 1980م. ص 53.

في أقسامه تبعاً لقوة كل عامل أو ضعفه ووجدنا اختلافاً في هل العامل هو المتكلم أم هو شيء آخر.

فكل هذه الخلافات وغيرها تجعلنا نقول: «إن العامل قائم على الاختلاف بين النحاة ولا يهمننا من هذا الاختلاف إلا مقدار ما ساهم به العامل في عسر وتعقيد النحو، وهذا الاختلاف بين النحاة دعا ابن مضاء إلى القول بإلغاء العامل وإنكاره ووجوده فهو يقول: «فصل عن إلغاء العوامل، قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه» (133).

فابن مضاء هنا صَدَّر كتابه بالدعوة إلى إلغاء العوامل ودعوته هذه يبدو فيها أثر المذهب الظاهري الذي كان يعتنقه، وإذا نظرنا في عبارة **ابن مضاء** بالدعوة إلى إلغاء العامل فإننا سنلاحظ بأنه قد قال بأن العامل هو الله سبحانه وتعالى وليس المتكلم وقال ببعض مسائل العامل.

ومن ثمّ فإننا نتساءل هنا هل دعوة **ابن مضاء** إلى إلغاء العامل كله أم أن دعوته إلغاء العامل بالبناء الفلسفي الذي أوجد كثرة التخريجات والتأويلات.

الواضح هنا أن **ابن مضاء** لم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل ولكنه على ما يبدو دعا إلى هدم أصول هذه النظرية ببنائها

الفلسفي وأبان خطرهما، وخطر الأسس التي تقوم عليها، وهو في دعوته هذه لم يكن مسبوقاً بأحد، وكان من نتائج دعوته هذه أن عدداً كبيراً من النحاة دعوا أيضاً إلى إلغاء العوامل دون أن يقيموا بديلاً لها.

ومن هؤلاء الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي تأثر بدعوة ابن مضاء ودعا إلى إلغاء نظرية العامل ببنائها الفلسفي لأن النحاة تأثروا فيها بالفلسفة الكلامية، وضرب لنا أمثلة على تعسف النحاة في سبيل استقامة هذه النظرية، ويرى أن هذه الأمثلة التي يحدث فيها التقدير تملأ كتب النحو ولولا طول ألفنا لها في دراسة النحو لما استسغناها ولرأيناها لغواً وعبثاً ولكن عليها بُني النحو وأقيمت أصوله إذ أُقيمت على نظرية العامل⁽¹³⁴⁾.

فالملاحظ أن إبراهيم مصطفى قد بين أبعاد نظرية العامل والأثر السيئ الذي أحدثته في النحو بما تصيبه من تعقيد وعسر ووجدنا أيضاً أنه في دعوته إلى إلغاء نظرية العامل ببنائها الفلسفي قد حاول أن يجد بديلاً لها وحاول تقديم تفسير للظواهر الإعرابية.

ومن الداعين أيضاً إلى نبذ نظرية العامل تلميذ إبراهيم مصطفى مهدي المخزومي حيث يقول: « وإذا أسقطنا العامل من الحساب في هذا الكتاب وجردناه من سلطانه تغير

الإعراب..... لأن القول بوجود عامل لم تعد له المكانة التي كانت له عند النحاة القدماء. الواقع أن القول بالعامل والتمسك بفكرة العمل وما يستتبع ذلك من لجوء إلى الاعتبارات العقلية في تفسير تأليف أو توضيح بناء، إنما يمثل عهداً كان يجعل طبيعة الدرس النحوي»(135).

فهنا يتضح أن النحاة في القرن الماضي أي العشرين قد حاربوا نظرية العامل وحاولوا التخلص من آثارها السيئة وتصفية النحو من صنعة الجدل، ويذهب أحد الباحثين إلى القول: «وأظن أن الدفاع عن نظرية العامل لا يجدي شيئاً وقد تهدمت تماماً وملأها الناس وأصبح المشتغلون بالنحو لا يملكون أنفسهم من الضحك حين يقدرّون العامل في مثل زيداً رأيت» (136).

ويذهب البعض الآخر إلى القول: « والنوع الخامس يتعلق بالقواعد التي يجب الإغضاء عنها من ذلك نظرية العامل وما يتبعها من بحوث في التنازع في العمل وانشغال العامل عن المعمول، فالكلمة لا تعمل في إعراب غيرها إنما يعمل فيه المعنى والدلالة، وقد فطن بعض القدماء والمحدثين إلى ما في

135 - في النحو العربي، قواعد وتطبيق: د/ مهدي المخزومي، ط1، 1966م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة. ص 228، 229.

136 - مجلة الرسالة، العدد 218، السنة 5، المجلد2، بحث كتاب إحياء النحو ل ذ/ السيد عبدالهادي ص1480

نظرية العامل من ضعف. ونحن اليوم أشدّ حاجة إلى إنكارها إنكاراً باتاً»⁽¹³⁷⁾.

فهذه دعوة صريحة من النحاة المحدثين إلى إلغاء نظرية العامل وإنكارها من النحو لما تجرّه من صعوبة وتعقيد.

فتورة ابن مضاء على العامل قد صادفت هوىً عند كثير من المحدثين حيث هاجموا العامل بقوة واتهموه بأنه السبب في كثير من الخلافات النحوية التي زادت في اضطراب وتعقيد النحو وأبعدته عن هدفه الأصلي.

ويذهب البعض الآخر إلى القول: «وبعد فإن الدراسة الجديدة تؤيد هؤلاء الذين دعوا إلى إلغاء هذه النظرية بأصولها ووضع المسألة على أساس جديد وآراء جديدة»⁽¹³⁸⁾.

فهو هنا يؤيد رأي ابن مضاء وإبراهيم مصطفى في إلغاء نظرية العامل وإقامة أسس جديدة وأصول أخرى غير التي كان عليها العامل.

ونجد كذلك البعض يؤيد هذه الدعوة بقوله: «بهذا أدعو مع الدّاعين إلى نبذ نظرية العامل وما وراءها من فلسفة ولكني لا أبعث بهذه الدعوة متأثراً.... ولكني أبعث بها من منطق

137 - اللغة العربية المعاصرة، د / محمد كامل حسين، دار المعارف للطبع والنشر 1976م، القاهرة. ص 80، 81.

138 - المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية: د/ عبد المجيد عابدين، ط/1، 1951م، مطبعة الشبكتشي مصر. ص 111.

آخر من منطق النحو الطبيعي الذي يجعل الإعراب أثراً من آثار تذوق الكلمات و الحركات الإعرابية في الكلام وإعطاء كل كلمة منها به الحركة الموازنة لها. وبالتخفيف من العوامل وما يتصل بها من آراء خلافية وجدل محتدم وقواعد صناعية وعلل نظرية فلسفية وتقديرات بعيدة غاية البعد عن أساليب اللغة السائغة بهذا كله يساقط عن كاهل النحو عبء ثقیل» (139).

ويتساءل البعض الآخر: «لماذا لم يحظر رأي ابن مضاء بالقبول عند الدارسين بالرغم من جرأته في التصريح بتعقيدات النحاة، والذي يبدو أن إعراض النحاة عن طرحه هذا يعود إلى نقض بناء قد تعالی وثبت قروناً. فقد نظر النحاة لطرح ابن مضاء على أنه مخالفة لسنن مطروحة وطريق ممهدة، وأن إلغاء بعض مقدمات هذا الأثر عدوان على ملازماته من الآثار فعدوه هجوماً بلا مبرر وعدوا استجابتهم له تمهيداً لتنازلات أكثر تصل في النهاية إلى إضعاف هذا العلم» (140).

ونجد البعض الآخر قد دافع عن نظرية العامل واعتبرها ضرورية لخدمة النحو وأن النحاة الذين قالوا بإلغائها لم يأتوا بتصوير بديل لها، وأن علماءنا الأفاضل لم يعطوا تصوراً تطبيقياً

139 - النحو في إطاره الصحيح، يوسف الحمادي، الناشر مكتبة مصر، دار مصر للطباعة. ص 71، 70.

140 - ينظر علوم اللغة، مج 2، ع/1 بحث تبسيط استخدام اللغة العربية: الضعف اللغوي والإصلاح د/ عوض بن محمد القوزي، ص 227.

لعملية الضبط بعد حذف العامل والرجوع إلى المتكلم لا يكفي لعملية الضبط.

وكيف يمكن للمتحدث تقويم خطئه إلا بإدراك تلك الأدوات التي استخدمها النحاة لعلاج مثل تلك الأمور، على ألا يفهم من تمسكنا بالعامل النحوي كما تصوره النحاة الأقدمون أننا ضد تخليص النحو من خلافت عقيمة لا تخدم القضايا النحوية فهذه غاية نبيلة ولكننا ضد هدم نظرية العامل وبالتالي هدم تراث فكري رائع خدم النحو العربي وما زال يخدمه.(141)

فهو هنا يدعو إلى تخليص النحو من الجدل والفلسفة التي صحبت نظرية العامل، ويدعو إلى التمسك بها لأنها تخدم النحو وتمكن المتحدث من تقويم خطئه، وفكرة العامل كما يرى إبراهيم مصطفى في طريقها إلى الانحسار ولن تجد سلطانها القديم في النحو وأن تخليص النحو منها فيه خير كثير وغاية تُقصد، وهذه النظرية لها بقية من البحث تجمع أطرافها وتنظم أجزاءها... (142).

غير أننا نجد في الاتجاه الآخر من ينكر هدم نظرية العامل أو إلغائها ويدعو إلى التمسك بها فيقول: «إنكار نظرية العامل إنكار للنحو كله لأن النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة،

141 - تسليط العامل وأثره في درس النحو، د / السيد أحمد علي، ط/1، 1991م، دار الثقافة العربية القاهرة. ص 62، 63.

142 - ينظر إحياء النحو، ص 195.

ولو جُرد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه واختلت قواعده واضطربت مسأله»⁽¹⁴³⁾

يتضح مما سبق أن النحاة انقسموا إلى اتجاهين:

اتجاه يدعو إلى تجريد النحو وتخليصه من العامل وهي دعوة ابن مضاء ومن تبعه وأغلب نحاة هذا القرن أي القرن العشرين قد قالوا بإلغاء العوامل لأنها السبب في تعقيد النحو وإدخال أفكار فلسفية فيه وتعدد الآراء والميل إلى الحذف والتقدير والتأويل كل هذه آثار نتيجة الأخذ بالعامل وإقامة قواعد النحو بناء عليه.

أما الاتجاه الثاني فهم الداعون إلى التمسك بالعامل لأن هدم العامل هو هدم لبناء وأصول قام عليها النحو وتوارثها النحاة وبالتالي لا يجوز إلغاء العامل لأن إلغاء العوامل يعد تمهيدا لإلغاء أصول أخرى قام عليها النحو وبالتالي إلى إضعاف العربية.

لقد حظيت نظرية العامل باهتمام اللغويين المحدثين في الربع الأخير من القرن الماضي حيث فرضت هذه النظرية نفسها

¹⁴³ - تاريخ النحو وأصول النحو بين البصرة والكوفة، د / عبد الحميد طلبية، مكتبة الشباب، القاهرة 1976م، 1/ 318.

على ساحة الدراسات اللغوية بحيث أصبحت النموذج الأمثل عند علماء النظرية التوليدية التحويلية.⁽¹⁴⁴⁾

ومن القضايا المقررة في العامل أيضاً أن الأصل فيه ألا يجتمع عاملان على معمول واحد وإن اجتمعاً فهذا يستدعي التقدير، ولا يجوز أيضاً أن تكون عوامل الأسماء عوامل في الأفعال أيضاً، وكذلك لا يعمل الشيء في نفسه لأنه محال، وقد يحذف العامل ويبقى معموله، والأصل في العمل للأفعال لأنها قوية، كما يمكن أن يكون للعامل أكثر من معمول واحد والأصل أن يُقدم العامل على المعمول.

فكل هذه القضايا جرت إلى آثار منها القول بالحذف والتقدير والتأويل والتنازع فهي كلها من آثار القول بالعامل وقضاياها. ونجد ابن مضاء قد تحدث عن هذه الآثار التي يتركها العامل فقد دعا إلى إلغاء الحذف والتقدير وقد قسّم المحذوفات إلى ثلاثة أنواع هي:

أولاً: محذوف لا يتم الكلام إلا به نحو قولك لمن رأيتَه يعطي الناس زيداً أي: أعط زيداً.

144 - من أصول التحويل في نحو العربية، د / ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية 1997م، ص

والثاني: محذوف لا حاجة بالقول إليه بل هو تام دونه نحو: أزيداً ضربته؟ قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت زيدا؟

والثالث: فهو مضمر إذا أظهر تغير الكلام نحو: يا عبدا لله، وادعاء زيادة معان في القرآن من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب إنما ينصب بناصرب والناصرب لا يكون إلا لفظا يدل على معنى إما منطوقا به، وإما محذوفا مرادا ومعناه قائم بالنفس فالقول بذلك حرام على من يبين له ذلك. (145)

فابن مضاء هنا يقسم المحذوفات إلى أقسام وهذه المحذوفات في رأيه هي التي جرت إلى أبواب أخرى كالأشتغال، فالنوع الأول من المحذوفات الذي لا يتم الكلام إلا به وحذف لعلم المخاطب به، فما دام هذا يعد محذوفا فما علاقته بالمذكور إذا قيل الاسم مفعول به لذلك المحذوف فقد عقد بينهما نفس العلاقة التي عقدها النحاة أي العامل والمعمول. (146)

نرى ابن مضاء هنا قد صرح بمسئولية العمل عن هذا النوع من التأويل ويرى أن الزيادة في الكلام من غير دليل يدل عليها تعد خطأ أما إذا كانت في كتاب الله فهذا يعد حراماً.

145 - ينظر الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق د / محمد البنا، ص 71، 73.

146 - ينظر المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص 23.

إن تعدد الآراء النحوية يعود إلى قضايا العامل الذهنية، وأهم مظهر لها هو الحذف وهذا يعود إلى فلسفة العامل في القول بحذف المبتدأ والخبر وخبر كان وكذلك ما حذف من الفعل وحده بعد أدوات الشرط وكذلك ما جاء محذوفاً من حروف الجد.

فكل هذه المحذوفات كان العامل هو المسئول عنها، وهذا نتيجة قولهم بأن العامل لا بد له من معمول إما محذوفاً أو مقدرًا، وقد بني عليه باب من أبواب النحو هو باب الاشتغال، ولعل باب النداء من أوضح الأمثلة على تعسف النحاة في تقدير العامل، فقد لاحظ النحاة أن المنادى في أغلب أحواله منصوب إلا إذا كان علماً مفرداً أو نكرة مقصودة فيضم، وحالة الإعراب عندهم نصب في جميع تلك الأحوال.

ومن قواعد النحاة أن لا يعمل النصب في الأسماء إلا الأفعال، وأسلوب النداء خال من الفعل فكيف كان النصب، وكيف نخرج من هذا المأزق، فهل يقول النحاة أن العامل هو حرف النداء؟ أن هذا لا يوافق قواعدهم في عامل النصب في الأسماء وبالتالي لا بد من تقدير العامل فلم يجد النحاة إلا أن يقدروا عامل النصب فعلاً نحو: أدعو أو أنادي فإذا قلنا: يا عبد الله فالتقدير أدعو أو أنادي عبد الله. فهنا نرى تعسف النحاة في قواعدهم وميلهم إلى التقدير والتأويل حتى تستقيم قواعد العامل التي وضعوها وقالوا بها.

ويضرب لنا **عباس حسن** أمثلة من قوانين العامل ومسئوليتها عن تعدد الآراء فيقول: «إذا قلت محمد هاجماً أسد كان المثال خطأ عند جمهور النحاة - إذ يترتب على صحته وقوع الحال "هاجماً" من المبتدأ وهذا الجمهور لا يرضى أن يكون صاحب الحال مبتدأ لأن العامل في الحال عندهم يجب أن يكون هو العامل في صاحبه والابتداء هنا هو العامل في صاحب الحال "محمد" فوجب أن يكون هو العامل كذلك في الحال عندهم ثم يرون أن الابتداء عامل ضعيف لا يقوى أن يؤثر في شئيين فوجب أن يقتصر أثره على الأساسي وهو المبتدأ ويترك الآخر». (147)

وكما أن العلة قبل المعلول وجوداً فكذلك العامل قبل المعمول، ولذلك منع النحاة أن يتقدم الفاعل على الفعل واضطروا في سبيل ذلك إلى التقدير والتأويل في نحو قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) (148). فكلمة أحد هي الفاعل المتقدم الذي صار بتقدمه مبتدأ ثم تحول إلى فاعل بعد دخول أداة الشرط وفعله محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره.

ويرى البعض الآخر أن النحاة قدروا الجملة كلها حين أعوزهم استقامة القواعد من غير تقدير فمثلاً: هل جاء محمد؟

147 - ينظر اللغة والنحو، أ. عباس حسن، دار المعارف، مصر 1966م، ص 191، 192.

148 - سورة. التوبة من الآية رقم 6.....

فيجاب نعم أو كلاً فهناك جملة مقدرة نحويًا لأن الجملة لا بد فيها من تركيب ولا بد في التركيب من إسناد ولا بد في الإسناد من عامل ومعمول وهذا اللفظ الواحد "نعم" "كلاً" لا يمكن أن يكون عاملاً بلا معمول ولا معمولاً بلا عامل ولا يمكن أن يكون عاملاً ومعمولاً معاً، وقدرة النحاة أيضاً أجزاء الجملة فإذا وجد عامل وليس له في الكلام معمول قدر له معمول وإذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمول ولم يكن ثمَّ عامل قدر له عامله. (149).

ويذهب إبراهيم مصطفى إلى القول: «لقد اضطر النحاة في سبيل تسوية مذاهبهم وطرد قواعدهم إلى التقدير يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدهم التقدير بما أرادوا ومن أمثلة ما يقدرون زيداً رأيتهم يقولون هو رأيت زيداً رأيتهم والمقدر في الكلام نوعان: ما يكون قد فهم من الكلام ودل عليه سياق القول والثاني هو التقدير الصناعي». (150).

نرى الإجماع هنا على أن التقدير قد جرّه العامل وهو أثر من آثار فلسفة العامل، ولكن النحاة توسعوا فيه وتأولوا حتى إننا نجد أنهم قد قدروا أجزاء عدة من الجملة وقدروا جملاً كاملة وافترضوا نوعاً آخر من التقدير هو التقدير الصناعي، وهذا كله جرهم إلى كثرة التأويل وتعدد الآراء في العامل الواحد، فمثلاً

149 - الحذف والتقدير في النحو العربي، د/ علي أبو المكارم، ص 142.

150 - ينظر إحياء النحو، ص 34، 35.

اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول على أقوال عدة: هل هو الفعل أو الفاعل وحده أو الفعل والفاعل أو معنى المفعولية.

فكل هذه الاختلافات جرّها تعدد الآراء في المسألة الواحدة؛ فكثرة التأويل والتقدير في كل مسألة يتصدون لها حتى إننا وجدنا كتب النحو مليئة بالخصومات والمشاحنات في كل قضية أو مسألة، فكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف يرينا كثيراً من تلك الآراء المتعددة والخلافات بين النحاة، وهذه كلها، كما يرى د/ حماسة: « من المآخذ التي تؤخذ على النحو العربي وسببها هو العامل بكل ما يترتب عليه من مشكلات» (151)

ونرى **علي أبو المكارم** يقيم منهجاً جديداً في تفسير نظرية العامل وهذا المنهج يرفض عدداً من المقدمات التي اعتمد عليها الفهم التقليدي للنظرية، وهو يختلف مع النحاة في تفسير العمل النحوي على أنه نوع من التأثير الفعلي الإيجابي، وفهم العامل النحوي يجب أن يتغير بحيث يصبح مجرد التماس للعلاقات الشكلية والوظيفية بين الصيغ في حالة تركيبها في تغييرات مختلفة خضوعاً للمواقف اللغوية المتغيرة وهذا يتطلب:

1 - تصنيف الصيغ (نوع الكلمة: اسم أو فعل أو حرف)

2 - تحديد الصيغ (التقديم والتأخير)

151 - ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت، 1983م. ص 176.

- 3 - تصنيف الصيغ وظيفياً
- 4 - تصنيفها أسلوبياً
- 5 - تحديد الصلة بين الصيغة وبين الموقع.
- 6 - تحديد الصلة بين الصيغة وبين الوظيفة.
- 7 - تحديد الصلة بين الصيغة وبين الأسلوب.
- 8 - تحديد الصلة بين الحركة وبين الصيغة.
- 9 - تحديد الصلة بين الحركة وبين الموقع.
- 10 - تحديد الصلة بين الحركة وبين الوظيفة. (152)

فالواضح هنا أن النحاة لم يحاولوا إيجاد علاقة دقيقة بين الصيغة والوظيفة والموقع وهم حاولوا تحديد الصلة بين العامل والمعمول بأنها صلة تلازم فيلزم من وجود العامل وجود معمول له ويلزم من وجودهما معاً وجود أثر للعمل الذي أحدثه العامل.

فالنحاة قد أخرجوا العامل من حدود اختصاصه وجعلوه يتحكم في الألفاظ والتراكيب مما أساء إلى اللغة وجعلها عسيرة على المتعلمين وبالتالي يجب أن نتخلص من كل هذه الأفكار السقيمة التي أوحى إلى بعض أصحابها قديماً أن

152 - الحذف والتقدير في النحو العربي، د/علي أبو المكارم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم 1964م، ص 359، 360.

الفصل الأول: العامل والأثر في الدرس النحو بين القديم والحديث في تاريخ العامل ونشأته.

يقولوا: «لولا الحذف والتقدير لفهم النحو الحمير»⁽¹⁵³⁾ فالنحاة الذين دعوا إلى تخليص النحو من فكرة العامل لم يأت أكثرهم ببديل لهذه الفكرة.

ولعلنا نجد بعضاً من النحاة من حاول إيجاد بديل لنظرية العامل وما تجره من مشكلات ولعل أقدم هؤلاء عبد القاهر الجرجاني الذي جاء بنظرية النظم وفكرة التعليق كبديل للعامل فقد بنى عبد القاهر نظريته على أسس واضحة المعالم هي:

الأساس الأول: معاني النحو ودلالة هذا المصطلح عنده وهو يعد من أهم أسس منهجه.

الأساس الثاني: بيان أن النحو يتكون من أشكال تحدد المعاني الخاصة بالبيئة.

الأساس الثالث: وهو إمكانية التأليف بطرق التعليق ومكونات الجملة والعبارة وطرق ربطها.

الأساس الرابع: هو اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض أي ملاحظة ما يجب أن يكون عليه الترتيب بين الكلمات والذي

153 - مجلة الأزهر، مج 32 - ج 2/ مطبعة الأزهر - بحث كيف نصلح النحو العربي، د / عبدالله درويش، ص 189.

يتم بمراعاة جوانب ثلاثة وهي وفقاً للمفهوم الحديث: الاختيار والموقعية والمطابقة، ويأتي الإعراب نتيجة لها. (154)

يقول **عبد القاهر الجرجاني**: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس وإذا كان كذلك فيجدر بنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها ما معناه وما محصوله» (155).

ثم يقول: «وإذا نظرنا إلى ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعلٍ أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين لتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً أو بدلاً منه.... وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا تركيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء ومما لا يتصور أن يكون فيه و من صفته بان بذلك أن الأمر على ما قلناه

154 - عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، د / البداوي زهران ، دار المعارف القاهرة، 1979م ص 185 - 186.

155 - دلانل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1402هـ، 1981م، ص 44-45.

من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم وأن الكلمة ترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس». (156)

نلاحظ هنا أن الجرجاني قد نادى بنظرية النظم وأنه لا سبيل إلى معرفة ترتيب الألفاظ أو تعليق بعضها ببعض إلا بعد معرفة معانيها في النفس.

ولعلنا نجد في القرن العشرين محاولة أخرى استقت أصولها من نظرية عبد القاهر الجرجاني تلك هي محاولة د/ تمام حسان، الذي يستخدم مصطلح التعليق بديلاً عن فكرة العامل، والتعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويقوم النظام النحوي عند د/ تمام حسان على الأسس الآتية:

1 - مجموعة من المعاني النحوية بعضها عام وهو معاني الجمل أو الأساليب وبعضها خاص وهو معاني الأبواب كالفاعلية والمفعولية.

2 - مجموعة من العلاقات تربط بين المعاني الخاصة مثل: علاقة الإسناد أو النسبة أو التبعية وتكون بمثابة القرائن المعنوية على معاني الأبواب الخاصة.

3 - مجموعة من القرائن الصوتية كالحركات والحروف أو الصرفية مثل مباني التقسيم و مباني التصريف بالإضافة إلى مباني القرائن اللفظية.

4- مجموعة القيم الخلافية والمعاني النحوية هي معان وظيفية لا معجمية وهي جزء من المعنى الدلالي الذي يتكون منها ومن المعنى المعجمي للكلمات بالإضافة إلى دلالة المقام⁽¹⁵⁷⁾.

فهو هنا يتصور النظام النحوي مرتكزا حول فكرة التعليق لأنها ضرورية في التحليل النحوي و الإعراب ليس معزولا عن المعنى المعجمي إلا أنّ هناك ترابطا بين المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي، ونظرية القرائن التي قال بها د تمام حسان نجده يقسمها إلى ثلاثة أقسام:

1 - القرائن المادية

2 - القرائن العقلية وهي تنقسم بدورها إلى ذهنية ومنطقية.

3 - قرائن التعليق وتنقسم إلى مقالية وحالية، والمقالية تنقسم إلى معنوية ولفظية، فالقرائن المعنوية من خلالها تتضح العلاقات السياقية بين عناصر التركيب النحوي ويضم هذا النوع قرائن:

الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة ولهذه الأنواع علاقات سياقية أخرى فالإسناد قد يكون بين المبتدأ

والخبر أو الفعل وفاعله أو بين الوصف المعتمد وفاعله أو نائب فاعله، والتخصيص قد يكون بقرينة التعديّة والغائيّة أو المعية أو الظرفيّة أو التحديد أو الملابسّة أو التفسير أو الإخراج أو المخالفة.

وكذلك النسبة قد تكون بمعنى من معاني حروف الجر، أو بمدلول الإضافة، كما تكون قرنيّة التبعية على معنى النعت أو التوكيد أو العطف أو البدل⁽¹⁵⁸⁾، أما القرائن اللفظيّة فهي العلامة الإعرابيّة والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنعمة.

فهو هنا يرى أن فكرة القرائن وتضافرها تغني عن فكرة العامل لأن الأساس في العامل هو العلامة الإعرابيّة، بينما في نظرية القرائن فإن العلامة الإعرابيّة هي قرينة واحدة من بين عدة قرائن تتضافر مع بعضها لتفسير العمل النحوي فتتوزع فكرة القرائن بين بعضها البعض لتوصل إلى وضوح المعنى وتنصرف عن الجدل في متاهات العامل وتبعد عن التأويل والتقدير، وما يهمننا من نظرية القرائن هو ما حققته من يسر وسهولة فهل أغنت هذه القرائن عن القول بالعامل؟.

يتّضح من خلال آراء تمام حسان أنّ أهمّ ما حاوله اعتبار القرائن النحويّة وتضافرها في تصنيف المعاني والمباني،

158 - ينظر اللغة العربيّة معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، 1994م الدار البيضاء، ص 194 وما بعدها.

وكان منطلقه معنى العلاقات والنظم كما جاء في نظريات عبد القاهر الجرجاني في كتابي: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة. وأفضى هذا القول بما يُغني عن العامل النحوي⁽¹⁵⁹⁾.

ولئن كانت مباني التقسيم السبعة مقبولة جزئياً في تحليل أقسام الكلام العربي بتوخي مفهوم التعليق والسياق فإنّ الذي لم يبيّنه تمام حسّان بما فيه الكفاية هو سبب الاستغناء عن القول بالعامل النحوي والإعراب وما قد يتولّد عنه من تصنيف الأقسام والمركّبات النحوية وموضعها في نظام الجملة العربية.

الواقع أن فكرة العامل سيطرت على عقول النحاة وتفكيرهم فلم يستطيعوا التخلص منها ذلك لأنها تعد تراثاً خالداً بالرغم من أن فكرة القرائن أسهل في الدرس النحوي إلا أننا لم نجد أحداً قد أخذ بها وبقي للعامل سيطرته ونفوذه، ومما يؤخذ على هذه القرائن هو الكثرة ونحن ننشد السهولة واليسر فبمقارنة هذه القرائن بالعامل نجد أن العامل واحد والقرائن عدّة وبالتالي فإن القول بالشيء الواحد أيسر وأسهل في التعلّم.

وعلى غرار محاولة تمام حسّان نجد محاولة ثانية لتفسير العمل النحوي بديلة عن العامل تلك هي محاولة عبد

159 - مناهج البحث في اللغة: د/ تمام حسّان، دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء، المغرب، هـ 1407، 1986م ص230. وينظر دروس في أصول النظرية النحوية العربية ص47.

المجيد عابدين فقد وضع منهجا جديدا وآراء جديدة وقد وجد في أقوال من سبقوه ما يؤيد الاتجاه الذي يدعو إليه هو:

1 - إن تحصيل المعنى المراد من تركيب ما أمر يتفاوت في كثير من الأحيان بتفاوت العقول والأذهان، فكل منا يفهم المعنى المراد من قولنا: خرجت فإذا الجندي بالباب أما تحصيله باللفظ فأمر يختلف فيه فقد يعبر أحد عنه بقوله: خرجت فإذا الجندي يفاجئني بالباب، ويعبر عنه آخر بقوله: خرجت فإذا الجندي قائم بالباب يفاجئني الخ....

وواضح أن الإعراب يختلف في الأمثلة السابقة تبعا للتقديرات المختلفة؛ ففي مثل هذه الأحوال لا نجد هناك ضابطا محددًا لتحصيل المعنى، ويتجلى هذا في التركيبات التي سميناها أشباه الجمل أو الجمل الناقصة التكوين، ولسنا في حاجة إلى الإشارة إلى أن هذه التركيبات الناقصة التكوين تدل على معنى تركيبى دون حاجة إلى تقدير.

2 - ظلت عناية النحاة بشكل التركيب تتزايد جيلا بعد جيل حتى صرفتهم عما وراء هذا الشكل من معان ومدلولات ولا سيما المعاني الأولية التي لا بد للباحث النحوي أن ينظر فيها ولكن نظرة النحاة أصبحت بمرور الزمن منحصرة في الجانب الشكلي، وأن الدراسة الجديدة تحاول أن تتبع الحركات الإعرابية والبنائية وتفسرها وهي ترى أن الحركات نشأت عن علل كثيرة بعضها صوتي كالمجانسة والوصل، وبعضها نشأ عن إصاق أدوات

قديمة ذوات معان غير إعرابية بأواخر الكلمات، وبعضها معنوي كالضمة التي تلحق آخر المبتدأ والفاعل.

3 - إن الأدوات والحروف في اللغة كانت عبارة عن كلمات مستقلة لها معان ثم لجأت اللغة إلى استعارتها لإجراء عملية الترميم في كلماتها أو لعوامل تطويرية أخرى وعمل مرور الزمن على تبلور هذه الكلمات، بعض هذه الكلمات التصق بأواخر الألفاظ المراد تجديدها أو تصريفها ثم ضاع معنى الزائدة بمضي الأجيال.

فإذا نظرنا إلى حروف الجر على أنها بقايا كلمات ذوات معان أن نرد إليها باعتبارها وألا نفرق من حيث المعنى بين قولنا: زيد في الدار وزيد داخل الدار، فهذه الآراء الجديدة التي جاء بها على ما يبدو، إنها لا تغني عن العامل بل إنها تزيد في صعوبة النحو ذلك أنه في تتبع الحركات الإعرابية وتفسيرها نحتاج إلى معرفة منشأ هذه الحركات وعلّة هذا المنشأ وأصل هذه الحركات، وفي هذا عسر ومشقة على المتعلم أكثر مما يجلبه العامل من تقديرات.

ونجد محاولة ثالثة هي محاولة محمد عيد فالدرس النحوي عنده لا شأن له بالعمل والعامل والبديل هو الفهم التالي:

1 - العلاقات بين الكلمات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلمات ببعضها البعض الآخر وبدونها تنفك العلائق في وصف الكلمات وتتبعثر بلا قيمة.

2 - الكلام الذي تترايط أجزاءه بالتماسك السياقي والتوافق السياقي أي الترايط بين الكلمات مع بعضها من حيث الوظائف التي تؤديها كل منها بالنسبة للأخرى والتطابق بين أجزاء الكلام في النوع فهذا يؤدي إلى المعنى الذي تصدق عليه المقولة اللغوية الحديثة (اللغة تبنى على الشكل والوظيفة) والتعبير عن الوظيفة في العربية يكون بإحدى وسيلتين:

أ- الترتيب بين الكلمات في الجمل كما في الجملتين: (جاء محمد - محمد جاء).

ب - الإعراب من الحروف والحركات التي تدل على الوظيفة، فكل هذا يحل محل القول بالعامل والعمل، فالحركات والحروف التي قيل إنها أثر للعامل هي من تأثير القيمة الخلافية بين وظائف الكلمات والجمل، فهي فروق تراعي ليس لها ما لقوانين العامل الفلسفية من التحكم والالتزام.

3 - ويفهم من أداء الكلمة لوظيفتها النحوية من شيئين:

أحدهما يختص بالكلمة نفسها وهو صيغتها، الآخر يختص بوجودها في الجملة وهو موقعها ففي مثل (صار الجو معتدلاً)

فكلمة (صار) صيغتها (الفعل الماضي) والكلمتان (الجو- معتدلاً) صيغتهما الاسم، ووظيفة كل منهما: صار: فعل ماضٍ.

الجو: إسم صار مرفوع بالضمة .

معتدلاً: خبر صار منصوب بالفتحة.

فهذا هو الفهم اللغوي الحديث في مقابل العامل وهو فهم طابعه الوصف لا قوانين العقل، فهم يعتمد على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها والتعبير عنها شكلياً لا على أساس التأثير والتأثر. (160)

الملاحظ مما سبق أن فكرة العامل قائمة منذ سيبويه وكل المحاولات التي جاء بها أنصار المنهج الوصفي كبديل لنظرية العامل لم تجد انتشاراً واسعاً اللهم إلا نظرية القرائن التي قال بها تمام حسان فهي قد وجدت أنصاراً وشراحاً لها ولكن على مستوى التطبيق فإننا سنجد أن العامل يطغى على كل المؤلفات النحوية .

ذلك لأنه يعد أصلاً من أصول النحو العربي توارثه الأجيال وأن القول بإلغائه أو هدمه وإقامة بديل له لم نجد من يدافع عنه اللهم إلا أنصار المنهج الوصفي، وأن فكرة العامل قد نشأت نشأة عربية فإن أبواب النحو قائمة على هذه الفكرة ومن ثمَّ فإن نظرية العامل تلتقي مع النظرية التوليدية في أنهما

160 - ينظر الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم - بحث تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي ، د. محمد عيد ص 247، 249.

الفصل الأول: العامل والأثر في درس النحو بين القديم والحديث في تاريخ العامل ونشأته.

يستمدان أصولهما من ذات المعين وهما قائمتان على عنصر التفاعل والتأثير.

الفصل الثاني:

دعوة ابن مضاء و أثرها في النحاة المعاصرين.

المبحث الأول: نظرية العامل والنحاة المحدثون

المبحث الثاني: محاولة ابن مضاء وقيمتها العلمية

المبحث الثالث: في نظرية العامل والمعمول:

المعارضون للعامل النحوي والداعون إلى إغائه.

المؤيدون للعامل النحوي والداعون إلى إبقائه.

أولاً: آراء الفريقين.

ثانياً: دعوة دعاة التجديد إلى إلغاء العامل.

ثالثاً: اتهام في غير محله.

رابعاً: اتفاق الفريقين بوجود الحركات الإعرابية.

المبحث الرابع: الأسس التي وضعها المجددون بديلاً للعامل.

المبحث الخامس: تصنيف النحو في ضوء دعوة ابن مضاء.

المبحث الأول:

نظرية العامل والنحاة المحدثون:

اختلفت آراء المحدثين في العامل النحوي وهم الأغلبية؛ وذلك لتأثر كثير منهم بدعوة ابن مضاء القرطبي، التي تدعو صراحةً - في جُرأةٍ لم تُعهد عند من سبقه - إلى إسقاط نظرية العامل وما تجرّه من علل وأقيسة، فمنذ أن نشر كتابه: "الردّ على النحاة"⁽¹⁾، الذي يعتبر من أشهر كتب تراثنا النحوي التي نالت اهتمام الدارسين في العصر الحديث.

فمنهم المعارض للعامل، وداعٍ إلى إلغائه، وفريق آخر، وهم قلة مؤيد للعامل النحوي، متمسك به.

دأب الذين كتبوا عن ابن مضاء القرطبي ان يردّوا ثورته على أهمّ أصول النحو العربي، ودعوته إلى هدم نظرية العامل، والعمل بالنصوص لا غير. أرادوا أن يردّوا ثورته هذه إلى

1- كتاب الرد على النحاة لابن مضاء (ت 592هـ)، منذ أن حققه ونشره د/ شوقي ضيف سنة 1947م، أثار ضجة كبيرة في البيئات العلمية، فقد قال عنه د/ شوقي ضيف: "والإنسان لا يلمّ بهذه الآراء لابن مضاء، ويظيل النظر في كتب النحو المطولة وغير المطولة حتّى يحسّ الحاجة إلى تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، ولسنا ننفرد بهذا الإحساس، فقد أحسّه قبلنا ابن مضاء حين دعا إلى إلغاء نظرية العامل". مدخل إلى كتاب الرد على النحاة، ص 46- د/ شوقي ضيف، ثم حققه د/ محمد إبراهيم البنا. ونشرته دار الاعتصام بالقاهرة سنة 1399هـ - 1979 م، وقدم له بتمهيد مطول تناول فيه ما دعا إليه ابن مضاء وناقشه باستفاضة مستشهداً بأقوال النحاة، وبخاصة سيبويه في الكتاب، وابن جنّي في الخصائص، وكذلك تناوله الدكتور محمد عيد في رسالته الماجستير: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث"، والشيخ عبد المتعال الصعيدي في كتابه النحو الجديد ص 222، والأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة في بحث بعنوان: النحو بين التجديد والتقليد، والأستاذ فتحي محمد جمعة تحت عنوان: العوامل النحوية أو تفسير ظاهرة الإعراب بين الحقيقة والتهويل.

انتمائه للمذهب الظاهري، وإخلاصه لدولة الموحّدين الظاهرية في زعمهم.

ولن نستطيع الفصل في هذا الموضوع دون أن نقف قلباً عند علاقة الموحّدين بالمذهب الظاهري؛ لنرى مدى إخلاص ابن مضاء للموحّدين، وانتمائه للظاهرية.

ولاحظنا أنّ المذهب المالكي ظلّ سيّداً في المغرب والأندلس على الرغم من مزاحمة بقية المذاهب له؛ إذ ظلّ المغاربة مالكيين لا تؤثّر فيهم المذاهب المستجدة الوافدة إلا في القليل الذين لا يُعتدّ بهم. أمّا الموحّدون فقد أعادوا القول بالاجتهاد ورأوا أنّ المختصرات جنت على الفقه، فأرادوا إحياء الفقه بالرجوع إلى الكتاب والسنة وعدم الالتفات إلى أيّ مذهب من المذاهب، وأمروا بجمع الأحاديث من المصنّفات العشرة المشهورة ونشرها في المغرب والأندلس.

جاء في العجب: « إنّ الحافظ أبا بكر بن الجداد قال: " لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أول دخلة، وجدت بين يديه كتاب أبي يونس فقال لي يا أبا بكر، أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أحدثت في دين الله، فالمسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أو أكثر، فأبي هذه الأقوال هي الحق؟ وأيها يجب أن يأخذ

بها المقلد؟ يا أبا بكر، ليس إلا هذا، وأشار إلى المصحف أو هذا وأشار إلى سنن أبي داود أو هذا وأشار إلى السيف» (2).

وواضح من هذه الرواية ومن مجمل مواقف الموحّدين من المذاهب المختلفة إنها دعوة إلى الاستغناء عن هذه المذاهب والافتاء من الكتاب، وعدم التقيّد بمذهب أو رأي، والتحرّر في الاجتهاد وإطلاق حرّية الفكر.

ولكن هل في مواقف الموحّدين ما يدلّ على تمذهبهم بمذهب الظاهرية؟.

على أية حال، فإنّ واحداً ممّن أرّخوا للدولة الموحّدية من القدماء لم يقل هذا عنهم تصرّيحاً، أو تلميحاً.

ويتحدّث أحدُ من اتصلوا بالخليفة المنصور اتصالاً وثيقاً عن هذا الموضوع فشهد " أنّه كان يجيد حفظ القرآن، ويحفظ متون الأحاديث ويتقنها، ويتكلّم في الفقه كلاماً بليغاً، وله فتاوى مجموعة حسبما أدّى إليها"⁽³⁾ اجتهاده، وكان الفقهاء ينسبونه إلى مذهب الظاهرية.

وجليّ من هذه العبارة الأخيرة أنّ الفقهاء كانوا يتعمدون رمية بالمذهب الظاهري.

² - ينظر أحمد أمين: ظهر الإسلام ج/ 3 ص 66. ومقدّمة الرد على النحاة ص 8 نقلاً عن المعجب لعبد الواحد المراكشي.

³ - النبوغ المغربي ج/ 1 ص 125.

وعلى الرغم من أنّ كلا المذهبين (الموحّدي والظاهري) جعل أساسه الكتاب والسنة في استتباط الأحكام الفقهية فإنّ المذهب الموحّدي زهد بعد ذلك في التعرّض لآراء الفقهاء، وفي سرد خلافاتهم، فقد فرّ يعقوب المنصور من هذه الفوضى الفقهية وأمر فقهاءه بالفرار منها....

أمّا المذهب الحزمي فإنّه يعرض لكثير من آراء الفقهاء على اختلاف مذاهبهم في المسألة الواحدة.(4).

فليس هنا إذن دليل واحد يدل على انتماء المنصور وشيعته إلى المذهب الظاهري ، وليس يكفي أن يظهر المنصور إعجابه بابن حزم لنحكم بأنّه وقومه على المذهب الظاهري.(5).

وفضلاً عن ذلك فإنّ ما يروونه من أنّ أبا المنصور مرّ على قبر الحافظ ابن حزم، وقال: « عجباً لهذا الموضع يخرج منه مثل هذا العالم » ثمّ قال: « كلّ العلماء عيال على ابن حزم ويتّخذون من هذه الرواية دليلاً على ظاهرية المنصور، وليس فيه أي برهان مباشر، أو غير مباشر يتّفق ومدعاهم، إذ كلّ مل تحويه هذه الرواية أنّ المنصور لم يجد في منظر القبر ما يتفق وعظمة ابن حزم.

4 - الدعوة الموحّدية بالمغرب، عبد الله علي علام، دار المعرفة القاهرة ط/1 1964م ص33 - 319.

5 - ينظر النبوغ المغربي في الأدب العربي ج/1 ص124.

يقول **عبدالله كنون**: « والحجة الكبيرة في أنّ القوم لم يكونوا على مذهب أهل الظاهر هي مجموعة كتب **المهدي بن تومرت** هاته التي نشرها المستشرق **المجري جولد تسيهير** و تشتمل على كتاب " أعز ما يطلب " و " العقيدة المرشدة " وكتاب " الطهارة " الذي يقال: « إنّ المنصور جمع كتاباً في الصلاة على منواله، إلى غير ذلك من تعاليق **المهدي**.

وكلها ليس فيها ذكر للظاهرية، ولا لعلم من أعلامها... بل إنّ في تعاليقه الأصولية ما يعارضها لإثبات القياس ومدحه بما لا يجنح إليه أهل الظاهر كما هو معلوم... وإذا كان هذا إمام الموحدين، ومهديهم الذي أسس دولتهم ومهد مذهبهم لا يرى الظاهرية ولا يبدي نحوها أي ميل، فلا شك أنّ خلفاءه كانوا كذلك. (6).

والذي نريد أن نخلص إليه من هذا كلّه أنّه إذا كان الموحّدون أنفسهم لا تربطهم علاقة وثيقة بالظاهرية فإنّ ما قيل 5من قبل من أنّ ابن مضاء طبق المذهب الظاهري في النحو لمجرد إرضاء الموحدين يصبح قولاً لا معنى له ولا يسنده دليل.

الأمر الثاني الذي نريد الوقوف عنده هو علاقة ابن مضاء نفسه بالمذهب الظاهري بغض النظر عن علاقة الموحدون بهذا المذهب.

ولعل ما يسترعي الانتباه في هذا الموضوع هو أنّ المؤرخين واللغويين القدماء ممن تحدّثوا عن ابن مضاء لم يذكروا قط أنّه كان ظاهرياً على نحو ما فعلوه مثلاً مع ابن حيان النحوي، كما لم يذكروا أنّ كتابه "الرد على النحاة" كان بوحى من الظاهرية.

وكلّ ما قالوه في هذا المقام أنّه كتاب خرج به عن مألوف أهل العربية.(7).

ومن أدلّتنا على أن ابن مضاء لم يكن ظاهرياً ولم يخرج عن المذهب المالكي الذي كان سائداً في المغرب والأندلس - أقول من أدلّتنا على ذلك أن ابن فرحون ترجم له في الدّيباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، وعدّه في طبقات العلماء المالكيين. إذ يريد بعلماء المذهب: المذهب المالكي، فقد كان ابن فرحون مالكيّاً.

وجاء في خطبة كتاب الدّيباج: «وقد ذكرت في هذا المجموع الوجيز من مشاهير الرواة وأعيان النّاقلين للمذهب...»

7 - ينظر الدّيباج المذهب: ابن فرحون ص 47، والمراكشي الذيل والتكملة.

إلى قوله، وبأت بمقدمة تشتمل على ترجيح المذهب المالكي. «(8).

ولقد حرصنا على إطالة الوقوف عند هذه المسألة لأهمية النتيجة التي نريد استخلاصها بعد ذلك، إذ هناك فرق بين أن يكون ابن مضاء قد أَلَّفَ الكتاب وبتَّ فيه آراءه الجديدة، لمجرد إرضاء الخليفة، وبين أن يكون قد وضعه عن اقتناع بضرورة إصلاح النحو، وتجديده. فرق بين أن يكون إنَّما وضعه في غمرة إعجابه وتلبسه بالمذهب الظاهري، وشعوره بضرورة تطبيقه بحذافيره وعلى علَّاته - إن كانت له علَّات - على النحو العربي، وبين أن يكون قد أطلع على هذا واكتفى بأن استوحى منه الأصول التي تناسب القاعدة النحوية، وحاول تطبيقها على نظام الجملة في اللغة العربية، وهو الاحتمال الذي نؤيِّده على ضوء ما قدّمنا من أدلة وبراهين.

وليس كل من تبين منهجاً أو استفاد بمذهب من المذاهب محكوم عليه أن ينضوي تحت لواء هذا المذهب.

ونحن عندما نقرأ كتاب الرد على النحاة قراءة فاحصة نجد أن ابن مضاء لم يكن مخلصاً الاخلاص كآله للمذهب الظاهري، وذلك فإنّه وإن ثار على بعض أصول النحو العربي كما ثار

8 - ينظر الديباج المذهب، ابن فرحون ص2.

الظاهريون على أصول الفقه، لم يدع إلى إلغاء القياس والعلل مثلاً كما سنرى في الفصول القادمة.

إنّ ابن مضاء قد عاش في عصر من أزهى العصور في تاريخ المغرب والأندلس بما عرفه هذا العصر من انتشار للمعرفة، والعلوم المختلفة، وتطلع إلى الإحياء والتجديد

وقد كان للأجواء الثقافية التي عاش فيها ابن مضاء الفضل الأكبر في بلورة شخصيته العلمية وتوجيه آرائه النحوية.

ولم يمنعه تأثره بالمذهب الظاهري من إقامة منهج منفرد يمثل نظرته الخاصّة إلى النحو العربي التي دعا فيها إلى الاستغناء عن بعض أصول النحو التي لم ير فيها فائدة تجلب للقارئ والمتكلم. الخطأ فيه».⁽⁹⁾

ثار صاحب كتاب الردّ على النحاة في الفصل الأول من كتابه على نظرية العامل، وهي النظرية التي أسس النحاة عليها، أصول النحو، وقد افتتح هذا الفصل بقوله: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعاملٍ لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي.

⁹ - الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة 1982م. ص 26 تحقيق شوقي ضيف.

وإذا كان **قطرب** قد هدف إلى إلغاء نظرية العامل عن طريق تفسير مانسبه إليها النحاة من آثار، هي الحركات الإعرابية تفسيراً يبعد بها عن أن تكون أثراً لمؤثر، فإننا نجده يلتقي في هذا مع تأثر قديم آخر من (فهاء) الأندلس، هو ابن مضاء القرطبي الذي ألف كتابه ك الرد على النحاة، محاولاً فيه قبل كل شيء إلغاء نظرية العامل في النحو، والنتائج المترتبة عليها. يقول: « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه»⁽¹⁰⁾.

فيفصل في ذلك فيقول: « فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي.

وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيد عمراً أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب. ألا ترى أن سيويوه رحمه الله لا قال في صدر كتابه:) وإنما ذكرت ثمانية مجاز لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شئ منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدث ذلك فيه).

10 - الحذف والتقدير في النحو العرب نقلا الرد على النحاة ص157.

فظاهر ذلك أنّ العامل قد أحدث الإعراب؛ وذلك بيّن الفساد.

وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: "ضرب زيدٌ عمراً، أن الفع الذي في "زيد" والنصب الذي في "عمرو" إنّما أحدثه "ضرب"..... فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد». (11) .

وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جنّي و غيره. قال أبو الفتح في خصائصه بعد الكلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: «و ما في الحقيقة ومحمول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره». فأكد المتكلّم (بنفسه) ؛ ليدفع الاحتمال، ثمّ زاد تأكيداً بقوله: «لا لشيء غيره» وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تنسب على الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية.

فمن هذا النص الذي يوضح فيه ابن مضاء هدفه يتضح أن ما يبيغيه هو إلغاء نظرية العامل التي قال بها النحاة، والتي نسبوا إليها أنواعاً من التأثير لا يصحّ نسبتها إليها عند ابن مضاء ؛ لأنّ العامل الحقيقي ليس اللفظ ولا المعنى، بل ولا المتكلّم؛ وإنّما هو الله وحده.

ليس العامل اللفظ ولا المعنى؛ لأنّ القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً. لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها... منها: أنّ شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاّ بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا: (إن زيدا) إلاّ بعد عدم إن⁽¹²⁾.

وكذلك معني الألفاظ لا تعمل أيضاً؛ لأنّ (الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحیوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء. ولا فاعل إلاّ الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل لله تعالى؛ كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل... وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع.

وقد فسّر ذلك من نص الخصائص، حيث قال: «وقد صرح بخلاف ذلك أبو فتح بن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره" فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيداً بقوله: "لا شيء غيره".»⁽¹³⁾

12 - ينظر الرد على النحاة ص 85 - 87.

13 - ينظر المرجع السابق ص 77.

يريد ابن مضاء أن يبرهن على فساد نظرية العامل، إذ انتقل إلى بحث العوامل المحذوفة، فقسمها إلى أقسام:

1- قسم حذف لعلم المخاطب به كقوله تعالى: (وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً). (14)

2- وقسم حذف والكلام لا يفتقر إليه مثل: "أزيداً ضربته" فهم يقدرون: "أضربت زيداً ضربته" على ما هو معروف في باب الاشتغال، وهو تقدير لا يدعوا إليه إلا ما ذهبوا إليه في نظرية العامل، من أن كل منصوب لا بد له من ناصب.

3- وقسم هو أكثر عنناً من القسم الثاني، لأنهم يقدرون فيه عوامل محذوفة لو ظهرت لتغير مدلول الكلام كتقديرهم في باب النداء أن المنادى في مثل: "يا عبدالله مفعول لفعل محذوف تقديره أدعو، ولو قال المتكلم: أدعو عبدالله" بدل "يا عبدالله" لصار الكلام خبراً، بعد أن كان لإنشاء.

ومن هذا ما يزعّمونه في الفعل المنصوب بعد الفاء والواو، من أنه منصوب بأن مضمرة، ثم يؤولونه أن مع الفعل بالمصدر ويعطفونه على مصدر يتصيّدونه ممّا قبله، فيقولون في مثل: "ما تأتينا فتحّدثنا" إنّ تقديره ما يكون منك إتيان فحديث، وهو تقدير لم يقصد إليه المتكلم، لأنه قصد أحد معنيين: إما أنك

لا تأتيها فكيف تحدّثنا؟، وإما أنك لا تأتيها محدثاً، وهما جميعاً لا يفهمان من تقدير النحاة للعبارة (15).

وكذلك ذهب هذا المذهب في مثل: " زيدٌ قامَ " فأنكر الضمير الذي يقدرونه في الفعل، ويرى أنه يدل عليه بمادته كاسم الفاعل، وآية ذلك إنّنا نعرف من " الياء " في أول المضارع أنّ الفاعل غائب مذكر، ومن " الهمزة " في أوله أنه المتكلم، ومن " التاء " أنه مخاطب أو غائبة بنفس الصورة نعرف في " قام " أن الفاعل غائب مذكر، فالفاعل حينئذٍ يدل على الحدث والزمان وعلى الفاعل إذا كان مستمراً.

وقال " الألف " و " الواو " و " النون " في مثل: " قاما، وقاموا، وقمن " ليست ضمائر، وإنما هي علامات تدل على التثنية والجمع، كما تدل " التاء الساكنة " على التأنيث. (16)

وعندما تحدّث عن باب التنازع والاشتغال ، ذكر ما تؤدي نظرية العامل فيه إلى رفض بعض أساليب العرب، وإلى وضع أساليب نحوية بدلها لا تعرفها العربية، فإنهم يرفضون في باب التنازع، صورة من التعبير دارت على السنة العرب يجتمع فيها عاملان على معمول واحد، كما في قول علقمة:

15 - ينظر الرد على النحاة ص 26، 27، والنحو الجديد: الشيخ عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر 1948م القاهرة. ص 224، 223.

16 - ينظر الرد على النحاة ص 30، 31. تحقيق شوقي ضيف وتحقيق البنا ص 27، 28. والنحو الجديد ص 224، 225.

تعفّق بالأرطى لها رجالٌ فبذت نبأهم وكليب (17)

ليس معقولاً أن يجتمع عاملان على معول واحد في نظرية العامل ، فإما أن يكون العامل هو الأول، ويضمّر في الثاني، أو العكس، بأن يقال: " قامَ وقعدُوا إخوتك" ، أو يقال: " قاموا وقعد إخوتك" ، وقالوا في باب ظن وأعلم: " ظننت وظناني شاخصا الزيدين شاخصين وأعلمت وأعلمنا نيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين، لأن العرب لم يستخدموه وإنما هو عقل النحاة وتعلقهم بنظرية العامل(18).

وفي البيت السابق يرى النحاة: «إما أن تعمل الأول وتضمّر الثاني، أو تعمل الثاني وتضمّر الأول، اختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه، واختار البصريون إعمال الثاني لقربه فيطلبون إلى علقمة أن يقول: " تعفّقوا..... وأرادها رجال" أو يقول: " تعفّق وأرادها رجال"». (19)

لم يأت ابن مضاء بجديد، فقد صرّح بقوله: «وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: علقنت ولا أقول أعملت»(20).

17 - الأرطى : شجر، بذت: سبقت وغلبت. لم يضمّر الشاعر فاعلاً في الفعل الأول ولا في الثاني، ولو أضمّر لقال: " تعفّقوا" أو " أرادها". ينظر الرد على النحاة ص 95 هامش 9 تحقيق شوقي ضيف.

18 - ينظر الرد على النحاة ص 28 تحقيق البنا ، وص 31 تحقيق شوقي ضيف، والنحو الجديد ص 225.

19 - وقد حاولنا تيسير هذه الصورة وغيرها في خاتمة هذا البحث.

20 - انظر الرد على النحاة ص94 تحقيق شوقي ضيف.

وكذلك مقصود النحاة بالعامل، هو بيان جهة التعلق بين أجزاء التركيب، وأن قولهم: عامل ومعمول، هو بعينه ما يعنيه ابن مضاء من متعلق ومتعلق به، ثم عرض ابن مضاء قواعد النحاة في الباب(21).

وفي باب التنازع يقول ابن مضاء: «وبين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الأخير، واختيار البصريين الثاني للجوار، واختيار الكوفيين الأول للسبق ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل». (22)

ولما جاء إلى باب الاشتغال، بيّن الفساد عند النحاة فيه، وإلى ما يترجّح فيه الرفع أو النصب، وإلى ما يجوز فيه الأمان على السواء، وهم يقدّرون في أكثر الصور عوامل محذوفة لا دليل عليها، وإنما في أقيسة النحو تقدرها، وتلزمنا إيّاها.

وحاول ان يأتي بتغيير في ذلك يفسر به صور الاشتغال كلها وهي: أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب، أو ضمير متصل بمنصوب نُصب لأنه في مكان نصب، ولإلا رُفِع لأنه في مكان رفع مثل: "أزیداً ضربته، وأزیدُ قام" فإذا عاد عليه ضميران أحدهما منصوب أو متصل بمنصوب، والآخر

21 - ينظر المرجع السابق ص 20. تحقيق البنا.

22 - الرد على النحاة ، ص 101 تحقيق شوقي ضيف.

مرفوع أو متصل بمرفوع جاز رفعه ونصبه، مثل: " أعبَدَ اللهُ ضرب أخوه غلامه"(23).

هذا كله يدور في فلك ما يريده ابن مضاء وهو إلغاء نظرية العامل لأنها، في رأيه تحول بيننا وبين الفهم الحقيقي لحركات الإعراب ودلالاتها، وكذلك تؤدّي بنا إلى التحريف في الصيغ والعبارات، وكذلك تعمد للتأويل.

وزعمهم أنه يذهب بالمذهب الظاهري هو السبب في الخلاف بينه وبين النحاة لأنه يتمسك بالمذهب الظاهريين كما ظنَّ شوقي ضيف فقال: «وما من ريب في أن ابن مضاء يستهدي في ذلك بآراء الظاهرية، الذين يتشددون في التمسك بنصوص القرآن الكريم دون تأويل لها، أو تقدير فيها، وقد تسرب من خلال هذه الآراء يدعو إلى إلغاء نظرية العامل، التي تنتهي بنا إلى تأويل نصوص القرآن الكريم تأويلاً لا دليل عليه، إذ نقدر فيها أفعالاً وعوامل محذوفة»(24).

والحديث عن العلل الثواني والثالث، والقياس في مثل: " قام زيد" لم رُفِعَ؟ فيقال لأنه فاعل، فيقول: ولم رُفِعَ الفاعل؟ فيقال: لأنَّ العرب نطقت به مرفوعاً، ولا يصح أن يُجاب بغير هذا من عليهم.

23 - ينظر الكتاب لسبويه 103/ 1 تحقيق محمد عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

24 الرد على النحلة ص 73.

وكذلك قياسهم الفعل المضارع على الاسم في الإعراب، فهو في رأيه إغراق في التفسير، وبُعد في التقدير، وكذلك هاجم التمارين غير العملية، وذلك كقولهم: ابن من البيع على مثال: " فعل" فإن من الممكن أن يقول شخص: "بوع" محتجاً بأنّ " الياء" سكنت وضم ما قبلها، فقلبت "واواً" كموقن وموسر، ومن الممكن أن يقول آخر: بل هي "بيع محتجاً بأن الياء سكنت، وضم ما قبلها، فقلبت الضمة كسرة ك "بيض" و "عين" جمع بيضاء وعيناء، فكل هذا عنده لا فائدة فيه، لأنه لا يجري في كلام العرب، وإنما يجري على السنة النحاة(25).

25 - كان ابن مضاء مسبقاً في ما ذهب إليه من إلغاء العلل التي لا تجلب نفعاً إلى اللغة، فقد قال الزجاجي "..... إنَّ علل النحاة ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس.... وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية، فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لا نسمع نحن ولا =غيرنا كلامها منها لفظاً...." الإيضاح في علل النحو ص64. تحقيق مازن المبارك. وكذلك عقد ابن جني أبواباً في الخصائص نبه فيها على أن علل النحاة ليست كلها متهافئة، وكأنه بهذا يرد على النقاد في عصره، قال: " ثم أعلم أن علل النحاة على ضربين، أحدها: ما لا بدّ منه فهو لاحق بعلل المتكلمين، وهو قلب " الألف" لانضمام ما قبلها و "ياء" لانكسار ما قبلها، نحو: ضرب، و قرطيس ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن، وأما الضرب الثاني فهو دون ذلك وهو الذي يمكن نقضه نحو قلب "الواو"، "ياء" في نحو ميزان، و "الياء"، والواو في نحو موسر، وعلل نصب المفعول ورفع الفاعل، فعمل هذه ليست موجبة ولا ملزمة وليست بمثابة علة قلب "الألف واو أو "ياء". الخصائص 3/ 48 وانظر الرد على النحاة ص 37 تحقيق البنا ص 35 تحقيق شوقي ضيف والنحو الجديد ص 226، 227.

المبحث الثاني:

محاولة ابن مضاء وقيمتها العلمية:

من خلال دراستنا لمحاولة ابن مضاء القرطبي في المبحث الأول من هذا الفصل، استخلصنا بعض الآراء التي قد تفيد في تيسير بعض الموضوعات النحوية، وهي:

أولاً- ما يتعلق بصور الاشتغال، وذلك بوضع قاعدة سهلة تفسر صور الاشتغال كلها، وهي أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب، أو ضمير متصل بمنصوب نصب لأنه في مكان نصب، وإلا رفع لأنه في مكان رفع مثل: أزيداً ضربته، وأزيداً قام، فإذا عاد عليه ضميران أحدهما منصوب أو متصل بمنصوب، والآخر مرفوع أو متصل بمرفوع، جاز رفعه ونصبه، مثل: أعبد الله ضرب أخوه غلامه، (26) وقد بسطنا القول في تيسير باب الاشتغال في خاتمة هذا البحث.

ثانياً- جواز تقديم الفاعل على فعله، حيث يعرب الاسم المتقدم في نحو: زيد قام، "زيد": فاعل و"قام": فعله، وبهذا الإعراب لا يرتضي ابن مضاء الأصل الذي وضعه النحاة، فالإعراب المقصود إنما هو تحديد نوع الكلمة ووظيفتها وهو أن الفاعل لا يتقدم على فعله، إن جميع الكلمات والمركبات في

الجملة كأن نبين ما في الجملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر أو مفعول به وحال.

ومن هنا نراه لا يفرق بين هذين التركيبين: زيد قام، قام زيد، فسواء قدمت الاسم أو أخرته فهو الفاعل، فإن تقدم الفاعل نحو: زيد قام سميت الجملة إسمية وإن تقدم الفعل نحو: قام زيد سميت فعلية، وأن مثل هذا الفهم جدير بالاهتمام ويفضي القول إلى أن نعد ما يسميه النحاة ضمائر بارزة علامات دالة على التكلم أو الخطاب أو الغيبة، ولا يستطيع متأمل إلا أن يحكم بأن صيغة الفعل دالة على الفاعل (27).

وإذا طبقنا منهج ابن مضاء هذا فإنه يمكننا أن نضع القاعدة الآتية:

نعرب الأسماء المتقدمة على أفعالها فاعلاً، سواء كانت ظاهرة أم ضمائر نحو: زيد قام، أنا قمت، هم قاموا، هما قاما، هنّ قمن.... وتسمّى الضمائر المتصلة بالفعل مثل: تاء التانيث وألف التثنية وواو الجماعة ونون النسوة علامات وكذلك تسمى تاء المتكلم وتاء المخاطب وما يتفرع عنها علامات وليست فاعلين.

ولا يمكن أن يعترض بنحو: قمت عند عدم ذكر ضمير متقدم، فيمكن الإجابة بأن حالة التكلم أو الخطاب أغنت عن

التصريح بضمير المتكلم بأن يقال: أنا قمت، أنت قمت، أنت قمت، أنت قمت، وهذه التاء المذكورة مع العلامة الصوتية من الضمة والفتحة والكسرة، علامة المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة⁽²⁸⁾. وقد تناول موضوع تيسير النحو صور الفاعل في خاتمة هذا البحث.

أقرّ بعض النحاة أن يكون التركيب مع العامل وبأنه لا استغناء على العامل النحوي في فهم النص اللغوي وبيّنوا أن في وجود التركيب وجود حكمي البناء والإعراب فلا بناء أو إعراب للكلمات خارج التركيب ومن هنا كان الكلام المفيد بين المتكلم والمخاطب في إطار السياق هو موجب الإعراب وهم قد قصدوا بموجب الإعراب تلك المعاني النحوية التي تتوارد على الاسم الواحد في نسق الجملة التامة أو الكلام المفيد كالفاعلية والمفعولية والإضافة التي هي معان نحوية لا معجمية⁽²⁹⁾

وقد صرّح عبد العليم إبراهيم في محاضراته " بأن صلة الضمائر بالإسناد⁽³⁰⁾ وقال بضمائر الرفع المتصلة البارزة: أنها ليست ضمائر، ولكن إشارات وعلامات تتصل بالفعل، لتدل على حالة الاسم الظاهر من حيث التكلم أو الخطاب، أو على نوعه من حيث التذكير أو التأنيث، أو على عدده من حيث الأفراد، أو

28 - الرد على النحاة ، ص32 تحقيق البنا.

29 - ينظر شرح الكافية، الرضي الأسترابادي، دار الكتاب العلمية، بيروت، الطبعة العثمانية.

30 - ألقى محاضراته هذه في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالقاهرة سنة 1957م.

التثنية أو الجمع، إلا أنه عبر بلفظ المسند إليه، والمسند، بدلاً من الفعل والفاعل.

فقد قال: « فإذا تقدم إسم ظاهر، أو ضمير منفصل على الفعل كان هذا المتقدم مسنداً إليه، والفعل مسنداً، والحروف المتصلة بالفعل إشارات للمسند إليه» (31).

والإسم المتقدم عند ابن مضاء هو: أن الاسم المتقدم على الفعل يعرب فاعلاً، والفعل عنده يدل على الحدث وعلى الزمان وعلى الفاعل ونوعه.

وقد اعترف ابن مضاء بالقسم الأول، الذي يكون فيه المحذوف معلوماً من السياق، أما القسمان: الثاني والثالث فقد حمل على النحاة، حين قالوا: بالحذف فيهما، ورجع السبب الذي دعاهم إلى ذلك تحكم نظرية العامل. (32)

وقد استشهد بالأصول التي قامت عليها أمثال هذه التقديرات أصولاً أخرى، وهي إخفاء بعض أبواب النحو المعروفة وإدماج أبواب أخرى (33).

ومثل لذلك بباب الاشتغال، لأن النحاة يقدرون عاملاً محذوفاً لاشتغال الفعل المذكور نحو: "زيداً ضربته" فقد بنوه

31 - ينظر الاتجاهات الحديثة في النحو: محمد أحمد برانق، دار المعارف بمصر د - ت. ص 94، 95.

32 - ينظر المبحث الأول من هذا الفصل.

33 - وقد سبق إلى ذلك د/ شوقي ضيف كما سنرى في المبحث الرابع من هذا الفصل.

على أن الفعل قد استوفى عمولاته، وقد يكون من أصلهم أن مثل هذا الفعل لا يتعدى إلى الاسم وضميره، ومن هنا نشأ قولهم بالتقدير، وهو يرى إدخال هذا في باب المفعول به، وبذلك تتضح الصور التالية: = ضربت زيداً، زيداً ضربت، زيداً ضربته، زيداً مررت به.

ففي الجملة الأولى: تأخر المفعول به، وفي الثانية، تقدم على الفعل من غير أن يعود عليه ضمير، وفي الثالثة، تقدمه مع عود الضمير، والصورة الأخيرة بمثاليها هي المذكورة في باب الاشتغال، وليس هناك ما يمنع إدخالها في باب المفعول به، إذ يجوز أن يتعدى الفعل إلى المفعول به التقدم وإلى ضميره، فينصب ذلك المقدم، سواء أكان متعدياً نحو: زيداً ضربته، أم لازماً نحو: أزيداً مررت به؟ (34).

ونقول: « قد تطرد هذه القاعدة إذا كان الفعل متعدياً، أما في الفعل اللازم فهي لا تطرد، إلا إذا أخذ برأي ابن الطراوة (ت528هـ) الذي استدل به المحقق حيث قال: (وكان ابن الطراوة كان ينبه النحاة إلى أنه ليس حتماً أن يكون الاسم مبنياً عليه فيكون مبتدأ، أو واقعاً عليه فيكون مفعولاً، بل من الأسماء ما

34 - الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق البناء، ص 22. وقد وضعنا في خاتمة هذا البحث صورته المعقدة، وقدمنا البديل الذي نراه أكثر يسراً وسهولة.

يكون المتكلم معنياً بذكره خاصة، فينصب بهذا الاعتناء أو القصد» (35).

وقد وافق أكثر المجددين ابن مضاء، بل تأثروا به، فيما دعا إليه من إسقاط عامل الجار والمجرور إذا كان كوناً عاماً، فالنحاة يقدرون في نحو: زيد في الدار إن الخبر هو متعلق الجار والمجرور، وقد رد ابن مضاء هذا التقدير قائلاً: هذا كلام تام مركب من إسميين دالين على معنيين بينهما نسبة وتلك النسبة دلت عليها «في»، ولا حاجة بنا على غير ذلك (36).

وعلى هذا يكون الجار والمجرور هو الخبر، ويقاس على الخبر الصلة والفة والحال، نحو: رأيت الذي في الدار، ومررت برجل من قریش، ورأيت الهلال في السماء، يكون الجار والمجرور في هذه التراكيب على الترتيب هو: الصلة والصفة والحال.

وقال البنا: «وينبغي لنا أن لا نغفل ما تضمنه من الآراء الصائبة، وأنه أسهم إلى حد كبير في إثراء الدراسات اللغوية في عصرنا» (37).

35 - ينظر الرد على النحاة ص 22 ، 23.

36 - ينظر الرد على النحاة ص 24، 25.

37 - ينظر الرد على النحاة ص 46.

وقال **علال الفاسي**: «وقد لا يكون ابن مضاء نجح كل النجاح ولكنه على كل حال فتح باب العمل على تعديل النحو، بكيفية إيجابية، أو فتح باب الاجتهاد في النحو للتقدم به إلى الأمام، ومن العبث أن يقال: إن هذه المحاولة لا شيء لأن ابن مضاء لم يوفق في بعض ادعاءاته، فالنظرية لا تخرج كاملة من أول مرة ولذلك نجد ابن مضاء الموحد الظاهري ينصح النحاة، ولاسيما البصريين لكي يغيروا منهجهم في دراسة النحو» (38).

38 - سيويه والمدارس الأندلسية المغربية في النحو والحديث: سبق ذكر هذه المحاضرة.

المبحث الثالث:

في نظرية العامل والمعمول:

تدور نظرية العامل حول السبب الذي تبدو عليه الكلمة في الكلام مرفوعة أو مجرورة أو منصوبة أو مجزومة؛ إذ لاحظ علماء النحو تغيرها على وتيرة ونسق مطّردين من موقف إلى آخر فأرجعوا هذا التبدّل إلى عرض هو سبب الحركة وعلتها ومحدثها في إسقاط جلبوه - في نظرنا - من بحثهم في إطار علم الكلام مسائل الإلهيات عند البرهنة على وجود الله تعالى من أنه يوجد وراء كلّ مخلوق خالق وخلف كل حدث محدث ومن ثمّ وكما عرف لاحقاً من منطق أرسطو بعد ترجمة حنين بن إسحاق (ت 262 هـ) تقريباً بأنّ وراء كلّ معلول علّة ونؤكّد على: بعد ترجمة حنين بن إسحاق لأنّه لا ثبوت ولا دليل فيه يمكن أن يقنع بالحجّة قبل هذا التاريخ يكون نسبه لاتّصال النحو العربي بمنطق أرسطو

أما بعد التاريخ المذكور فمسار ديّدن العلم بين الأمم، وهذا يبين أن فكرة العمل قبل الترجمة مستشفة من الثقافة الإسلامية وبالتحديد من الإسقاطات العقلية التابعة لعلم الكلام الإسلامي بدءاً من القرن الثاني الهجري فهي أصيلة عندنا لهم عقول عللوا بها وللعرب عقول علّلت بها لغتها.

أشرنا في المبحث الأول من هذا الفصل، إلى دعوة ابن مضاء وموقفه من العامل النحوي، وهي دعوة إلى إسقاط نظرية العامل، غير أنها لم تلق، في عصره، مثل ما لقيته في هذا العصر، أعني القرن العشرين من حفاوة وتأييد.

إنّ دعوة إلغاء العامل وإسقاط نظريته، تجدها ماثورة في مصنفات كل من يحاول في النحو تجديداً، أو يزعم ذلك، حتى أصبح عندهم النحو - يعني أول ما يعني - هدم نظرية العامل، وأضحى القول بهدمها سنة المجددين، من لدن ابن مضاء القرطبي إلى اليوم، حتى أن بعض من حاول ذلك كان يكتفي بالدعوة إلى هدم نظرية العامل، ولا يقدم بديلاً ينظم النحو، ويعين على فهمه ودرسه وتدريبه⁽³⁹⁾.

المعارضون للعامل والداعون إلى إغائه:

من هؤلاء إبراهيم مصطفى، إذ يرى أنّ العلامات الإعرابية ليست أثراً للعوامل، وإنما هي دوال على معانٍ إعرابية؛ فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست بعلم على شيء، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة⁽⁴⁰⁾.

39 - ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، القاهرة د - ت . ص 177. وينظر أيضاً أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، الناشر دار الأطلس. مطبعة إفريقية. الشرق. الدار البيضاء. ص 215

40 - النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل، د/ عبدالله أحمد بن أحمد محمد، دروب للنشر والتوزيع، عمان ، 2010م.

وحاول أن يلتمس نقاط الضعف، التي تعتري نظرية العامل، ومن ذلك الخلاف بين النحاة القدامى في تعيين بعض العوامل، وعدم تعيينهم عاملاً للتمييز، وجعل من هذا أدلة تنقض نظرية العامل، أو تنقصها، إذ يقول: «أما في باب التمييز، فقالوا: إنّ الإسم نصب عن تمام الكلام، ولم يذكروا عاملاً لفظياً ولا معنوياً، فهذه الأوجه تنقض نظرية النحاة في العامل، أو تنقصها على الأقل» (41).

وقال في خاتمة كتابه: «تخليص النحو من هذه النظرية، وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يُسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما أنحرف عنها آماداً، وكاد الناس عن معرفة العربية..... لم أزل أضمر لنظرية العامل بقية من البحث، تجمع أطرافها وتنظم أجزاءها، وتحيط بنواحيها، ولكنه كما تجمع آثار العاهل الظالم، لتعد في زاويتها من متحف تاريخي» (42).

ومن الرافضين للعامل النحوي إبراهيم أنيس، ولم يقتصر رفضه على العامل فحسب، بل رفض فكرة دلالات العلامات الإعرابية، ورفض كذلك فكرة الإعراب، إذ يقول: «لم تكن تلك

41 - ينظر النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل. ص 187.

42 - ينظر إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، ص 195.

الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة بل لاتعدو أن تكون حركات، يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات، بعضها ببعض.» (43).

وممن رفضوا العامل النحوي مهدي المخزومي، الذي أغى العامل، ودعا هدمه، حيث قال: « ولاريب أن فكرة العمل دخيلة على هذا الدرس، ويجب إلغاؤها وإبطالها.» (44).

وقد نجد تمام حسان من الذين يميلون إلى إلغاء العامل، غير أنه ركز رفضه للعامل اللفظي، وأما العامل المعنوي فكأنه يقرب به، غير أنه يجعله إحدى القرائن المعنوية، فيقول: « ... غير أن فكرة العمل النحوي على جدواها في تفسير ظاهرة الإعراب تتنافى مع التفكير المنهجي المستقيم، لأن الكلمات ليست ذات قدرة تأثيرية، تمكنها من إحداث تغير في أوضاع كلمات أخرى، هذا من ناحية العامل اللفظي، أما العامل المعنوي فله شأن آخر، ذلك أن هناك قرائن معنوية في النحو، نلمحها في عناوين الأبواب.» (45)

ثم يقول « هذه القرائن تمكننا من أن نقول عن (زيد)، في (قام زيد): إنه مرفوع بالفاعلية، وليس بالفعل ذاته، أي إنه

43 - من أسرار اللغة ص 158.

44 - ينظر النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل ص 187.

45 - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها تمام حسان ص 233.

مرفوع، لأنه يؤدي دور الفاعل في الجملة، والفاعل يستحق الرفع، و أن نقول عن (زيد)، في (زيد قائم): إنه مرفوع بالإبتداء. ولا يصح أن نقول: المبتدأ والخبر ترافعا... فالخبر مرفوع على معنى الخبرية أو الإخبار عن المبتدأ، وكونه متمماً لإفادة الجملة» (46).

وعلى هذا قد وسع تمام حسان دائرة العامل المعنوي، أكثر من توسيع الكوفيين لها.

ومن المعاصرين أيضاً الداعين إلى إلغاء نظرية العامل خليل عمارة، إذ يقول: «إن الحركة الإعرابية شأنها شأن أيّ فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح، والإبانة، عما في النفس من معنى، فيكون تغييرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى، يريد الإبانة والإفصاح عنه.... وليست الحركة نتيجة لأثر عامل، كما يرى النحاة» (47).

ويرفض محمد حماسة عبد اللطيف نظرية العامل حيث يقول: «العامل النحوي بصورته التي يوجد عليها الآن، في كتب النحو العربي، عبء ثقيل على الدارسين، ولا يحقق الفائدة المتوخاة من ابتكاره، ولا معدل عن العدول عنه» (48).

46 - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها تمام حسان ص 233.

47 - العامل النحوي بين معارضية ومؤيديه ص 92

48 - ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص 201.

وممن رفضوا العامل محمد عيد، إذ يرى أن فهم الوظائف النحوية في السياق هو البديل للقول بالعامل، فليس هناك عامل ولا معمول، بل كلمات، تختلف وظائفها في السياق، ويعبر عن اختلافها بالحركات والحروف، وترتيب الكلمات، وغيرها من القرائن اللفظية والمعنوية»⁽⁴⁹⁾.

ويرى ويوسف الحمادي أن نظرية العامل خرجت بالنحو من جوه وظلاله الطبيعية، وعاشت به في إطار الفلسفة.⁽⁵⁰⁾

وسالك علي أبو المكارم طريق سابقه إذ يقول: «إن نظرية العامل ما زالت تجد من يناصرها ويدعو لها، ويؤيد هؤلاء الداعين المناصرين، أن من ينادون بإلغاء العامل لم يتم أحد منهم بإعادة تصنيف النحو العربي، على أساس الجديد الذي يطرد العامل من مملكة النحو حتى الآن، بل إننا نجد كثيراً من هؤلاء ينادون في دراساتهم النظرية بإلغاء العامل، وعندما يتصدون للتأليف في النحو ينزعون إلى مراعاة نظرية العامل، وقوانينها في تأليفهم»⁽⁵¹⁾.

المؤيدون للعامل والداعون إلى إبقائه:

49 - أصول التفكير النحوي ص 225.

50 - ينظر النحو في إطاره الصحيح ص 36.

51 - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص 191. وينظر النحو الوافي للأستاذ عباس حسن، الذي كان من الدعاة إلى إلغاء نظرية العامل في مواضع من كتابه: اللغة والنحو بين القديم والحديث. عباس حسن، ط2، دار المعارف بمصر، د - ت الصفحات: 186، 197، 198، 201.

ويأتي في مقدمتهم **محمد عرفة**، الذي قال: «إننا إذا استقصينا البحث، وجدنا أن العرب تواضعوا على أن يميزوا بين المعاني، التي تتعاور على الأسماء بالحركات، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة.

فإلباس المتكلم الاسم الرفع دليل فاعليته، وإلباسه النصب دليل مفعوليته، وإلباسه الجر دليل إضافته... هذه المعاني؛ التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، ليست تحدث في الكلمة اعتباطاً ولا بالتحكم، بل هي حادثة من وقوعها في الجملة، ومن مركزها فيها. فمحمد ومحمود مثلاً ليس فيهما معنى الفاعلية والمفعولية....

فإذا دخل في التركيب، وقيل: قتل محمد محموداً. حدثت الفاعلية والمفعولية... أي حدث فيها هذه المعاني فالفعل الذي هو (قتل)، أحدثت الفاعلية في (محمد) و المفعولية في (محمود)، وعلى هذا القياس. فيمكننا أن نقول: إن ما يسميه النحاة عوامل، قد أحدث المعنى الذي اقتضى الإعراب»⁽⁵²⁾.

ومن المدافعين عن العامل النحوي **عباس محمود العقاد** الذي رأى أن مسألة العامل مسألة من أهم مسائل النحو في هذه الغة، بل هي مسألته الكبرى، أو مسألته الأولى والأخيرة،

لأنها ترتبط بأسباب الحركات على أواخر الكلمات، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء.(53).

ويذهب العقاد إلى أن النحو كله قائم على اختلاف الحركات وعلى أواخر الكلمات، بحسب اختلاف عواملها الظاهرة والمقدرة.(54)

أما عباس حسن فهو بدوره يقف إلى جانب العامل، على الرغم من أنه يرى أنه سبب في تعقيد النحو، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة.(55).

ومن هؤلاء عبد الكريم مجاهد إذ يقول: « فرغم ما يعتري نظرية العامل، من وهن، أو ارتباك، أو ضعف ، أو تناقض، أو نقص هنا أو هناك فإنها تبقى النظرية التي لا بديل لها في التحليل النحوي العربي، الذي يجعل من الإعراب مظهراً خارجياً، يخفي وراءه التعليل المعنوي لأيّ حكم نحوي.

فهناك علاقة جدلية بين العامل والعلامة الإعرابية من ناحية، وبين العلامة الإعرابية والمعنى، أو الوظيفة النحوية، من ناحية أخرى.

53 - ينظر أشتات مجتمعات في اللغة والأدب.ص 29.

54 - المرجع نفسه ص149.

55 - اللغو والنحو بين القديم والحديث. ص 186.

فما دمنا بحاجة إلى المعنى في كلامنا ونحن كذلك بالطبع فإننا بحاجة إلى الحركة الإعرابية التي ترمز إليه، أو يستدل بها عليه، ولا توجد الحركة الإعرابية، إلا بتأثير من عاملٍ ما، ولا حركة إعرابية إطلاقاً دون عامل.

وعلى ذلك لا يمكننا الاستغناء عن العامل، لأن في هدمه تقويضاً لجوهر النظام العربي.(56).

فالعامل النحوي كان دائماً موضوع الخلاف بين المجددين والقدامى ومن ناصرهم من المعاصرين المحافظين، فالمتتبع لأقوال الفريق الأول يجدهم يتهمون الفريق الثاني، بأنهم يقولون: «إن العامل النحوي عندهم هو الذي يحدث الإعراب وليس المتكلم:

وهذا القول عند الفريق الأول هو وجه الفساد، وهو الذي جرّ عليهم غضب المجددين، الأمر الذي جعل بعضهم ينعى النحاة بما لا يليق بهم»(57)؛ لأنهم وضعوا العامل الذي رآه المجددون سبباً في تعقيد النحو وإفساداً للأساليب البيانية الناصعة، وأنه مشكلة واضحة الأثر في كثير من عيون الدراسة النحوية التقليدية(58).

56 - ينظر النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل. ص 193.

57 - ينظر إحياء النحو ص 195.

58 - ينظر اللغة بين القديم والحديث، ص 186، وينظر العلامة الإعرابية في الجملة ص 192.

لذا يفرض علينا البحث معرفة آراء الفريقين في العامل النحوي مقدمين آراء الفريق الأول، الذي اتخذوه مطعناً على النحاة القدامى مؤسسي العوامل النحوية، والذي يهمننا من استعراض هذه الآراء - التي اتخذناها نماذج لكل فريق - هو الوصول إلى الأسس الكفيلة بتيسير النحو العربي، إما بتخليصه من عوامل النحاة، وفقاً للأسس التي وضعها المجددون إن كانت صالحة لذلك، أو بالرجوع إلى نظرية العامل، إن كانت الأسس الجديدة تزيد النحو تعقيداً، وتصرف الناشئة عنه وعن قواعده، وذلك بما زادت وولدت من مصطلحات، وأتواءات والتي قد تصبح في حاجة إلى تجديد يقربها من الإفهام.

أولاً - آراء الفريقين :

هل حقيقة أن العوامل عند النحاة هي التي تحدث حركات الإعراب في الكلمات دون المتكلم، كما قال ذلك ابن مضاء، ومن تبعه من المعاصرين؟ .

أما ابن مضاء كما ذكرنا كان أول من دعا إلى إسقاط نظرية العامل حيث قال: « وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً، فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول بذكرها ما لقصد إيجازه» (59).

وقال أيضاً: « فإن قيل: بمَ يردّ على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ ، قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحیوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء وأما العوامل النحوية، فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع.....»⁽⁶⁰⁾

و أما عباس حسن، فقد كان أكثر المتحاملين على النحاة وعواملهم النحوية، فقد ذكر أن الضرر كل الضرر أن نسبغ على هذا العامل المصنوع ألواناً من القوة، وصنوفاً من المزايا تجعله يتحكم، بغير حق، في المتكلم، ويفسد عليه تفكيره، ويعوقه في الأداء، ويتناول كلامه الصحيح بالتشويه والتجريح، ويفرض عليه طرقاً خاصة في التعبير، تستمد سلطانها مما أسبغه النحاة على هذا العامل، لا مما جرى على ألسنة الفصحاء من العرب الخالص⁽⁶¹⁾.

وقال: «العامل قد جاوز اختصاصه، حين أخرجه النحاة من دائرته المحمودة، إلى التحكم في الألفاظ، والتراكيب، ذلك التحكم الذي هو داعية الدهس، بل السخط، وسبب من أسباب الإساءة إلى اللغة، وتعسيرها على المتكلمين»⁽⁶²⁾.

60 - الرد على النحاة ص 77، 78. تحقيق شوقي ضيف.

61 - اللغة والنحو بين القديم والحديث ص 201.

62 - اللغة والنحو بين القديم والحديث. ص 214، 215.

و يسوق أمثلةً محاولاً إثبات فساد العامل،
نحو: «الشمس نافعة»، " كانت الشمس نافعة"، " إنَّ الشمسَ
نافعةٌ"، يتمتع الناس بالشمس النافعة...."

فما الموجد الذي أوجد الضمة، أو الفتحة، أو الكسرة في
الكلمات السابقة، فجعل أواخرها مرفوعة حيناً أو منصوبة، أو
مجرورة حيناً آخر؟ . وقد ينقل إحداها من الرفع، أو من النصب
، أو من الجرّ إلى غيره، ما الذي فعل هذا، وكان له وحده القدرة
على إيجاده وخلقته؟، وإن شئت فقل: ما العامل الذي عمل هذا
وانفرد به؟.

إنه المتكلم في رأي القلة النحوية المغلوبة، كابن مضاء
الأندلسي، وإنه العامل اللفظي، أو غير اللفظي في رأي الكثرة
الغالبة من النحاة» (63).

هذه الآراء تبين بوضوح أن النحاة القدامى، جعلوا العامل
هو المتصرف في نصوص اللغة دون المتكلم، بل أفسد على هذا
المتكلم المسكين تفكيره، ولا أمل له في الخلاص سوى آراء القلة
النحوي المغلوبة من ابن مضاء وأتباعه من النحاة المعاصرين.

ولكن هل يفهم من آراء النحاة أنهم قالوا: إن العامل هو
الموجد للمعاني، وليس المتكلم؟.

والإجابة على هذا السؤال تفرض علينا البحث في مصنفاتهم لمعرفة آرائهم؛ من خلال الاستقراء اتضح لنا أنه ليست للعوامل النحوية هيمنة على كلام العرب، تقبل بعضه، وترفض بعضه كما يزعم دعاة التجديد، إنما يبحث النحويون عن العامل بعد سماع النص من العرب (64).

والمتمأمل في آراء النحاة يجد أن تقدير العامل عندهم لم يكن الغرض منه الصناعة اللفظية فحسب، بل مراعاة المعنى الذي يتضح من خلال تقديرهم للعوامل النحوية كما فعلوا في توجيه الناصب لكلمة " طيباً " في قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً.

قالوا: « الناصب لـ " طيباً " فعل محذوف تقديره: تعلم أو تتحقق أو ترى القلبية، ولا يجوز أن يكون المقدر " ترى " البصرية كالمذكورة في صدر البيت، إذ يقتضي ذلك أن تكون الموصوفة مكشوفة الأس، وإنما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل» (65).

64 - ينظر مجلة كلية اللغة العربية ص24 جامعة ابن سعود الإسلامية من مقال عبد الخالق عزيمة.

65 - المرجع السابق، ص25.

قال أبو الفتح ابن جني: «الرؤية ليس لها طريق إلى الطيب في مفارقتها - اللهم إلا أن تكون حاسرة الرأس ، غير مقنّعة وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الخفريات» (66).

وقال ابن هشام: «إن ترى المقدره، الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تمدح النساء بالخفر والتصون، لا بالتبذل مع أن رأي المذكورة بصرية» (67).

وهل يفهم من تدقيق النحاة في مواضع كثيرة مثل هذا الموضوع في تقدير العامل الناصب "لطيبا" أنهم أفسدوا على المتكلم تفكيره بوجود هذا العامل، الذي لم ينسبوا العمل إليه، بل جعلوه آلة، والناصب "لطيبا" في الحقيقة هو الشاعر بواسطة الآلة.

وذكر الأنباري «أن العوامل في هذه الصناعة، ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمانة والدلالة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما، وتركت صبغ

66 - الخصائص لابن جني 2 / 429.

67 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان د- ت . ج 2 / 607.

الأخر، لكان ترك صبع أحدهما في التمييز بمنزلة صبع الآخر،
فكذلك هاهنا» (68).

أما ابن جني الذي اقتضب ابن مضاء القرطبي، كلامه
ليدل على صدق دعوته فيما نسبه للنحاة، فهو على خلاف ذلك،
بل كان مع سيبويه والمتقدمين ولا يخالفهم، وكان ماضياً على
دربهم أخذاً بمقالتهم، ومتفقاً معهم في وظيفة العامل.

وذكر ابن جني: « أن العوامل اللفظية راجعة في
الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: " ضرب سعيد جعفرأ
" فإن " ضرب " لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من
قولك: ضرب إلا على اللفظ " بالضاد والراء والباء " على
صورة "فعل " فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن
يكون منسوباً إليه الفعل، وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل
معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه
كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة
لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع
الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة
ومحصل الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم
إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره، وإنما قالوا: لفظي وعنوي،

68 - الإنصاف في مسائل الخلاف، لعبد الرحمان الأنباري ج 1 / 46. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد.

لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامه اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح» (69).

وقال المبرد: «"لم يضرب زيد"، فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيدا، وإن لم يكن وقع منه فعل، فقد جعل العامل آلة» (70).

وذكر الأظهوي: «أن العامل يحصل الإعراب بالواسطة، وجعل العامل محصلاً وموجباً للمعاني وعلائمها، إنما هو اعتبار النحويين، وأما في الحقيقة فالفاعل المؤثر هو المتكلم، والعامل هو الآلة، وجعلها

النحويون كأنها هي الموجد، على ما هو رأي الرضي، وقال الفاضل العصام: بل الآلة هو اللسان، وجعل العامل آلة مبني على التنزيل أيضاً» (71).

وذكر الرضي: «أن بعضهم قال: المستثنى منصوب بأستتي كما أن المنادى منصوب بأنادي، وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير: امتنع، ولا يلزم ذلك لأننا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب، ولو ورد مرفوعاً، لكانا نقدر امتنع ونحوه، ألا ترى أنه يجب النصب في "إياك والأسد" ونحوه،

69 - ينظر الخصائص ابن جني، 1/109، 110.

70 - المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت د - ت، ج/19.

71 - ينظر نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار: محمد حمزة الأظهوي، تحقيق إبراهيم عمر سليمان، منشورات كلية الدعوة ولجنة الحفاظ على التراث. ط/1، 1992م، طرابلس الجماهيرية الليبية. ص 87، 88.

بتقدير: بعد ونحوه، ولو ورد مرفوعاً، نحو: أنت والأسد، لكننا نقرر: ابعء أنت والأسد ونحوه؟» (72).

وذكر أيضاً في كلامه على العامل والإعراب: «أنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملاً» (73).

والمعاني يقصد بها أن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة، عمدة أو فضلة أو مضاف عليها... تم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل إثم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن بسبب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ، الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزأي الكلام (74).

ويقول أيضاً: « فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات

72 - شرح الكافية للرضي 2 / 81 تحقيق يوسف حسن عمر منشورات جامعة بنغازي، ليبيا 1973م

73 / 57.

74 - المصدر السابق 1 / 63..

هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني، و لعلاماتها كما تقدم، فهذا سميت الآلات عوامل»(75).

ومن بين مؤيدي العوامل النحوية من العاصرين علي النجدي ناصف و يوهان فك و عباس محمود العقاد، فأما علي الجندي فيؤكد صلة المعنى بالإعراب حيث قال: «فبعيد إذن أن يكون الإعراب في العربية مجرد حلية زائفة، أو لاغو فارغ، وما كان سلف هذه الأمة، فيما أعتقد، لينفق على النحو تأليفاً وتدريساً، كل ما أنفق عليه من جهود متصلة وأموال كثيرة، أي منذ عرف النحو الى اليوم، لو علموا ان الإعراب عناء باطل لا حاجة إليه ولا جدوى منه» (76).

ويذكر أن في مباحث النحو، كما في مجالس العلماء ومناظراتهم في حلقات الدرس، أو في حضرة الخفاء والعلية، شواهد قاطعة الدلالة على أنهم كانوا يعلمون أن الإعراب، قد يوجه المعنى ويؤثر فيه، إذ كانوا يديرون عليه، ويربطون به بعض مسائل الفقه وأحكام التشريع، ويضرب لذلك عدّة امثلة من القرآن الكريم والحديث الشريف، وكلام العرب، على ضرورة الإعراب في فهم المعنى (77).

75 - ينظر شرح الكافية للرضي 72/1.

76 - من قضايا اللغة والنحو: علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر 1376هـ - 1957م الفحالة. ص 9

77 - ينظر المرجع السابق، ص 9.

وذكر **يوهان فك**: أن العربية الفصحى احتفظت في ظاهرة التصرف الإعرابي، بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية، باستثناء البابلية القديمة قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي، وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرف احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرف الإعرابي في لفظة التخاطب الحي، فأشعار البادية - قبل الإسلام وفي عصوره الأولى - ترينا علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان....

أما أن أقدم أثر من آثار النثر العربي، وهو القرآن الكريم، قد حافظ أيضاً على غاية التصرف الإعرابي، فهذا أمر وإن لم يكن من الوضوح والجلال بدرجة الشعر، الذي لا تترك أوزانه مجالاً للشك في إعراب كلماته، فإن حرية الحركة في بناء جمل القرآن لا تترك أثراً للشك في إعرابه كذلك، (78) وقد استشهد بآيات القرآن الكريم المؤيدة لذلك.

أما **عباس محمود العقاد** فإنه تناول مسألة العامل وتقديره على أنها حسب مواقع الإعراب، بوصفها من أهم مسائل النحو في هذه اللغة، إذ يرى أن النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات، بحسب اختلاف عواملها الظاهرة أو المقدرة (79).

78 - العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب يوهان فك. ص 15 ترجمة رمضان عبدالنواب.

79 - أشتات مجتمعات في اللغة والأدب: عباس محمود العقاد، دار المعارف بمصر - 1970. ص 149.

وهو بذلك يهمل وسائل الترابط السياقي الأخرى في الجملة، أو القرائن الأخرى، التي نادى بها بعض المجددين.⁽⁸⁰⁾

وقد حاول أن يصل إلى رأي وسط بين منكري الإعراب ومؤيديه إذ يرى أن منكري العامل - ظاهراً ومقدراتاً - مخطئون لأن الشواهد لا تحصى في الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية، على اتفاق حركة الإعراب، مع اتفاق الموقع، وشواهد ذلك في قوافي القصائد اظهر من الشواهد الخرى في الكلمات التي تتخللها، وليست قواعد هذا الشعر بنت جيلها، ولا بنت جيل محدود منذ نشأة اللغة العربية.⁽⁸¹⁾

ويقابل هذا الخطأ من الطرف الآخر تعميم العوامل على حسب مدلولاتها اللفظية، كتعميم حكم الرفع، وتأويله بتأويل المعنى المفهوم من لفظ الارتفاع، أو تعميم معاني الجزم والكسر على هذا المثال، ثم ضبط مفعول العامل في مواضعه المختلفة من هذا القياس.⁽⁸²⁾

وإنما يتوسط الرأي الصواب بين هذين الطرفين، فلا جدال في دلالة العامل على معنى متصل بما تفيده الكلمة في موقعها وليست الحركات جزافاً بغير دلالة، غير دلالة الشيوخ والتواتر لأن ذلك واضح في الحالات التي يتفق فيها موقع الكلمة

80 - ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص194.

81 - ينظر أشنات مجتمعات في اللغة والأدب ص 149.

82 - المرجع السابق، ص150.

ويختلف المعنى واطهر ما يكون ذلك في حكم جواب الطلب، أو الشرط مع اتفاق أوضاع الجملة في تركيب أفعالها.

فالجزم لازم في الجواب إذا فهم منه الجزاء، ولكنه لا يلزم إذا وضح للفعل معنى آخر غير جزاء الطلب.(83)

ويستدل على المواضع التي يرفع فيها الفعل في أمثال هذه الحالات بشواهد من القرآن الكريم والشعر العربي، نحو قوله - تعالى - (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتِي) (84) فليست " يرتني " في الآية جزاء متعلقاً بهبة " الولي"، ولكنها صفة للولي الموهوب للطالب أو الموهوب لغيره.

وكذلك قوله تعالى: (فَذُرِّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) (85).

فليست " يعمهون " جواباً للأمر بالترك، ولكنها حال يؤدي معناه أن قال: " عمهين " وكذلك قوله، تعالى: فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَا تَخَفُ دَرَكاً وَ لَا تُخْشَى) (86). وليست " تخاف " نتيجة لضرب البحر، أو فتح الطريق فيه، لأن الكلام بعد الأمر جملة أخرى في معنى أن يقال: " أنت لا تخاف ولا تخشى".

83 - أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ص 150.

84 - سورة مريم الأيتان 4، 5.

85 - سورة يونس الآية 11.

86 - سورة طه الآية 76.

وكذلك مثل هذا اختلاف الإعراب في جواب الشرط،
باختلاف زمنه كما في قول زهير بن أبي سلمى:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ نَائِبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

فإن: يقول لم تجزم في الجواب، لأن إتيان فعل الشرط بصيغة الماضي يتحول بالمعنى من الاشتراط إلى بيان عادة معهودة من الممدوح في كل زمن غير معلقة بفعل واحد بعد ذلك (87).

ويخلص العقاد إلى أن: العامل، حقيقة، لا تتفصل عن أثرها في حركات الإعراب، وأن تصحيح الإعراب قد يعين على فهم الكلام، كما يعين فهم الكلام على تصحيح الإعراب و إذا أحسنا تقدير العامل دفعنا اللبس عن العبارة بألفاظها ومعانيها (88).

وقد بين محمد عرفة حقيقة العوامل كما يتصورها النحاة وذلك في معرض رده على كتاب " إحياء النحو " حيث ذكر أن العوامل ليست عوامل في الرفع نفسه، وإنما هي عوامل وجوب الرفع، فليست هي التي رفعت ونصبت و جرّت، وإنما هي التي أوجبت هذه العلامات الرفع والنصب والجر وهذا الإيجاب أثر لها ولا يتخلف عنها، وهو أثر لها بالمواضعة والاصطلاح،

87 - ينظر أشتات المجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد، دار المعارف بمصر. 1970م. ص 150، 151.

88 - المرجع السابق ، ص153.

والمتكلم إن عرف ما تفضيه هذه العوامل وراعاها أتى به، وإلا أدرکه الخطأ.

والنحاة قد توسّعوا فأطلقوا الرفع وأرادوا وجوب الرفع، والنصب وأرادوا وجوب النصب، والجر وأرادوا وجوب الجر، ومثل ذلك مثل قوم تواضعوا على وجوب أن يلبس رجال الدين المسوح، ورجال الجيش شارة على شكل هلال، ورجال الحكم شارة صولجان (89)

وكان ذلك قانوناً فكون المرء من رجال الدين موجب للباس المسوح، (90) وكونه من رجال الجيش عامل في وجوب اللباس الشارة المخصصة، وفاعل لبس المسوح نفسه هو اللباس وهو رجل الدين، وفاعل التحلي بالشارة هو المتحلي وهو رجل الجيش.

فكذلك هذه العوامل عملت فأثرت وجوب الرفع أو النصب أو الجر، والمتكلم هو الذي رفع أو نصب أو جر، وقول النحاة: إن هذه العوامل عملت الرفع، من باب الاتساع في العبارة والمراد عملت وجوب الرفع هو على حذف مضاف، كقوله، تعالى: (وَ سَأَلِ الْقَرْيَةَ) (91). أي أهل القرية، وفي هذا جمع

89 - الصولجان: بفتح الصاد واللام: المحجن، ج: صوالجة والصولج: الفضة المصفاة. مختار القاموس مادة: "ص ول ج "

90 - والمسح: بالكسر: اللباس: ثوب من الشعر ج: مسوح، المرجع نفسه مادة "مسح".

91 - سورة يوسف الآية 82.

بين ما يقتضيه النظر وما قاله النحاة، وكونها موجبة للرفع أو النصب أو الجر ليس إلا بالمواضعة و الاصلطلاح، كجعل الشارع زوال الشمس سبباً لوجوب صلاة الظهر، وهذا كله بحسب الظاهر، و في الحقيقة فاعل الوجوب في كل ذلك هم المتواضعون والمصطلحون والشارع (92).

ومهما يكن رأي القدماء في فكرة العامل، أهى للمتكلم نفسه أم هي من مضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، فإن العامل النحوي كان ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي.

وبظهور الدراسات اللغوية الحديثة، أصبحت الحاجة ماسة إلى عدم الاستغناء عن العامل، فالنحاة التحويليون يقدرون أن النحو يجب أن يربط البنية العميقة ببنية السطح، والبنية العميقة، كما ذكر عبده الراجحي، تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة.

ويصل عبده الراجحي إلى أن قضية العامل، في أساسها، صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت لآن في المنهج

التحويلي على صورة لا تبعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي (93).

لم يعد العامل النحوي حجر الزاوية في النحو العربي فقط، بل هناك اتجاه جديد عند اللغويين وخاصة أصحاب المنهج التحويلي التوليدي، فإنهم ينادون، اليوم، بالعودة إلى ما يشبه نظرية العامل، لأن تحليلهم النحوي يقوم على ما هو قريب من نظرية العامل، لأنه يتجه إلى تصنيف العناصر النظمية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة، وقد ذكر الدكتور البدر اوي زهران أن المصطلحات التي يستعملها التحويليون تكاد لا تختلف عما قاله علماء العربية القدماء، بل إن تفريع الجملة عند التحويليين أساسه العامل والمعمول (94).

وخلاصة القول بين آراء القدماء والمحدثين حول قضية العوامل النحوية نجملها في الآتي:

أولاً - في العامل النحوي: قد ارجع النحاة أسرار التراكيب في اللغة العربية إلى مجموعة عوامل تنظمها جميعاً، هدفها التيسير على من يريد أن يتحدث بالعربية من غير أهلها أصحاب السليقة.

93 - النحو العربي والدرس الحديث : عبده الراجحي ، دار النهضة العربية، 1979م - ص 147، 148.

94 - ظواهر قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين : البدر اوي زهران: ط: 2، دار المعارف بمصر 1993م. ص 400

وقد تكون نشأة العامل في قواعد العربية هي حاجة الإنسان إلى معرفة السبب، أي أن المتكلم بكلام العرب يقيس كلامه على المقيس عليه وهو كلام فصحاء العرب، بواسطة آلة تساعده في مواضع الرفع والنصب والجر والجزم، والتقديم والتأخير والحذف والذكر... الخ، وهذه الآلة سماها النحاة "العامل" الذي يعمل في الكلام من رفع ونصب وجر... الخ وذلك في المعرفة فقط، أما الفاعل الحقيقي، والموجد للمعاني والمتصرف فيها فهو المتكلم وفق العرف اللغوي لنظام اللغة.

ثانياً . دعوة دعاة التجديد إلى إلغاء نظرية العامل:

إننا نرى عدم معارضتهم في ما ذهبوا إليه، شريطة أن يأتوا بديل يبسر النحو، ويقربه من دارسيه، يراعي الواقع ويؤكد ذلك في الجانب التطبيقي دون أن يقتصر على مجرد الاقتراح النظري كما يفعل أكثر دعاة التجديد من الولع والإغراق في مصطلحات، لا شك أنها، تزيد النحو تعقيداً، كما سنرى وكما قال الشاعر:

تقولون أخطأتم فهاتوا صوابكم وكونوا بناءً قبل أن تهدموا الصرحاً

ثالثاً: إتهام في غير محله:

ذكر دعاة التجديد أن النحاة جعلوا العامل النحوي هو المتصرف في نصوص اللغة دون المتكلم. بل أفسد عليه

تفكيره، وقد كشف لنا البحث أن هذا ليس صحيحاً، وذلك من خلال استقراءنا لأقوال النحاة التي ذكرنا بعضها، بل أكد النحاة أن الكلمة إذا تحددت وظيفتها في الجملة تحدد إعرابها، لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرّر (95).

فالكلمة، كما هو معروف، عندما تكون منفردة ومعزولة عن جملتها لها معنى جزئي، وهو دلالتها المعجمية الخاصة، أو كأنها وحدة صرفية، ومجال معالجتها معاجم متن اللغة، أما الصرف فينظر إليها من حيث البناء والإعراب، والتنوين ومنعه والاشتقاق والتصريف والجمود... الخ، فإذا انضمت الكلمة إلى غيرها وفقاً لشرائط التركيب في اللغة، بيّن علم النحو دورها بالإبانة عنها وهو ما اصطلح على تسميته بالإعراب، بواسطة العامل ونظريته التي وضحت دور الكلمة في السياق عاملة أو معمولة بكيفية مخصوصة هي العمل (96)

رابعاً: اتفاق الفريقين بوجود الحركات الإعرابية:

فالدارسون للنحو العربي سواء أكانوا مؤمنين بالعامل أم غير مؤمنين به، لا ينكرون وجود الحركات، الإعرابية،

95 - ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي القاهرة - د - ت . ص 210.

96 - ينظر تفصيل العوامل في نتائج الأفكار "للأطهوي.

واتفاقها مع اتفاق المعنى (97)، ولكنهم يختلفون في موجب هذه الحركات، وهو ما يسمونه بالعامل، غير أن الأستاذ العقاد، كما ذكرنا، يستدل على وجود العامل النحوي بوجود حركات الإعراب على هذا النحو (98).

والخلاف جاء أيضاً في تقدير الحركات على الكلمات، فالكلمة قد لا تظهر عليها العلامات أو بعضها، إما للثقل وإما للتعذر، فهناك من يتجاهل هذا التقدير، وهناك من يعامل المعربة منها معاملة البناء كما ذكرنا.

97 - قال محمد كامل حسن «من دعاة التجديد»: "الأصل في الإعراب، وهو تغيير حركة أواخر الكلمات أن يعين على وضوح المعنى، وعلى ذلك يجب أن يكون المعنى هو الذي يحدد الإعراب: النحو المعقول، محمد كامل حسن 1972م القاهرة. ص 2، 3،

98 - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي - القاهرة. د - ت . ص 196.

المبحث الرابع:

الأسس التي وضعها المجددون بديلاً لنظرية العامل:

لقد استمرّ الدرس النحوي لأكثر من ثلاثة قرون يرتكز على مجموعة من الثوابت التي نالت درجة التقديس عند كثير منهم، فهناك مجموعة من القواعد يصعب الحديث عنها أو انتقادها، حتى جاء ابن مضاء القرطبي وأعلى صوته وقام بثورته اللغوية في وجه القواعد النحوية التقليدية منتقداً إياها، وكانت صيحة ابن مضاء المنبّه في الوقت المبكر لإعادة النظر في منهج النحو قبل أن ينفر البقية الباقية من طلاب هذا الدرس.

وهو في كتابه لا يدعو إلى هدم النحو ونسف الماضي، بل يطالب بتجريد النحو من الشوائب وتخليصه من صناعة النحاة، إنه بصراحة يريد تخليص النحو من النزعة المنطقية والفلسفية.

وفي حقيقة الأمر لا يعدّ هذا عداً للنحو ولم يطالب بإلغائه وهدمه وتدميره كما يفعل حدثيو أواخر القرن العشرين، ولذلك نجده يقول في هذا الشأن: «إنّي رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو

لحفظ الكلام من اللحن، وصيانتته من التغيير فبلغوا إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا.»⁽⁹⁹⁾

ومع إنّ هذه الصيحة لم يكن لها أثر على معاصريه ومن جاء بعده، فقد استمرّ الغلاة في النحو في الصناعة النحوية بعد ابن مضاء، وبقي النحاة يترسمون من سبقهم حتى أوائل القرن العشرين فوجدنا عدداً من الأساتذة والباحثين يدعون إلى تيسير النحو، وفي ذلك بعث لفكرة ابن مضاء الحداثيّة وقتئذٍ، ويمكننا التأكيد على أنّ الحداثيّة بهذا المفهوم تعني محاولة التحديث والتطوير.

ومثل هذا الأمر شهده تاريخ النحو العربي كثيراً كما رأينا من قبل، فقد سجّل لنا التاريخ معارضة المبرّد (ت 285هـ) لسيبويه في بعض المسائل، وهما من مدرسة نحوية واحدة هي مدرسة البصرة .

وجاء ابن ولاد المصري وألف الانتصار لسيبويه من المبرّد .

وفعل الكثير من النحاة تجاه سيبويه إمام النحاة وتجاه بعضهم البعض، في محاولات منهم للحداثيّة والتحديث والتطوير لهذا الصّرح العلمي المهم.

⁹⁹ - ينظر العربية، ليوهان فوك، ترجمة: عبد الحليم النجار. وينظر درس النحوي في القرن العشرين، عبدالله أحمد جاد الكريم ص 308.

ولكن كل هذه المحاولات كانت تنطلق من الماضي وتراثه اللغوي وتعود فائدة الحداثة، أو التحديث عليه ومن أجله، فأى تطوير لا ينطلق من الماضي ومعطياته فإنه عمل أبتّر غير مفيد إن لم يكن مفسدةً ومضيعةً للوقت وإهداراً للجهود.

كان لمحاولة ابن مضاء ، كما أسلفنا ، أثر كبير في اتجاه النحاة العاصرين ، سواء في الدعوة إلى إلغاء العوامل والعلل النحوية ، وتصنيفها ، وذلك بضم المتجانسات إلى بعضها لأجل تقليل الأبواب والتفريعات ، كما سنرى في ما قام به الدكتور شوقي ضيف فيما سيأتي أو في ما حاولوا من وضع الأسس التي تكون بديلاً لنظرية العامل ، وهو أن توضع القواعد على أساس مستقر بين الإعراب والمعنى ، مهتدين بنظرية الاستغناء عن عوامل النحو .

و أراد إبراهيم مصطفى تطوير الدرس النحوي وقواعده التقليدية؛ كي يواكب العصر وتطوراته المتلاحقة، ويمكننا أن نعدّ هذه المحاولة على أنها محاولة حداثيّة؛ لأنها اتخذت موقفاً من التراث اللغوي بعامة والنحوي بخاصّة.

كما دعا إبراهيم مصطفى إلى أساس جديد، وهو أن توضع القواعد على أساس مستقر بين الإعراب والمعنى وهو يرى أن الإعراب الضمة والكسرة فقط، وهما ليستا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم

ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام، أما الفتحة فهي عنده ليست علامة إعراب ولا دلالة على شيء (100).

والأساس الذي يدعو إليه الشيخ عبد المتعال الصعيدي هو: الدعوة إلى نقل الإعراب من اصطلاح النحاة، وأن يعرف بأنه تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها، بين رفع ونصب وجر وجزم، وبهذا التعريف للإعراب تجنب ذكر العامل، فلا يلزم فيه على هذا التعريف أن له عامل يقتضيه، ولهذا يجيء في الحروف والأفعال التي يرون أنها مبنية لا معربة، وهو يرى أن هذا الاصطلاح يغنيها عن تكلف العوامل في بعض المواضع التي جاء الإعراب فيها من غير عامل، كالمبتدأ الذي يتكفون له عاملاً يسمونه الابتداء، وكالمضارع المرفوع الذي يتكفون له عاملاً، يسمونه التجرد من الناصب والجازم (101).

من خلال استعراضه لهذه المحاولات، وضع محاولة للردّ على مشروع وزارة التعليم المصرية، نشرها بمجلة الرسالة عام 1947م سماها "قواعد النحو الجديد" ثمّ ضمّها بعد ذلك مع المحاولات التي تناولها - كما ذكرنا - في كتاب سماه "النحو الجديد" نشر عام 1948م.

100 - إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، ط/ 2، دار الكتاب الإسلامي، 1992م. ص 50.

101 - النحو الجديد: للشيخ عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر، 1948م، القاهرة، ص 122.

أما تمام حسان فيرى أن القرائن تغني عن العوامل، إذ يرى قصور هذا العامل عن تفسير الظواهر النحوية، والعلاقات السياقية جميعها، فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالعدل بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها، فهذه القرائن، حسب رأيه، كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى (102).

والقرائن التي يرى تمام حسان ضرورة تضافرها في إعراب الكلمات، لأنها في نظره أيسر وأشمل للإعراب من عوامل النحاة، تنقسم إلى قرينتين، وكل واحدة تتفرع عنها عدة قرائن.

الأولى - القرينة المعنوية، وتتفرع عنها قرائن هي:

1 - التعدية.

2 - الغائية وهي تشمل غائية العلة وغائية المدى.

3 - المعية.

4 - الظرفية.

5 - التحديد والتوكيد.

6 - الملازمة.

102 - اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، 1994م، الدار البيضاء المغرب. ص 231، 232.

7 - التفسير.

8 - الإخراج.

9 - المخالفة.

والمعنى الذي تدل عليه على الترتيب:

1 - المفعول به

2 - المفعول لأجله و المضارع بعد اللام وكى والفاء ولن
وإذن. الخ.

3 - المفعول معه والمضارع بعد الواو.

4 - المفعول فيه.

5 - المفعول المطلق.

6 - الحال.

7 - التمييز.

8 - الاستثناء.

9 - الاختصاص وبعض المعاني الأخرى (103).

103 - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ص 194.

والثانية - القرينة اللفظية: وتتفرع عنها ثماني قرائن هي:

1 - العلامة الإعرابية.

2 - الرتبة.

3 - الصيغة.

4 - المطابقة.

5 - الربط.

6 - النظام.

7 - الأداة.

8 - النغمة. (104)

فيبدو أن هاتين القرينتين وما يتفرع عن كل واحدة منهما، لا بد من الإلمام بها، إذ لا يتضح المعنى الواحد حتى تتضافر هذه القرائن.

ويضرب الدكتور مثلاً لهذا التضافر بقوله: (ومثال هذا التضافر ما رأيناه عند إعراب: "ضرب زيد عمراً" من قبل، إذ أعربنا "زيد فاعلاً بشهادة سبع قرائن، واحدة منها فقط معنوية، وهي الإسناد أما البقية فلفظية، كما أعربنا "

عمرًا مفعولاً به، بخمس قرائن، إحداها معنوية وهي التعديّة، وهكذا يكون الإسناد في اللغة) (105).

ولعله من المفيد، في ضوء دراسة القرائن في الجمل من معنوية ولفظية وما يتفرع عنهما من قرائن متعددة، تنتفي الحاجة إلى العامل النحوي وما جرّه من مشكلات في النحو العربي كما زعم أصحاب التجديد.

وأرى أن مثل هذه الدراسة لم تثبت على قدم حتى الآن لأنها مجرد آراء نظرية وطويلة، لم تختبر جدواها في الجانب التطبيقي حيث لم يتم على هديها، وضع كتاب في النحو يدرّس للطلاب، ولا سيما المبتدئين والشاكرين من النحو وصعوباته، التي لا نرى الصعوبة قد جاءت من قواعده، ولكنها جاءت من طرائق تدريسه، وما نظن أنها تفلح في ذلك، لأن دراسة النحو، والاهتداء إلى إعراب كلماته في ضوء القرائن المتعددة، قد تكون أصعب من دراسته في ضوء نظرية العامل.

لا شك أن هذا يزيد من نفور الطلاب وعدم إقبالهم على تعلم النحو وقواعده، بل سبب في التمسك بمنهج الذين جعلوا العامل آلة سريعة يهتدي الطالب بواسطته إلى معرفة معاني الكلمات، ومواقعها في الجملة من رفع ونصب

وجر... الخ، أي يعرف إعرابها، والإعراب تحليل فإذا طلب منه إعراب هذه الجملة: "ضرب زيد عمراً" فسيقول: إن "ضرب" فعل وهو حدث الضرب اقترن بزمن، وهذا الزمن هو الماضي لأنه مضى وانقضى.

و هذا الحدث هو الذي اكتسب بفعله "زيد" الفاعلية التي نرمز لها بالرفع كما ظهر ذلك على آخر "زيد"، وهذا الحدث هو الذي تضرر بفعل فاعله "عمراً" ورمزنا لهذا المتضرر الذي تضرر من فاعل حدث الضرب بالنصب وسميناه مفعولاً به، وجاءت رتبته دون رتبة "زيد" الفاعل لأنه أقل منه شأنًا، إذ وقع عليه فعل الفاعل ويختصر كل ذلك للناشئة، فلا يطلب منهم هذا التحليل، ويكتفوا بالإعراب الميسر المختصر حتى تتعود ألسنتهم النطق السليم فيعربون تلك الجملة هكذا كضرب: فعل ماض، وزيد: فاعل مرفوع وعمراً: مفعول به.

ولا أعتقد أن هذا الإعراب تجد الناشئة فيه عناء وكدًا؛ مقارنة بالإعراب بواسطة تضافر القرائن التي تفرض على الطالب إذا أراد إعراب كلمة "زيد" في الجملة المذكورة تطبيق سبع قرائن حتى يستطيع الاهتداء إلى إعرابها.

وما أظن التجديد في التحلل من قواعد النحاة الذي أدى بهؤلاء إلى زيادة الثقل على الطالب، بكثرة المصطلحات التي تتولد وتتزايد كلما واجهت المجددين مشكلة، ليس من

قواعد النحاة، بل من قواعدهم التي تحول بعضها إلى فوضى في اللغة، يحركها المزاج والتأثر.

وهذا مثال لما نقول، محاولة المحامي راسم الطحان، إذ يعرف الإعراب في نظريته الجديدة بقوله: «هو تغيير لفظي ظاهر يلحق الشكل الأصلي للمرن، فينقص اللين، وبنية الهين، في المحل الأول للأحادي، وفي كلا المحلين للثنائي»

106

ثم يقول: «وإن تعريفنا للإعراب، ذلك التعريف الواضح والدقيق، هو الأساس الذي بني عليه هذا البحث»(107).

وقد دعا صاحب هذه النظرية إلى الاستغناء عن المصطلحات النحوية، التي تعارف عليها الناس كاستبداله "المعرب والمبني" بمصطلح الثابت والمرن".

كما ذكر ذلك في البند 233 بقوله: (تقسم الكلمة في العربية إلى نوعين: ثابت ومرن، والثابت لا يكون له في الكلام سوى شكل واحد.... مثل: ليلي، الفتى، سعى، كتب، أسع... الخ).

106-ينظر حقيقة الإعراب والإعراب: راسم الطحان، ط 1، 1990 ألمانيا. ص 184

107 - حقيقة الإعراب والإعراب: راسم الطحان، ط 1، 1990 ألمانيا. ص 184

والمرن: يكون له في الكلام شكلان أو ثلاثة مثل: أحمد،
أحمد، البنات، البنات، الكاتب، الكاتب..... (108).

ويقسم المرن إلى نوعين هما: اللين والهيّن، ثم يصنف
كلمات المرن إلى زمر وهي:

- 1 - زمرة الاسم اللين،
- 2 - زمرة الفعل اللين،
- 3 - زمرة الاسم الهيّن
- 4 - زمرة الفعل الهيّن.... (109).

يتضح لنا أن صاحب كتاب حقيقة الإعرال والإعراب قد انصب اهتمامه على تغيير المصطلحات التي تعارف عليها النحاة، ثم قام بوضع بعض التطبيقات، التي تشمل على النصوص، كشواهد توضح مذهبه فيما أتى به من مصطلحات وآراء، الأمر الذي جعلنا نأتي ببعض الأمثلة لهذه التطبيقات، حتى يتضح منهجه ورأيه في الإعراب من الناحية التطبيقية.

الأمثلة:

108 - حقيقة الإعرال والإعراب، ص 187.

109 - المرجع السابق. ص 190.

1 - قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَ مَنْزِلٍ.

الإعراب: قفا: قف وأصلها فعل أمر «قف» والضمير (أ) فاعل.

نَبْكَ: جواب الطلب، مضارع مبتور، لأنه هين أول، والفاعل الضمير نحن المستتر، أو والفاعل نحن بدلالة نوع المضارع.

من ذكرى: تكميل نَبْكَ.

حبيب: مضاف إليه مكسور، لأنه لِيّن ثانٍ ثنائي.

ومَنْزِلٍ: الواو للعطف، ومنزل معطوف على حبيب، ومكسور لأنه لين ثانٍ ثنائي.

ويلاحظ في هذا المثال ما يلي:

أ - أن كلمة "نَبْكَ" معربة لأنها من المرن الأول، وكلمتي "حبيب" و"منزل" معربتان أيضاً لأن كل منهما من المرن الثاني الثنائي.

ب - أن سائر كلمات الجملة لم تحتج إلى إعراب، لأنها ظهرت بشكل أصلي أو بشكل عارض، حال محل شكل غير معرب.

(110)

2 - (لا أعبد ما تعبدون) (111):

الإعراب:

" لا أعبد " لا: النافية، أعبد: فعل مضارع مضموم لأنه لين ثان، والفاعل الضمير "أنا" المستتر، أو و الفاعل أنا بدلالة ألف المضارع.

"ما": إسم موصول مفعول به.

"تعبدون": تعبد: فعل مضارع مضموم لأنه لين ثان، والضمير "و" فاعل و "ن" علامة إعراب الصيغة المرننة "تعبدوا" لوقوعها في المحل الثاني، وجملة "تعبدون" صلة الموصول.

ويلاحظ في هذا المثال ما يلي :

أ- أن كلمة " أعبد " معربة، لأنها من المرن الثاني الثنائي، ومثلها كلمة "أعبد".

ب- إن سائر كلمات الجملة، قد ظهرت بشكلها الأصلي، ولذلك لم يحتج إلى إعرابها.

ج- أن الصيغة المرننة " تعبدوا " قد ظهرت بشكل معرب "تعبدون" لوقوعها في المحل الثاني من البند 325 (112).

111 - سورة الكافرون: الآية 2.

112 - ينظر حقيقة الإعلال والإعراب ص 249

وفي هذا البند الذي أشار إليه، يشير إلى قاعدته التي تنص على النحو التالي: (نعرب الصيغة المرنة في المحل الثاني فحسب وذلك بإضافة متحرك نوني إليها)⁽¹¹³⁾.

أمثلة على ظهور الثابت بشكله الأصلي:

- 1 - جاء الفتى - الفتى: فاعل ثابت.
- 2 - دار الفتى - الفتى: مضاف إليه ثابت.
- 3 - رأيت الفتى - الفتى: مفعول به ثابت.
- 4 - جاء سيبويه - سيبويه: فاعل ثابت⁽¹¹⁴⁾.

أمثلة على ظهور المرن الواقع خارج المحلين الإعرابين بشكله الأصلي، وكذلك يطلق، أحياناً، على الاسم، أو الفعل الواقع خارج المحلين صفة " الطليق".

- 1 - رأيت أحمد، أحمد: مفعول به طليق.
- 2 - رأيت الكاتب، الكاتب: مفعول به طليق.⁽¹¹⁵⁾

يتضح لنا من هذه التطبيقات، أن هدف المؤلف من وراء كتابه تبسيط النحو، وحصر قواعده بحيث تغني، حسب زعمه، عن قواعد الإعراب العديدة، والجزئية، وتحقيقاً لذلك

113 - نفسه، ص 249.

114 - ينظر حقيقة الإعرال والإعراب، ص 233.

115 - ينظر المرجع نفسه، ص 233.

عمل على اختصار المصطلحات النحوية المألوفة، بل إلغائها والإتيان بمصطلحات جديدة.

ولكن مصطلحاته هذه كانت بجملتها، كما رأينا في الأمثلة، غائمة و مبهمة في الدلالة على المقصود، كاستعماله مصطلح " المرن " عوضاً عن " المعرب " ومصطلح " الثابت " مقابل المبنى وغيرها.

والواقع أن مصطلحي المعرب والمبني، هما الصق بمعرفة النحو العربي وقواعده، لأن معاهما مشتق من عملية الإعراب.

قال محمد روبين كشاش: «فالإعراب في حقيقةه: الإظهار والإفصاح، جاء في كتاب العين: وأعرب الرجل، أفصح القول والكلام وهو عرباني اللسان، أي فصيح... أما مصطلح الثابت فهو أكثر توفيقاً من " المرن "، ولكن مصطلح " البناء " موافق كمقابل للمعرب لأن المبني لا يزول من حركة إلى أخرى نحو: حيث، وقبل، وبعده». (116)

إن الناظر في هذا الإعراب الموجز المبهم، الذي حاول من خلاله المؤلف التجديد، لا يفهم من فوره، المقصود لمصطلحات " ثابت، مرن، لئن، هين، طليق... الخ.

فيضطر إلى العودة، مرات ومرات للتعريف الذي ذكره المؤلف للإعراب حسب قاعدته الجديدة، فمثلاً مصطلح الثابت عرفه بقوله: «ومن المعلوم أن الثابت لا يظهر بشكل معرب أبداً لأن الإعراب، تغيير للشكل الأصلي، والشكل الأصلي للثابت، بحكم طبيعة بنيته لا يقبل التغيير» (117).

وهكذا حاول إيجاد عبارة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر بكلمة " ثابت" ومنها مضاف إليه ثابت، ومفعول به ثابت كما في الأمثلة 1 ، 2 ، 3 ، من الأمثلة التي قدمها لظهور الثابت بشكله الأصلي.

وحقيقة الأمر أن النحو بحاجة إلى اختصار من نوع آخر إنه اختصار كثرة المذاهب والخلافات وتهذيب القاعدة مما علق بها من أدران.

وخلاصة القول، تحمل دعوة المؤلف هذه، معول هدم للنحو العربي، وسبب ذلك ما أتى به صاحب الدعوة من نظرية جديدة لا تستند على القديم، وتسعى إلى تيسيره وتجديده.

كما رأينا في محاولة الشيخ الصعيدي، وغيرها من المحاولات الأخرى، بل اعتمدت على واقع شرعه المؤلف، وقد عبّر عنه بمصطلحات جديدة وغريبة كما عرفنا ومسائل نحوية لم يعرفها الطالب من قبل، مثل ما أسماه الصيغة " المرنة " حيث أبدل تسمية الأفعال الخمسة بالصيغة المرنة وابدل المضارع المجزوم أو المنصوب، بالشكل الأصلي، ولم يضع مصطلحاً للمضارع المرفوع نحو: يكتبان وتكتبين.

فهدمه للنحو العربي يظهر بوضوح، عندما يبني المؤلف قاعدة جديدة للإعراب بمصطلحات نحوه المخترع، الذي لم يستند فيه إلى أي مرجع من المراجع النحوية، فمثلاً نجده في إعراب هذه الجملة: جاء القاضي، أعرب: القاضي: فاعل مغبون، لأنه هين أول(118).

ويزيد الأمر غموضاً عندما يعرف " الغبن " هو علامة الإعراب الوحيد، في زمرة الاسم الهين، لذلك كانت كلتا العلامتين، العليا والدنيا في هذه الزمرة "الغبن"(119).

ولا شك أن الطالب سيجد نفسه بسبب هذه القواعد المتناقضة أمام قضية منطقية من جهة، و أمام معادلات

118 - حقيقة الإعراب والإعراب ص 224.

119 - نفسه. ص 224.

رياضية تظهر فيها المراتب العليا في زمر، ومجموعات يتنازعها الهين واللين (120).

وهذا يجعل حظ هذه المحاولة، من التيسير قليلاً، وقد تناولنا، رغم ذلك، هذه المحاولة التي يرى صاحبها انه بذلك يسهّر النحو لدارسيه وأن النحو، كما يرى البعض، مباح للجميع، كل واحد يخترع فيه ما شاء له أن يخترع، وأن التجديد أو التيسير يكفي لتحقيقهما، عند هؤلاء، أن تخالف قواعد النحاة لأنها قديمة، أو تحذف هذه القواعد بجرّة قلم (121).

وكذلك ما ذهب إليه محام آخر هو محمد الكسار، إذ وضع قانوناً غريباً، فالاسم عنده يدخل تحت قانون عام هو قانون الخيمة فبرأيه أن العرب وضعوا الحركات الثلاث " الضمة والكسرة والفتحة لتحديد وظيفة الاسم في الجملة، وقد استمدوا ذلك من العناصر والمواد التي تبنى بها خيمة الشعر، فخصّوا الضمة بالعمدة ليكون مرفوعاً كالعماد في الخيمة، والكسرة للوسيط ليكون مجروراً كالظنّب المشدود، والفتحة

120 - ينظر محمد روبين ، مجلة الفكر العربي، عدد 75 ص 102.

121 - ومن هؤلاء، حسن الشريف الذي قال: " احذفوا موانع الصرف بجرّة قلم واقتطعوا الصفحات الخاصة بها من كتب النحو، فلن تتغير معاني الكلام، ولن تفسد أساليب الكتابة" مجلة الهلال يوليو 1926م ص1111. وكذلك دعا سلامة موسى، إلى إلغاء الإعراب، وجموع التكسير والمثنى وجمع المذكر السالم، الهلال ص 1077.

بالفضلة إشعاراً بضالة الدور الذي تؤديه في قيام الجملة الصحيحة شأنها فب ذلك شأن الوتد الصغير (122).

وقد ناقش **عبد الفتاح بحيري** نظرية هذه الخيمة مناقشة علمية فغدت أطناها أو هي من بيت العنكبوت (123).

و ذكر: « أن كتب النحو ثروة ضخمة وتيسير النحو لا يكون بالثورة العارمة عليه، ولا بالخروج عن قواعده وقوانينه التي سلم كل ذي بصيرة بصحتها، وسلامتها وإنما يكون بتيسير البحث، وتيسير الدراسة، ولا يمنعنا هذا أن ننكر من تعاليم القدامى ما تحتم الضرورة إنكاره من خطأ قد يقع نتيجة لزلّة قلم، أو نبوة فهم، ومن صوابٍ قد يتعسر على الناشئين فهمه، ولا يسهل عليهم تناوله، وهو يعد مما لا تدعو إليه حاجة ماسّة، ولا ضرورة ملحة. » (124).

أما **عبد الرأجي**، فقد اعتمد في عرض المادة النحوية في كتابه، على المصطلحات القديمة، مع شرح ما تعنيه هذه المصطلحات بالأمثلة الموضحة، وطريقة إعراب كل مثال.

122 - من مقال عبدالفتاح بحيري إبراهيم، مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية - جامعة ابن سعود - العدد الأول، 1397هـ - 1977م الرياض. ص 614. نقلاً عن كتاب المفتاح لتعريب النحو، لمحمد الكسار المحامي، ص 227.

123 - المرجع نفسه ص 597، 633.

124 - ينظر المرجع السابق، ص 619.

وقد عرف الإعراب بقوله: «الإعراب هو العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدد موقعها من الجملة، أي تحدد وظيفتها فيها وهذه العلامة لا بد أن يتسبب فيها عامل معين، ولما كان موقع الكلمة يتغير حسب المعنى المراد، كما تتغير العوامل، فإن علامة الإعراب تتغير كذلك» (125).

ففي مثل إعراب الجملة: " ذهب محمد إلى المدينة صباحاً"، ترى أن كلمة محمد : مرفوعة بالضمة، وهي علامة إعرابها، التي تدل على موقعها أو وظيفتها وهي كونها فاعلاً، فكلمة "محمد" هي المعرب، والفعل " ذهب " هو العامل، والضمة هي علامة الإعراب.

وكذلك كلمة "المدينة" إسم مجرور بالكسرة، فهو معرب، والعامل هو الحرف "إلى"، والكسرة هي علامة الإعراب، وكلمة " صباحاً " ظرف منصوب بالفتحة، فهي إسم معرب والعامل فيه هو الفعل "ذهب" والفتحة هي علامة الإعراب، وكل إسم من هذه الأسماء المعربة معمول للعامل الذي عمل فيه الإعراب.(126)

فالإعراب إذن له أركان لا بد أن يحيط بها الدارس عند إعراب الكلمة وهي:

125 - التطبيق النحوي: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، 1993م الإسكندرية. ص 16

126 - ينظر التطبيق النحوي ص 16

- 1 - عامل: وهو الذي يجلب العلامة.
 - 2 - معمول: وهو الكلمة التي تقع في آخرها العلامة.
 - 3 - موقع: هو الذي يحدد معنى الكلمة، أي وظيفتها مثل: الفاعلية، والمفعولية، والظرفية وغيرها...
 - 4 - علامة: وهي التي ترمز إلى كل موقع على ما نعرفه في أبواب النحو (127).
- وهذه بعض التطبيقات: التي تبين حرصه على التمسك بقواعد النحاة.

- 1 - قال الله تعالى: (سَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ). (128)
- سارعوا: فعل أمر مبني على حذف النون، و واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.
- إلى: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب مغفرة: مجرور بإلي وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وشبه الجملة متعلق بالفعل: سارعوا.
- من: حرف جر مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.

127 - ينظر المرجع السابق ، ص 16.

128 - سورة آل عمران 133.

ربكم: مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، و كم:
ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه،
وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة لـ مغفرة، في محل جر.
(129)

2 - قال الشاعر:

رِيمٌ عَلَى الْقَاعِ بَيْنَ الْبَاعِ وَالْعِلْمِ أَحَلَّ سَفَاكَ دَمِي فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ.

ريم : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، والذي سوغ
الابتداء بالنكرة هنا وصفها بشبه الجملة.

على: حرف جر مبني على السكون لا محل له من
الإعراب.

القاع : مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة،
وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة في محل رفع.

بين: ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة،
وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة ثانية في محل رفع.

البان : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

و العلم : الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له
من الإعراب.

العلم : معطوف مجرور بالكسرة الظاهرة. (130)

أحل : فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل و الفاعل، في محل رفع المبتدأ

سفاك: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

دمي: مضاف، ودم مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة، منع من ظهورها حركة المناسبة.

الياء: ضمير متصل، مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

الأشهر: مجرور بـ في، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وشبه الجملة متعلق بالفعل أحد، أو بالمصدر سفاك.

الحرم : صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. (131)

هذه الأمثلة تختلف عن غيرها من الأمثلة والأسس التي ذكرناها في هذا البحث لأن صاحبها يمين ضرورة تدريس النحو

130 - ينظر التطبيق النحوي ص 443.

131 - التطبيق النحوي ص 444

الفصل الثاني: العامل والأثر في درس النحوي بين القديم والحديث دعوة ابن مضاء وأثرها في النحاة المعاصرين

في مدارسنا وثانوياتنا وجامعاتنا، في مظانه القديمة إلى جانب
الدرس التطبيقي (132) لذا لم يستبدل، كما رأينا، المصطلحات
المألوفة بمصطلحات أخرى غامضة.

المبحث الخامس:

تصنيف جديد في ضوء دعوة ابن مضاء.

كان لنظرية ابن مضاء، كما ذكرنا، أثر كبير في ما ذهب إليه النحاة المعاصرون من تجديد للنحو، قام على أساس الاستغناء عن نظرية العامل التي اقام عليها النحاة القدامى أصولهم وقواعدهم.

وكان من هؤلاء الداعين إلى التجديد شوقي ضيف، المحقق الأول لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء، بل كان من المتأثرين بما دعا إليه، إذ دعا إلى تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، يهدف إلى تقليل الأقسام والموضوعات، وذلك بجمع المتجانسات والمتشابهات، وفقاً لإلغاء نظرية العامل، حيث قال: «والإنسان لا يهتم بهذه الآراء لابن مضاء، ويطيل النظر في كتب النحو المطولة وغير المطولة حتى يحس الحاجة إلى تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، ولسنا ننفرد بهذا الإحساس، فقد أحسه قبلنا ابن مضاء حين دعا إلى إلغاء نظرية العامل». (133)

ونحن لم نأت بهذه المحاولة تلخيصاً لها لأجل دراسة كتاب ابن مضاء كما قد يظن البعض، بل ذكرناها لأنها تعتبر

133 - مدخل إلى كتاب الرد على النحاة: شوقي ضيف، دار المعارف، ط/2، 1982م. ص46.

أ نموذجاً يبين بجلاء أن دعوة ابن مضاء كانت باعثاً للنحاة المعاصرين فيما دعوا إليه من تيسير وتجديد يحاول طرد العامل من مملكة النحو، ثم الاستفادة من محاولة شوقي ضيف هذه مما وجه إليها من نقدن في إمكانية تيسير النحو بتقليل أقسامه وموضوعاته وجمع متجانسه.

ذكر شوقي ضيف أن مما يمكن بناؤه على إلغاء العامل أن نجمع من المتجانسات في النحو ما تفرق بينها نظرية العامل⁽¹³⁴⁾، فلا نجد الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد مبنياً، بل نجعله منصوباً، حتى نجانس بين نصب المضارع حين سبقه النواصب، وحين تتصل به نون التوكيد، أو نجعله مبنياً في الحاليين.⁽¹³⁵⁾

وكذلك الفعل المضارع المتصل بنون الإنثاء، يجب أن نضمه إلى الفعل المضارع المجزوم، ولا داعي إلى أن نسمي سكونه مرة جزمياً، ومرة بناءً، وهكذا غير المضارع مما تتجانس أحواله، و تفرق بينها نظرية العامل⁽¹³⁶⁾.

134- وجه الشيخ الصعيدي بعض النقد لهذه الفكرة بقوله: " وما أظن أنه يمكننا الاستغناء عن هذا كله لأنه من صميم علم النحو الذي لا يمكن الاستغناء عنه." النحو الجديد ص 233.

135 - وقد يكون في ذلك صعوبة كبيرة، ولا سيما مع بقاء تقسيم الكلام إلى معرب ومبني، لأن المضارع المتصل بنون التوكيد، يدخل في قسم المبني، فلا يمكن أن يجعل من قسم المعرب، ولا يمكن أن يدخل شيء من المعرب في قسم المبني. ينظر النحو الجديد ص 233.

136 - ينظر الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ص 50. وانظر أيضا النحو الجديد: الشيخ عبد المتعال الصعيدي: ص 227، 228.

ثم ذهب إلى أن مما يمكن بناؤه على ذلك أيضاً، إلغاء كثير من أبواب النحو وفصوله، وخير مثال لذلك أبواب نواسخ المبتدأ والخبر، لأنها أبواب أقيمت على أساس نظرية العامل، فباب كان يجب أن يدمج في باب الفعل العام⁽¹³⁷⁾ فيعرب مرفوعه فاعلاً، و منصوبه حالاً، وهو مذهب الكوفيين⁽¹³⁸⁾ فيه وباب "ما" وإخواتها يعرب مرفوعه مبتدأ، ومنصوبه خبر للمبتدأ فإن خبر المبتدأ قد يجيء منصوباً في مثل ضربني العبد مسيئاً. ومثل قول الشاعر:

أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُّ

137 - سبق إلى هذا الدمج عبد المتعال الصعيدي ، غير أن د/ شوقي استثنى من ذلك باب كان وأخواتها حيث أدخله في باب الفعل العام ، ينظر النحو الجديد ، ص 233.

138 - وقد سبقه إلى هذا الاقتراح: الأستاذ فيشر. ويرى الشيخ الصعيدي فيما ذهب إليه شوقي ضيف باطلاً من وجهين: الأول: أن الخبر في مثل: "كان زيد قائماً" ركن الجملة، لأنها تتم مع الاقتصار على كان واسمها، فالخبر يكون حينئذ مسنداً في الجملة لا حالاً لأن الحال فضلة فيها يمكن الاستغناء عنها. والثاني: أن من خبر كان وأخواتها، ما لا يصح إعرابه حالاً، لأنه يكون معرفة في مثل: "كان زيد المنطلق" ولاشك أن المراد هنا الإخبار عن زيد بأنه هو المنطلق، وليس المراد إثبات شيء إليه في حال انطلاقه، وكذلك المراد في مثل: "كان زيد منطلقاً" فهو على معنى الإخبار عن زيد بأنه كان منطلقاً، لا على معنى إثبات شيء له في حال انطلاقه. النحو الجديد: الشيخ عبد المتعال الصعيدي، ص 233، 234.

ذكر/ شوقي ضيف أنه قد يعترض على إعراب المنصوب بعد كان وأخواتها حالاً بأنه يكون أحياناً ثابتاً مثل: " وكان الله عفواً غفوراً". النساء، آية 98. والأصل في الحال أن تكون غير ثابتة مثل: "جاء محمد ضاحكاً، ويجب على ذلك بأن الحال قد تأتي ثابتة في مثل: " هذا ثوبك صوفاً"، ومثل: " وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين" الأنبياء، آية 16. ومثل: " وخلقنا الإنسان ضعيفاً، النساء : آية 28. ومثل: " وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً" الأنعام: آية 115، وبذلك يسقط - حسب رأيه - هذا الاعتراض. واعتراض ثان هو أن المنصوب بعد كان، قد يكون معرفة في مثل: " كان المسافر محمداً والأصل في الحال أن تكون نكرة، ويجب أيضاً: بأن الحال قد تكون معرفة في مثل: " جاء زيد وحده" و " أرسل عمرو الإبل العراك" أي معتركة، ومثل: " صنع ذلك جهده"، وبذلك يسقط هذا الاعتراض أيضاً، واعتراض ثالث: هو أن المنصوب بعد كان قد يكون اسماً جامداً، مثل: " كان عمرو أسداً" والأصل في الحال أن تكون مشتقة، فكيف نعرب " أسداً " حالاً، غير أن نفس هذا الاسم الجامد يأتي حالاً في مثل: " جاء زيد أسداً"، وجاءت الحال في أمثلة كثيرة مثل: " جاء زيد بعتة"، و "جاء ركضاً" و " هذا خاتمي فضة"، وفي القرآن: " وتحتون الجبال بيوتاً"، الأعراف : آية 73. "واسجدوا لمن خلقت طيناً" آية 61. وبذلك تسقط - حسب رأيه - جميع الاعتراضات، التي يمكن أن توجه إلى إعراب جملة كان وأخواتها: مكونة من فعل وفاعل مرفوع وحال. تجديد النحو: شوقي ضيف دار المعارف بمصر ط/3 1992م. ص 13، 14.

والنحاة يتكفون تأويل ذلك، "لأن كنت ذا نفر «، ثم يحذفون كان ويعوضونها بـ "ما"، ثم يقولون: إن الضمير انفصل بعد حذف كان، و إذن " فذا نفر" خبر لكان المحذوفة، وهو يرى نصب الخبر في هذا الباب أيضاً (139).

وفي باب "إنّ وأخواتها"، يعرب منصوبه مبتدأ، ومرفوعه خبر للمبتدأ، وباب "ظنّ وأخواتها"، يلحق بباب المفعول به، وعلى هذا يكون الأصل في المبتدأ الرفع وقد ينصب في باب "إنّ" وقد يجر في باب "ربّ" أو إذا دخل عليه حرف من حروف الإضافة الزائدة، والأصل في الخبر أن يرفع، وقد ينصب في باب "ما" وقد يجر إذا دخل عليه حرف إضافة زائد (140).

ومما يمكن بناؤه على ذلك، حسب تصوره، تنسيق كثير من أبواب النحو، ومما يوضح ذلك: الأسماء التي لا تتونّ، فإنها تدرس في باب الممنوع من الصرف، وفي باب " لا " النافية للجنس، وفي باب المنادى، وهذه الأبواب، يجب أن يضم بعضها إلى بعض، وهذا الضم لا نستفيد منه التجانس في التبويب فقط، بل نستفيد منه، أيضاً، توحيد التفسير، فإذا حكمنا بأن الاسم الممنوع من الصرف معرب، حكمنا بمثل هذا في إثم " لا " والمنادى المفرد، وقد قال بذلك بعض الكوفيين، لأنه يجب أن

115- ينظر الرد على النحاة ص 51 تشوقي ضيف وينظر النحو الجديد ص228

140 - ينظر الرد على النحاة ص 51، 52.

نبنى هذه الأبواب الثلاثة كلها أو نعربها كلها، فيكون الممنوع من الصرف مبنياً مثل "إثم لا" والمنادى المفرد العلم في رأي البصريين⁽¹⁴¹⁾.

منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات:

ثم أضاف إلى ذلك أصلاً ثانياً، يمكن الاعتماد عليه أيضاً في تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، وهو منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، وقد سبق أن تناولنا هذا الأصل في بداية الفصل..

ويرى شوقي ضيف أن ابن مضاء سيربحنا من ثلاثة أشياء هي: إضمار المعمولات، وحذف العوامل، وبيان محل الجمل والمفردات المبنية، أو المقصودة، أو المنقوصة.

فأما إضمار المعمولات:

فأما إضمار المعمولات: فيقصد بها الفاعل المضمر، الذي يقدر ونه مستتراً جوازاً، أو وجوباً، فإنه مادام مستتراً لا يصح أن نتحدث عنه، ولا يقال: إن كل فعل لا بد له من فاعل، لأن هذا مبني على نظرية العامل.

141 - المرجع السابق ص53 تشوقي ضيف، وينظر أيضاً النحو الجديد: الشيخ عبد المتعال الصعيدي. ص 229.

قال الصعيدي: " وفي جعل هذه الأسماء كلها مبنية أو معربة، ولا شك أنه يرد على هذا ما ورد على إلحاق المضارع المتصل بنون التوكيد بالمضارع المنصوب. النحو الجديد ص234.

ليس ضرورياً أن يكون لكل فعل فاعل لأن الفعل يدل عليه في مثل ذلك بنفسه، وإن هذا ليفيدنا كثيراً في أبواب معروفة من النحو لا يظهر فيها الفاعل، كالتعجب في مثل: " ما أحسن زيداً "، فهم يجعلون الفاعل فيه ضميراً يعود على "ما" ويجعلون "زيداً" مفعولاً به، مع أنه هو المسند إليه في الواقع إذ تستطيع أن تقول: "حسن زيد " في التعجب من حسنة، كما تقول: " ما أحسن زيداً" وخير من ذلك أن تجري مع ابن مضاء، فنعرب "زيداً" مفعولاً به، ولا نتحدث عن الفاعل ما دام لم يأت في العبارة. (142)

وكذلك الأمر في «خلا و عدا وحاشا " من أدوات الاستثناء (143).

و أما حذف العوامل فيكون في متعلق الجار والمجرور ونواصب المضارع، وباب الاشتغال ونحو هذا، مما سبق عن ابن مضاء.

يجب الاستغناء عن تقدير العوامل المحذوفة في هذا كله، ومما تجب الإشارة إليه هنا : أن كثيراً ما تأتي كلمات مفردة تؤدي بها معان صحيحة، فيأبى النحويون إلا أن يقدروا فيها محذوفات أيضاً، كما في المبتدأ المحذوف الخبر وبالعكس ، كما في باب النافية للجنس، وكما في المصادر النائية عن أفعالها، فيجب أن تضم

142 - قال الشيخ الصعيدي: " ولاشك أنه في هذا يغفل عن إشكالية بأن "زيداً" في هذه الصيغة فاعل في المعنى، وليس بمفعول". النحو الجديد ص 234.

143 - ينظر النحو الجديد ص 230، وينظر الرد على النحاة ص 37، 38، تحقيق شوقي ضيف.

هذه الصيغ في باب واحد يسمى باب الصيغ الشاذة، أو باب شبه الجملة، وعلى هذا نقول في إعراب مثل (لولا دعاؤكم) (144) دعاؤكم : شبه جملة، ونكتفي بهذا، ولا نقول: إنه مبتدأ، خبره محذوف تقديره: موجود (145).

وأما بيان محل الجمل في المفردات، المبنية والمقصورة والمنقوصة، فيجب الاستغناء عنه في الإعراب أيضاً، لأننا لا نفيد إلا عناء في حفظ اصطلاحات لا داعي إليها، ويكفي في إعراب الجملة أن نقول: إنها خبر، أو حال، أو نحو ذلك.

وفي مثل: " يعجبني أنك مجتهد" لا نذهب إلى تأويل "أن وما بعدها بمصدر نجعله فاعل "يعجب" و التقدير: يعجبني اجتهدكن بل الفاعل في هذا هو الجملة، ولا داعي غلى تأويلها بمفرد(146) وكذلك المفردات المبنية، و المقصورة، والمنقوصة، يجب أن نكتفي في إعرابها بأنها مبتدأ مثلاً، ولا داعي إلى تقدير حركة فيها.

كما أنه لا داعي إلى إعراب ما لا نحتاج إلى إعرابه، كما في أدوات الشرط، والاستفهام، لأنه لا يصح أن نعرب من أجل

144 - سورة الفرقان آية 77.

145 - ينظر الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف ص 59، 60. وينظر النحو الجديد ص 231

146 - ينظر المرجعان السابقان الأول ص 61. و الثاني ص 231.

الإعراب، وإنما نعرب لأجل تصحيح لساننا و نطقنا، (147) لأن الإعراب ليس غاية تقصد لذاتها (148).

147 - قال الشيخ الصعيدي: " لاشك أنه لا يقصد من الإعراب تقويم لساننا ونطقنا فقط، بل يقصد به أيضاً بيان معاني الكلام، ولا يتم هذا إلا ببيان مواقع مفرداته في الإعراب، فلا يمكن الاستغناء عن إعراب شيء من مفرداته، لأن هذا لا يتوقف عليه فهمه على أصله، وإدراك معناه على كماله". النحو الجديد ص 255.

148 - المرجع نفسه ص 231، وينظر أيضا الرد على النحاة ص 66.

الفصل الثالث:

أصالة الإعراب في العربية:

المبحث الأول: في الإعراب:

الإعراب في اللغة والاصطلاح:

أولاً: تعريف الإعراب لغةً.

ثانياً: في الاصطلاح.

أصالة الإعراب في العربية.

الدعوة إلى إلغاء الإعراب.

الرأي الأول.

الرأي الثاني.

المبحث الثاني: الدعوة إلى مرونة حركات الإعراب.

المبحث الثالث: تقويم الآراء السابقة.

المبحث الأول:

في الإعراب:

عرّف سييويه (ت 180هـ) هذه مجاري أواخر الكلام من العربية فتعرف أنّ حرف الإعراب في أواخر الكلمات (1) له أحوال أربع: نصب وجرّ ورفع وجزم ، يتغيّر إلى كل حالة حسب العوامل الداخلة على الكلمة وبزوال العامل تزول الحركة.

وذهب الزّجاجي (ت 337) إلى أنّ الإعراب عرض يدخل في الكلام لمعنى يوجد ويدل عليه وقال: « والكلام سابق في المرتبة والإعراب تابع من توابعه». وأضاف: « وإنكان لم يوجد مفترقين» (2)، ونظير ذلك القول: « إنّ الأسماء قبل الأفعال لأنّ الأفعال أحداث للأسماء ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بهاء ثم نطق بالأفعال بعدها بل نطق بهما معاً. ولكلّ حقّه ومرتبته.» (3).

الإعراب في المفهوم النحوي القديم، هو الإبانة عن المعاني. تميز . قال ابن فارس: « فأما الإعراب فبه تمييز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين . وذلك أن قائلًا لو قال: ما أحسن زيداً، غير معرب... لم يوقف على مراده . فإذا قال: ما أحسن زيداً، أو ما

1 - في أصول النحو العربي، د/السعيد شنوفاة ص 22

2 - الإيضاح في علل النحو، تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفاس، بيروت ط 5، 1986م، ص 67.

3 - المصدر نفسه، ص 68.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

أحسن زيدٍ، أو ما أحسن زيدٌ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده»⁽⁴⁾.

ويقول ابن الخشاب: « وفائدته أنه يفرق بين المعاني المختلفة، التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة، التي تتعاقب عليها تلك المعاني، التبتت»⁽⁵⁾.

وقد رأى بعضهم على سبيل الجواز بأن العرب تكون نطقت أولاً بالكلام غير معرب وحين اشتبهت المعاني في الكلام قامت بإعرابه منقل معرباً فأعربته.

الإعراب في اللغة والاصطلاح:

أولاً: تعريف الإعراب لغةً:

الإعراب في اللغة: البيان والإفصاح. والكلام المعرب: المبين⁽⁶⁾ يقال: « أعرب الجل عمّا في نفسه إذا أبان عنه، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: « الثيب تعرب عن نفسها» أي تبين رضاها بصريح النطق.

4 - الصاحبى ص143 وينظر النحو العربي بين القديم والحديث ص 195.

5 - ينظر العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ص90.

6 - شرح المفصل ابن يعيش ص 73.

في الاصطلاح:

استعمل لفظ الإعراب استعمالين: الأول في ذكر موقع الكلمة داخل الجملة للتدليل على بابها النحوي ووظيفتها النحوية نحو الكلمات المسطرة مثلاً في قول المتنبي:

لا تشتر العبد إلا والعصا معه إن العبيد أنجاسٌ مناكيدُ

وفي ذكر موقع الجملة في العبارة نحو قولك: رجع الطلاب من المهجر وهم متوجون بشهادات علمية (تشرف بلدهم): في موقع الحال. الثاني: استعمل للدلالة على الأثر الذي يحدثه العامل في آخر الكلمة من جرّ أو نصبٍ أو جزمٍ حسب الاقتضاء.

لقد دخل الإعراب الكلام لأنّ الأسماء لما كانت تعثورها المعاني فتأتي فاعلةً أو مفعولة ومضافة وإليه وبما أنه لم يوجد في أشكالها وأبنيتهما ما يدل على هذه المعاني جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيد عمراً فدلوا برفع زيد على أنّ الفعل له وينصب عمرو على أنّ الفعل واقع به.. وقالوا: ضرب زيد. فاستدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يسمّ فاعله وأنّ المفعول قد ناب منابه. وقالوا: هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه. وكذلك سائر

الفصل الثالث: العامل والأثر في درس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتوسعوا في كلامهم⁽⁷⁾. هذا قول جميع النحويين إلا قطرب المستنير (ت 206).

1 - عند سيبويه: عرّف سيبويه الإعراب كما عرف الفعل عن طريق التمثيل فقال: « فالرّفْع والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. »⁽⁸⁾

2 - عند ابن السراج: « الإعراب: أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث: ضم وفتح وكسر أو حركتان منها فقط أو حركتان وسكون باختلاف الفواصل، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون. »⁽⁹⁾.

3 - عند أبي علي الفارسي: « الإعراب: أن تختلف أو آخر الكلم لاختلاف العوامل. »⁽¹⁰⁾.

4 - عند ابن هشام: « الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن أو الفعل المضارع. »⁽¹¹⁾.

7 - ينظر في أصول النحو العربي ص 23.

8 - الكتاب 1 / 13.

9 - الموجز ابن السراج ص 28.

10 - الإيضاح أبو علي الفارسي ص 11.

11 - شذور الذهب ابن هشام ص 34.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

5 - عند السيوطي: قال: « اختلفَ هل الإعراب لفظي أو معنوي على قولين:

فالجمهور على الأول وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه إلى المحققين وابن الحاجب وسائر المتأخرين، وحدّه على هذا (أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب وهو الآخر) .

وقد ذهب الأعلام وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي ونسب لظاهر قول سيوييه ورجّحه أبو حيان وعلى هذا فحدّه: التغيير لعامل لفظاً أو تقديراً.⁽¹²⁾

ثانياً: أصالة الإعراب في العربية.

بلغت أصالة الإعراب في العربية درجة من اليقين لم يرتب فيها أحدٌ من اللغويين القدماء، وقد عبّروا عن هذه الظاهرة بأساليب متنوعة تنطق جميعاً بحقيقة واحدة ولعلّ أوفى خلاصة لتلك الآراء قول ابن فارس: « فأما الإعراب فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أنّ قائلاً لو قال:

(ما أحسن زيداً) أو (ما أحسن زيدٌ) أو (ما احسنُ زيدٍ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي اراد وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني يقولون مُفْتَحٌ لِلآلَةِ التي يُفْتَحُ

12 - مع الهوامع السيوطي 14/1.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

بها و (مَفْتَح) لموضع الفتح و (مِقَّص) لآلة القص و (مَقَّص) للموضع الذي يكون فيه القص...» (13)

ويضيف ابن فارس: «ومن العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب (الإعراب) الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منصوب، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر.» (14)

والإعراب من أبرز خصائص العربية يداننا على ذلك وضوح ظاهرة التصرف الإعرابي في الشعر الجاهلي وأنّ العرب قد حافظت على هذه الظاهرة، وربما كان شعورهم بوراثنة لغتهم معربة هو الذي حملهم على أن يجتنبوا اللحن فيما يكتبون أو يقرءون اجتناب بعض الذنوب.(15).

ولولا أصالة الإعراب في لغة العرب ما امتنّ القرآن الكريم عليهم بنزوله بلسان عربي مبين، وهو بهذا يشير إلى انتقاء الفرق بين لغة القرآن المعربة ولغة العرب في عهده من أهل الفصاحة والبيان والإعراب.

13 - الصاحبي أحمد بن فارس ص 309-310.

14 - المصدر نفسه ص 76.

15 - ينظر أحمد بن فارس ص 56.

الدعوة إلى إلغاء الإعراب:

المقصود بالإعراب الذي دعت بعض المحاولات إلى إغائه، هو العلامة التي تظهر على آخر الكلمة بعد دخولها الجملة، وبها تعرف معاني الكلمات من خلال موقعها في السياق.

لقد اختلفت الآراء في الإعراب، ونبدأ البحث بقاسم أمين الذي يرى أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة، لا تتحرك بأي عامل من العوامل ن اقتداءً بحسب ما يرى باللغات الغربية⁽¹⁶⁾.

فهو هنا يدعو إلى إلغاء الإعراب ، وذلك بتسكين أواخر الكلمات وعدم تحريكها.

ويقول: « تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأي عامل من العوامل، وجاء اقتراحه هذا كما ذكر، قياساً على اللغة التركية، وغيرها من اللغات الأجنبية، ويقترح أيضاً حذف قواعد النواصب والجوازم، والحا والاشتقاق، ويرى أن هذا الصنيع لا يترتب عليه إخلال باللغة، إذ تبقى مفرداتها كما هي.»⁽¹⁷⁾.

أقام إبراهيم مصطفى كتابه على أساس معاني علامات الإعراب، وهي أن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست بعلم على شيء، وإنما هي الحركة الخفيفة

الفصل الثالث: العامل والأثر في درس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية المستحبة.(18). وهذا معناه أنه ألغى فكرة العلامات الفرعية، وهدمها من أساسها.

أما راي لجنة وزارة المعارف بمصر فترى إلغاء التمييز بين العلامات الأصلية والفرعية، وعدت كلاً منها في موضعه أصلاً230، ورفضت فكرة نيابة علامة عن أخرى.(19)

ووافقها من المحدثين محمد حماسة عبداللطيف.

وفي هذا ما فيه من الابتعاد عن فهم معاني علامات الإعراب، ودلالاتها في الجمل.(20).

وأحدثت اللجنة إصطلاحاً؛ هو استعمال الضم والفتح والكسر، ألقاباً للإعراب والبناء، مع إلغاء ألقاب الرفع والنصب والجر.

أما مهدي المخزومي فقد تأثر بأراء إبراهيم مصطفى، حتى أنه فقط اقتصر على ترديدها، في كثير من المسائل، ومن ذلك ما يخص العلامات الفرعية، وتعليقه لما جاء معرباً بها، ومن الأسماء الخمسة، وجمع المذكر السالم وغيرهما.

فقد ألغى العلامات الفرعية، ثم علل وجود تلك العلامات في تلك الأسماء، إذ يقول: « وليس في العربية غير هذه الحركات

18 - النحو العربي بين القديم والحديث 206.

19 النحو العربي بين القديم والحديث ص 210.

20 - ينظر في إصلاح النحو العربي ، دراسة نقدية، ص 115.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

الثلاث دوال على المعاني الإعرابية، وقد اعترضت سبيل النحاة علامات، ظنوا أنها مستقلة عنها، ورأوها تقوم مقام الحركات في الإعراب، عن كون الكلمة مسنداً إليه، أو مضافاً إليه أو خارجاً عن نطاق الإسناد والإضافة، كالواو في (أخوك) ومثيلاتها، وفي (زيدون)، والألف في (أخاك) ومثيلاتها، والياء في (الزيدين) مثني، وفي (الزيدين) جمعاً، والواقع أنه ليس بين الحركات وهذه الأحرف من فرق، إلا في الكم الصوتي «(21).

و ذهب جرجس الخوري المقدسي، إلى أن استخدام الحركات في أماكنها، يعد عقبة في دروس العربية، لأن قواعدها تقضي بوضع علامات في آخر المعربات، بحسب العوامل المختلفة، وهذا، حسب رأيه، همّ يلازم الكاتب والقارئ والخطيب مدى الحياة، ولا يكفي النحاة بذلك، بل يطالبون، حسب زعمه أيضاً، الدارس بتصوير علامات إعراب للكلمات المبنية الأواخر، ويرى أن هذا يزيد تملل الطلبة ونفورهم من درس لغتهم(22).

ويقترح حلّ هذه المشكلة في رأيين:

الرأي الأول:

أن تحسب الكلمات كلها مبنية الأواخر، فيقتصر في ضبط الألفاظ على السماع وقواعد الصرف وفي إعرابها على معرفة

21 - في النحو العربي نقد وتوجيه ص68. ، وينظر الإعراب في النحو العربي ص 54. وينظر النحو العربي بين القديم والحديث ص214.

22 - كانت محاولة جرجس الخوري، أول ما ظهر من المحاولات الجزئية تقريباً وقد نشرها في مجلة المقتطف عام 1904م، تحت عنوان: " العربية وتسهيل قواعدها" ينظر المقتطف الجزء الأول مجلد 29، أبريل 1905. ص 342.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

نسبتها في الجمل بعضها إلى بعض، وهذا، حسب اعتقاده، يخلص أبناء العربية من الحيرة، في تشكيل الأواخر حسب العوامل المختلفة.

الرأي الثاني:

عبر عنه بمس قواعد اللغة العربية بالمبرد، وهي دعوة إلى توحيد ضميري الجمع والمثنى بنوعيهما، وإلى عدة اقتراحات ستأتي لاحقاً.

وقد ذهب إبراهيم أنيس إلى ما ذهب إليه قطرب، وسيأتي بيانه.

وممن نادى بالإلغاء الإعراب شريف شوشاني، وإن لم يصرح بذلك، فظاهر دعواه هو تطوير اللغة العربية، لكن يبدو أن في باطنها غير ذلك، ففي كتابه: لتحيّا اللغة العربية يسقط سيبويه لم يقدم فيه أي جديد، سوى أنه أطال وأطنب، إذ يرى أن يحذف المثنى، ويكتفي بصيغة المفرد والجمع، أسوة بالغات الأوربية واللهجة العامية. (23).

23 - ينظر لتحيّا العربية و يسقط سيبويه ص 172 - 174. وينظر النحو العربي بين القديم والحديث ص 198.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

كما يرى أن نتخلص من قواعد العدد، وأن ننطق بالعدد على صورة واحدة، وهي الصورة التي تنطق مع المؤنث، فنقول: تسع رجال، كما نقول تسع نساء(24).

ويدعو سلامة موسى، إلى أن نقف من اللغة الفصحى، موقف قاسم أمين، الذي اقترح إلغاء الإعراب وتسكين أواخر الكلمات، وموقف لطفي السيد الذي دعا إلى اللغة العامية، وإحلالها محل الفصحى.

ويحمل- كما يقول - على الفصحى لسببين: الأول: صعوبة تعلمها، والثاني: عجزها عن تأدية أغراضنا الأدبية، والعلمية وأما دعوته تجاه الإعراب فهي تتفق مع ما نادى به قاسم أمين قبله. (25).

ويقترح فؤاد طرزي حلاً لمشكلة الإعراب، التي غدت في نظر البعض عصية على الحل، حتى كثرت الاقتراحات التي تدعو إلى إلغائه رافة بالطلاب: ولكن ما قدمه الباحث من حل، يبدو أنه عسر بدل أن ييسر إذ يرى أن أفضل ما يمكن عمله، هو أن نمثل بأحرف تكون جزءاً من بنية الكلمة، أي أن يستعاض عن

24 - ينظر لتحيا اللغة العربية ص170 وهو في هذا متابع لما ذهب إليه د/ محمد كامل حسين، فقد رأى أن ننطق بالعدد مع المؤنث والمذكر بصورة واحدة هي صورة نطقه مع المذكر، مع زيادة حرف الجر (من) قبل المعدود، فنقول مثلاً خمسة من الرجال، وخمسة من النساء.

25 - لقد اهتدى سلامة موسى إلى اقتراحاته هذه، بأراء مهندس الري الانجليزي السيد ولوكوكس، الذي كان دائماً من دعاة العامية المصرية، وقد ضمن سلامة موسى آراءه في مقال تحت عنوان: " اللغة الفصحى واللغة العامية ورأي السير ولوكوكس"، مجلة الهلال ص 1077 جويلية 1926م

الفصل الثالث: العامل والأثر في درس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

الفتحة والضمة والكسرة، بالألف والواو والياء على التابع، على أن يمثل ما يقابلها من أحرف مدّ بـ ألف، واو، ياء، في أعلى كل منها "شارة" ملازمة تشير إلى مداها وبذا يمكن تمثيل أحرف المد "ا، و، ي".

ومن ثم يقترح مثلاً أن تكتب الكلمات التالية بما يقابلها، عند تسكين أواخرها، كَتَبَ: كاتاب، كُتِبَ: كوتيب، كَاتِب: كاتيب، مَكْتُوب: ماكتوب، مكاتب: ماكاتيب (26).

وقد قال ميشال جحا في رده على هذا الاقتراح: «وكيف نكون قد وجدنا حلاً لمشكلة الحركات، بإحلالنا محلها حروفاً تقابلها؟ وهل تقبل العين هذا التغيير في بنية الكلمة؟» (27)

وحاول فؤاد طرزي الدفاع عن اقتراحه بقوله: « وإذا رأى أحدهم أن التباساً يحصل في مثل: "ضرب زيد عمر" فالنحاة فوضوا تقديم الفاعل على المفعول في مثل: ضرب موسى عيسى"، لعدم ظهور الحركات» (28).

والذي دعاه إلى هذا الاقتراح، هو ما رآه من أن قواعد اللغة العربية، باللغة الصعوبة، لما فيها حسب رأيه، من تشعب

26 - ينظر ميشال جحا، في تبسيط قواعد اللغة العربية، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي بيروت عدد 61، ص 37.

27 - ينظر المرجع السابق ص 37.

28 - ينظر ميشال جحا ص 36

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

وشوارد وخلافات، وعوامل و علل وإعراب، ويرى فيما ذهب إليه محاولة لتيسير ذلك وتبسيطه (29).

ويجمل الشيخ أمين الخولي صعوبة الإعراب، التي نتج عنها، في رأيه، صعوبة الفصحى في الآتي:

1 - أننا نعيش بلغة غير معربة ولا واسعة، حين نتعلم لغة معربة وافرة الحظ من الإعراب، واسعة الآفاق مع ذلك، فكأننا بهذا نتعلم لغة أجنبية صعبة.

2 - أن هذه الفصحى الواسعة المعربة، مع ثقل إعرابها علينا، لا يُسهل ضبطه بقاعدة، بل يسوده الاستثناء، فتتعدد قواعده وتتضارب، فالفتحة تنصب وتجر، والكسرة تجر وتنصب، والحذف يعرب، والاثبات يعرب.

3- إن هذه الفصحى فيما وراء إعرابها المضطرب، وسعتها وانتشار قواعدها باختلاف الكلمات، تعود فلا تستقر على حكم وقاعدة في الكلمة الواحدة، فيجوز فيه النصب والجر، أو يجوز فيه الرفع والنصب والجر جميعاً (30).

ويزيد الأمر تهويلاً من صعوبة الفصحى إذ يقول:
«فالإعراب طابعها واضطرابه صدى تشعبها، واضطراب القواعد

29 - ينظر مجلة الفكر العربي العدد 61 ص36.

30 - ينظر أمين الخولي هذا النحو، مقال بمجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول يوليو 1944م العدد 7 ص50.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

وتعدد الآراء في الكلمة و التعبير الواحد من سعتها وتفرقتها، وكلها عقبات في سبيل التعلم» (31).

لذلك يدعو إلى عمل جراحي، أو ما يشبهه يمس كيان اللغة، وعقدها الكثيرة التي من بينها الإعراب، وعلى هذا الأساس دعا إلى ضرورة العمل على مس العقدة الأولى: الإعراب، في زعمه. (32).

زعم إبراهيم أنيس كما أشرنا سابقاً أن الإعراب أقحم في العربية إقحاماً وأصبح ظاهرة طغت على كل الظواهر اللغوية الأخرى منذ أن ألف سيبويه كتابه، ويرى أن النحاة لم يتورّعوا في نسب الخطأ إلى فحول الشعراء. (33) من مثل قول النابغة الذبياني:

فبتُّ كائني ساورتني ضئيلة من الرّفش في أنيابها السّمّ نافع

حيث قالوا ينبغي أن يقول: السم نافعاً أو السم النافع.

وكذلك قوله:

زعم البوارج أن رحلتنا غداً وبذلك خبرنا الغراب الأسود

مع أن مطلع القصيدة:

31 - المرجع نفسه ص51.

32 - ينظر أمين الخولي، هذا النحو (مقال) ص51، واعتبر كذلك د/ أنيس فريحة الإعراب عقبة في سبيل التفكير، ويرى سقوطه من اللهجة المحكية خطوة هامة نحو تيسير الكلام، حتى يصبح طريقاً ممهداً للفكر، ينظر نحو عربية ميسرة : أنيس فريحة، دار الثقافة بيروت. د - ت . ص 183-187.

33- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس ص200. وينظر أصول النحو في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، د/ بكري عبد الكريم، دار الكتاب الحديث/1/1999م ص167.

أمن آل مية رائج أو معتدي عجلان ذا زاد وغير مزود

فأنكروا عليه فغيره إلى:

زعم البوارج أن رحلتنا غدا وبذلك تنعاب الغراب الأسود

بل يطعن في أصالة الإعراب على العربية فيقول إن النحاة قد عمدوا إلى بعض القراءات القرآنية ومنها قراءة حمزة: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (34) بكسر الميم في الأرحام، وقراءة ابن عامر قارئ الشام وأحد القراء السبعة في قوله تعالى: (وَكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) (35) برفع (قتل) و نصب (أولاد) وجرّ (شركائهم).

يعتبر إبراهيم أنيس، الإعراب قصة استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ويرى أن الأصل في جميع كلمات اللغة ألا تحرك أو اخرها، إلا حين تدعو الحاجة إلى هذا، أو بعبارة أخرى، حين يدعو النظام المقطعي، وتواليه إلى هذا التحريك (36).

ويعتبر أيضاً أن العلامات الدالة على الإعراب، والتي تظهر في آخر الكلمات هي حركات للتخلص من توالي تتابع الحروف في

34 - سورة النساء آية 1.

35 - سورة الأنعام آية 137.

36 - من أسرار اللغة : إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ط7. 1985م. ص198 ، 255

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

وسط الكلمة قال: «فإذا حللنا معظم عبارات اللغة، وجملها نجد أن ما سمي بحركات الإعراب، يمكن أن تعد حركات للتخلص من ثلاثة أو أربعة حروف في وسط الكلام، أقول إذا حللنا معظم عبارات اللغة، ولم أقل كلها، لأن تحريك أواخر الكلمات للم يكن ضرورياً في القلة من الأحيان، ولا يتطلب نظام توالي الحروف العربية» (37).

ثم يرجح أن تحريك أواخر الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين.

وهو لم ير حركات الإعراب عنصراً من عناصر البنية في الكلمات ولا هي دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل يرى أن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا، ما يسمى بالمبنى أم المعرب إذ يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً أما الذي يحدد معالم الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب فيرجع إلى نظام الجملة وما يحيط بالكلام من ملابسات.

قال: «رجحنا أن تلك الحركات التي ألحقت بأواخر الكلمات، ليست إلا حركات يطالبها نظام المقاطع في الكلام الموصول، كما رجحنا أن الذي يعين الحركة هو أحد عاملين،

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

طبيعة الصوت، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى» (38).

جعل إبراهيم أنيس خلو اللهجات العربية من ظاهرة الإعراب دليلاً على عدم شيوعه في مراحل اللغة العربية الأولى، وقد ردّ علي عبد الواحد وافي على هذا الرأي وأثبت فساده. (39)

لقد تناقض إبراهيم أنيس مع نفسه حين ذكر أن مشكلة الإعراب قد حبكت في أواخر القرن الأول، وأوائل القرن الثاني الهجري، ثم يذكر أن الظهرة لم تكن ظاهرة سلفية في متناول الجميع... بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية. 40 وهذا إن دلّ على شيء؛ فإنما يدل على طعنه في أصالة الإعراب في اللغة العربية.

و يرى فولرز بأن القرآن الكريم نزل أول الأمر بلهجة مكة المجردة من ظاهرة الإعراب حتّى نقّحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس حتّى أضحى يُقرأ بهذا البيان العذب الصافي وغدا في الفصاحة مضرب الأمثال (41).

ويتخذ السامرائي من شيوع اللحن في مختلف الطبقات دليلاً على أن الإعراب ثقيل لا تحتمله سليقة العرب اللغوية ويقرّر أن

38 - ينظر من أسرار اللغة ص 242، 260

39 - فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص 212.

40 - ينظر أصول النحو العربي، د/بكري عبد الكريم ص 167.

41 - دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح ص 122.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

العربية شفعية التعابير منذ كانت ففيها لغة فصيحة يتوخاها الكاتب في كتابته ملتزمة بضوابط الإعراب ولغة أخرى يقولها الناس ويستعملونها دون أن يلزموا أنفسهم بقيود الضوابط الإعرابية الثقيلة. (42)

ومن المحدثين من يرى أن لا نولي الإعراب - كل الإعراب- هذا الاهتمام كله، إنما يجب أن نهتم فقط بإعراب ما نفيد منه في تصحيح النطق، أما الإعراب الذي لا يفيدنا، فيجب أن نعرض عنه صفحاً، وأن لا نفكر فيه. (43).

ومنهم من يدعو إلى هدم الإعراب، ويرى أنه لا يتلاءم والحضارة، وأنه بقية من البداوة، وأن فقدانه ليس انحطاطاً، وإنما هو تطور مع الحياة. (44).

ومن المحدثين من يرى أن صلة الإعراب بالمعنى قوية، فلا يتضح المعنى إلا به، ويستدلّ على ذلك بتعدد القراءات، وتنوع الأساليب العربية، التي لا يتضح معنى الواحد منها إلا بالإعراب. (45)

42 - التطور اللغوي إبراهيم السامرائي، ص68.

43 - ينظر الرد على النحاة (المقدمة)، وينظر تجديد النحو ص 29.

44 - ينظر النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل. 199.

45 - ينظر من قضايا اللغة والنحو ص 11 - 21، وينظر الجملة العربية والمعنى ص 49 - 58.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

ومنهم من يرى أنّ الأصل في معاني النحو هو الإعراب، بل إنه على الأصح هو قسيم النظم، وشطره الآخر، في بيان المعن. (46)

والحق أن القدامى قد بالغوا في الإعراب ودلالاته على المعاني، وقصروا ذلك عليه وحده، وأقاموا دراساتهم على أساسه، إلا أن هذا لا يمكن أن يجعلنا نقبل الدعوة إلى هدم الإعراب وإلغائه، فالإعراب إحدى القرائن، التي تتضافر مع غيرها من القرائن، ليتضح المعنى، وهذا هو ما أتى به تمام حسان.

فالإعراب كما عرفنا من أهم قضايا علم النحو حتى إنّ بعض العلماء والنحاة كانوا يسمونه "علم العربية"، والإعراب كما مرّ بنا من أهمّ سمات اللغة السامية الأم التي احتفظت بها اللغة العربية دون اخواتها الساميات الأخريات.

وبما أنّ المحدثون لا يابّهون بالتراث، بل ويعادون كل ما هو قديم أو تقليدي، فإنّنا نجدهم يطالبون بإلغاء بعض قواعد الإعراب وتغيير البعض الآخر، ويصل الأمر عند بعضهم إلى المطالبة بإلغاء الإعراب، بل حاول البعض اللجوء متعمّداً إلى أساليب وتراكيب تتعارض مع أدنى قواعد النحو العربي كاللجوء

الفصل الثالث: العامل والأثر في درس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

إلى العامية أو اللهجة المحلية، أو استخدام مفردات اللغات اللاتينية أو الأجنبية... إلخ. (47).

وثمة أمرٌ لافت للنظر لدى المحدثين من اللغويين والنحاة الجدد وهو التقليل من علاقة الإعراب بالمعنى، وهذا أمرٌ مرفوضٌ أيضاً، لأنَّ النحاة والعلماء قد أكدوا مراراً على أن (الإعراب فرع المعنى)، فقولنا: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ.. خطأ ولا يلتفت إليه على النحو السابق، وإنما جوز النحاة أن يعرب (المسمار)، (والحجرُ) فاعلاً تأخر عن مفعوله من دون أن يغير ذلك في علامات الإعراب لكل من الفاعل والمفعول، وهذا أمر معروف .

وقد كان تشومسكي وتلاميذه مقتنعين " بأنَّ معنى الجمل يجب أن يخضع لنفس الخطوات التحليلية التي يخضع لها التحليل النحوي، وأنَّ الدلالة ينبغي أن تدخل في هذا التحليل كعنصر يتكامل مع التحليل النحوي للغات الإنسانية... (48).

فالجملّة : اشتعلت النار في المنزل " صحيحة نحويّاً ،
والجملّة "اشتعل الثلج في الماء " غير صحيحة نحويّاً ، ويرجع

47 - ينظر درس النحوي في القرن العشرين، عبد الله أحمد جاد الكريم. ص328.

48 - المرجع نفسه ص 329.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

انحراف الجملة الثانية عن الصحة أنّ المكون الدلالي للفعل (اشتعل) لا يتركب مع المكون الدلالي للفاعل (الثلج).(49).

لكن المجددون لهم رأي آخر مغاير، حيث يرون أن الشاعر حرّ فيما يقول، اتفق قوله مع القواعد أم لم يتفق، فهم الناس ما يريد من معنى أم لم يفهموا فكل ذلك لا يهم، بل المهم أن يعبر بحرية واعتباطية.(50)

49 - ينظر نظرية تشومسكي اللغوية ص 160 - 161.

50 - ينظر الدرس النحوي في القرن العشرين ص 329.

المبحث الثاني:

الدعوة إلى مرونة حركات الإعراب

ذهب عبدالمجيد عابدين إلى أنّ الحركات الإعرابية، منها ما يكون لأسباب صوتية، ولا دلها على معاني الإعراب، ومنها ما يدل على المعاني الإعرابية.

فمن القسم الأول فتحة آخر الفعل الماضي، إذ يرى أنّها للوصل، وأن الفعل الماضي، كان الأصل فيه السكون، إذ يقول: « وحسبنا أن نشير إلى الفتحة، التي ينتهي بها الفعل الماضي، فربما كانت لوصل الفعل بالذي بعده، فالأصل فيه أن ينتهي بالسكون، ثمّ جاءت الفتحة، لمواصلة الكلام. »(51).

ويستشهد على أنّ الأصل في الفعل الماضي السكون بما ورد من شعر، وهو البيت الذي ينسبه إلى نهشل بن حرّي، وهو قوله:

فلما تبين غب أمري وأمره وناءت بأعجاز الأمور صدور(52).

إذ سکن فيه آخر الفعل (تبين). غير أن هذا البيت يروى برواية، ليس فيها موضع الشاهد، إذ يروى هكذا:

فلما رأى ما غب أمري وأمره وناءت بأعجاز الأمور صدور(53).

51 - ينظر النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل ص235.

52 - ينظر تغيير النحويين للشواهد، ص59، 60.

ويرى **عبد المجيد عابدين** بعد دراسته لظاهرة الإعراب، أن لا يلغي شيئاً من اصطلاحات الإعراب القديمة، أو تغييرها، إلا بقدر ما تسمح به الدراسة التطورية، فهو لا يرى الإعراب إلا محاولة لإيضاح نوع الكلمة، وموضعها من الجملة، وموضع الجملة من السياق كله، فإذا استطاع المعربون أن يوضحوا ذلك، فقد بغوا منه الغاية.

وهو لا يرى ما يمنع من بيان محل الجمل، إن كان لها محل، أو بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب، مثل: جملة الصلة، والجملة الابتدائية والجملة المفسرة، والجملة الاعتراضية وغيرها، والذي يهمله هو الاستغناء عن التأويل وتقدير الإعراب في حالة المفردات المقصورة والمنقوصة، ويضرب لذلك مثلاً بقوله: «فإذا قلنا: "ذهب القاضي، وجاء الفتى" "القاضي" و "الفتى" في موضع الفاعل ولكن ليس من عمل المعرب أن يقدر لها حركة، ما دامت ليست ظاهرة عليها، إنما قدر النحاة أن الأصل فيهما الرفع، قياساً على الفاعل الصحيح» (54).

وعنده أن هذا القياس نظري بحت، ولا يعرف بالضبط، حسب قوله، إذا كان أصل القاضي، والفتى، مرفوعاً أو لا، ويغلب على ظنه أن الأصل فيهما، وفي أمثالهما عدم تحريك الآخر بحركة

⁵³ - ينظر تغيير النحويين للشواهد ص60.

⁵⁴ - المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء الدراسات السامية عبد المجيد عابدين، ط 1/ 1951م، القاهرة. ، ص 121

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

إعراب(55)، قال: «وحسب المعرب، أن يقدر الواقع دون أن يخمن ماذا كان آخر هذه الكلمة المقصورة أو المنقوصة؟ وهذا من نوع الفروض التقديرية التي ليست من العلم في شيء أن يجزم بها، وليس من عمل النحوي أن يتكهن بها» (56).

ونقول: إن المتتبع لقواعد النحاة، وإعرابهم للأسماء المقصورة والمنقوصة، يجدهم لم يتكهنوا بوجود الحركات الإعرابية التي لم تظهر على هذه الأسماء وغيرها، والتي عللوا عدم ظهورها للثقل، أو للتعذر، أو لحركة المحل، بل جزموا بوجودها لأنها تظهر على توابعها، نحو: جاء القاضي العادل، وهذا الفتى الكريم، وجاء أخي الفاضل، وكذلك الشأن في حالتى النصب والجر، عدا الأسماء المنقوصة التي تظهر على آخرها علامة النصب.

يؤكد أنيس فريحة إلى أنه يجب أن يكون التوكيد في تدريس اللغة على لفظة أنشى وقس عليه، لا على لفظة أعرب لأن في الإعراب الكثير من التعسف (57).

55 - قال علي أبو المكارم: " تفدر الحركة الإعرابية في مواضع متعددة في النحو العربي، منها ما يطرد ومنها ما لا يطرد، كما أن منها ما تقدر جميع الحركات فيه ومنها ما تقدر بعض الحركات فحسب". أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية كلية التربية 1973م. ص 292.

56 - المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء الدراسات السامية: عبد المجيد عابدين امصر ص 121.

57 - من مقال ميشال جحا، مجلة الفكر، العدد 61، ص 28.

الفصل الثالث: العامل والأثر في درس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

ويرى محمد كامل حسن: أن الأصل في الإعراب، وهو تغيير أواخر الكلمات، أن يعين على فهم معنى العبارة، وعلى ذلك يجب أن يكون المعنى هو الذي يحدد الإعراب، قال: (ولا نزاع أن العرب حين تكلموا لغتهم معربة، لم يكن رائدهم في صحة الإعراب إلا معاني العبارات، وضرورة التفريق بين التراكيب المتشابهة) (58).

و يؤكد على أن يكون ذلك، هو الغرض الأول من قواعد الإعراب، وكل ما عدا ذلك دخيل على اللغة، وبهذا يرى أن الإعراب يبين لنا دلالة الكلمة من حيث موقعها في الجملة التي تقع فيها قال: «ويخيل إلي أن الإعراب، أصعب على المتعلمين من غيره من قواعد اللغة، ثم هو بعد ذلك أظهر والجهل به أوضح وأقبح» (59).

وينتهي إلى أن صعوبة الإعراب، سببها طريقة تعليمه وتطبيقه (60)، وظاهرة الإعراب، التي تبدت عند النحاة المعاصرين مشكلة المشاكل، يرى حلها الأستاذ عباس حسن بالاعتصام على القرآن الكريم والنص القديم في محض الحركات الإعرابية، وعلامات البناء وما يتصل بها، إلا في متن الكلمات، وفي جمود المصادر والمشثقات وأمثالها، مما يتعلق بصيغة الألفاظ وبناء

58 - النحو المعقول، محمد كامل حسن 1972م القاهرة. ص 2،3

59 - المرجع نفسه ص 2، 3.

60 - ينظر النحو المعقول ص 3.

الفصل الثالث: العامل والأثر في درس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

هياكلها، ومادتها الأصلية، وتقديمتها وتأخيرها، وذكرها وحذفها، فيرى أن يرجع فيها و في أمثالها إلى القياس، بمعناه العام الذي يتيح لنا محاكاة الكلام العربي الأصيل (61).

ويأخذ إبراهيم مصطفى على النحاة، أنهم وقفوا على الشكل الظاهري وأهملوا صلة العلامات الإعرابية بالمعنى، وعلامات الإعراب، عنده، دوال على معان لذا يرى أن يبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها (62).

ويرى أن تدرس علامات الإعراب على أنها دوال على معاني، فالضمة على الإسناد، والكسرة على الإضافة أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة (63).

ثم يضيف حيث يقول: « وللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثر لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليبدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام. (64)

61 - ينظر اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن دار المعارف، ط/2، 1971م، ص 120، 121.

62 - ينظر إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، ط/2 دار الكتاب الإسلامي، 1992م. ص 78.

63 - إحياء النحو إبراهيم مصطفى ص 49 - 50.

64 - المرجع نفسه ص 50.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

أما الحكم النحوي في نظر إبراهيم مصطفى فهو صناعي لا أثر له في الكلام وليس مما يصحح به أسلوب وإنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكافئة يقول: « لا يعيننا أن نلتزمه بل نحب أن نتحرّر منه». (65)

أما الشيخ المتعال الصعيدي، فقد خالف النحاة مخالفة جوهرية في مفهوم الإعراب، لأنه حاول، قدر الإمكان، التخلص من نظرية العامل، والتي وفقها عرّف الإعراب: بأنه تغيير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً (66).

وإنما الإعراب كما يعرفه هو: تصرف أهل العربية، في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها، بين رفع ونصب وجر وجزم (67).

ومع ذلك فقد أبقى المؤلف على التقسيم التقليدي لحركات الإعراب من أصلية وفرعية، وحروف وحذف وإثبات، والجديد الذي أتى به هو: توحيد علامات الإعراب، حيث جعلها واحدة مخالفاً بذلك النحاة الذين جعلوا علامات للبناء، وعلامات للإعراب، فقد اقتصر على علامات الإعراب فقط، دون علامات البناء، فإذا

65 - نفسه ص 50.

66 - همع الهوامع للسيوطي، تحقيق عبد المتعال سالم مكرم ط 1، دار البحوث العلمية 1980م الكويت. 1/ 40، 41.

67 - النحو الجديد: الشيخ عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر 1948م، القاهرة. ص 122.

الفصل الثالث: العامل والأثر في درس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

أعرب النحاة: ذهب: فعل ماض مبني على الفتح وذهبوا: مبني على الضم. ويكتبن: فعل مضارع مبني على الفتح، وجير: مبني على الكسر، ومنذ: مبني على الضم، وأكتب: مبني على السكون. أعرب المؤلف: ذهب: منصوب بالفتحة، وذهبوا: مرفوع بالضممة. ويكتبن: منصوب بالفتحة، وجير: مجرور بالكسرة، ومنذ: مرفوع بالضممة، واكتب: مجزوم بالسكون.

وقد ترتب على هذا الفهم الجديد إدماج الإعراب المحلي في الإعراب القديري، في المفردات والجملة والاستغناء عن باب البناء كله توفيراً، كما يقول، على التلميذ والمعلم والعلم، ما يبذل من جهود في هذا الباب، وكذلك كل ما يتكلف من علل البناء⁽⁶⁸⁾.

أما يعقوب عبد النبي، فيرى أنه يكفي في الإعراب أن يقال: عمدة فيعلم أنه مرفوع بالضممة، وهذا مكمل فيعلم أنه منصوب بالفتحة، ثم إن كلمة الإعراب لا تؤدي كل المقصود، لذا يقترح أن لا يستعاض عنها بكلمة التحليل، بمعنى ذكر مواضع الكلمات، وبيان صيغها، فلا يصح، حسب رأيه، أن يقال: "هم": ضمير جماعة الذكور الغائبين عمدة، وهؤلاء ضمير إشارة للجمع، والذين موصول جماعة الذكور⁽⁶⁹⁾.

68 - ينظر النحو الجديد ص 116، 117.

69 - في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية: عبد الوارث مبروك سعيد، ط1، دار القلم 1985م، الكويت. ص 131.

أما الإعراب عند مهدي المخزومي فهو: بيان ما للكلمة في الجملة وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية، أو قيمة نحوية، ككونها مسنداً إليه، أو مضافاً إليه، أو كونها مفعولاً أو حالاً أو تمييزاً، أو غير ذلك من الدلالات التي تؤذيها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام⁽⁷⁰⁾.

يتضح لنا من هذا التعريف للإعراب، إنكار المؤلف للعوامل النحوية ولا غرابة في ذلك، فقد استعار في كتابه الكثير من توجيهات ابن مضاء، صاحب نظرية هدم العوامل النحوية، وكذلك من أستاذه إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو".

وهذه بعض التطبيقات العملية حاول المؤلف من خلالها إهمال العوامل.

1 - قال الله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)⁽⁷¹⁾. إن: أداة شرط، أحد: المسند إليه، وهو مسند إليه في جملة فعالية فهو فاعل، وهو فاعل مقدم، من: أداة إضافة، المشركين: مضاف إليه بالأداة مخفوض بالياء، لأنه جمع بالواو والنون، والياء والنون.

استجارك: استجار: فعل ماض، والكاف: ضمير المفعول، ثم قال: «وليس في استجارك، ضمير مستتر، ليعرب فاعلاً، كما

70 - في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: مهدي المخزومي، ط/3 1985م لبنان. ص 66

71 - سورة التوبة، آية 6.

الفصل الثالث: العامل والأثر في درس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

كانوا يتصورون، فإن فاعله مقدّم (72) وهم "أحد" ولا حاجة بك إلى أن تقدر فعلاً محذوفاً مفسراً يكون "أحد" فاعلاً له، لأنهم لم يقولوا بهذا إلا على أساس فكرة العامل» (73).

وهنا نجد المؤلف يرفض بشدة فكرة العامل، كغيره من المجددين وإذ في إعرابه لكلمة "المشركين" قال: مخفوض بالياء، والنحاة يقولون: مخفوض بحرف الجر، وعلامة جره الياء وهو لم يبين لنا علامة الخفض، فالنحاة إذن اعتبروا حرف الجر عاملاً، وهو اعتبر ضمناً للياء عاملة، لأنها عملت الخفض كما صرح بذلك.

وكذلك سيقول عنه في حالة النصب منصوباً بالياء، وهذا، لاشك، يجعل التلميذ في حيرة أمام هذه الياء التي تقوم بالخفض والنصب.

أما النحاة فقد سهلوا الأمر على الدارس، إذ جعلوا الاسم منصوباً بكذا، وعلامة نصبه الياء، ومجروراً بكذا وعلامة جره الياء.

2 - قال أبو الطيب: " وإنما ينبغُ الإنسانُ طاقتهُ

72 - وقد اتفقنا مع الأستاذ مهدي المخزومي، في جواز تقديم الفاعل على فعله في مثل هذه الصورة التي تكلف النحاة فيها كثيراً بسبب تمسكهم بنظرية العامل التي ترفض تقدم الفاعل على فعله، ولكننا لم نهمل الضمير العائد في مثل هذه الصورة بل اعتبرناه رابطاً ودالاً على الفعل. ينظر اقتراحاتنا في تيسير بعض القواعد النحوية في خاتمة هذا البحث.

73 - في النحو العربي قواعد وتطبيق ص4.

الفصل الثالث: العامل والأثر في درس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

قال المؤلف: «ولكي نحدد نوعها، ينبغي أن نضع أيدينا على المسند فإذا رأينا أن المسند مما يدل على التجدد والتغير كانت الجملة فعلية فإذا أعدنا النظر فيه وأردنا إلى إعرابه، أعربناه كما يأتي: إنَّما: أداة قصر وتوكيد، يبلغ: فعل الحاضر، الإنسان: فاعل مرفوع، طاقتَه: طاقة: مفعول به، لأنه ليس طرفاً في الإسناد، والهاء: ضمير المضاف إليه تعدى إليه فعل الفاعل، منصوب لأنه ليس طرفاً في الإسناد، والهاء: ضمير المضاف إليه، وقوله، يبلغ طاقتَه هو المسند»(74).

وقول المؤلف: طاقة: مفعولاً لأنه تعدى إليه فعل الفاعل، دليل على الاعتراف بالعامل، الذي ينكره بشدة، فهو لا يختلف عن قول النحاة: وقع عليه فعل الفاعل، الذي عمل عمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول به.

3 - "الجُودُ يُفْقِرُ"

ذكر المؤلف: أن المسند إليه المتحدث عنه هو " الجود " والمتحدث به هو يفقر، وهو فعل الحاضر، فالجملة إذن: فعلية، لأن المسند فيها فعل، وإعرابه كما يأتي:

الجود: فاعل مقدم مرفوع، **يفقر:** فعل الحاضر، المسند، وليس في " يفقر " ضمير مستتر يعود على " الجود " يعرب فاعلاً، وإذا

74 - ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق ص236.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

صح للمعربين تقدير ضمير فيه، لم يكن هذا الضمير سوى إشارة إلى الفاعل المتقدم وليس بفاعل، والفاعل هو "الجود"، وقد تقدم هنا على الفعل، لأن القائل كان يحرص على التنبيه له، فقدمه ليفاجأ بذكره السامعين، ويسترعي بتقديمه انتباههم إليه، ليقع في نفوسهم موقعاً خاصاً (75).

وفي ما ذهب إليه المؤلف من كون الفاعل قد يكون مقدماً على فعله وليس في الفعل ضمير يعود عليه، فقد ذهب إلى ذلك بعض النحاة قبله حيث ذكر السيوطي: أن المعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو: كيف جاء زيد؟ ونحو: (ففریقاً كذبتُم وفریقاً تقتلون) (76). ونحو: (فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ) (77). فعليه لأن هذه الأسماء في رتبة التأخر.

وكذا الجملة من نحو: يا عبد الله، (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) (78). (والأنعام خلقها) (79).

(والليل إذا يغشى) (80) لأن صدورها في الأصل أفعال والتقدير: أَدْعُو زَيْدًا، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم بالليل، وقد

75 - ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق ص 236، 237

76 - سورة البقرة آية 863

77 - سورة غافر 80

78 - سورة التوبة آية 6

79 - النحل آية 5. سورة ا

80 - سورة الليل آية 1.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

تكون الجملة ذات وجهين، وهي إسمية الصدر وفعالية العجز نحو:
زيدٌ يقوم أبوه. (81)

81- ينظر همع الهوامع 38/1.

المبحث الثالث:

تقويم الآراء السابقة:

لم يتوقف اختلاف وجهات النظر حول الإعراب ومسائله، وتقتصر على النحاة القدامى فقط، بل امتدت حتى العصر الحديث، فقد خالف النحاة المحدثون النحاة القدامى في بعض القضايا، المتعلقة بالإعراب ومسائله .

لقد اختلفت الآراء عند المحدثين في ظاهرة الإعراب ، وما قدمه أصحابها من آراء، متباينة في الإعراب، سواء بالدعوة إلى إلغائه و أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة، لاتتحرك بأيّ عامل من العوامل عند النطق بها، أم بعدم الإسراف في عوامله، وجعله غاية لا وسيلة لسلامة النطق والكتابة، خاصة الإعراب التقديري، الذي يقوم على تقدير حركة الإعراب، فيما يتعذر أو يتقل إظهارها، كما هو الحال في إعراب الأسماء المقصورة، والأسماء المنقوصة - كما أسلفنا الذكر - في حلتى الرفع والجر، والأسماء المضافة إلى ياء المتكلم.

فقد رأت لجنة وزارة المعارف بمصر عام 1938م إلغاء

الإعراب التقديري.(82)

82 - ينظر في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ص 113 ، والنحو الجديد ، ص 85 والنحو العربي بين القديم والحديث ص 290.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

وكذلك فعل شوقي ضيف، إذ يرى أن نكتفي في إعراب المقصور والمنقوص بالقول: مبتدأ وخبر أو فاعل، دون ذكر لما بعد ذلك، مما عرف عند القدامى.(83)

ويرى محمد كامل حسين أن لاتتعلق قواعد النحو بالكلمات، التي لا تتغير حركات أواخرها، فليس لنا أن نقدر إعراباً لهذه الكلمات.⁸⁴

والإعراب المحلي في المفردات تعرض أكثرها لنقد شديد من المحافظين، الذين اعتبروا بعضها دعوة إلى التحلل من قواعد النحاة، والقضاء عليها، وخلق بلبلة وفوضى في اللغة وقواعدها التي تعتبر قانوناً لتنظيم الفصحى.

الأمر الذي أوجب علينا تناول هذه الردود، ولاسيما التي قدمت بعض الحلول الجوهرية لتيسير النحو العربي، وإن كانت أغلب المحاولات، كما ذكرنا، ركزت على الجانب النظري دون أن تقدم شيئاً عن المؤلف من الناحية العملية.

ويدعو **جرجس**، فيما قُدّم، إلى التخلص من حركات الإعراب، بعد أن عدها عقبة في سبيل التعلم نشرت في المقتطف كذلك رداً تحت عنوان: "تسهيل صعاب لغة الإعراب". ذكر فيه صاحب المقال، أن هذا يعد خرقاً جديداً، إذ نقع في اللبس الذي

83 - النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل. ص290.

84 - المرجع نفسه ص290.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

يرفعه الإعراب، فلا نعود مثلاً نميز الفاعل من المفعول به، في قولنا: "كلم رشيد فريد" أو غير ذلك (85).

وإذا اعترض عليه بأن أوجبوا الترتيب، عندما لا تظهر علامات الإعراب نحو: "كلم موسى عيسى، ونادى أخي صديقي" «رداً لناقد بقوله: «قلنا لم نتخلص من عقبة إلا لنقع في غيرها، وكأنني أسمع معاشر الشعراء يقولون على الشعر و نظمه السلام، بعد قاعدتهم الجديدة، وجوب الترتيب» (86).

وأقام إبراهيم أنيس قوانين على الحدس والتخمين، لوجود لها إلا في تخيله وتصوره، ثم أراد الاحتكام إليها، وكثيراً ما كان يركن إلى ما يسميه الانسجام، وإذا سألت ما ضوابط هذا الانسجام وما حدوده؟ لا تسمع إلا همهمة لا تبين، وغممة لا تتضح، تارة يكون الانسجام عنده بأن يحرك الحرف الأخير بحركة ما قبله، وتارة يكون بأن يحرك الحرف الأخير بحركة ما بعده، كما يقتضي الانسجام عنده، ألا ينصب المضارع بعد أن، ولا تجر الأسماء بعد حروف الجر، ولا ترفع الأسماء بعد كان وأخواتها. (87).

85 - مجلة المقتطف ج/6 مجلد 29 ص528، وصاحب الرد لم يذكر اسمه بل رمز له بحرف "ش" حمص سوريا.

86 - المقتطف ج/6 مجلد 29 ، ص528.

87 - من مقال الأستاذ عضيمة، الانسجام في اللغة العربية مجلة كلية الشريعة واللغة العربية، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، العدد 2 رجب 1401 هـ - أبها. ص69، 70.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

وذكر أحمد عبدالغفور، أن الذين دعوا إلى إلغاء الإعراب إنما يحاربون الفصحى لأنها لغة القرآن الكريم، والحديث الشريف، لأن سمة العربية الفصحى الإعراب الذي يحدد المعاني، قال: «ورب حركة في الإعراب، أو في بناء الكلمة، تغير المعنى من النقيض إلى النقيض ويضرب لذلك مثلاً على ضرورة ظهور الحركات بقوله: فإن ادعى عليك مدع بمال، وقلت: ماله عندي، بفتح " لام " ماله، فقد نفيت دعواه»⁸⁸.

ويضيف: « وإذا قلت: ماله عندي، بضم "لام" ماله، فقد اعترفت له بمال واختلف باختلاف حركة اللام الألفاظ مع المعاني، فإذا فتحت " اللام " فقد صارت " ما " كلمة و " اللام المفتوحة " لام جر و " الهاء " ضمير في محل جر، وإذا ضمنت اللام فتكون كلمة " مال " من " ماله "، خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة.....»⁽⁸⁹⁾.

وخلاصة نقد المؤلف لآراء دعاة إلغاء الإعراب يتضح في

الآتي:

88 - قضايا ومشكلات لغوية: أحمد عبد الغفور عطار، ط/1، الناشر تهامة المملكة العربية السعودية، 1402هـ - 1986م، جدة. ص97.

89- ينظر قضايا ومشكلات لغوية: أحمد عبد الغفور عطار، ط/1، الناشر تهامة المملكة العربية السعودية، 1402هـ - 1986م، جدة. ص97.

الفصل الثالث: العامل والأثر في درس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

1- إن تسكين أو آخر الكلمات يقضي على قواعد العربية، وعلى البلاغة والفصاحة والبيان والرفيع، وعلى فن القول، وعلى بحور الشعر، وموسيقى الكلم.

2 - إذا كانت الجملة التي تقرأ بالإعراب في خمس ثوان فإنها تقرأ بالتسكين في عشر وفي هذا إطالة لزمن المتكلمين ثم قال: «ولو حاول أحد الدعاة وألقى محاضرة، يلتزم في إلقائها إلغاء الإعراب بتسكين الكلمات لما استطاع»⁽⁹⁰⁾.

3 - وذكر أن قاسم أمين و سلامة موسى قاما بالدعوة إلى إلغاء الإعراب ولكنهما لم يطبقا ما دعوا إليه في الحديث أو الكتابة، ثم يبرهن على فساد هذه الدعوة بقوله: «فالدعاة إلى إلغاء الإعراب كانوا أول الكافرين بدعوتهم»⁽⁹¹⁾.

وذكرت/ج دي بور، أن للعرب شغفاً خاصاً بلغتهم، وكانت هذه اللغة بما حوت من كثرة في المفردات، ووفرة في صور التعبير، وبما في طبيعتها من قبول للاشتقاق خليقة أن تتبوأ مكانها بين لغات العالم، ولو قارناها باللغة اللاتينية في ثقلها وقلّة مرونتها، أو باللغة الفارسية في فرط إسهابها لوجدناها، تمتاز عليهما بما فيها من صور لفظية قصيرة، تدل على المعاني المجردة، وهذه خاصة عظيمة النفع في ممارسة العلوم، فنحن

90 - نفسه ص99..

91 - ينظر قضايا ومشكلات لغوية ص99.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

نستطيع أن نعبر بهذه اللغة العربية، عن أدق الفروق بين المعاني (92).

أما **علي النجدي ناصف**، في رده على الدعوة إلى إلغاء الإعراب والاستعاضة عنه بتسكين أواخر الكلمات العربية، فقد ركز الرد على الجانب المقابل، حتى يظهر فساد الدعوة وبطلانها، ولذلك أخذ في سرد كثير من الآيات القرآنية التي كان لكل منها توجيه في معانيها، حسب القراءة التي قرئت بها، وكذلك بعض الأبيات والأساليب العربية، التي لا يتضح معناها إلا بالإعراب.

وهذه بعض الأمثلة، التي تدل على ضرورة الإعراب لفهم المعنى قال الله تعالى: (**إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفِهِ وَثُلُثِيهِ**) (93). فقرأ "نصفه وثلثه" بالنصب على معنى أنك تقوم أقل من ثلثي الليل، وتقوم نصفه وثلثه، وقرأ "نصفه وثلثه" بالجر على معنى أنك تقوم أقل من ثلثي الليل، وأقل من نصفه وثلثه» (94).

وقال الشاعر:

92- تاريخ الفلسفة في الإسلام: ت/ج دي بور نقله إلى العربية، د/ محمد عبدالهادي أبو ريذة، مكتبة النهضة المصرية، ط/5 د/ت، ص 59.

93 - سورة المزمل: آية 20.

94 - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لجار الله الزمخشري، دار المعرفة، بيروت - لبنان. د - ت . 175 /4، وينظر من قضايا اللغة والنحو: علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، 1376 هـ - 1957م، الفجالة. ص 13.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

هِيَ الْفُرْسُ الَّتِي كَرَّتْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهَا الشَّيْخُ كَالْأَسَدِ الْكَلِيمِ (95)

قد يتبادر إلى الفهم أن لفظ "الكليم" مجرور لأنه نعت "للأسد" الذي جاء مجروراً، ولكن من يتساءل عن معنى البيت، يعرف أن لفظ "الكليم" لا يوصف به الأسد في واقع الأمر، إذ هي صفة للشيخ الذي ورد مرفوعاً، في البيت، وهذا يذهب التساؤل والشك (96).

وفي مثل قولنا: إن الضوء مؤذ للعينين في حال سطوعه خاصة، ويحتمل أن يكون خبراً لـ"إن" فيرفع، ويكون المعنى على الإخبار عن الضوء بخبرين، السطوع والإذاء معاً والإعراب وحده الذي يبين المراد على وجه التحديد (97).

وذكر **فتحي محمد جمعة**: أن الإعراب أو التصرف الإعرابي صفة عربية أصيلة أصالة اللغة العربية ذاتها، ومن أجل ذلك كان الخطأ فيه أول شيء لفت أنظار الناس، ولاسيما بعد أن امتد الخطأ إلى تلاوة القرآن الكريم، فنفر فيق منهم لضبط

95 - المفضليات للمفضل الضبي ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون دار المعارف بمسقط/ 7 د/ت. ص33

96 - ينظر: من قضايا اللغة والنحو ص 23.

97 - ينظر المرجع السابق ص 18. وذكر الزجاجي: " أن الإعراب دال على المعاني، وأنه حركة داخلية على الكلام، بعد كمال بنائه فهو حركة، نحو الضمة في قولك: جاء الطالب، والفتحة من قولك: رأيت الطالب، والكسرة من قولك: مررت بالطالب. ينظر في علل النحو ص 72.

الفصل الثالث: العامل والأثر في درس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

اللسان العربي بمجموعة من القوانين العامة التي تحكم استعمال الناس بنظام اللغة وتقيم السننهم على سوائها المستقيم⁽⁹⁸⁾.

ثم ذكر أن الكلمة العربية، لا تثبت - في كثير من الأحيان- على شكل واحد، ولا تلتزم حركة واحدة، وهذه حقيقة تساوقها حقيقة أخرى وهي أن هذا التغير الشكلي أو الحركي، يرتبط بكلمة أخرى أحياناً أو بالموقع أحياناً، فمثلاً جملة "محمد قائم"، و "إن محمداً قائم" فشكل "محمد" في المثال الأول، غير شكله في المثال الثاني، هذه الحقيقة الواقعة كان حتماً على النحاة أن يلاحظوها، ويعبروا عنها وهم يصيغون قواعدهم أياً ما كان المنهج الذي يجدر بهم أن يتبعوه⁽⁹⁹⁾.

وقد يرد على النحاة أن ظواهر اللغة توصف ولا تعلل، فالجواب أن صنيعهم لم يكن كله تعليلاً بالمعنى الشامل للتعليل بل كان وصفاً مشروحاً أو مفصلاً، لقد كان أمامهم لغة لها خصائص مميزة، والناس أصبحوا يخطئون هذه الخصائص، وينحرفون في كلامهم عنها، فحق عليهم أن يقولوا لقومهم: الكلمة يكون شكلها "كذا" عندما تكون "كذا"، أو يكون معها "كذا"⁽¹⁰⁰⁾.

98 - مجلة كلية الشريعة واللغة العربية ص311 جامعة محمد ابن سعود الإسلامية العدد2 رجب 1401 هـ أُنْهَـا - مقال بعنوان: العوامل النحوية وتفسير ظاهرة الإعراب بين الحقيقة والتهويل فتحي محمد جمعة

99 - ينظر مجلة كلية الشريعة ص 311.

100 - المرجع نفسه، ص 311.

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

ومن خلال تقويمنا للآراء المتباينة في الإعراب

نصل لإلي حقيقة لا تقبل الجدل وهي:

دقة النحاة وعنايتهم بالإعراب لأن به يعرف معنى الكلمة تبعاً لموقفها في التركيب كما أنه وسيلة لضبط الكلمة، حتى يحاكي أبناء عصر اللحن بواسطة القواعد الإعرابية، أبناء عصر الفصاحة، الذين كانوا يتكلمون على سجيئهم، وكما قال الشاعر:

ولسْتُ بَنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيْقِي أَقُولُ فَأَعْرَبُ

وهذا الصنيع من النحاة دليل على حُبهم للغة القرآن، وحرص منهم على عدم تشويهاها بلكنة اللاحنين ورطانتهم.

ونرى أن الدعوة إلى إلغاء حركات الإعراب والاستعاضة عنها بتسكين أواخر الكلمات، دعوة غير مقبولة، لأن الحركة لها دلالة خاصة في المبنى وأثر في إيضاح المعنى، سواء أكانت هذه الحركة في أول الكلمة، أم في وسطها، أم في آخرها، فمثلاً: الفعل "كتب، بفتح أوله يدل على بناء الجملة للمعلوم، وهو ما يسمونه مبنى للمجهول، كما في قولنا: "كُتِبَ الدرسُ" وكذلك قولنا: "جلس جلسة، وجلس جلسة".

نجد أن حركة فتح الحرف الأول من كلمة "جَلَسَة" جعلت الكلمة تدل على المرة، أي عدد الجلسات، وأن حركة جر الحرف

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

الأول من كلمة "جِلسة" جعلت الكلمة تدل على الهيئة التي عليها الجالس (101).

وأما الحركة في وسط الكلمة، فهي كذلك تجعل المعنى يختلف باختلافها، وقد ذكر قطرب في مثلثاته، عدة شواهد تبين اختلاف المعاني لاختلاف الحركات، نحو لفظ "الحلم" فبفتح اللام يدل الفعل على معنى، حلم في نومه.

قال الشاعر:

حَلَمْتُ لَكُمْ فِي نَوْمِي فَعَضِبْتُمْ فَلَ ذَنْبَ لِي إِنْ كُنْتُ فِي النَّوْمِ أَحْلَمُ

وبكسر اللام يفيد معنى: حلم الأديم، إذا فسد،

قال الشاعر:

يَهْنِيكَ الْأَمَارَةَ كُلُّ رُكْبٍ وَقَدْ حَلِمَ الْأَدِيمُ فَلَا أَدِيمَ.

وأما حلم بضم اللام فهو من الحلم والاحتمال:

قال الشاعر:

حَلَمْتُ عَنِ الْأَرَاقِمِ فَاسْتَجَاشُوا فَلَا بَرَحْتَ صَدُورَهُمْ تَفُورُ⁽¹⁰²⁾.

101 - ينظر الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها 9/ 2، أحمد زكي صفوت ط/4 مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1983م مصر.

102 - مثلثات قطرب. تحقيق رضا السنوسي، الدر العربي للكتاب ليبيا - تونس د - ت. ص 34

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

وأما الحركة في آخر الكلمة، فنحو الحركة التي تظهر على "التاء" المتصلة بالفعل، نحو: "كتبت" فحركة سكون "التاء" تدل على أن الفاعلة هي والتاء للتأنيث، وبضمها تدل على أن الفاعل هو المتكلم، وبفتحها تدل على أن الفاعل هو المخاطب، وبكسرها تدل على أن الفاعل هو المخاطبة.

وفي كل هذه الأحوال لم تتغير حروف الفعل "كتب" لا بالزيادة ولا بالنقصان، وكذلك الحركة التي تظهر على كاف الخطاب نحو الكتاب لك، فعلامة فتح الكاف تدل على المخاطب، وعلامة الجر تدل على المخاطبة.

إن وجود الحركة ضروري في الكلمات العربية ولا يمكن الاستغناء عنها، سواء في أول الكلمة أم في وسطها أم في آخرها؛ والذين دعوا إلى إلغاء حركات الإعراب وتسكين أواخر الكلمات يؤمنون بنفس الفكرة الخاطئة وهي من حق الباحث الذي ينشد التيسير في قواعد العربية، أن يلغي أو يغير من أبوابها، ما يراه مصدراً للصعوبة حتى ولو كانت تلك الأبواب تمثل عناصر جوهرية، في نظام اللغة وفي حذفها أو تغييرها هدماً لشيء من مقومات تلك اللغة (103).

فالإعراب من خصائص العربية الفصحى، ومما يدل على ضرورته لفهم المعنى، ومعرفة كون الكلمة في الجملة، فاعلة أو

الفصل الثالث: العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

مفعولة أو مضافة..... إذا كتبنا كلمة "زيد" مثلاً، مفردة دون أن تكون في جملة، فإنها تدل على معنى معجمي، هو مسمى من جنس الرجال، ولكن إذا أخذت هذه الكلمة، مكانها في جمل نحو:

- 1 - جاء زيد.
- 2 - رأيت زيداً.
- 3 - مررت بزيد.

أصبح لها معنى يدل على وظيفتها في الجملة، وهذا المعنى لا يتضح إلا بواسطة الإعراب، فكلمة "زيد" في المثال الأول، أفادت معنى الفاعلية أي أن زيداً هو الذي فعل المجيء، وفي المثال الثاني أفادت معنى المفعولية، أي هو الذي وقعت عليه الرؤية، وفي المثال الثالث أفادت أن المرور وقع به ودل على ذلك وقوعه مجروراً.

ورغم أن زيداً هو نفسه في الأمثلة الثلاثة، ولكن دوره في كل جملة مختلف، والذي كشف لنا اختلاف هذه الوظائف هو الإعراب، بواسطة العلامة، التي اختلفت تبعاً لاختلاف موقع الكلمة في الجملة، من رفع ونصب وجر.

فلو ألغينا الإعراب، أي الحركات التي تظهر في آخر الكلمة واكتفينا بتسكين أواخرها، كما يدعو البعض، لضاعت المعاني ووقعنا في اللبس، ولأدي ذلك إلى فوضى في اللغة،

الفصل الثالث: العامل والأثر في درس النحو بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

ولتحولت الكلمات إلى قوالب جامدة، بعد أن فقدت موسيقى الإعراب.

ومن خلال هذه الآراء المختلفة، التي ذكرناها في هذا البحث للوصول إلى منهج، من شأنه أن يبسر إعراب النحو لدارسيه، مستفيداً من خبرات المجددين، الذين أحسّوا بصعوبة النحو العربي، ولاسيما الإعراب، يتضح لنا أنه ليس هناك فرق كثير، إذا عرف الطالب أن الإعراب يعني: أن العلامة الإعرابية التي تظهر في آخر الكلمة، لا بد أن يتسبب فيها عامل. (104)

أو يعرف أن الإعراب هو: أن يتغير آخر الكلمة بتعاقب الأغراض النحوية التي تؤديها الكلمة في أثناء الجملة (105)، أو يعرف أن الإعراب هو أن يتغير آخر الكلمة رفعاً ونصباً وجرّاً في الاسم المعرب، ورفعا ونصبا وجزماً بالسكون في الفعل المضارع (106).

بل المهم هو الطريقة، التي من شأنها أن تجعل الطالب يترجم هذا الكلام من الناحية العملية، أي يستطيع دون عناء، أن يهتدي إلى إعراب الكلمات في الجمل، ليعرف موقعها الإعرابي في سياقها، ومتى عرف ذلك. استطاع، في يسر، أن يعرف العلامة

104 - التطبيق النحوي: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، 1993م الإسكندرية. ص

105 - في النحو العربي قواعد وتطبيق ص 28.

106 - ينظر تجديد النحو: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ط/3. 1992م. ص 109

الفصل الثالث: العامل والأثر في درس النحوي بين القديم والحديث. أصالة الإعراب في العربية

التي تكون على آخر الكلمة، تبعاً لموقعها في الجملة، سواء أكانت هذه العلامة ظاهرة أم مقدرة.

ومن ثمّ يعرف الدارس المعنى الخاص والمعنى العام لكلمة ما حسب موقعها في الجملة، وهنا يكون الإعراب وسيلة لغاية، أي بواسطة تفهم النصوص العربية وتنشأ الجملة أو العبارة سليمة، كما كان ينشأ فصحاء العرب.

وليس من الصعوبة إيجاد هذه الطريقة إذا تضافرت الجهود من المختصين والمربين في لجان مشتركة من مختلف المؤسسات التعليمية على مستوى الأقطار العربية، مستعينة بالتقنية الحديثة.

الفصل الرابع:

المجددون وتيسير النحو العربي

المبحث الأول: دعوة إلى تيسير الأسماء.

- ضمير الجمع والمثنى بنوعيهما .

- نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة.

- جمع المذكر السالم.

- جمع التكسير.

- رفع الاسم والخبر دائماً حتى مع النواسخ.

- التطبيق الأول.

- التطبيق الثاني.

- التطبيق الثالث.

- الممنوع من التنوين.

- نصب المنادى.

- الأسماء الخمسة.

- إلغاء تعدد أحكام العدد.

- مسائل متفرقة.

المبحث الثاني: تيسير يتعلق بالأفعال:

- أوزان الفعل الثلاثي.
- المطاوعة.
- الأفعال الخمسة.
- تعدي الفعل ولزومه.

المبحث الثالث: اقتراحات جديدة نزع أنها يتسر بعض القواعد النحوية:

- أولاً: حركات الإعراب.
- ثانياً: حذف العامل في المبتدأ والخبر.
- ثالثاً: جواز تقديم الفاعل على فعله.
- رابعاً: تيسير باب الاشتغال.
- واجب النصب.
- ترجيح النصب.
- وجوب الرفع.
- استواء الرفع والنصب.
- ترجيح الرفع.
- خامساً: تيسير باب التنازع:

المبحث الأول: دعوة إلى تيسير الأسماء:

توحيد ضمير الجمع والمثنى.

يرى أصحاب هذا الاقتراح أن الاختلاف بين ضمير المذكر والمؤنث يعد عقبة في سبيل المتعلمين والخطباء والمؤلفين، وهم يرون أن اللغات الحديثة تجعل الضميرين واحداً، والناس في كلامهم على بئتهم يجرون على ذلك لأنه، كما زعموا، أخف على السمع واللسان (1).

يرى الخوري أنه لا ضرر ينال العربية إذا جعل ضمير الجمع المؤنث والمذكر واحداً فبدلاً من القول: النساء مددن، ويمددن نقول: مدوا ويمدون، وبدلاً من القول: بيوتهن وأقلامهن، نقول: بيوتهم وأقلامهم... الخ فجعل الضميرين واحداً دليل على ارتقاء اللغة، لا على انحطاطها» (2).

ومال إليه كذلك عيسى الحلوي، وأضاف له اقتراحاً آخر هو: إلغاء ضميري المثنى، حيث ذكر أن توحيد ضمير الجمع في المؤنث والمذكر لحسن، وتوحيده في مثناهما لأحسن، فبدلاً من

1 - أنظر مقال جرجس الخوري، بالمقتطف ص343.

2 - المرجع السابق ص343.

القول: الجال والنساء والرجلان والمرأتان، ذهبوا، وبدلاً من القول: كتبهم وكتبهن وكتبهما، نقول: كتبهم للجميع (3).

ودعا كذلك سلامة موسى، في معرض مقارنته بين اللغة العربية والانجليزية، إلى إلغاء صيغة المثني، وذلك بإلغاء الألف والنون منه (4).

أما فؤاد طرزي، فيذهب إلى وجوب اعتماد الياء المفتوحة والنون الساكنة في جميع الحالات، وعدم فرض شمول المثني على جميع الأسماء (5).

أما الشيخ أمين الخولي، فيقترح أن يعامل المثني معاملة المقصور أي إلزامه الألف في جميع أحواله الإعرابية قال:

«وأحسب أننا لو رجحنا القصر في الأسماء الخمسة، ثم رجحناه في المثني، نريح ونستريح وأصولهم وقواعدهم تعطي هذا» (6).

أما إبراهيم مصطفى، فلم يجد تأسياً لإعراب المثني واعتبره شاذاً وقرر أنه في العربية غريب كباب العدد، إذ يذكر فيه المؤنث ويؤنث المذكر، وظن أن شذوذه أمر تقرر في سائر

3 - عيسى الحلوة، من مقال في رده على اقتراح جرجس الخوري جزء 26 مجلد 29 ص 530.

4 - البلاغة العصرية واللغة العربية، ص 150 ومجلة الهلال 1077.

5 - أنظر مقال د/ ميشال جحا، مجلة الفكر العدد 61، ص 36.

6 - مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول: الشيخ أمين الخولي، مجلد 7، يوليو 1944م ص 56، وقد قال قبله النحاة: إن لغة بلحارث بن كعب تلزم المثني الألف دائماً، كقوله: إن أبا أباهما قد بلغا في المجد غايتها. مغني اللبيب 38/2.

العربية، واستقام في كل أبوبها، لأنه لا يرى الإعراب بالعلامات الفرعية، كما ذهب النحاة بل يعتبرها حركات مدت فنشأ عنها لينها، تبعاً للمازني (7).

ولكن العلة التي جعلت النحاة لا يقولون بما قاله المازني، ولا يطردون ذلك في بقية الأبواب، إنه وقف في طريقهم المثني، فرأوه في حالة الرفع باللف، أو بالفتحة الممطولة، وهذه بعيدة عن الضمة التي كانت من حقه، ورأوه في حالة النصب بالياء وهي بعيدة عن الفتحة الممطولة، ورأوه في حالة الجر بالياء المفتوح ما قبلها، وهي بعيدة عن الكسرة أو الكسرة الممطولة فليست تصلح لأن تكون حركات ممطولة، فتخرج القاعدة القائلة إن الإعراب كله بالحركات الممطولة، أو غير ممطولة، فلما رأوا ذلك ترجح عندهم أن يكون إعرابها بالحروف، فهي معربة بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرأً (8).

وقد ذهب أيضاً يعقوب عبدالنبي، إلى أن الرفع لا يكون إلا بالضمة، والنصب لا يكون إلا بالفتحة، والجر لا يكون إلا بالكسرة (9).

7 - إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص 113. وينظر تقويم الفكر النحوي ص 187 علي أبو المكارم دار الثقافة. بيروت لبنان. د-ت.

8 - النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: محمد أحمد عرفه، مطبعة السعادة مصر د - ت، ص 189.

9 - في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية: عبد الوارث مبروك سعيد، ط/1. دار القلم 1985م القاهرة، ص 29، عن النحو الجديد ص 25، 26.

قال عبد الوارث مبروك سعيد - في رده : (ما هو موقفه وهذا رايه من الأبواب التي تشذ عن هذه القاعدة وهي: المقصور والمنقوص والمثنى والجمع السالم بنوعيه، والسما الخمسة، والممنوع من الصرف؟⁽¹⁰⁾).

فالمثنى تختفي على آخر مفرده الضمة والكسرة، لتعذر ظهور الأولى مع ألف المثنى، والثانية مع الياء النائية عن ألف التننية وتظهر الفتحة، فالإعراب في الأصل للمفرد، واما علامة التننية الألف والياء، فطارئة والحكم، كما يقول النحاة، للطارئ، لأن رعاية الصيغة أقوى من رعاية حركة الإعراب⁽¹¹⁾.

المطالبة بنصب جمع المؤنث السالم بالفتحة:

قال السيوطي: «وذكر الجمع بألف وتاء، أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم، لأنه لا فرق بين المؤنث كهندات، والمذكر كإصطبلات»⁽¹²⁾. وذكر أن رفع هذا الجمع وجره، فبالضمة والكسرة على الأصل وأجاز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً، وأجازه هشام منهم في المعتل خاصة⁽¹³⁾.

10 - المرجع نفسه ص 30.

11 - ينظر في إصلاح النحو ص 30. وقال الأستاذ عبد الوارث: "تعذر ظهور الكسرة مع الياء، أمر غير مقبول خاصة من الناحية الصوتية، إذ الكسرة والياء من جنس واحد، والقول بأن الياء نائية عن الألف، لا يسوغ هذا الرأي الغريب، فضلاً عما في هذا القول من تكلف وبعث". المرجع نفسه هامش رقم 210 ص 166.

12 - ينظر همع الهوامع 47/1.

13 - همع الهوامع، 47/1.

وذهب إلى رأي الكوفيين من دعاة التجديد أمين الخولي⁽¹⁴⁾، وجرّس الخوري،⁽¹⁵⁾ وقال محمد كامل حسن: (لا يعوق السايقة أن تكون علامة النصب مختلفة في جمع المؤنث السالم)⁽¹⁶⁾.

أما فؤاد طرزي فقد خالف الجميع، حيث دعا إلى اعتماد الألف والتاء الساكنة، في جمع المؤنث السالم⁽¹⁷⁾.

ويرى يعقوب عبد النبي، أن جمع السالم بنوعيه من باب واحد، كل منهما ظهرت على آخره حركة الرفع والجر فقط، وحرّم حركة النصب، والظاهر أن جمع المؤنث، هو المقيس على جمع المذكر، في حرمانه من الفتحة، لأن المانع الصوتي من ظهور الفتحة، مع جمع المذكر موجود وهو الياء التي حلت محل واو الجمع، ولكنه مع جمع المؤنث غير موجود إذ كان من اليسير أن ننطق بالفتح بدل الكسر⁽¹⁸⁾.

وقال: «وفي حالة جمع المؤنث لدينا تخريجان ممكنان لوجود الكسرة في حالة النصب، إما أنه منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وإما أنه مجرور في حالة النصب شذوذاً، وهذا الأخير

14 - ينظر مجلة كلية الآداب: أمين الخولي، جامعة فؤاد الأول ص 58.

15 - ينظر مجلة المقتطف: جرجس الخوري، جزء 4 مجلد 29 أبريل 1905م. ص 343.

16 - اللغة العربية المعاصرة: محمد كامل حسن، دار المعارف 1976م مصر. ص 65.

17- ينظر مجلة المقتطف جزء 4، مجلد 29 محرم 1332هـ أبريل نيسان 1905م، ص 343.

18 - في إصلاح النحو ص 28، عن النحو الجديد.

أولى، طرداً لقواعد الإعراب بالحركات الأصلية، واحتراماً للسليقة اللغوية»⁽¹⁹⁾.

ويذهب مهدي المخزومي إلى أن نصبه بالكسرة موضع شذوذ في إعرابه ⁽²⁰⁾. ويتخذ صاحب إحياء النحو من عدم نصبه بالفتحة دليلاً على أن الفتحة ليست علماً على إعراب⁽²¹⁾.

قال برجشتراسر: «ومن ما لإعراب تطابق الجر والنصب في الجمع المؤنث الصحيح نحو، "بنات" فيظهر أن يكون سببه صوتياً لا علاقة له مع نفس الإعراب» ⁽²²⁾.

والخلاصة أن المجددين ينادون بأن ينصب جمع المؤنث السالم بالفتحة، تبعاً لإعراب الكوفيين، مخالفين بذلك جمهور النحاة، الذين يرون نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة.

ونرى أن ما ذهبوا إليه ليست له أهمية في تيسير النحو، خصوصاً أن الجمع بالألف و التاء ورد في حالة نصبه، منصوباً بالكسرة، وذلك في آيات القرآن الكريم والشعر العربي، إلا ما دعت إليه الضرورة، فأبي رأي يدعو إلى مخالفة النصوص المشهورة

19 - في إصلاح النحو ص 139، نقلاً عن النحو الجديد

20 - في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ص 72 مهدي المخزومي ط/3. 1985م لبنان.

21 - إحياء النحو ص 11.

22 - التطور النحوي للغة العربية ص 120، برجشتراسر، أخرجه رمضان عبدالنواب، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة ودار الرفاعي الرياض 1402 هـ - 1982م.

سيجعل الدارس يقع في حيرة، خصوصاً إذا تعارضت القواعد التي درسها، مع النصوص مثال ذلك، إذا قلنا للتلميذ إن جمع المؤنث السالم ينصب بالفتحة، فهل يعتبر وروده في مثل هذه الآية ليس منصوباً، لأنه ظهرت على آخره علامة الجر؟.

نحو قوله تعالى: (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَائِتِينَ وَالْقَائِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ) (23)

جمع المذكر السالم:

وجمع المذكر السالم: ما لحق آخر مفردة (واو) مضموم ما قبلها، أو (ياء) مكسورة ما قبلها، و (نون) مفتوحة في غير الإضافة، فإن (النون) تُحذف فيها؛ نحو: مسلمون، ومسلمين.

والمشهور في إعرابه الرفع بالواو، والنصب و الجر بحركات ظاهرة على النون مثل: "حين" قال: «وقد جرت اللغة التي نستعملها على إلزامه الياء، ولهذا يكون الأولى فيه أن يعرب بالحركات على النون كحين، أو نلزمه الياء مع فتح النون دائماً» (24).

23 - سورة الأحزاب آية 35.

24 - مجلة كلية الآداب ص 57. جامعة فؤاد الأول، والنحو الجديد ص 215.

والشيخ الخولي كان مسبقاً في هذا الاقتراح، الذي يعد من باب التلفيق في اللغات، فقد جاء في شرح التصريح: «وبعضهم أي النحاة يطرد هذه اللغة، وهي لزوم الياء والإعراب على النون منونة، في جمع المذكر السالم، وفي كل ما حمل عليه»⁽²⁵⁾.

وكذلك ذكر **السيوطي**: أن في جمع لغات أخرى، أحدها: أن يجعل كغسلين في التزام الياء، وجعل الإعراب في النون مصروفاً.

الثانية: أن يجعل كهارون، في إلام الواو، وجعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة.

الثالثة: التزام الواو وفتح النون مطلقاً، وجعل المثني كالمسلمان والجمع كغسلين، أو هارون، مشروطاً بأن لا يجاوزا سبعة أحرف فإن جاوزها لم يعربا بالحركات⁽²⁶⁾.

ويرى **إبراهيم مصطفى**: أن الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع والكسرة علم الجر والياء إشباع، وأغفل الفتح لأنه، عنده، ليس بإعراب قال: «ومما يدلك على أنهم عنوا بالدلالة على الجر، وأغفلوا النصب، أن نظيره وهو جمع المؤنث السالم، رفع بالضمة وجر بالكسرة ثم أغفل الفتح فيه أيضاً، كما أغفل في جمع المذكر

²⁵ - شرح التصريح على توضيح ابن هشام، 77/1 للشيخ خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية الحلبي، د -

²⁶ - همع الهوامع 171/1.

السالم، وكانت المماثلة في الجمعية داعية إلى المشابهة في مسالك الإعراب» (27).

وحاول **المخزومي**، أن يتخلص من العوامل في إعراب جمع المذكر السالم، حيث أعرب " جاء المحمدون"، جاء: فعل ماض، المحمدون فاعل مرفوع، و"مررت بالمحمدين" بالمحمدين : الباء: أداة إضافة، والمحمدين مضاف إليه بواسطة الأداة مخفوض، و " رأيت المحمدين": مفعول منصوب.

ولاحظنا أنه لم يذكر علامة الرفع " الواو" في الجملة الأولى ولا علامة الجر والنصب "الياء" في الجملتين الأخيرتين، رغم أنه عرف جمع المذكر السالم بقوله: (هو ك ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون رفعاً، وياءٍ ونونٍ خفضاً و نصباً) (28).

ويقترح **سلامة موسى**، إلغاء الواو والنون من جمع المذكر السالم دون أن يقدم، كغيره ، البديل، بل اكتفى بالقول فقط، حيث ذكر أن في العربية ما زاد على الواحد قد يكون اثنين، أو فهو ليس مفرداً لا جمعاً، بل هو صيغة خاصة تحتاج إلى قواعد (29).

27 - إحياء النحو ص111.

28 - في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: مهدي المخزومي، ط/3، 1985م، لبنان. ص 73، 74.

29 - مجلة الهلال: سلامة موسى، يوليو 1926م، ص 1077، وينظر البلاغة العصرية واللغة العربية ، سلامة موسى. دار سلامة موسى للنشر 1964م القاهرة. ص 150.

أما فؤاد طرزي، فيرى اعتماد الياء والنون الساكنين في جميع

الحالات(30).

ويذهب يعقوب عبدالنبي على أن جمع المذكر السالم، مرفوع بالضمة الظاهرة على آخر المفرد، ثم عرضت الواو للدلالة على صيغة الجمع والتذكير، أما حالة الجر، فإن الكسرة وعلامة الجمع تضادتا، فتغلبت علامة الإعراب على علامة الجمع، فقلبت واو الجمع "ياء" ثم حمل النصب على الجر، إذ لو تغلبت الفتحة لصارت الصيغة الحاصلة، صيغة تثنية، ولو تغلبت علامة الجمع على الفتحة، لصارت الصورة الحاصلة صورة جمع مذكر في حالة الرفع (31).

وذكر صاحب المفتاح، أن العرب خصوا الضمة بالعمدة، والكسرة بالوسيط، والفتحة بالفضلة، ليكون الأول مرفوعاً، والثاني مجروراً والثالث منصوباً، وذلك في إعراب الأسماء(32).

وقال عبدالفتاح بحيري، في اعتراضه على ما ذهب إليه المؤلف، ولاسيما في إنكاره للعوامل النحوية: «وإذا لم يكن للعوامل أثر في الجملة فما الذي يرشد المتكلم إلى التعرف على

30 - مجلة الفكر العربي: فؤاد طرزي، معهد الإنماء العربي بيروت، العدد61. سبتمبر 1990م، ص 36

31 - في إصلاح النحو ص 130 نقلا عن النحو الجديد.

32 - من مقال عبد الفتاح بحيري بمجلة كلية العلوم الاجتماعية ص 615. جامعة ابن سعود العدد الأول سنة 1997.

الوسيط، والفضلة في النحو: " مررت بالمصلين ورأيت الفائزين "؟»³³.

ثم قال: «لا يشك أحد، باستثناء المؤلف، في أن الذي أرشدنا إلى الوسيط في الجملة الأولى هو "باء الجر" وأن الذي أرشدنا إلى الفضلة في الجملة الثانية هو الفعل "رأى" والنحاة جميعاً القدامى منهم والمحدثون لم يقولوا بأكثر من هذا، فإذا وافق على ذلك، فما الجديد الذي أتى به؟» (34).

ونصل مما قدمه المجددون من اقتراحات في جمع المذكر السالم إلى أن الإبقاء على قواعد النحاة القدامى أولى لأنها لا تتعارض مع المشهور من نصوص اللغة، ولا سيما القرآن الكريم لأن هذه القواعد وضعت وفق المشهور من لغة العرب، أما غير المشهور فلم يهمل بل حفظ ولم يقس عليه.

وفي ما ذهب إليه صاحب المفتاح لم يعط تفسيراً واضحاً لدمج حالتى النصب والجر في جمع المذكر السالم، والمثنى في علامة واحدة، هي "الياء" وكذلك دمج حالتى النصب والجر في الأسماء الممنوعة من الصرف، في علامة واحدة هي "الفتحة" وكذلك دمج حالتى النصب والجر في جمع المؤنث السالم، في علامة واحدة هي الكسرة، بل اكتفى بالقول: «ودمجوا الحالتين

³³ - المرجع نفسه 615.

³⁴ - ينظر المرجع نفسه ص 615، 616.

الثانويتين، وجعلوا لهما علامة مشتركة في الأسماء التالية: جمع المذكر والمؤنث السالم، والممنوع من الصرف والمثنى» (35).

الجمع المكسر: وهو ما تغير صيغة مفرده؛ نحو: رجالٌ.

يرى **حسن الشريف**: أن جموع التكسير مشكلة، لأنها جعلت اللغة العربية في حجم أربع أو خمس لغات، إذ يجمعون "بائس" على بائسون، وبؤوس وبؤساء، و يجمعون "زهرة" على زهر و أزهار، وأزاهير وأزاهر وزهور، وحسب رأيه، أن السبب الذي جعل هذا التعدد لصيغ المفرد الواحد هو استباحة شعراء العرب صياغة الجموع، كلما اقتضى وزن البيت صيغاً جديدة كأن الشاعر منهم يعرف أن جمع صديق: أصدقاء، فإذا استعمل أصدقاء وانكسر البيت، عمد إلى صيغة جمع يستدعيها تناسب الوزن والبحر (36).

ويقترح لعلاج ذلك، أن تجمع الأسماء التي يجوز جمعها جمعاً مذكراً سالماً، وجمع تكسير، ويكتفي فيها بصيغة جمع المذكر السالم، وتلغى صيغ جمع التكسير الأخرى، فتجمع "كافر" على كافرون، وتلغى كفار وكفرة وكوافر، أما الأسماء التي لا

35 - المرجع السابق ص 615.

36 - من مقال حسن الشريف مجلة الهلال، أغسطس 1938م، ص 1113

تجمع جمعاً سالماً، فتبقى لها صيغة واحدة، من صيغ جموع التكسير، فتجمع "زهر" على أزهار وأزاهير وزهور.

كما يقترح أيضاً، عدم الممانعة في استبقاء هذه الصيغ المتعددة في المعاجم الكبرى لتيسر للمتخصصين فهم الكتب القديمة، والأدب القديم (37).

أما فؤاد طرزي فيرى الإبقاء على المستعمل منها والشائع فقط (38).

ويذهب سلامة موسى إلى إلغاء جمع التكسير والاكتفاء بالألف والتاء لغير المذكر السالم (39)، وقال: «عندنا في جموع التكسير قواعد لا تحصى بل يكاد أن يكون لكل كلمة قاعدة، والمعرفة التامة بجموع التكسير تحتاج إلى العمر كله، ولو كانت مئة سنة» (40).

وذكر محمد كامل حسن، عند حديثه عن مقومات السليقة، أن جموع التكسير متعددة جداً، وقد بذلت محاولات لتنظيم قواعدها وأن التقيد بهذه القواعد معوق للسليقة من غير شك وليس مما يعين على معرفة الجمع الصحيح، أن تكون هناك

37 - المرجع السابق، ص 1114.

38 - من مقال، ميشال جحا، مجلة الفكر العربي عدد 61، سبتمبر 1990م، ص 36.

39 - مجلة الهلال، أغسطس 1938م: ص 1077.

40 - البلاغة العصرية واللغة العربية ص 147.

عشر قواعد لذلك، وقد دلت الإحصاءات على أن أغلب الجموع على وزن: أعمال وبصائر ويقترح أن يكون هذا هو الجمع دائماً، إلا إذا اشتهر خلافه وبذلك ينتهي هذا الأمر الذي يصعب، حسب رأيه، على المتعلمين استيعابه» (41).

ومن خلال ما نادى به هؤلاء يبدو أنهم يتجاهلون أن مشكلة جموع التكسير أعقد وجذورها أبعد من مجرد وجود أكثر من صيغة للمفرد الواحد، وأخطر جوانب هذه المشكلة، وثيقة الصلة بطبيعة اللغة العربية، كلغة سامية، وليس من اليسير حل مثل هذا الضرب من المشاكل الجوهرية عن طريق هذا الأسلوب السطحي (42).

وقد اتضح لنا من هذه الآراء والاقتراحات للمحدثين، أنهم صوروا جموع التكسير إحدى مشاكل اللغة العربية، وأنه يعسر على التلميذ الإمام بها وقد غالى البعض، حين دعا إلى حذفها نهائياً، أو حذف الكثير منها، والاكتفاء ببعض الجموع فقط، وإهمال الكثير منها رغم وجوده في النصوص العربية.

وفاتهم أن صيغ جموع التكسير للكلمة الواحدة، قد تؤدي معنى يختلف عن الصيغ الأخرى، لنفس الكلمة وعن معنى أنواع الجموع الأخرى للكلمة ذاتها، فمثلاً كلمة بيت إذا جمعت على

41 - اللغة العربية المعاصرة، محمد كامل حسن، ص 147.

42 - في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص 95.

أبيات، كان المراد منها، أبيات الشعر للقصييدة، وإذا جمعت على بيوت، كان المراد منها المساكن المعروفة، وهذا كثير.

وكذلك ورود جموع التكسير المختلفة في القرآن الكريم، التي دعا البعض إلى إهمالها نحو: "الكفرة" و "الكفار" و "الكوافر" نحو قوله تعالى: (أَوْلَئِكَ هُمُ الْكٰفِرَةُ الْفَجْرَةُ) (43) وقوله عز من قائل: (فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) (44). وقوله سبحانه: (وَلَا تَمْسِكُوا بِعِصْمِ الْكُوفِرِ) (45)

من هذا لا نرى إلغاء هذه الجموع، فإن في حذفها حذفاً لجزء كبير من اللغة، بل نقترح حلاً لعلاج الصعوبة الناجمة عن تعدد صيغها، ان تعطى للتلميذ على مراحل خلال السنوات الدراسية، حتى إذا أكمل مرحلة الدراسة الجامعية، استطاع الإلمام بها دون ضجر.

أما إذا أعطيت له كاملة بصيغها المتعددة في مرحلة دراسية معينة، فلاشك أنه يحس بالصعوبة من تعلمها وهذه مشكلة قواعد النحو، التي يشعر الجميع بثقلها وعسرها، جاءت الصعوبة، ليس من القواعد نفسها، بل من طرائق التدريس والمنهج الذي تُقدم من خلاله.

43 - سورة عبس آية 41.

44 - سورة الممتحنة آية 10.

45 - سورة الممتحنة آية 10.

رفع الاسم والخبر دائماً حتى مع النواسخ.

النواسخ تحدث تغييراً في الجملة الداخلة عليها، كما عليه جمهور النحاة، فمثلاً إذا دخلت كان أو إحدى أخواتها، على المبتدأ والخبر، رفعت الأول ونصبت الثاني، نحو قوله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً) (46). وإذا دخلت إن أو إحدى أخواتها كذلك عليهما، نصبت الأول ورفعت الثاني نحو: إِنَّ الْحَقَّ ظَاهِرٌ.

وكذلك بقية النواسخ وأما المجددون فلا يرون ضرورة هذا القيد الذي وضعه جمهور النحاة.

إذ يذهب الأستاذ جرجس الخوري إلى أن معنى العبارة يفهم من غير إعراب، ولا داعي إلى اختلاف أحكام الإعراب بين الأفعال الناقصة، والأحرف المشبهة بالفعل، ولا النافية للجنس قال: «أما كان الأولى رفع الاسم والخبر، دائماً حسب الأول وإراحة النفس من اختلاف النواسخ، وتعقيدات أحكام لا النافية للجنس؟» (47)

أما يعقوب عبد النبي فيرى نصب المسند إليه، بعد "إن" وأخواتها، حملاً لها على الأفعال الطالبة للمفعول، لوجود شبه

46 - سورة الفتح آية: 14.

47 - في إصلاح النحو ص 124. نقلاً عن إصلاح النحو ليعقوب عبد النبي.

لفظي بينهما، وهو يستدل لذلك ببطلان عملها حين تلحقها "ما" لأن امتزاج "ما" بها مخرج لها عن شبهها بالفعل⁽⁴⁸⁾.

ويعتبر صاحب المفتاح: "إنّ أو إحدى أخواتها" فضلة مكملة، لأنّ "إنّ" و أخواتها عنده، أركان فعلية ناقصة، تتم بالاسم، وخبر "إن" مسند إليه، عنده كذلك، كما أن خبر كان أو إحدى أخواتها عنده أيضاً فضلة حيث جاء منصوباً⁽⁴⁹⁾.

وبعد أن ناقش صاحب اللغة العربية المعاصرة، النحاة فيما ذهبوا إليه، في أسماء النواسخ وأخبارها، ذكر أنه في النحو الحديث تكون هذه المنصوبات منصوبة لأنها تكملة.

وبهذا يلغي من النحو باب خبر كان، إذ يراه منصوباً لأنه تكملة للكينونة، وأنّ كان تدل الكينونة في الماضي، وفي غير الماضي والفرق بينهما بلاغي، وليس إعرابياً، وهذا يراه سبباً لعدم البحث في إسم كان وخبرها، إسمها مرفوع بالطبع لأنه متحدث عنه، وخبرها منصوب بالطبع لأنه تكملة، فإذا لم يوجد أحدهما فلا

48 - من مقال جرجس الخوري، المقتطف، ص 343، وقد دعا في المقتطف أستاذ رمز لاسمه بحرف "ش" من خلال رده على اقتراح الخوري - العلماء والمنقطعين منهم لتدريس اللغة على الخصوص، تجريد العربية من التعليقات الباردة والآراء المتضاربة، وتلك اللغات المهملة، ووجوه التركيب الضعيفة ثن النظر في القواعد نفسها وجمعها في حدود جامعة مانعة سهلة الفهم، تستوفي قواعد الإعلال مثلاً التي تستغرق في المختصرات أكثر - من عشر صفحات، بعشر قواعد، لا تزيد الواحدة منها على السطرين، وإلغاء مسألة التعليق في باب3 القلوب" التي يستغنى عنها وطرح "أفعال المقاربة" من باب النواسخ، لأن نصبها لخبرها، أمر وهمي ما دام لا يقع خبرها إلا جملة. المقتطف ص 528.

49 - من مقال عبد الفتاح بحيري بمجلة كلية العلوم الاجتماعية ص 609 جامعة ابن سعود الإسلامية.

داعي لتقديره، كما يعتبر كذلك، ما بعد ظنّ وأخواتها منصوباً على التكملة» (50).

وفي إنّ وأخواتها، يقرر المؤلف أن المتحدث عنه مرفوع دائماً، وفي تعليقه لورود إثم إنّ وأخواتها منصوباً، والذي خالف قاعدته هذه، يراه مخالفاً للقواعد، إذ ذكر أن المخالفة أمر مألوف في اللغات، ولا داعي لالتماس علل مخالفة للقواعد، قال: «وإذا كنا في هذه الحالة نجد شيئاً يشبه التعليل، فذلك "إنّ، أنّ و أخواتها" إذا جاء بعدها ضمير كان هذا الضمير منصوباً، فنقول: "إنك و لكنك" ولا تقول: "إن أنت" فجرى على الألسنة أن يكون المتحدث عنه منصوباً إذا سبقته إحدى هذه الكلمات» (51).

وعنده أن هذا الخروج عن قاعدة رفع المتحدث عنه طبيعياً ومعقولاً، ويضع لذلك القاعدة الآتية: «ويقال في إعراب هذه الجمل إن المتحدث عنه حقه الرفع، لولا أن سبقته "إنّ" وبذلك يستقيم هذا الباب مع أبواب الرفع والنصب الأخرى - حسب زعمه-» (52).

وقد سبقه إلى ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى، إذ يرى أن "إسم إنّ" متحدث عنه وحقه الرفع، غير النحاة قد أخطأوا فهم هذا

50 - اللغة العربية المعاصرة، ص 110.

51 - المرجع نفسه ص 110، 111.

52 - ينظر اللغة العربية المعاصرة، ص111.

الباب وتدوينه، وبعد استطراد حاول فيه أن يثبت أنه مرفوعٌ، قال: «فهذا المسالك من العربية يفسر لنا ما نراه في استعمال العرب إثم إن منصوباً، وما نجده من أثر الرفع فيه، إذ يجيء أحياناً مرفوعاً، ثم يعطف عليه ويؤكد بالرفع أيضاً، وذلك أنهم لما أكثروا من اتباع إن بالضمير جعلوه ضمير نصب، ووصلوه بها وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً» (53).

وقد عرف الشيخ عبد المتعال الصعيدي، المبتدأ والخبر تعريفاً شاملاً، تتضح فيه معالم التيسير التي تمثلت في تقليل الأبواب فقد عرف المبتدأ والخبر بقوله: «هو الاسم المتحدث عنه في الجملة الإسمية، والخبر هو: الجزء المتحدث به في الجملة الإسمية، مثل: زيد قائم، كان زيد قائماً، إن زيدا قائمٌ، زيدا مررت به، رب كريم لقيته» (54).

وقد قسم المبتدأ والخبر إلى أربعة أنواع هي:

الأول - أن يكونا مرفوعين، عندما لم تدخل عليهما كان أو إحدى أخواتها أو أن أو إحدى أخواتها نحو: العلم نورٌ.

الثاني - المبتدأ المرفوع والخبر المنصوب، حيث يرفع المبتدأ وينصب الخبر، إذا دخلت عليهما كان أو إحدى أخواتها، مثل: كان

53 - إحياء النحو إبراهيم مصطفى ص 70.

54 - النحو الجديد : الشيخ عبد المتعال الصعيدي ، ص 249 ، 250.

محمد مسافراً، يكون الجو معتدلاً، كن مجتهداً، وأما كان فيكفي أن تعرب فعلاً ناقصاً، والفعل الناقص هو الذي لا يحتاج إلى فاعل في الكلام ويعرب المرفوع بعدها مبتدأً، ويعرب المنصوب بعدها خبراً» (55).

الثالث - المبتدأ المنصوب والخبر المرفوع، حيث ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، إذا دخلت عليه "إن" أو إحدى اخواتها، مثل: إنَّ اللهَ غفورٌ (56).

الرابع - المبتدأ الذي يرفع وينصب، حيث فيه المبتدأ يرفع تارة و ينصب تارة أخرى، وهو المبتدأ الذي يقع بعده فعل، يعمل النصب في ضميره، أو ملابسه، أو يتعلق به جار لضميره، أو ملابسه مثل: زيداً أكرمته، زيد أكرمت أخاه، زيد مررت به، زيد مررت بأخيه.

وهذا المبتدأ له ثلاث احوال هي:

1- جواز الرفع والنصب، وهذا غذا لم يقع بعد ما يوجب رفعه أو نصبه نحو: زيد أكرمته، فيجوز فيه الرفع، ويجوز فيه النصب زيداً أكرمته.

55 - ينظر النحو الجديد ص 2501.

56 - المرجع نفسه، ص 252.

2- وجوب الرفع، وهذا إذا وقع بعد ما يوجب رفعه مثل:
خرجت فإذا زيد يضربه عمرو.

3 - وجوب النصب، وهذا إذا وقع بعد ما يوجب نصبه مثل:
إن زيدا لقيته فأكرمه، وتعرب إن فيه أداة شرط، وشرطها جملة
زيداً لقيته، فيكون الشرط هنا جملة إسمية (57).

وباقتراحه هذا، تعد النواسخ التي تدخل على الجملة الإسمية
غير عاملة، فيستغنى عن باب الاسم والخبر لكان
وأخواتها، وكذلك يستغنى عن باب الاسم والخبر لإن وأخواتها، فأما
كان وأخواتها، فيكتفي في إعرابها: أفعال ناقصة فقط، وأما إن
وأخواتها فيكتفي بذكر معانيها فقط نحو: "إن" للتوكيد و "ليت"
للتمني...

وقد ذكرنا في المبحث الخامس من الفصل الأول (58) أن
الدكتور شوقي ضيف، أدمج باب كان في الفعل العام، وأعرّب
مرفوعه فاعلاً، ومنصوبه حالاً، أما في باب "إن و أخواتها"
فيعرّب منصوبها مبتدأ، ومرفوعها خبر للمبتدأ مثلما ذهب في
ذلك الشيخ عبد المتعال الصعيدي، كما تبين هذه التطبيقات :

57 - ينظر النحو الجديد، ص253.

58 - ينظر حاجة النحو إلى تصنيف جديد في هذا المبحث حيث حاول شوقي ضيف تصنيف أبواب النحو مستغنياً عن نظرية العامل.

إذ ناقش الشيخ مقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية وحاول من خلال مناقشته أن يكون ناقدا سبيله البناء، قال: «وكان سبيلي في هذا مخالفا لسبيل غيري، في مؤاخذته عليها، لأنني قصدت إلى ما قصدت إليه من تيسير قواعد الإعراب، فهدمت من عملها لأبني أحسن منه، وأبطلت من رأيها لأصل إلى الرأي الذي يتعذر على أعداء الإصلاح هدمه، فتعلو به كلمة الإصلاح، وينكمش لقوته أعداء التجديد» (59).

وذكر أنه أراد أن يوضح ما ذهب إليه بتطبيقات، تبين سبيله في الإعراب، وغايته أن تظهر هذه التطبيقات أن مذهبه مطرد، ورأيه مستقيم لا شذوذ فيه ولا اضطراب (60).

التطبيق الأول:

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينٌ فَمَنْ دَا يُعَزِّي الحَزِينَا.

ألا: أداة استفتاح مجزومة بالسكون

الظاهر.

إن: حرف توكيد منصوب بالفتح

59 - النحو الجديد ص139. قال د/ عبد المجيد عابدين: " وقد استفاد الصعيدي من المحاولات السابعة، حيث أضاف نظرات خاصة في دراسة النحو لها قيمتها، ولكنها على حال محاولة كسابقاتها جزئية محدودة، ولم يمس فيها أسس النحو القديم، إلا في القليل النادر" المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء الدراسات السامية ص6.

60 - ينظر النحو الجديد ص 140.

قلبي: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة قبل ياء المتكلم، وقلب مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره، وهذا أحد أنواع المبتدأ المتعدد عنده، كما بيّنا فيما سب

لدى: ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على آخره، متعلق بحزین مقدم عليه.

الظاعنين: مضاف إلى لدى، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة .

حزین: خبر المبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة، وهذا نوع من أنواع خبر المبتدأ المتعدد عنده، كما ذكرنا. **فمن** ذاء: الفاء للتفريع منصوب بالفتح الظاهر.

من: خبر مقدم مرفوع بضمه مقدرة على آخره.

ذا: إسم موصول مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدرة على آخره.

يعزي: فعير مضارع مرفوع بضمه مقدرة على آخره، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو،

والجملة من الفعل والفاعل صلة
الموصول.

الحزین: مفعول به منصوب بالفتح

الظاهر. (61)

يتضح لنا من هذا التطبيق الآتي:

- 1- استغنى المؤلف عن العوامل، حيث أهمل "إن" وجعلها غير عاملة وأعرّب الاسم الذي يليها مبتدأ، مخالفاً النحاة الذين يعربونه إثم إن، وكذلك أعرّب كلمة "حزین" خبر للمبتدأ، وليس خبر لـ "إن".
- 2- ألغى باب البناء كله كما رأينا في إعرابه لـ "ألا، وإن، وياء المتكلم، ولدى، وقمن".
- 3- لم يبلغ الإعراب التقديري.
- 4- لا يرى داعياً إلى القول إن الاسم الموصول، لا محل له من الإعراب لأنه يعنى بإعراب الجمل، التي يرى وجوب تقديره فيها.

التطبيق الثاني:

ببَدَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ.

ببذل: الباء: حرف إضافة مجرور بالكسر الظاهر.

بذل: مجرور بالكسر الظاهر، وهما متعلقان بساد ومقدمان عليه.

وحلم: الواو: حرف عطف منصوب بالفتح الظاهر.

حلم: معطوف على بذل مجرور بالكسر الظاهر.

ساد: فعل ماض منصوب بالفتح الظاهر.

في قومه: في: حرف إضافة مجزوم بالسكون الظاهر.=

قوم: مجرور بالكسر الظاهر، وهو مضاف، وضمير الغيبة مضاف إليه مجرور بالكسر الظاهر.

الفتى: فاعل مرفوع بضمه مقدرة على آخره.

وكونك: الواو: حرف عطف منصوب بالفتح الظاهر.

كون: مبتدأ مرفوع بالضم الظاهر، وضمير الخطاب مضاف إليه مبتدأ ثان، مجرور بكسرة مقدرة على آخره، من حيث أنه مضاف إليه، مرفوع بضمه مقدرة على آخره من حيث أنه مبتدأ.

إياه: خبر المبتدأ الثاني، منصوب بفتحة مقدرة على آخره.

عليك: على: حرف إضافة مجزوم بالسكون الظاهر، وضمير الخطاب مجرور بكسرة مقدرة على آخره، وهما متعلقان بيسير مقدمان عليه.

يسير: خبر المبتدأ الأول، مرفوع بالضم الظاهر. (62)

يتضح لنا من هذا التطبيق الآتي:

1 - جعل حروف الجر للإضافة، وأعرّب الاسم المجرور بعده، مجروراً بالعلامة، وليس بحرف الجر، لأنه - كما ذكرنا - لا يرى القول بالعامل.

2 - لم ينكر المتعلق كما ذهب ابن مضاء، كما أسلفنا في المبحث الأول من هذا الفصل.

3 - تكلف كثيراً في إعراب كاف الخطاب، في "كونك، لأنه استغنى عن البناء كما ذكر".

التطبيق الثالث:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

يغضي: فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على آخره وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

حياءً: مفعول لأجله، منصوب بالفتح الظاهر

ويُغضَى: الواو: حرف عطف منصوب بالفتح لظاهر.

يغضَى: فعل مضارع محذوف الفاعل، مرفوع بضممة مقدره على آخره.

من مهابته: من: حرف إضافة، مجزوم بالسكون الظاهر.

مهابة: مجرور بالكسر الظاهر وهما متعلقان بـ يغضَى،
وضمير الغيبة مضاف إلى مهابة مجرور بالكسر
الظاهر.

فم : الفاء: للتفريع منصوب بالفتح الظاهر.

ما: نافية مجزومة بالسكون الظاهر.

إلّا: فعل مضارع محذوف الفاعل، مرفوع بالضم
الظاهر ومفعوله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

إلّا: أداة استثناء مجزومة بالسكون الظاهر.

حين: ظرف زمان منصوب بالفتح الظاهر، متعلق بـ
يكلم.

يبتسم: فعل مضارع مرفوع بالضم الظاهر وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هون وجملة الفعل والفاعل مضاف إلى حين مجرورة بكسرة مقدرة. (63)

نتيجة هذا التطبيق هو:

1 - (بالإضافة إلى ما ذكرنا في التطبيقين السابقين) فإنه يقدر وجود الحركات في الأفعال المعتلة، كما يقدرها في الأسماء المقصورة والمنقوصة، كما عليه جمهور النحاة.

2 - استغنى عن باب نائب الفاعل، حيث اعتبر الفعل المبني للمجهول فعلاً محذوف الفاعل، وإذا ظهر فاعله، الذي يعرّبه النحاة نائب فاعل ألحقه باب المفعول به المرفوع، كما ذكرنا.

وعلى هذا يكون الفعل عنده ثلاثة: فعل فاعله موجود، وفعل فاعله مستتر، وفعل لا فاعل له.

وقد حاول المؤلف في هذه التطبيقات الثلاثة، أن يبين اضطراد ذلك الإعراب الجديد وبيان ما فيه من الاختصار والتيسير.

ويبدو أن بعض ما ذهب إليه جدير الاهتمام، خاصة دمجها علامات الإعراب، وبهذا وفر على المتعلم الإمام بعلامات خاصة بالبناء، وأخرى خاصة بالإعراب، وكذلك إدماجه للإعراب المحلي في الإعراب التقديري، لأنه لا يوجد هناك ما يدعو للفرق بينهما.

الدعوة إلى صرف الممنوع من التنوين:

يدعو **جرجس الخوري** إلى صرف الممنوعات من الصرف نثراً، كما تصرف شعراً، وإلغاء أبواب موانع الصرف من كتب النحاة ويحاول إثبات هذه الدعوة بقوله:

«ولعل البعض يزعمون أن تنوين الممنوع من الصرف، وجره ثقیلان على السامع والمتكلم، ولكن مسألة الثقل من صرف الممنوعات، مسألة وهمية، فالشعراء يصرفون ولا يكدر ذلك شيئاً من صفو الشعر، وهو ريحانة النفوس، ومن هنا يا ترى يستثقل أن يسمع، أو يتلفظ بالكلمات التالية منونة ومجرورة أحمرّاً أحمرّاً، مساجدٌ مساجدّاً، مساجدٍ، إبراهيمٌ إبراهيماً، إبراهيمٍ؟» (64).

وكذلك يرى **عيسى الحلّو**، صرف الممنوعات إلا الكلمات الأجنبية لا لأنه يستثقل لفظاً، أو يكره سماعاً، حسب ظنه، بل لأن عدم تنوينها وجرها دليل على غرابتها عن اللغة،

ويقترح أن تصدر هذه الأسماء بحروف كبيرة عند كتابتها، كما يفعل في اللغة الانجليزية ليفرق بين أعلامها وكلامها (65).

وقال **حسن الشريف**: «خذوا مثلاً موانع الصرف، وقلوا لي كم يقضي الطالب من أيامه في مذاكرتها، واستظهار أوزانها وقواعدها ومستثنياتها، ثم قولوا لي ما فائدة وجود هذه الموانع، وماذا يضير اللغة إذا حذفت كلها بجرة قلم؟» (66).

ثم أخذ يدعم رأيه هذا بأدلة من واقع اللغة ومذاهب النحاة قال: «لقد تحلل الشعراء من موانع الصرف، وأقرهم النحاة على ما فعلوا، فقالوا: يصرف الشاعر ما لا ينصرف» (67).

وهو يطلب منهم أن يقولوا أيضاً: والناثر يصرف ما لا ينصرف وهذا يخلصنا من عناء حفظ أوزان كثيرة، وقواعد متعددة، وبعد أن تساءل عن الفرق بين الأسماء التي تصرف، والتي تمنع من الصرف فقد ذهب إلى أن هذه الفوارق ليست حجة للمنع ثم قال بعد ذلك: «احذفوا موانع الصرف بجرة قلم، أو اقطعوا الصفحات الخاصة بها من كتب النحو، فلن تتغير معاني

65 - عيسى الحلو، من خلال مقال في تأييد ما ذهب إليه الخوري . المقتطف ص 530.

66 - نفس المرجع ص 530.

3 - نفسه 530.

الكلام، ولن تنحط أساليب الكتابة، وإنما ستوفرون على المعلمين والمتعلمين عناء لا طائل من ورائه، وجهداً لا فائدة فيه» (68).

ونرى أن الشعراء لم يتحللوا من موانع الصرف، ولا من غيرها من القواعد النحوية، وإنما التزموا بها ونادراً ما ينون الممنوع من الصرف، أو يجرونه بالكسرة بدل الفتحة (69)، بل أخذ النحاة من قصائدهم شواهد، تؤيد ما ذهبوا إليه في وضع القواعد، لأن النحاة لا يقولون في اللغة بأهوائهم.

وكانني بالنحاة يقولون: «إننا نتتبع ما ورد في النصوص مصروفاً وكان حقه أن يمنع من الصرف، فإن وجدنا صرفه جاء نتيجة لضرورة وزن، أو قافية أو ما في حكمها، أبقينا تلك الرخصة في حدود هذه الضرورات، وإلا منعناها بما لا يذهب بشيء من مقومات اللغة ونظمها» (70).

وهذه بعض الشواهد التي تؤكد أن الشعراء لم يتحللوا من موانع الصرف، بل راعوها في قصائدهم، كما قال حسان بن ثابت:

68 - ينظر المقتطف ص1111.

69 - نحو قول الشاعر:

وليست عشيات الحمى برواجع..... عليك ولكن خل عينيك تدمعا.

فقد اضطر الشاعر إلى تنوين "راجع شرح العلامة التبريزي، ديوان الحماسة، لأبي تمام، ط1، دار القلم بيروت لبنان 60/2 دت.

70 - ينظر في إصلاح النحو ص94.

أَتَانِي عَنْ أُمِيَّةِ دُرُو قَوْلٍ وَمَا هُوَ بِالْمَغِيبِ بِذِي حَافِظٍ (71)

وقال أيضاً في رثاء عثمان بن عفان، رضي الله عنه:

ضُحُوا بِأَشْمَطَ عَنَوَانَ السَّجْوِ يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحاً وَقِرَاناً (72).

وقال النابغة الذبياني:

يَا دَارَ مِيَةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالسِّنْدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ (73).

وقال الفرزدق:

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دَمَشَقَ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبْدأَ مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَادِمُ (74).

والشاهد في هذه الأبيات، هو جر الأسماء التي وردت ممنوعة من الصرف بالفتحة كما يقول النحاة، ولم يخرجوا عن هذه القاعدة لأنهم لم يضطروا.

والأسماء هي: "أمية، أشمط، مية، دمشق"، وهذا قليل من

كثير.

71 - حسان بن ثابت رضي الله عنه شرح ديوان حسان ص 295، تحقيق، عبد الرحمان البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان 1990.

72 - المصدر السابق ص 463.

73 - النابغة الذبياني، ديوان النابغة ص 76، تحقيق الفاضل بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع د - ت.

74 - الموجز في القواعد اللغة العربية، ص 95. سعيد الأفغاني، دار الفكر ط/3 1981.

ويرى إبراهيم مصطفى أن الفتحة فيما لا ينصرف حركة بناء لا حركة إعراب، تبعاً لقول بعض النحاة (75).

والأصل عنده في العلم ألاذ ينون، ولك في كل علم ألا تتونهن فما لحقه التنوين من الأعلام فهو عنده نكرة، وما لم يلحقه التنوين فهو معرفة (76).

وقد ناقش هذا الرأي الشيخان محمد عرفة، وعبد الخالق عزيمة بينما ما لهذه الدعوة من خطر ولا سيما في القرآن الكريم.

ذكر الشيخ محمد عرفة: أنه إذا جارينا المؤلف على دعوته، ان الأعلام التي ترك تنوينها، قصد منها التعريف، لم تكن الأعلام التي وردت في القرآن منونة، دالة على ذوات معينة، معروفة للسامعين، بل كان المراد منها واحداً من أمة له هذا الاسم وهذا له خطره في فهم القرآن الكريم، وكفى بهذا القول خطأ أنه يؤدي إلى أن يكون المراد من قوله تعالى: (مُحَمَّدٌ رَسولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ) (77) واحد غير معين (78).

75 - إحياء النحو ص 112.

76 - المرجع نفسه ص 165.

77 سورة الفتح آية: 29.

78 - النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص 214.

وكذلك الشأن في بقية الأنبياء الذين، وردت أسماءهم منونة في القرآن الكريم مثل هذه الآية التي جمعت أعلاماً منونة، وأخرى ممنوعة من التنوين قال الله تعالى:

(وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ) (79). وقوله سبحانه: (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ) (80).

وذكر كذلك الشيخ عبدالخالق عضيمة أنه لو سلمنا بهذا الرأي لأدى ذلك إلى أن يكون "محمد" في هذه الآية وفي غيرها من الآيات نحو قوله تعالى: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ) (81). هو واحد من المحمدين نكرة غير معين، فليس هو محمد بن عبدالله، رسولنا ونبينا صلى الله عليه وسلم، وكفى بهذا إثماً (82).

ذكر محمد كامل حسن، أنه لم يهتد إلى جوهر المنع من التنوين ويرجع ذلك غلى الذوق، الذي يأبى أن تجر بالكسرة

79 - الأنعام آية 84.

80 - الأنعام آية 85.

81 - سورة آل عمران آية: 144.

82 - من مقال عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية، ص 41 ، 42.

كلمة تشبه الفعل "يزيد"، ويعتقد أن المنع يرجع إلى قصر الكلمة وطولها؛ فقصر الكلمة "هند" وكلمة "مصر" هو السبب في صرفهما، وطول كلمتي "شفعاء" و"صهاريج" هو السبب في منعهما (83).

ويستدل على المنع منعدمه بالذوق، إذ يرى سبب منع كلمة "أشياء" في قوله تعالى: (لَا سَأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ) (84).

قال: «وعندي أن السبب هو أن بعدها "إن"، وليس جميل القول أن نقول: "عن أشياء إن" وفيه دليل على أن الذوق أدق وأرقى من القواعد». (85).

نصب المنادى:

يتساءل **حسن الشريف**، حول أبواب المنادى والمستثنى بقوله: «أليست وحدها كفيلاً بأن تخلق الاضطراب في الذهن لتراكم قواعدها، وتعقد أصولها و فروعها؟، ويعترض على ما قعده النحاة في إعراب المنادى وأحواله، نحو: المنادى المفرد

83 - اللغة العربية المعاصرة، ص 112.

84 - سورة المائدة آية: 103.

85 - اللغة العربية المعاصرة ص 100.

يبني على ما يرفع به إذا كان معرباً، وعلى ما كان مبنياً عليه قبل النداء إذا كان مبنياً، وهو يرفع إذا كان علماً مقصوداً، أو نكرة مقصودة، وينصب إذا كان نكرة غير مقصودة وهو يقترح بدل كل هذه الأحوال، أن يلزم حالة واحدة فيكون منصوباً دائماً، أو مرفوعاً دائماً، حتى نوفر على أنفسنا عناء حفظ كل هذه الشواذ والاستثناءات» (86).

أما جرجس الخوري فيدعو إلى نصب المنادى المعرب، في جميع أحواله الإعرابية، إذ يراه مفعولاً به في الأصل ولا مانع، حسب رأيه، من القول: يا رجلاً لمعين وغير معين، و اي زيداً و يا طفلاً، كما تقول: يا ابن القاضي، وياء طالعاً جبلاً.

ويذهب إلى أن الاختلاف في الحركات يرمز أحياناً إلى اختصارات إذ يرى أن هذه الاختصارات لا توازي الأتعاب التي تبذل في درس رموزها على أن زيادة العبارة لفظة تؤدي المعنى المطلوب، خير من هذه الاختلافات بالحركات، وإنهاك القوى بتلك المعميات (87).

86 - من مقال حسن الشريف الهلال، ص 1114، 1115.

87 - من مقال جرجس الخوري، المقتطف، ص 343.

وقال **عيسى الحلو**: «إن لم يكن ممكناً جعل المنادى منصوباً مطلقاً ففي بنائه على الضم المعين، وإعرابه على النصب بغيره بعض الاستحسان» (88).

ويذهب صاحب إحياء النحو، إلى أن المنادى ليس بمسند إليه، ولا بمضاف فحقه النصب على الأصل الذي قرره، أي هو منصوب في كل أحواله، إلا حالة واحدة يضم فيها، وهو عندما يكون علماً مفرداً، أو نكرة مقصودة (89).

واختلف **المحامي محمد الكسار**، مع جميع النحاة في إعراب المنادى المفرد العلم، والمحلى بال، والنكرة المقصودة، حيث قال: «إن العرب قد استقر في أذهانهم وسلانهم، أن الضمة أقوى الحركات الإعرابية وأشرفها، لذا استخدموا هذه الإشارة الرمزية الموجزة لإشعار المخاطب "بالإجلال" عندما يكون مفرداً علماً، أو محلى بال، أو نكرة مقصودة» (90).

وقد استوحى تعليقه هذا، حسب قوله، من تفريقهم بين النكرة المقصودة "الموجهة"، وغير المقصودة، وقصورهم

88 - المقتطف ص 530.

89 - إحياء النحو ص 61.

90 - عبدالفتاح بحيري، نقلا عن المفتاح، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ص 625.

حالة الرفع على الأولى، وإبقائهم الثانية على أصلها منصوبة(91).

ويرى أن نظرية العامل، غير قادرة على التعليل لرفع المنادى تعليلاً مقبولاً، عكس فكرة المجاملة في المخاطبة، التي بواسطتها أتى بتعليل جديد، وهو أن المفرد العلم للدلالة على مخاطب، معروف مسبقاً، لدى المتكلم يمنح " الضمة " خلافاً للأصل عند مناداته بأحد أحرف النداء، إشعاراً بالإجلال، والمحلى بال عند مناداته يعامل معاملة المفرد العلم، لأنه - حسب رأيه - بدخول " ال " عليه، انفصل عن زمرة النكرات، وسما إلى رتبة المعارف، وأصبح بذلك أهلاً للإجلال والمجاملة عند النداء(92).

وتتضح خلاصة رأيه في باب النداء، من أن النكرة المقصودة، أي التي يوجه إليها النداء بصورة مباشرة ومقصودة تكتسب بتوجيه النداء لها نوعاً من التعريف، يسمو بقدرها ويؤهلها للإجلال، لذلك ألحقت بالمحلى بال، وبالمفرد العلم وعوملت معاملةً، على حين أن النكرة غير المقصودة، ظلت رغم مناداتها في دنيا النكرات، بالنسبة للمنادي - بكسر الدال -

91 - السابق 625.

92 - أنظر عبد الفتاح بحيري، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ص 626.

فلم تخرج عن أصلها، وظلت منصوبة لأنها فضلة في جملة النداء (93).

يتبين لنا من هذا القول، الذي حاول صاحبه بناء قواعد المنادى على التخمين والافتراضات الواهية، كاعتباره أن الاسم الذي يقع مرفوعاً، نال الإجلال والتقدير والسمو.

وهذا بعيد كل البعد عن منهج التيسير، فكما ذكرنا من قبل، ليست قواعد النحو مباحة لمن يشاء، يقول فيها بما يحلو لهن وليس التيسير هو مخالفة النحاة، والخروج عن قواعدهم التي قعدوها، ولكن التيسير كما نراه دائماً هو تبسيط قواعد النحاة التي توجد فيها بعض الصعوبات الناجمة عن الاستطرادات والعلل، وجعلها سهلة ميسورة تناسب حياة أبناء هذا العصر، وذلك ببذل الجهود الكفيلة بخلق الطرائق التي من شأنها تيسير الفصحى لدراستها.

وقد ردّ ذلك **عبد الفتاح بحيري**، على صاحب المفتاح في القول بفكرة الإجلال، ووصل غلى أن ما قاله المؤلف وما علل به فاسد من وجوه.

الأول: إذا كانت فكرة إشعار المخاطب بالإجلال في الحالات التي يكون فيها مفرداً علماً محلياً بال، أو نكرة

مقصودة، هي التعليل الصحيح لرفعه، فأين إشعار المنادى بالإجلال في هذه الآيات؟.

فمثلاً نداء إبليس قال الله تعالى: (يَا إِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ)⁽⁹⁴⁾. وفي نداء الكفار لنوح عليه السلام قال تعالى: (لَئِن لَّمْ تَنْتَه يَنْوُحْ لَتَكُونَ مِنَ الْمَرْجُومِينَ)⁽⁹⁵⁾.

الثاني: يعترض على قول المؤلف: "الضمة وحدها أشرف الحركات بالآتي:

أ - أن المنادى المفرد العلم يبنى على ما يرفع به كما يقول النحاة.

ب - يعرب كما يقول المؤلف.

ج - أن المفرد هنا، ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، فيدخل في هذا المثني نحو: يا زيدان، وجمع المذكر السالم نحو: يا زيدون والمنادى المثني إذن مرفوع بالألف، وجمع المذكر السالم مرفوع بالواو حسب قول المؤلف، وهذا يوجب عليه أن يقول: إن أشرف الحركات والحروف عند العرب هي: الضمة والألف والواو⁽⁹⁶⁾.

94 - سورة الحجر آية:32.

95 - سورة الشعراء آية: 116.

96 - عبد الفتاح بحيري، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ص 627.

وإذا كانت الألف من اقوى الحركات لأنها نائبة عن الضم، فلماذا جاءت علامة على النصب في نحو: "رأيت أخاك؟" (97).

الثالث - لا ينادى من المحلى بال إلا إسم الله تعالى والجملة والمسمبها ، ما عدا ذلك يتوصل إلى ندائه باستعمال "أي" نحو: "يا أيها الرجل، يا أيها الإنسان" (98)

ويرى **محمد كامل حسن**، أن المنادى ليس من الأبواب الصعبة في النحو، ويقترح تيسير أحكامه بالآتي:

أ - إن المنادى المقصود لذاته يرفع نحو: يا محمد، يا رجل يا أيها الرجل..

ب - وإذا لم يكن مقصوداً لذاته، كأن يكون نكرة غير مقصودة، أو مقصوداً لصفة فيه فينصب نحوك يا حاضراً في فؤادي يا صاحب الدار (99).

ويرى أن البحث الهام في المنادى، هو في أدواته ودلالاتها، لأن النحاة - حسب قوله - جعلوا بعضها لنداء القريب،

97 - ينظر مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية جامعة محمد بن سعود الإسلامية. العدد 1397 هـ - 1977م، الرياض. ص 627.

98 - المرجع نفسه ص 628.

99 - اللغة العربية المعاصرة ص111.

وبعضها لنداء البعيد، وكذلك يرى أن التعبير بالقريب والبعيد، لا يتعلق بالمكان.

والنداء القريب - حسب رأيه - أن يكون المنادى موجوداً فعلاً، ومخاطباً، وأداته " الهمزة " أو أي، أو أيا والنداء، البعيد ما كان المنادى، غير حاضر، فتكون المناداة أشبه بالمناجاة، والأداة "ياء" تصلح لكلا هذين النوعين (100).

ويذهب الشيخ الصعدي إلى نصب المنادى المضموم، وجاء هذا الرأي نتيجة لإنكار البناء أصلاً، وللاستغناء عن الإعراب المحلي، فقد اعتبر المنادى الذي يحكم النحاة بأنه مبني على ما يرفع به، معرباً ينصب بالضمة، وما ينوب عنها من اللف والواو، فتكون الضمة في ذلك نائبة عن الفتحة، وقياسه في نيابة الضمة عن الفتحة في المنادى المفرد على نيابة الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، وكذلك نيابة الفتحة عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف، ويقترح أيضاً أن تجعل الفتحة مقدرة في المنادى المفرد، ويكون المانع من ظهورها، خوف التباس المنادى المفرد بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، كما ذهب من قبل الأستاذ إبراهيم مصطفى، غير أنه لم يذهب إلى القول بتقدير الفتحة (101).

100 - ينظر اللغة العربية المعاصرة ص 112.

101 - إحياء النحو ص 62.

وعلى هذا يقال في إعراب يا محمد " محمد: منادى منصوب بالضمة نيابة عن الفتحة، وعلى الاقتراح الثاني يقال: محمدك منادى منصوب بفتحة مقدره، ويقال في إعراب " يا زيدان " زيدان: منادى منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، و"يا زيدون " : منادى منصوب بالواو نيابة عن الفتحة، و"يا سيبويه " سيبويه: منادى منصوب بالضمة المقدره نيابة عن الفتحة، ولا بد من تقدير الضمة في هذا المثال الأخير، لأن ظهورها في تابعه دليل على أنها مقدره فيه (102).

الأسماء الخمسة:

ذكر الأستاذ أمين الخولي، أن التيسير في الأسماء الخمسة أو الستة أن ننطق هذين الاسمين " أب، أخ " بالواو دائماً، و أن ننطق الاسم "حم " بالألف دائماً ويرى قياس هذا على لغتنا اليومية، وأن هذا الصنيع ليس بغريب على العربية، لأنه جاء في بعض القراءات (تَبَّتْ يدا أبو لهب). (103)

ثم قال: (أما أنا فحسبي هنا في هذه الأسماء، أن تلزم الألف كالمثني، فنقل القسام) (104).

102 - النحو الجديد ص 125، 126.

103 - سورة المسد آية: 1 أورد الزمخشري هذه القراءة بقوله: " فلما أريد تشهيره بدعوة السوء، وأن تبقى سمة له ذكر الأشهر من عملته، ويؤيد ذلك قراءة من قرأ "يدا أبو لهب" كما قيل: علي بن أبو طالب، ومعاوية بن أبو سفيان، لنلا يغير منه شيء فيشكل على السامع... " الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله الزمخشري، دار المعرفة. بيروت- لبنان، دت. 296/4.

104 - مجلة كلية الآداب جامعة فواد الأول مجلد 7 يوليو 1944م، ص 56.

ويرى صاحب إحياء النحو، أن الأسماء الخمسة معربة كغيرها من سائر الكلمات بالحركات، وإنما مدت كل حركة منشأ عنها لينها (105).

قال: (وما قرناه في إعراب هذه الأسماء، إنما هو مذهب الإمام أبي عثمان المازني) (106).

وقد ذكر **السيوطي** في إعراب الأسماء الستة اثني عشر مذهباً، وقال في المذهب الثالث - وهو ما أخذ به صاحب الإحياء: «إنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع، وعليه المازني والزجاج، ورد بأن الإشباع باب الشعر، وبقاء "فيك" و"ذي مال" على حرف واحد» (107).

وقدر **الأنباري** على من ذهب إلى أن "الباء" حرف إعراب، وإنما الواو، والياء، نشأت عن إشباع الحركات... بقوله: «وهذا القول ظاهر الفساد، لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر، كما أنشدوه من الأبيات، وأما في حال اختبار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع وهاهنا بالإجماع نقول: في حال

105 - وذهب إلى هذا الرأي أيضاً يعقوب عبد النبي حيث يرى أنها معربة بالحركات، والحروف بعدها إشباع. في إصلاح النحو ص 130. وقالت بذلك أيضاً لجنة الوزارة كما ذكرنا.

106 - إحياء النحو ص 109، 110.

107 - إحياء النحو ص 109، 110.

الاختبار: هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، وكل سائرها،
فدل على أنها ليست للإشباع عن الحركات» (108)

لكن إبراهيم مصطفى، حاول أن يلتمس لهذه الظاهرة
مبرراً صوتياً فقال: (إن كلمتي "ذو" و "فو" وضعتا على
حرف واحد وبقيت كلمات الباب على حرفين، الأول منها حرف
حلقى، و حروف الحلق ضعيفة في النطق، قليلة الحظ في
الظهور... و من عادة العرب أن تستروح في نطق الكلمات،
وأن تجعلها على ثلاثة أحرف، في اغلب الأمر فمدت في هذه
الكلمات حركات الإعراب، ومطلتها لتعطي للكلمة حظاً من البيان
في النطق... ويؤنسك بهذا أن ما ينون من هذه الكلمات أو يوصل
بأل، يعرب بالحركات من غير لين بعدها) (109).

وناقش **عبد الوارث مبروك سعيد** هذا القول،
حيث ذكر انه بذلك يتجاهل كل الحقائق الصوتية، التي يثبتها
تصريف هذه السماء، بالتثنية والجمع حيث تثبت " الواو" في
معظم الصيغ، ذوا، ذواتا، ذوو، ذوات، أخوك ، أخوان، أخوة،
أبوان، أبوة.... الخ. ثم لماذا لم يعاملوا "غد" نفس المعاملة مع
انها على حرفين، أولهما من حروف الحلق؟ ومع أنه ادعى أنه
ليس في العربية إثم معرب بني على حرف أو حرفين، أحدهما

108 - الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 23، 31.

109 - ينظر إحياء النحو ص 109.

حلقي إلا وهذا حكمه كان يكفيته أن يعتبر تلك الأسماء شاذة في وضعها وإعرابها (110).

إلغاء تعدد أحكام العدد:

دعا جرجس الخوري، غلى توحيد أحكام العدد، أو تقليلها حتى لا يرتبك فيها الطالب (111)، دون أن يبين لنا كيفية ذلك، كما دعا غيره، مثل الأستاذ حسن الشريف، الذي يرى ان السهل والمعقول أن نوفق بين العدد والمعدود، في التذكير والتأنيث بلا استثناء.

فقول: ثلاثة فتيات، وأربع كتب، وخمسة عشرة امرأة وثلاث وعشرون رجلاً، وبضع أيام وبضعة سنين، وهو يرى أن هذا الاقتراح يريح المعلمين والطلاب، من تذكير الصدر وتأنيث العجز، عندما يكون المعدود مؤنثاً، وتأنيث الصدر وتذكير العجز عندما يكون المعدود مذكراً، ومن جعل العدد عكس المعدود، إذا كان هذا من ثلاثة إلى عشرة (112).

كما يرى أن اقتراحه هذا يبسر العدد، إذا تخلصنا من قواعد النحاة القديمة التي - حسب رأيه - تزيد بنا العسر (113).

110 - في إصلاح النحو ص 110.

111 - جرجس الخوري، مجلة المقتطف ص 343.

112 - حسن الشريف، مجلة الهلال، ص 1114.

113 - مجلة الهلال 1114.

وذكر الشيخ محمد الخضر حسين أن الأخذ بمثل هذا الاقتراح ينحرف بنا عن الغرض النبيل ، وهو المحافظة على سلامة اللغة العربية إذ هو اقتراح لإعدام شيء من مميزاتها، ولو مشينا في هذا السبيل لكاننا نعمل لإفناء اللغة العربية، وإحداث لغة أخرى (114).

وكذلك دعا محمد كامل حسن، إلى التخلص من التذكير في إعراب العدد، وفي مخالفته لجنس المعدود وجعله أحيانا مفرداً مع كثرة العدد ونلخص اقتراحه في النقاط الآتية:

1 — إذا كان العدد أرقاماً، فيجب أن تقرأه بالتسكين في جميع الحالات فيقال في قراءة هذا العدد مثلاً "2460706" اثنين مليون وأربع مائة وستين ألف وسبع مائة وستة.

2 - إذا كان هناك معدود، وفصل بينهما بحرف "من" فيقال: خمسة من الرجال والنساء على السواء.

3 - إذا كان العدد بالحروف فيقرأ هكذا: مليونين وأربعمائة وستين ألف وسبعمائة وستة، بالكسر دائماً على فرض أنها مسبوقة بكلمة "عدد" فإذا لحقها معدود قيل: "من النساء والرجال، على حد سواء.

114 - من رد الشيخ محمد الخضر حسين، على الأستاذ أحمد أمين الذي جاء اقتراحه في العدد مثل هذه الاقتراحات، أنظر مجلة مجمع فؤاد الأول 6/ 101، 102.

4 - ولا يتغير العدد تبعاً لجنس المعدود، ولا يتغير إعراب المعدود ويكون دائماً جمعاً فنقول: خمسة من

الرجال، وخمسة من النساء ومائة من الرجال. (115)

مسائل متفرقة:

أ - المقصور والمنقوص:

يرى **الخولي**، أن تسكن ياء الاسم المنقوص في جميع

احواله الإعرابية (116)

ويرى **يعقوب عبد النبي**، إخفاء الحركات الثلاثة في

المقصور، لاستحالة ظهورها على الألف، فشابه المبني، ولذلك

يقال في إعرابه: عمدة أو فضلة أو مجرور وكفى والأمر كذلك

في المنقوص في حالتي الجر والرفع (117).

ب - تغيير حكم نائب الفاعل:

يعترض **حسن الشريف** على تعريف النحاة لنائب

الفاعل حيث يعرفونه بأنه الاسم المرفوع، الذي يحل محل الفاعل

بعد حذفه، والتعريف الصحيح - حسب رأيه أن نقول: إن نائب

115 - النحو المعقول: محمد كامل حسن 1972م القاهرة. ص 55، 56.

116 - أمين الخولي، مجلة كلية الآداب، جامعة فواد الأول ص 59، 60.

117 - في إصلاح النحو ص 130، عن النحو الجديد.

الفاعل هو المفعول المنصوب الذي يرفع ويحل محل الفاعل بعد حذفه، وعند بناء الجملة للمجهول، ويقترح أن يظل المفعول به منصوباً، ويكتفي بقلب الفعل، فنكتب: **يُكْتَبُ الدَّرْسُ**، فنعلم أن الدرس، مفعول وقع عليه فعل فاعل مجهول (118).

ويقترح أيضاً الشيخ عبد المتعال الصعيدي تغيير

حكم نائب الفاعل حيث يضم إلى باب المفعول به المرفوع، لأن المفعول عندهن إما منصوباً مثل: **زرع الفلاح الأرض**، أو مرفوعاً مثل: **تُزْرَعُ الأرضُ** فعنده أن المفعول به يرفع، إذا حذف فاعله لغرض من الأغراض ففي

مثل: **أَكَلَ الطَّعَامُ**، **وَتُزْرَعُ الأرضُ**، فيعرب كل من الطعام والأرض: مفعولاً به مرفوع.

ويعطي الفعل مع المفعول به المرفوع حكم الفعل مع الفاعل من جهة تذكيره وتأنيثه، وغير ذلك من الأحكام (119).

ج - الواو الداخلة على المحذر منه:

تدخل هذه الواو في أسلوب التحذير، وذلك نحو قول الشاعر:

فلا تصحبْ أخا الجهل وإياكَ وإياه.

118 - حسن الشريف، مجلة الهلال، يوليو 1926م، ص 1113.

119 - النحو الجديد: الشيخ عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر، 1948م، القاهرة. ص 254.

فالشيخ **الصعدي** يرى رأيين في هذه الواو، التي ترد في صيغة التحذير.

فالأول: أنها زائدة لا عاطفة، لأنك تقول: إياك والشر كما تقول: إياك الشر، فضمير الخطاب في الصيغتين مفعول أول، والشر مفعول ثان. **والثاني:** أن تجعل هذه الواو بمعنى من الجارة، فيكون معنى قولك: إياك والشر، إياك من الشر، ويقيس ذلك على الواو بمعنى "باء الجرن في قولهم: "أنت أعلم ومالك" ، وقولهم: " بعت الشاه شاة ودرهماً" (120).

د - كلا وكلتا :

يرى **محمد كامل حسن**، أن الألف فيهما من اصل الكلمة (121)، وليست علامة تثنية، إذا جاء قبل المثني، ويستدل على ذلك أن نقول: كلا الرجلين قام، أما إذا جاءتا عقب المثني، فيعتبرهما صفتين، ويعربان كذلك فنقول: مررت بالرجلين كليهما، وينتهي به إعرابه فيهما إلى الخلط وتشويش فكر التلميذ -ت حسب رأينا - إذ يقول: «والصحيح أن نقول: إن المعلم والطبيب كليهما لا ينصحان والصحيح أيضاً أن نقول: إن المعلم

120 - المرجع السابق ، ص 154 ، 158.

121 - وهذا رأي الجرمي وغيره وهناك من يرى الألف للإلحاق. همع الهوامع 1/ 137.

والطبيب كلاهما لا ينصح والخطأ أن نقول: إن المعلم والطبيب كلاهما لا ينصحان» (122).

والمتتبع لأقوال النحاة يجدهم قد وضعوا قواعدهم طبقاً للغة المشهورة التي تشهد النصوص بشهرتها فقد ذكر السيوطي في كلامه على المثني وما ألحق به، أن منها ما لا زيادة فيه، وهو كلا وكاتا بشرط أن يضافا غلى مضمراً نحو: (إمّا يبلُغَنَّ عندك الكبرَ أحدُهُما أو كلاهُما) (123).

وتقول: رأيت كليهما وكليهما، فإن أضيف إلى مظهر أجرياً بالألف في الأحوال كلها، هذه اللغة المشهورة، وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمراً في الإعراب بالحرفين، وعزاها إلى كنانة وبعضهم يجريهما معهما بالألف مطلقاً (124).

ومقارنة بين ما اقترحه الأستاذ المجدد وبين قاعدة النحاة يتضح لنا أن قاعدة النحاة أيسر فهماً للطلاب وأنها لا تتعارض مع نصوص اللغة العربية وشواهداها.

الألف للإلحاق.

هـ - أي:

122 - العربية المعاصرة ص 113.

123 - الإسراء الآية 23.

124 - همع الهوامع، 1/136.

دعا محمد كامل حسن إلى أن تكون "أي" مرفوعة،
حين تقع متحدثاً عنها نحو قوله تعالى:

(أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا)⁽¹²⁵⁾، وتنصب حين يقع عليها
الحدث سواء تقدمت أم تأخرت نحو قوله تعالى: (أَيُّمَّا الْأَجَلَيْنِ
قَضَيْتَ)⁽¹²⁶⁾. وهو لا يرى داعياً لتقدير فعل ينصبها حين تنصب
(127)

أما جرجس الخوري، فيدعو إلى إعراب "أي"
دائماً إذ لا يرى فائدة من بنائها متى أضيفت وحذف صدر صلتها
(128).

قد يكون هذان الاقتراحان مقبولين في إعراب "أي"
الموصولة وخاصة للناشئة، وذلك لما فيهما من اختصار مقارنة
بما جعل لها النحاة من أحوال أربعة وهي:

أحدها: أن يذكر مضافها وعائدها نحو: جاءني أيهم هو قائم.

ثانيها: أن يحذف مضافها ويذكر عائدها نحو: اضرب أيها
هو قائم، وهي معربة في هذين الحليين بإجماع النحاة.

125 - سورة النمل الآية: 39.

126 - سورة القصص الآية: 28.

127 - العربية المعاصرة ص 114.

128- جرجس الخوري، المقتطف ص 393.

ثالثها: أن تضاف ويحذف عائدها كقوله سبحانه: (**ثُمَّ** **لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ**)⁽¹²⁹⁾، وهي في هذه الحالة مبنية على الضم عند سيبويه والجمهور وهناك من يرى إعرابها، وعليه الكوفيون والخليل ويونس وابن مالك⁽¹³⁰⁾.

رابعها: أن تقطع عن الإضافة ويحذف العائد نحو: اضرب أيا قائم وهي في هذه الحالة معربة، قال ابن مالك: بلا خلاف، وذهب بعض النحويين إلى بنائها قياساً على الحالة الثالثة⁽¹³¹⁾.

وبالإضافة إلى هذين الاقتراحين في " أي " الموصولة نقتراح أن تدرس للناشئة معها بقية أنواع " أي " وذلك لتشابهها واختلافها في المعنى التي تفيده كل واحدة، وذلك بإعطاء بعض الأمثلة التي يستطيع الطالب من خلالها التمييز بين هذه الأنواع كما بينا في الأمثلة الآتية:

أ - أي الموصولة نحو: اكرم أيهم لقيت.

ب - والاستفهامية نحو: أيهم أخوك؟

129 - سورة مريم الآية: 68.

130 - همع الهوامع 1/ 312، 313.

131 - ينظر همعالهوامع 1/ 313.

ج - والشرطية نحو قوله تعالى: (أَيَّمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ
الحُسْنَى) (132).

د - والموصوفة نحو: يا أيها الرجل. (133)

132 - سورة الإسراء الآية: 109.

133 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، 3 / 59.

المبحث الثاني:

الدعوة إلى توحيد أوزان الفعل الثلاثي:

يرى دعاة التيسير أن من أشق الأمور على دارس اللغة العربية وزن الفعل الثلاثي، ماضيه ومضارعه من أي أوزان الفعل الستة هو؟

لذا كثرت اقتراحاتهم حول التقليل من هذه الأوزان، أو حذفها نهائياً والاكتماء بوزن واحد، غير مبالين بما يحدث من خرق لنصوص اللغة شعراً ونثراً، فقد اقترح الأستاذ أحمد أمين، أن نكتفي بوزن واحد، وليكن وزن: ضرب⁽¹³⁴⁾.

ودعا حسن الشريف، إلى تحديد أوزان المجرد الثلاثي تحديداً يجنب الدارس اللحن في القراءة، لأن المحدد من هذه الأوزان غير كاف - حسب قوله - ولأنه ليست هناك قواعد واضحة، أو غير واضحة لضبط قراءة الأفعال الثلاثية المجردة.

ويبدئ دهشته لكون الأفعال: نصر وضرب وفتح على وزن واحد في الماضي، وأن يختلف مضارع كل منها عن الآخر، فنقول: ضرب يضرب، ونصر ينصر، وفتح يفتح، ولكنه لم يقدم رأياً محدداً لعلاج ذلك، واكتفى بالدعوة إلى أن توضح

134 - أحمد أمين، مجلة مجمع فؤاد الأول مجلد 6 / 91، 92. وهو يريد التخلص من الأبنية المعروفة: فعل وفعل وفعل، ولهذه الصيغ الماضية، صيغ تقابلها في المضارع، وهذه الأبنية تنقسم الأفعال، وإن اختلفت في الكثرة والقلة، أنظر مجلة مجمع فؤاد الأول ص 105.

ضوابط لتلك الاختلافات بدلاً من أن نعتد فيها على السماع (135).

ودعا كذلك **فؤاد طرزي**، إلى الاقتصار على لفظ واحد، للكلمة الواحدة، دون استثناء اختلاف حركة عين المضارعة في الأفعال التي لا يؤدي اختلافها فيها إلى اختلاف المعنى، ويضرب لذلك أمثلة نحو: درج يدرج بضم الراء، ويديرج بكسرها، بمعنى مشى، ودفق يدفق بضم الفاء، ويدفق بكسرها، بمعنى صب وخفق يخفق ويخفق بضمها وكسرهما بمعنى اضطرب (136).

وقال **محمد كامل حسن**: «ولا أعرف في قواعد اللغة، ما يعوق السليقة مثل تصريف الفعل حين يكون للفعل باب واحد، وهو أشد ضرراً حين يكون للفعل بابان..... ثم إن وجود بابين للفعل الواحد لا يعني أن العربي، كان ينطق بالفعل الواحد، يوماً من باب نصر ويوماً من باب ضرب.....3 وإنما هي لهجات القبائل المختلفة.... وليس للمتعلم فائدة في معرفة البابين، سواء زيادة العبء الذي تحمله ذاكرته» (137).

135 - حسن الشريف، مجلة الهلال، ص 1114.

136 - من مقال د / ميشال جحا، مجلة الفكر عدد 61 ص 35. قال أبو زيد الأنصاري: " إذا أنت جاوزت المشاهير من الأفعال فلك الخيار بين الضم والكسر " نصر ينصر، ضرب يضرب" واختار الفراء الكسر" وكذلك اختار هذا الشيخ العلايلي من المعاصرين، أنظر ميشال جحا، مجلة الفكر عدد 61 ص 31.

137 - العربية المعاصرة ص 62، 63.

ثم يقترح الاقتصار على باب واحد، أي تكون الأفعال السليمة في الفصحى المخففة - التي يدعو إليها - من باب نصر ينصر، إلا إذا اشتهر خلاف ذلك، ويقترح أيضاً أن يكون المصدر، على وزن نصرن إذا كان الفعل متعدياً، وعلى وزن خروج إذا كان الفعل لازماً، وعلى وزن سهولة غذا كان الفعل على وزن سهّل (138).

ونرى أنه ما من شك في صعوبة الإلمام بأوزان الأفعال الثلاثية، لأنها ليست قياسية تنضبط بقاعدة معينة، وهذا شأن كل فعل سماعي في اللغة، والدليل على ذلك، أن أحداً قد يبهم عليه الأمر، في معرفة ضبط عين المضارع لفعل ما، من الفعال الثلاثية، حتى يضطر إلى الرجوع إلى معاجم اللغة، ومع هذا لا يمكن الاقتصار على وزن واحد، لأن اختلاف أوزان الأفعال، يأتي تبعاً لاختلاف المعاني، وهذه بعض الأمثلة تؤكد ذلك:

1- عرّف فلان على القوم، يعرفُ عرافة، دبر أمرهم وسياساتهم وعرّف يعرفُ، أكثر من الطيب. (الوسيط مادة "عرف").

2- عرك الجلد ونحوه، يعركُ عركاً: دلكه، وعرك فلان يعرك عركاً، كان شديد البطش. (الوسيط مادة "عرك").

3 - عَرَمَ يَعْرُمُ : اشتد، وعَرَمَ يَعْرَمُ : كان به سواد. وعَرُمَ يَعْرُمُ : شرس واشتد. (الوسيط مادة "عرم").

4- كَبِرَ: يدل على التقدم في السن، وكَبُرَ يدل على العظم.

5- خَرِقَ الثوب: شقه، وخَرِقَ الرجل لم يحسن العمل، وخرق: حمق. فواضح ان الفعل تختلف ابنيته باختلاف معانيه.

وقال الشيخ إبراهيم حمروش - في رده على مقترحات أحمد أمين : «وقد يؤدي اختلاف البناء، وظيفة أخرى، فيكون فرقاً بين المتعدي واللازم من ذلك : كسوته ، وكسى الرجل صار ذا كساء»⁽¹³⁹⁾ قال الشاعر:

دِعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُعَيْتِهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي⁽¹⁴⁰⁾.

ويقترح الشيخ إبراهيم حمروش، لإصلاح الفعل الثلاثي ما يأتي:

1- يقصر مضارع فعل إذا لم يكن حلقي العين، أو اللام على يفعل أو يفعل، أو بالتخيير فيه بين يفعل ويفعل.

2 - ويقصر الفعل الذي له وزن، أو وزنان في معنى خاص، وله وزن أو وزنان في معنى آخر على وزن واحد.

139 - من رد الأستاذ إبراهيم حمروش، مجلة مجمع فؤاد الأول مجلد 6 ص 105.

140 - مجلة مجمع فؤاد الأول مجلد 6 ص 105.

3 - ويزيدكن الالتجاء غلى شيء منها، لأن المضارع إذا قصر على يفعل أو يفعل، أو خيّر فيه بين الأمرين، حصل الخلاف بين القديم والحديث فإن في القديم يفعل أو يفعل فقط، ويفعل ويفعل معاً، وجاءت الحيرة والاضطراب، ومثل ذلك يقال في قصر الفعل الذي له وزنان....الخ.

4 - ويزيد على ما تقدم أن تعقد دلالة هذه المادة، على المعنى الآخر (141).

ولكن ما العمل تجاه صعوبة الإلمام بهذه الأوزان؟ وهل نأخذ برأي القائلين بحذفها أو الاستغناء عنها؟ ، ولكن هذا لا يمكن الأخذ به، لأن الحاجة ماسة إليها، لمعرفة المعاني التي تتضح باختلاف الحركات في الأفعال.

فتيسيرها للدارس لا يكون بحذف شيء منها، او بالتغيير وبالتبديل، لأن هذا يؤدي بنا إلى الوقوع فيما نخشاه، وهو هدم اللغة ولكن نقترح أن يتم تعليم هذه الوزان، وغيرها للطالب عن طريق النصوص الأدبية، وأن لا تعطى للطالب دفعة واحدة بل تعطى له بتدرج، حسب مراحل التعليم. مع كثرة التمرينات وتوجيه الطلاب فيما يكتبون حتى تصبح عندهم سهولة الفهم، وضرورة إرشادهم إلى الاستفادة من معاجم اللغة، وهذا للأسف ما زال مهملأ في مدارسنا حتى الآن.

فمثلاً إذا أردنا تعليم الطالب، هذه الكلمات، وما تدل عليه من معان تبعاً لاختلاف حركة عين الكلمة سواء أكانت فعلاً أم إثماً، وأعطينا له هذه الكلمات، من خلال النص الدبي المشوق استطاع الإلمام بها، واستذكرها دون عناء، نحو معاني هاتين الكلمتين "عمر، وقسط" كما وردتا في قول الراجز:

فداره قد عمّرت ونفسه قد عمّرت

وأرضه قد عمّرت من بعد رسم خرب

أ - فعّمرت بفتح الميم: من عمّرت المنازل والدور، إذا سكنت بعد الخراب.

ب- وعمر بكسر الميم: هو طول العمر، يقال عمر فلان، إذا طال عمره.

ج- وعمر بضم الميم : من عمّرت الرض والقرى (142).

" قسط " قال الراجز:

طار حني بالقسط ولم يزن بالقسط

في فيه طعم القسط والعنبر المطيب (143).

142 - ينظر مثلثات قطرب: تحقيق رضا السنوسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس د-ت. ص 64.

143 - المرجع نفسه ص 62.

1- القسط بفتح القاف: الجور، ومنه قوله تعالى:

(وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا) (144).

قال الزمخشري في الكشاف : (إن سعيد بن جبير- رضي الله عنه - قال له الحجاج حين أراد قتله: ما تقول فيّ؟ قال: قاسط عادل، فقال القوم: ما أحسن ما قال، حسبوا أنه يصفه بالقسط والعدل، فقال الحجاج : يا جهلة إنه سمانى ظالماً مشركاً، وتلا عليهم قوله سبحانه:

(وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ) (145) وقوله تعالى: (ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) (146).

ب- والقِسْطُ بكسر الفاء: هو العدل، ومنه قوله تعالى: (وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (147). أي العادلين. (148)

ج- والقُسْطُ بضم القاف: عود معروف يجلب من الهند ريحه طيب. (149).

144 - سورة الجن الآية: 15.

145 -سورة الجن الآية: 15.

146- سورة الأنعام الآية:2، وينظر قول الزمخشري هذا في الكشاف 4 / 169.

147 - سورة الحجرات الآية: 9.

148 - ينظر تفسير النسفي لأبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، دار الكتاب العربي 1402 هـ 1982م ، بيروت لبنان ، 4/169.

149 - مثلثات قطرب 62، 63.

المطاوعة:

يرى مصطفى جواد أنه ليس في اللغة أوزان للمطاوعة⁽¹⁵⁰⁾، وقد قام الخيال الصرفي بدور كبير فيها، وكأنه يعترض على وجود مثل هذه الأوزان في كتب النحاة، وحجته في ذلك - كما ذكر - أنه لم يجد عربياً فصيحاً استعمل في كلامه جملة " كسرت العود فانكسر ولا أمثالها، ولا حطمته فتحطم " (151).

ويقترح - بعد مناقشة - بشأن تيسير أوزان المطاوعة، الأخذ بقرار المجمع اللغوي المصري ونصّه: (كل فعل ثلاثي متعدد دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسي: انفعل ما لم تكن " فاء الفعل " واواً أو لاماً أو نوناً أو راءاً، ويجمعها قولك: "ولنمر" فالقياس فيه افتعل) (152).

ونرى أن أوزان المطاوعة التي أوردتها النحاة في مؤلفاتهم، لا يمكن الاستغناء عنها، لأن كل وزن ينتج عنه معنى رغم تعدد الأوزان مما ينتج عنه تعدد المعاني الذي يؤدي إلى إثراء اللغة، وهذه بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

150 - قال الأب انساس ماري الكرملّي: " إن المضاعف الرباعي، هو أول ما نشأ من صيغ الأفعال بعد المضاعف الثلاثي، ونشأ في الوقت عينه وزن فعل...." نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها، ص14 مكتبة الثقافة الدينية د - ت.

151 - المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية المعاصرة : مصطفى جواد، ط/2 مطبعة العاني بغداد. 1385 هـ - 1965م. ص 19.

152 - ينظر المرجع السابق ، ص 20.

أ - "تفعل" : هو لمطاوعة فعل ككسرتة فانكسر، وعلمته فتعلم.

ب- وما يفيد معنى التكلف نحو: تصبر وتشجع.

ج- ومعنى الاتخاذ نحو: توسد الترابأخذة وسادة.

د - ومعنى التكوين بمهنة نحو: تسمع وتعرف.

هـ - ومعنى التجنب نحو: تخرج إذا تجنب الإثم.

و- معنى الصيرورة نحو: تحجر الطين.....الخ.(153)

والتكلف نحو: تحكم، والطلب نحو: تكبر، والدلالة على حصول الفعل مرّة بعد مرّة نحو: تجرع، ومعنى فعل: للتكثير والتعدية أي أن المطاوعة تزيد من الشيء أمراً، إما أن يفعله إن كان ممن يصح منه الفعل، وإما أن يكون المحل قابلاً للفعل، فيصير إلى مثل حال من يصح منه الفعل (154).

وتأتي صيغة "انفعا" - كذلك من أوزان المطاوعة بزيادة الهمزة والنون، من الأفعال التي لا تكون إلا لازمة، واغلب معانيها التي تستعمل فيها المطاوعة "الفعل" المتعدي شريطة أن المطاوعة في الحداث الحية الظاهرة، فالمراد

153 - همع الهوامع ص 62، 63.

154 - شرح القصيدة الكافية في التصريف للسيوطي، حقه وقدم له وعلق عليه ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، 1409هـ - 1989م، دمشق. ص 28.

بالمطاوعة هنا قبول الأثر في الأفعال التي تراها الأعين - كما يفهم من قول النحاة - أي الأفعال العلاجية التي تدل على حركة حسية، وقد ذكر النحاة أنه يأتي لمطاوعة الثلاثي كثيراً كقطعته فانقطع، وكسرته فانكسر، وجذبتة فانجذب، وشويت اللحم فانشوى، وفتحت الباب فانفتح، وهزمتا العدو فانهزم.⁽¹⁵⁵⁾

أما إذا كان الفعل غير علاجي فلا تأتي منه هذه الصيغة، فلا يقال: علمت الأمر فانعلم، وفهمت الموضوع فانفهم، لأن "علم" و "فهم" ليسا علاجيين، والمطاوعة هي قبول تأثير الغير ومن أمثلة 3 انفعل لفعل المجرد قوله تعالى:

(فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا)⁽¹⁵⁶⁾ فانفجر في

الآية مطاوع فجر، وهذا دليل على ورود هذه الصيغة في الفصح، وليست من نسج الخيال الصرفي.

الأفعال الخمسة:

يذهب دعاة التجديد فيها مذهب النحاة، وهو ثبوت النون عند الرفع وحذفها عند النصب والجزم، ولكن الستاد أمين الخولي يقترح حذفها أيضاً عند الرفع⁽¹⁵⁷⁾ وهذا الاقتراح، ترفضه

155 - الطريف في علم التصريف: عبد الله محمد الأسطي كلية الدعوة، الجماهيرية 1992م. ص 85.

156 - سورة البقرة الآية: 59.

157 - أمين الخولي مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول ص 60. وينظر النحو الجديد ص 216.

نصوص اللغة وشواهداها، كما أنه غير مفيد في تيسير هذه
الفعال.

تعدي الفعل ولزومه:

يرى الأستاذ أحمد أمين، أن من البواب المسببة للخلط
والاضطراب في اللغة العربية، باب التعدي واللزوم، كغيره من
الأبواب التي تحتاج إلى ضبط ولو بتضحية، ولكنه لم يبين كيفية
ذلك (158).

أما **مصطفى جواد**، فإنه يرى أن اللزوم عارض
طارئ وعلى هذا تكون الأفعال التي يكثر فيها اللزوم مثل: "فرح
يفرح" والتي يغلب عليها اللزوم مثل: "سهل يسهل" حديثة
الوجود بالنسبة إلى غيرها من ضرب الثلاثي المجرد، ويكون
النوع الذي خالف هذين الوزنين، من الأفعال، اللازم مثل: دخل
وخرج ونام، من باب العلاج الذاتي، محدوداً يكاد يكون معدوداً
فَعْنده أن الأصل في الأفعال التعدي (159).

158 - أحمد أمين مجلة مجمع فواد الأول، مجلد 92/6.

159 - المباحث اللغوية في العراق ص 9.

المضارع متعدي الآخر:

يقترح محمد الخولي، إبقاء الفعل المعتل الآخر، دون حذف شيء منه رفعاً ونصباً و جزماً⁽¹⁶⁰⁾، والمعروف أن النحاة يقولون بحذف حرف العلة عند الجزم، نحو: لم يلق، يلق: مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، أما هو فلم يقل لنا ما هي علامة الجزم، مع بقاء حرف العلة، بل كيف يمكن التقاء ساكنين معاً؟

أما النحاة فصنيعهم في ذلك واضح كل الوضوح، فعندما وجد السكون على الحرف المعتل الذي هو ساكن بطبعهن فقد حذفوا هذا الساكن، وذلك لكرهة توالي ساكنين -الحرف المعتل وعلامة السكون - ووضعوا علامة رفع دلالة على أن المحذوف "واو" نحو: لم يدع، وعلامة نصب دلالة على أن المحذوف "ألف" نحو لم يلق، وعلامة جر دلالة على أن المحذوف "ياء" نحو: لم يجر، وهذا المنهج يجعل قاعدتهم مطّردة في هذا الباب، وكذلك فعلوا عندما يكون الفعل، أجوف أي: معتل الوسط، نحو:

"يقول و يبيع"، فغذا دخل الجازم على هذين الفعلين مثلاً وجب جزم الحرف الأخير منهما، نحو: لم يقول، لم يبيعن وفي هذه الحالة، قد توالي ساكنان، هما: حرف الواو، وعلامة " الجزم

160 - ينظر أمين الخولي مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول ص 61.

في الفعل الأول، وحرف الياء وعلامة السكون في الفعل الثاني، ونظراً لاستحالة النطق بساكنين متواليين، وجب حذف حرفي العلة والساكنين من الفعلين، ويصبحان هكذا:

"لم يُقْل، لم يبيغ" ووضع علامة رفع على حرف "القاف" من الفعل الأول، ووضع علامة جر في حرف الباء من الفعل الثاني، وذلك للدلالة على الحرفين المحذوفين.

والأستاذ الخولي لم يقدم لنا اقتراحاً حول الفعل الجوف، في حالة الجزم، إلا إذا كان المقصود إبقاءه كما اقترح إبقاء الحرف الأخير وهذا بالطبع غير ممكن كما بينا.

نون الوقاية:

يرى محمد الكسار أنه لا وجود لنون الوقاية، بل يعدها من مخترعات النحاة (161)، أما هو فقد اقترح ضميراً جديداً هو: "ني" حيث قال: (إن هذا الضمير من الضمائر الفضلات المنصوبة، وهو خاص بالأفعال، اختصاص "ياء المتكلم مجردة من النون بالأسماء والحروف) (162).

وقد ناقش عبد الفتاح بحيري هذا الاقتراح بقوله :

161 - طبعاً هذا المصطلح غير موجود إلا في كتب النحاة، ولكن مفهوم هذا المصطلح أو مسماه موجود في العربية، وإنما جاء النحاة فأطلقوا عليه اسماً معيناً وهذا من حقهم ولا يعاب عليهم، فالنحاة يضعون القواعد بعد سماع النص من العرب.

162 - عبد الفتاح بحيري، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ص 609 جامعة ابن سعود.

(ونسأل الأستاذ المحامي، إذا كانت "ياء المتكلم" مجردة عن نون، مختصة بالسماء والحروف، فكيف تعلق وجود الضمير "ني" من الحرفين "من" و "عن" في نحو: مني وعني...؟، وإذا كان الضمير "ني" من الضمائر الفضلات المنصوبة، فكيف جاء مجروراً بمن و عن في قولنا: مني وعني؟) (163).

ونقول: إن النحاة، جعلوا نون الوقاية وظائف منها: أنها تقي الفعل من الجر، وأنها تمنع اللبس في مثل: " أكرمني " في الأمر، فلولاها لالتبست "ياء المتكلم" بـ "ياء" المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنثة.

أسماء الأفعال:

اقترح **مصطفى جواد**، أن تضاف أسماء الأفعال، إلى الأفعال الجامدة، فهو يعتبرها أفعالاً قديمة جامدة، ومنها ما هو في دور التطور، من الجمود إلى التصرف الابتدائي مثل: هلم يا رجل: أي تعال، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث في لغة أهل الحجاز (164)، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: (**وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا**) (165).

ما الحجازية التي تعمل عمل ليس:

163 - ينظر المرجع السابق ص 634.

164 - ينظر المباحث اللغوية في العراق ص 7.

165 - سورة الأحزاب الآية: 18.

تساءل **حسن الشحكم** «ن ما الحجازية التي تعمل عمل ليس في مثل قولهم: «ما هذا رجلاً حيث قال: لماذا يبطل عملها، إذا تلتها "إلا"، فتقول: ما هذا إلا رجل مع إن "إلا" هذه لا تبطل عمل ليس فتقول: "ليس هذا إلا رجلاً؟، أليس الخير أن يكون حكم «ما" الحجازية كحكم "ليس"، ما دامت تعمل عملها، وعندئذ يحسن إلغاء حكم "إلا" الذي يبطل هذا العمل؟» (166).

المعطوف:

يعترض **حسن الشريف**، على قول ابن مالك:

وجائز رفعك معطوفاً على معمول إن بعد أن تستكمل

وألحقت بان لكن وأن من دون ليت ولعل وكان.

قال: ومعنى ذلك أنه يجوز رفع المعطوف على المنصوب، بأن ولكن وأن، ولا يجوز ذلك في المعطوف على المنصوب بليت ولعل وكان.

ويتساءل بقوله لماذا هذا الشذوذ والتعقيد، ولم يظل المعطوف متفقاً والمعطوف عليه في جميع الحالات؟ (167).

166- حسن الشريف، مجلة الهلال، ص 1115.

167 - المرجع السابق ص 1112.

السين التي تبطل عمل أن الناصبة:

ذكر **حسن الشريف**، أن النحاة يقولون: إن السين إذا حالت بين " أن ر " الناصبة والفعل المضارع، أبطلت عملها وعندئذ يجب أن ترفع الفعل، وأن نقراً: " زعم الفرزدق أن سيقتلُ مربعاً " لا أن سيقتلَ.

وهو يرى أن صنيعهم هذا يسير ، ولكن هذا اليسر ينقلب عسراً - كما يقول - : عندما نجد النحاة يفرقون بين الفعال التي تفصل السين بينها وبين " أن " الناصبة، ويقسمونها قسمين: يسمون أحدهما " أفعال اليقين " ويسمى القسم الثاني " أفعال الظن والترجيح " .

ثم يقررون أن السين إذا وقعت بين " أن " وفعل من أفعال اليقين، فقد وجب رفع الفعل، وإبطال عمل " أن "، أما إذا وقعت بين " أن " وفعل من أفعال الظن والترجيح فلك أن تنصب الفعل، أو ترفعه كما تشاء، وهو يقترح إلغاء هذا الاستثناء من أساسه، وتقرير أن "السين " لا تبطل عمل " أن " الناصبة، وكذلك إلغاء ذلك التفريق بين أفعال اليقين وأفعال الظن والترجيح⁽¹⁶⁸⁾.

ومهما اختلفت آراء المجددين واقتراحاتهم لتيسير النحو وقواعده - كما عرفنا من هذا الفصل - فإن تعليم القواعد النحوية ينبغي أن يحقق للمتعلم هدفين:

الهدف الأول: هو فهم ما يقرأه ويسمعه، حيث بدراسة تلك القواعد، والتعرف عليها تعتدل في ذهنه المفاهيم ولا تضع المعاني.

الهدف الثاني: هو وضع ما يكتبه أو يتحدث به في صياغة ما فهمه، حيث إن مراعاة تلك القواعد النحوية وتعلمها ينبغي - في المقام الأول - أن تعصم اللسان والقلم عن الخطأ في بناء الكلمات، أو ضبط أواخرها إعانة للقارئ أو السامع على أن يفهم عنه ما يريد أن يفهم (169).

ولا يعنينا حين نقرر هذين الهدفين من وراء تعليم القواعد النحوية أن رجل الشارع يفهم لغة الخطاب الدارج من غير حاجة إلى تلك القواعد لأنه يفهم في هذه الحال لغة عامية تسير على نمط مغاير بعض المغايرة أو كلها لأنماط اللغة العربية الفصحى.

و لعل ما بين العامية والفصحى من صلات التشابه في الألفاظ والأساليب، هي التي تعين القارئ أو السامع للفصحى

على فهم ما يقرأه، أو يسمعه رغم ما به من أخطاء نحوية، ومع ذلك فالكاتب أو المتحدث المخطئ في استخدام القواعد النحوية - لا شك - مقصر في تثقيف نفسه وقد يكون قصوره هذا مدعاة غلى غموض فكرته، وفساد ما يقصد إليه، فالخطأ النحوي قد يقلب معنى العبارة رأساً على عقب، ويسئ إلى هدف صاحبها منها (170).

إذن - كما عرفنا - أن وضع القواعد النحوية - التي دعا بعض المجددين إلى إلغائها - له أهداف، فما هي الطرائق السائدة للتدريب عليها حتى يمكن تحقيق تلك الأهداف؟ .

يُتبع عادة في التدريب على القواعد إحدى الطريقتين:

الطريقة الأولى:

وهي ما تسمى بالطريقة القياسية، وتقوم على البدء بحفظ القواعد ثم إتباعها بالأمثلة والشواهد المؤكدة والمبنية لما تعنى به.

الطريقة الثانية: هي ما تسمى بالطريقة الاستقرائية، وتقوم إما على البدء بالأمثلة، تشرح وتناقش ثم تستنبط منها القواعد، وإما على البدء بموضوع يعد

لخدمة قاعدة معينة، ثم يُقرأ ويُفهم، ثم تُناقش عباراته التي تخدم القاعدة التي تستنبط منها.

وقد اتضح لنا أن التدريب على القواعد النحوية لا يستغني على كلاً الطريقتين غاية الأمر أن البدء بموضوع أو قصة مثيرة لانتباه التلاميذ يعد مدخلاً إلى دراسة القواعد، بعيداً عن الجفاف مخففاً لصعوبتها، وفيه كذلك ربط لفروع اللغة العربية حيث لا بد من قراءة الموضوع أو القصة مع الفهم والمناقشة حول المعنى (171).

ويذهب رشاد الحمزاوي إلى أن تجديد النحو تجديداً مجدياً يتطلب اعتماد مبدئين أساسيين اثنين: أولهما ينحصر أساساً في وضعية اللغة المعاصرة، حيث يجب الاعتناء بالاستعمال والأسلوبية وما إليها من تراكيب شائعة عصرية خاصة في لغة الصحافة، أما المبدأ الثاني فإنه يفرض بالضرورة أن نستخلص القاعدة النحوية من المبدأ الأول، أي مما جادت به المعطيات اللغوية الموصوفة الحية، حتى توضع مقاييس جديدة ليس من الضروري أن تعتبر خالدة إلى أبد الأبد.

إن هذين المبدئين اللذين نحتج لهما بما يدعى في اللغة العربية بالخطأ المشهور، وقديماً قال العرب: خطأ مشهور احسن من صواب مهجور، جديران بأن يعتمدا أساساً لمقاربة جديدة،

171 - ينظر تعليم اللغة العربية: حسين سليمان قوره، ط/1، 1969م، دار المعارف بمصر. ص 255، 263.

وبأن يبسر على المجمع وغيره، وضع نحو عربي عصري يكون فيه النصر للتربية لا التشدق التربوي(172).

يبدو أن الحمزاوي يخالف إجماع النحاة واللغويين الذين يشترطون ان تستنبط القواعد من كلام العرب الفصيح المنقول النقل الصحيح، نثراً و شعراً في عصر الفصاحة، أي الزمن الذي لم تفسد فيه السليقة، ويدعو غلى استنباط القواعد النحوية من لغة الصحافة.

ومن الأساليب العصرية الشائعة في عصرنا - عصر اللحن - وبما أن صاحب هذه الدعوة لم يقدم لنا نماذج من هذه القواعد التي استنبطت من لغة الصحافة فإننا نتساءل كيف يمكن تحقيق ذلك؟ وأن لغة الصحافة تتسم بالاختصار التزاماً بقيود المساحة، مما يجعلها لا تتمسك كثيراً بالقواعد النحوية والأساليب اللغوية الراقية، كما أنها كثيراً ما تنقل كلمات واصطلاحات مترجمة من لغة أجنبية دون مراعاة الأساليب البيانية التي خلقتها قواعد اللغة العربية.

172 - أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي ، ط/1 - 1988م، بيروت - لبنان ، ص 402.

المبحث الثالث:

اقتراحات جديدة نزع أنها تيسر بعض القواعد النحوية.

يتضمن هذه المبحث بعض الاقتراحات التي نساهم بها في تيسير بعض القواعد النحوية التي اتسمت بالصعوبة - كما نعتقد - وذلك من خلال دراستنا لكثير من الموضوعات النحوية، التي نادى بها المجددون في فصول هذه الأطروحة النظرية والتطبيقية، وعلى ضوء دراستنا وتقويمنا لهذه الآراء المتباينة في موضوعات النحو، بين القدامى و المحدثين، رأينا المساهمة ببعض الاقتراحات التي من شأنها تقديم بعض الاقتراحات التي نزع أنها تيسر بعض القواعد النحوية، أي القواعد التي وجد دارس العربية مشقة كبيرة في تعلمها، وذلك نظراً لتعدد صورها، وتعدد الآراء والتأويلات بين النحاة فيها بسبب التمسك بنظرية العامل؛ وهي:

أولاً: حركات الإعراب

ليست حركات الإعراب، التي تظهر على آخر الكلمة، من رفع ونصب وجر وجزم آثاراً للعوامل النحوية، بل عوارض لغوية أوجدها المتكلم بأسلوب العربية، للوصول إلى التفاهم مع غيره من المتكلمين، واقتاضها تركيب العربية العضوي، الذي

خص الضمة بما دخل في الإسناد، وخص الكسرة بما دخل في الإضافة، وخص الفتحة بما لا يدخل في الإسناد والإضافة.

ثانياً: حذف العامل في المبتدأ والخبر

اختلف النحاة في سبب رفع المبتدأ والخبر، فالبصريون يذهبون إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو معنوي، لأن المعنى الابتداء هو: الجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها، وذلك كأن يقع المبتدأ أول الجملة من غير أن يسبقه عامل.

والخبر: عندهم مرفوع بالمبتدأ، فالعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ. ويذهب الكوفيون على أنهما ترافعا، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر، وكان كلاً منهما يطلب صاحبه (173).

وهناك آراء أخرى كثيرة لا يستطيع الدارس الإمام بها، أو تفضيل أحدها على الآخر، وقد أرجع المجددون سبب تعددها إلى العامل النحوي، ذلك الذي استولى على أفئدة النحاة، وهيمن عليهم، فأصبحوا أسرى بين يديه وذلك مما جعلهم يقدرونه، معنوياً إذا لم يكن ظاهراً واضحاً (174).

173 - في قواعد العربية، أحمد علم الدين الجندي الناشر، مكتبة الشباب القاهرة ط/1، 1974م. ص 1/190.

174 - ينظر في قواعد العربية: أحمد علم الدين الجندي، الناشر مكتبة الشباب - 1981م، القاهرة. ص190.

لذلك نقترح حذفه من المبتدأ والخبر، تماشياً مع ما نادى به بعض المجددين⁽¹⁷⁵⁾. ولأن التمسك به ليس شرطاً ولأنه يؤدي إلى التكلف غير المحمود من إثبات أثر العامل، فإذا أعربنا جملة " الطالب مجتهدٌ " فإننا نقول : - دون تكلف الطالب: مسند إليه، مبتدأ مرفوع، أي أسندنا إليه الاجتهاد، ولا يبحث عن عامل الرفع فيه، أهو مرفوع بالابتداء أو الخبر، وإذا طلب منا تعليل الرفع، كفاننا أن نقول إنه مسند إليه، أما البحث عن عامل الرفع فيه، وفي الخبر فهو بحث من قبيل التكلف، لأنه شيء غير موجود ولا يمكن أن يدركه الدارس.

ومجتهد: مسند خبر مرفوع، لأنك تحدثت به عن المبتدأ ولا يبحث عن عامل الرفع فيه، وكفى ذلك في إعرابه، أما البحث عن عامل الرفع فيه فهو بحث عن شيء غير موجود، ولا تقتضي الضرورة البحث عنه.

ثالثاً: جواز تقديم الفاعل على فعله.

من أحكام الفاعل عند جمهور النحاة، وجوب تأخيره عن رافعه لأنهما عندهم كجزأي كلمة، لذلك لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، فإن ظهر الفاعل في اللفظ فذاك، وإلا فهو

175 - أمثال د/ مهدي المخزومي، ينظر النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: مهدي المخزومي، ط/3- 1985م لبنان ، ص 232.

ضمير مستتر نحو: أكتب، والطالب كتب، والطالبة كتبت، (176) أي ضرورة وقوعه بعد المسند، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم، وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وكون القدم إما مبتدأ في نحو: زيد قام، وهنا يقدرن ضميراً مستتراً يعود على زيد وهو فاعل الفعل قام وزيد: مبتدأ، والجملة الفعلية خبره.

وإما فاعلاً محذوف الفعل في نحو قوله تعالى: (وإن أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (177) فهم يعربون "أحد" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أي يقدرن الآية، هكذا: " وإن استجارك أحد استجارك " وليس "أحد" مبتدأ، لأن أداة الشرط مختصة بالجملة الفعلية، أما نحو قوله سبحانه:

(أَبَشَّرْ يَهُودُونََا) (178) فجوزوا الأمرين في إعراب "بشر" (179)، الابتدائية والفاعلية، أي " بشر " مبتدأ وجملة " يهودوننا " خبر، أو فاعل لمحذوف يفسره "يهودوننا" ولكنهم رجحوا الفاعلية؛ لأنّ الغالب في همزة الاستفهام دخولها على الفعل (180).

176 - الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها: أحمد زكي صفوت، ط/4، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1383 هـ - 1983 م مصر. 1/ 329. ومطبعة بمصر ط/4.

177 - سورة التوبة الآية: 6.

178 - سورة التغابن الآية: 6.

179 - ضياء السالك، إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على أوضح ابن هشام: محمد عبدالعزيز النجار. ط/1، مطبعة الفجالة الجديدة، 1389 هـ - 1969 م. القاهرة. 5/2 .

180 - حاشية المصدر السابق 6/2.

والخلاصة عندهم في الاسم المتقدم على الفعل:

إن وجدنا ما ظاهره أنه تقدم، وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وأعرّب المتقدم مبتدأ نحو: زيد قام، وإن وقع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتخصيص، أعرّب فاعلاً محذوف يفسره الفعل المذكور، وإن وقع بعد أداة يغلب دخولها على الفعل كهمزة الاستفهام، جاز الأمران، والفاعلية أرجح (181).

وقد اتضح لنا من خلال الاستقراء، أن الذي دعاهم إلى عدم جواز تقديم الفاعل على فعله، هو التمسك بنظرية العامل، لأن الفاعل معمول والفاعل العامل الذي عمل فيه الرفع، والمعمول لا يتقدم على عامله، (182) فهو عندهم أثر لا يسبق المؤثر، وهذا التعليل هو ما أدخل في النحو أبواباً معقدة كباقي الاشتغال والتنازع وغيرهما من الشوائب، مما تقتضي الضرورة تيسيره.

لذا اقترحنا تيسيراً لذلك - جواز تقدم الفاعل على فعله، إذا كانت الجملة فعلية، والمعنى أفاد أن هذا الاسم المتقدم هو الذي قام بالحدث أي الفعل، وعاد عليه ضمير يمكن تقديره بعد

181 - المصدر نفسه 6 / 2.

182 - ينظر المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي ط/1 بيروت - 1978م. ص 218.

الفعل ونعرب هذا الضمير رابطاً ربط الفعل بفاعله المتقدم، فنعرب نحو: زيد قام، زيد فاعل تقدم على فعله، وقام: فعل ماض، والرباط ضمير تقديره هو يعود على زيد، ليؤكد أنه فاعل القيام، أي أسندنا إليه القيام، وعلى هذا تعرب هذه الآية وغيرها من الآيات التي تقدم فيها الفاعل، والتي تكلف النحاة كثيراً في إعرابها نحو: تقديرهم: استجارك أحد استجارك، وتقديرهم: يهدوننا بشر يهدوننا في الآيتين السابقتين؛ وكتقديرهم انشقت السماء انشقت في قوله تعالى:

(وَإِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) (183).

وبعيداً عن هذا التكلف والافتراض الذي قد لا يتناسب مع القرآن الكريم تعرب هذه الآيات الكريمة هكذا:

"إن «: أداة شرط، "أحد": المسند إليه وهو فاعل مرفوع مقدم على فعله. "من": حرف جر، "المشركين": مجرور وعلامة جره الياء، لأنه جمع مذكر سالم، "استجارك": فعل ماض، والكاف: ضمير المفعول به، ولا نعرب الضمير المستتر في "استجارك" فاعلاً، بل نعتبره رابطاً ودالاً على الفاعل الذي أسند إليه طلب الاستجارة، ولا حاجة تدعونا أن نتصور كما كانوا يتصورون أن الضمير في استجارك فاعل، لأن فاعله مقدم وهو "أحد".

ولا ضرورة تدعوك إلى أن تقدر فعلاً محذوفاً مفسراً
يكون " أحد " فاعلاً له، لأن الذي أوقعهم في هذا هي فكرة
العامل، لأن الفاعل عندهم - كما ذكرنا - لا يجوز تقديمه على
فعله، لأنه معمول له (184).

"أبشر" : الهمزة : حرف استفهام، وبشراً: مسند إليه فاعل
مرفوع تقدم على فعله ، " يهدي " : فعل مضارع مرفوع،
وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة علامة التذكير والجمع
رابط الفعل بفاعله المتقدم.

و " لنا " : أداة شرط، " السماء " : المسند إليه، وهو فاعل مرفوع
مقدم على فعله، " انشقت " : فعل ماض، والتاء علامة على
التانيث، والضمير المستتر رابط الفعل بفاعله المتقدم.

وهكذا نعرب الاسم المرفوع الذي تقدم على فعله،
فاعلاً مقدماً نحو: الطالبُ كتبَ، المدرسون حضروا، المعلمات
قدمن وكل ضمير لحق الفعل نعتبره رابطاً ودالاً على الفاعل
وعلى عدده ونوعه: أي الفاعل المتقدم، المسند إليه، الكتابة
والحضور والقدوم.

184 - ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: مهدي المخزومي، ط/3 - 1985م لبنان. ص

وبذلك لا نتجاهل الضمير المستتر أو المتصل كما تجاهله بعض المجددين (185)، ففي نحو: الطلاب حضروا، المسافران قدما، نعرب الطلاب: فاعل مرفوع مقدم مسند إليه، حضر: فعل ماض، وواو الجماعة ضمير متصل ربط الفعل بفاعله المتقدم ودلّ على نوع الفاعل وعدده.

المسافران: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، وهو مسند إليه، قدما: فعل ماض، وألف الاثنين ضمير متصل ربط الفعل بفاعله المتقدم ودلّ على نوع الفاعل وعدده.

وقد أشار عبدالعليم إبراهيم إلى أنه لا حاجة تدعونا إلى أن نتصور في الفعل ضميراً مستتراً وجوباً أو جوازاً: وإذا اتصلت الضمائر بالفعل اعتبرت إشارات، وإذا لم تتصل وكانت مستترة فلا وجود لها عنده وعند لجنة وزارة المعارف المصرية لتيسير القواعد،- كما ذكرنا - كما أنهم لا يعتبرون الاسم المتقدم فاعلاً، فجملة محمد قرأ: تعرب عندهم: محمد: مسند إليه، قرأ: مسند، ولا ضمير في الفعل. (186)

وقد ترد علينا حول ما قدمناه من تيسير لباب الفاعل

الأسئلة الآتية:

1 - كيف يميّز الدارس بين المبتدأ والفاعل المتقدم على فعله؟.

185 - ينظر المرجع السابق ص 234.

186 - ينظر المبحث الثالث من الفصل الثاني.

2 - وإذا وقع الاسم المتقدم على فعله بعد أداة تختص بالدخول على الفعل، كأدوات الشرط أو التخصيص كيف تعتبر الجملة فعلية إذا أنكرت إعراب الاسم المتقدم فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور؟

3- هل قال أحد من النحاة القدامى بهذا الرأي، أو هو رأي المجددين فقط؟.

وللإجابة على هذه الأسئلة نقول:

أ - إذا كانت الجملة إسمية نحو: الطالب مجتهد، أعرب المسند إليه الطالب مبتدأ، و مجتهد: مسند خبر، أما إذا كانت الجملة فعلية سواء تقدم فيها الفعل أم الفاعل، فإن الاسم المرفوع المتقدم على فعله يعرب فاعلاً كما ذكرنا.

ب- دخول هذه الأدوات المختصة بالفعل، تشير بوضوح إلى أن الجملة بالرغم من تقدم الفاعل لاتزال فعلية (187). ويؤيد ذلك ما ذكره السيوطي في كلامه على الجملة الإسمية والفعلية والظرفية: أن المراد بالصدر المسند أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو :

أقائم الزيدان، وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائماً، إسمية، ومن نحو : أقام زيد، وإن قام زيد، وهلا قمت،

فعليّة، والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل، فالحملة من نحو : كيف جاء زيد؟ ونحو:

(فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) (188). ونحو: (فَأَيَّ
ءَايَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ) (189) فعليّة لأن هذه الأسماء في رتبة
التأخير، وكذا الجملة من نحو: يا عبدالله، و الآيات الكريّمات: (
وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) (190) . (و الأنعام
خلقها) (191)، (والليل إذا يغشى) (192). لأن صدرها في
الأصل أفعال، والتقدير:

أدعو عبدالله، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم
بالليل. (193).

ج – وجواز تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته قال به الكوفيون تمسكاً
بقول الزبّاء:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَيِيداً أَجْدلاً يَحْمِلُنَّ أُمَّ حَدِيداً.

188 - سورة البقرة الآية: 87.

189 - سورة غافر الآية: 81.

190 - سورة التوبة الآية: 6.

191 - سورة النحل الآية 5.

192 - سورة الليل الآية 1.

193 - الهمع 38/1.

فقولها ما للجمال : ما: إسم استفهام مبتدأ، للجمال: جار ومجرور خبر . مشيها: أعربه الكوفيون فاعلاً مقدماً لوئيد الواقع حالاً من الجمال، والتقدير: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها والشاهد في البيت: تقدم الفاعل مهو مشيها على عامله وهو: وئيداً المشبه للفعل على مذهب الكوفيين، ولا يصح جعله مبتدأ، لأنه لا خبر له في اللفظ إلا وئيد وهو منصوب.(194).

رابعاً: تيسير باب الاشتغال

وضابطه عند النحاة كما يقول ابن هشام: (أن يتقدم إثم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الأول لنصبه)(195).

والأمثلة الآتية توضح صورته:

1 - مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم نحو: زيداً ضربته، إذ لو حذف الهاء وسلطت ضربت على زيد، لقلت: زيداً ضربت يكون زيداً مفعولاً مقدماً.

2 - زيداً مررت به، فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء، إلا أنه في موضع نصب بالفعل.

194 - حاشية ضياء السالك، محمد عبد العزيز النجار 6/2، وينظر الكامل في قواعد العربية 1/ 293.

195 - قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط/11 1963م. مطبعة السعادة بمصر. ص 102.

3 - ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل في الضمير نحو قولك: زيداً ضربت أخاه، فإن ضرب عامل في الأخ نصباً على المفعولية والأخ عامل في الضمير جراً بالإضافة (196).

وهم يجوزون في الاسم المتقدم على عامله أن يرفع بالابتداء، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية، وأن ينصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور (197).

وعلى هذا يقدرون الفعل في المثال الأول: ضربت زيداً ضربته، وفي الثاني: جاوزت زيداً مررت به، ولا تقدر مررت لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه، وفي الثالث: أهنت زيدا ضربت أخاه، ولا تقدر ضربت لأنه لم تضرب إلا الأخ. (198).

ومن الأمثلة والتعريف السابق ترى أن أسلوب الاشتغال يشتمل على الأول: مشغول، وهو العامل في ضمير الاسم السابق كما في الأمثلة "ضرب، مر"

الثاني: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدم نحو "زيداً" في الأمثلة.

196 - المرجع نفسه ص 192، 193.

197 - ينظر المرجع نفسه. ص 193.

198 - قطر الندى ص 193.

الثالث : مشغول به، وهو ما شغل به الفعل مثل الضمائر في الأمثلة " الهاء " في ضربته، به، أخاه.

وعلى هذا يكون للاسم المتقدم حكمان، **أحدهما:** أن يرفع بالابتداء والجملة بعده خبر له.

وثانيهما: أن ينصب على المفعول به، ويقدر له فعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور المشغول، ويكون العامل المحذوف وجوباً مشاركاً للمذكور، إما في لفظه ومعناه معاً نحو: الأستاذ قابلته، وجملة قابلته مفسرة لا محل لها.

وإما في معناه فقط نحو: الكاية مررت بها، فالكاية مفعول به لفعل محذوف تقديره: جاوزت، وهو موافق للفعل المذكور في المعنى لا في اللفظ، وجملة مررت بهل مفسرة لا محل لها. (199).

والنحاة يعرضون لهذه الأسماء المتقدمة على عواملها، إذ يجعلون للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات، مما يزيد من عسر هذا الباب و مشقته على الدارس وهي:

1- واجب النصب، إذ يجب نصب الاسم السابق على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره العامل المذكور، إذا وقع بعد ما

يختص بالدخول على الجملة الفعلية، نحو: إن فقيراً لقيته فترفق به، وهم يقدمون أصل الأسلوب: إن لقيت فقيراً لقيته فترفق به.

2- مترجح النصب: وهو إذا وقع بعد الاسم السابق فعل دال على الطلب أمراً أو نهياً أو دعاء: نحو: الصديق لا تهنه، أو وقع بعد أداة يغلب أن يليها فعل نحو: ما العيب أتيت، أو يقع الاسم المشغول عنه جواباً لجملة فيها استفهام منصوب نحو: أن يقال لك: أي الطلاب كفات؟ ومن أهملت؟ فتقول مجيباً: علياً كفاتة، وخالداً أهملته.

3- واجب الرفع: أي وجب رفع الاسم السابق لأنه وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم نحو: خرجت فإذا الطالب يلومه الأستاذ، أو وقع بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لأن لها الصدارة، نحو: الجار إن رأيت فسلم عليه.

4- استواء الرفع والنصب: وهو إذا وقع الاسم الذي شغل عنه الفعل بعد عاطف غير مفصول بالأداة، وتقدمته جملة ذات وجهين، جملة إسمية خبرها جملة فعلية وتسمى جملة كبرى، أي أنها جملة في ضمنها جملة نحو: الطالب منحته جائزة، والطالبة منحتها نصف جائزة، فيجوز رفع الطالبة مراعاة لصدر الجملة على أنها مبتدأ، وبهذا تكون قد عطفت جملة إسمية على جملة إسمية.

ويجوز نصب الطالبة مراعاة للعجز، فيكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتكون قد عطفت جملة فعلية على الخبر الذي هو جملة فعلية، وفي الحالتين تتفق الجملتان، و يجري الكلام على نسق واحد من المشاكلة بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها (200).

5 - ترجيح الرفع: وذلك في كل إثم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجح نصبه، ولا يجوز في المرين على السواء، نحو: الطالب ساعدته، والمريض عالجتة، فيجوز لك في الطالب والمريض، الرفع والنصب واختاروا الرفع على الابتداء (201).

وبعد استعراضنا لصور هذا الباب باختصار، اتضح لنا - من غير شك - أن مسائله شاقة مرهقة، ولا سيما صورته بين ما يجب رفعه، وما يجب نصبه، وما يترجح فيه الرفع والنصب، وما يجوز فيه الأمران.

وتيسيراً لهذا الباب الذي شق تعلمه على الدارسين نقترح تقليل صورته الخمس، التي أوجدها التمسك بنظرية العامل النحوي وذلك وفق القاعدة الآتية:

أولاً - واجب النصب:

200 - ينظر في قواعد العربية، 3 / 213.

201 - نفسه، 3 / 215.

ففي المثال الذي ذكرناه: إن فقيراً لقيته فترفق به.
نعرب فقيراً : مفعولاً به متقدماً على فعله ولقي : فعل ماضٍ
والتاء: ضمير متصل إشارة إلى الفاعل المخاطب، والتاء في
لقيته : إشارة ورابط، ربط المفعول به المتقدم بفعله المتأخر،
والجملة جملة شرط ، "إن" : الشرطية وجوابها فترفق به، وهنا
نتخلص من هذه الصورة ونضمها لباب المفعول به، ونتخلص من
التكاف الذي يفرض تقدير: إن لقيت فقيراً لقيته.

ثانياً - ترجيح النصب:

ففي مثل: الصديق لا تهنه، كذلك نعرب الاسم المتقدم
كما أعربنا المثال الأول، ونتخلص من هذه الصورة أيضاً بضمها
لباب المفعول به ولا عبرة بوقوع فعل بعد الاسم السابق يدل على
الطلب أو النهي أو الدعاء.

ثالثاً - وجوب الرفع:

وهنا تسقط هذه الصورة أيضاً من باب الاشتغال، ويلحق
الاسم المرفوع باب المبتدأ، وهنا نتفق مع النحاة حيث أوجبوا
رفعه لأنه وقع بعد أدوات لا يليها إلا اسم، ونختلف معهم أن
تكون هذه الصورة من باب الاشتغال، بل نضمها لباب المبتدأ.

ويمكن لنا أن نضع القاعدة الآتية المدعّمة بالأمثلة
تيسيراً لهذه الصورة وهي:

1 - يجب رفع الاسم المتقدم وإعرابه مبتدأ والجملة إسمية في
الحالات الآتية:

إذا وقع بعد " إذا الفجائية " و «ليت "، نحو: خرجت فإذا
الطالب يكرمه أبوه و ليتما الجهود الإسلامية نقدرها.

2 - وإذا وقع قبل أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لأن لها
الصدارة. كأدوات الشرط نحو: الصديق إن قابلته فسلم عليه.

والاستفهام نحو: الضيف هل قابلته؟، والتخصيص نحو:
الكتاب هلاً قرأته؟ وما النافية نحو: العلم ما ضاعت فوائده، ولا
النافية الواقعة في جواب قسم نحو: والله العدو لا أصحابه،
والعرض نحو: أخوك ألا قابلته.

ولام الابتداء نحو: الطالب لأننا مكافئه، وكم الخبرية نحو:
الجزائر كم مرة زرتها، والحروف الناسخة نحو: المتواضع إنني
أحترمه.

والموصول نحو: المخلص الذي أحببته، والموصوف نحو:
خالد رجل أكرمته.

رابعاً - استواء الرفع والنصب:

وهو أن يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن إثمها قبلها كقولك : زيد قام أبوه، وعمراً أكرمته، فجملة زيد قام أبوه، إسمية الصدر فعلية العجز، وهنا جَوَز النحاة رفع " عمر " عطفاً على زيد المرفوع لأنه مبتدأ، وعطفوا جملة إسمية على جملة فعلية. وجوزوا نصب عمراً فيكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتكون قد عطفت جملة فعلية على الخبر الذي هو جملة فعلية(202)

ونرى أن تيسير هذه الصورة هو: أولاً جملة: زيد قام أبوه، تضم لباب المبتدأ، فزيد مبتدأ مرفوع، قام : فعل ماض ، أبوه : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو، لأنه من الأسماء الخمسة، والهاء مضاف إليه، وهو رابط، والخبر الجملة الفعلية. وعمراً أكرمته، الواو : حرف عطف أي عطف جملة على جملة ، عمراً : إذا ورد منصوباً نحو هذا المثال أعربناه مفعولاً به مقدم، أكرم : فعل ماض، والهاء إشارة إلى المفعول به المقدم لأنه عاد على منصوب، وهنا تضم هذه الجملة وأمثالها إلى باب المفعول به.

وإذا ورد الاسم المتقدم بالرفع، ولم يوجد في الفعل ضمير يعود على مرفوع نحو: عمرو أكرمته، فإننا نعرب عمرو: مبتدأ مرفوع، أكرم: فعل ماض، والتاء: إشارة إلى الفاعل المتكلم، والضمير الهاء، رابط الخبر الجملة الفعلية بالمبتدأ، وبهذه القاعدة جئنا الدارس من التذبذب بين جواز الرفع وجواز النصب.

خامساً: ترجيح الرفع:

في هذه الصورة - كما ذكرنا - رجح النحاة الرفع، وذلك في كل إثم لم يوجد معه ما يوجب نصبه، ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجح نصبه، ولا يجوز فيه الأمرين على السواء، نحو: الطالب ساعدته، والمريض عالجه.

والذي نراه تيسيراً لهذه الصورة هو: إذا ورد الاسم مرفوعاً ضم لباب المبتدأ، والجملة الفعلية خبره، وإذا ورد منصوباً ضم لباب المفعول به. وإذا لم تظهر عليه علامة الرفع أو النصب، نظرنا للضمير العائد عليه أي رابطه، فإن كان منصوباً أو متصلاً بمنصوب، نصبناه، وألحق بباب المفعول به، وإن عاد عليه ضمير مرفوع نحو: الطالب كتب، ضم لباب الفاعل، لأنه فاعل تقدم على فعله.

وإن وردت بعده جملة فعلية نحو: الشجرة اخضرت أوراقها، ضم لباب المبتدأ.

وبعد دراستنا وتحليلنا لصور باب الاشتغال وأمثاله، وما اقترحناه (203) من تيسير لهذه الصور المعقدة، فقد رأينا وضع قاعدة سهلة تيسره للدارسين وخلصتها:

أ - أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب، أو ضمير متصل بمنصوب نُصب وحوّل إلى باب المفعول.

ب- يعرب الاسم المتقدم مبتدأ، إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم، أو وقع قبل أداة لا يعمل ما بعدها في ما قبلها لأن لها الصدارة، أو جاءت بعده جملة فعلية، تكون خبراً له.

ج - إذا ورد الاسم المتقدم مرفوعاً ضم لباب المبتدأ، والجملة الفعلية خبره، وإذا ورد منصوباً ضم لباب المفعول.

د - إذا كان الاسم المتقدم مما لا تظهر عليه الحركة نحو: الفتى قابلته، موسى جاء أبوه، المحامي دافع عن القضية.

نظرنا للضمير العائد على الاسم المتقدم، فإن عاد عليه ضمير منصوب نحو: المثال الأول، أعربنا " الفتى ": مفعولاً به تقدم على فعله وفاعله، وإذا عاد عليه ضمير متصل بمرفوع نحو: المثال الثاني أعربنا "موسى": مبتدأ مرفوع و الجملة الفعلية خبره، وإذا كان الضمير مستتراً عاد على مرفوع مثل المثال

203 - ينظر ما اقترحه ابن مضاء في المبحث الثاني من الفصل الأول، وينظر أيضاً في قواعد العربية، 3/ 218، 219.

الثالث، أعربنا " المحامي " : فاعل مقدم على فعله، ونعتبر الضمائر العائدة روابط وإشارات دالة على العدد والنوع (204).

ويمكن لنا أن نيسر أيضاً هذه القاعدة أكثر من ذلك للناشئة وهي: أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو متصل بمنصوب نصب وحوّل لباب المفعول، و إلا لرفع ويكون مكانه باب المبتدأ، والفاعل حسب سياق الجملة.

خامساً - تيسير باب التنازع:

يسمى هذا الباب، باب التنازع وباب الأعمال أيضاً، وإن كان سيبويه لم يذكره بهذا المصطلح ولكنه ذكره تحت عنوان طويل هو: باب الفاعلين و المفعولين .وضابطه (التنازع) كما يقول ابن هشام: (أن يتقدم عاملان أو أكثر، ويتأخر معمول أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر) (205). أي الأصل الذي عُقدَ عليه باب التنازع أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول، ويكون كل من العاملين طالباً للمعمول(206).

وشرط هذا الباب - عندهم - أن يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد؛ وصور التنازع عند النحاة هي:

204 - ينظر النحو في إطاره الصحيح ص 126 يوسف الحمادي، مكتبة مصر د.ت.

205 - قطر الندى ص 198.

206 - مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984م. د/ ياسين أبو الهيجاء ص 254.

1 - تنازع العاملين معمولاً واحداً، نحو: قرأ و نجح الطالب،
تجد كل من الفعلين يطلب فاعلاً واحداً هو: " الطالب " فأي
الفعلين أولى به ؟.

2- تنازع العاملين أكثر من معمول نحو: ساعد وأكرم زيد
عمرأ، ففي المثال فعلان يطلب كل واحد منهما فاعلاً هو: " زيد"

ومفعولاً هو: " عمرأ " وليس في المثال سوى فاعل واحد
ومفعول واحد، فأي الفعلين أولى بهما ؟.

3 - تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً، نحو: " كما
صليت وباركت وترحمت على إبراهيم " فالجار والمجرور:
" على إبراهيم " مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.

4 - تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول كقوله عليه
الصلاة والسلام: (تسبّحون وتحمدون وتكبرون ذُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ
ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ)(207).

ف "دبر " منصوب على الظرفية، و "ثلاثاً وثلاثين " منصوب
على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة
السابقة عليهما (208).

207 - ينظر قطر الندى ص 198.

208 - المرجع السابق ص 198.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز إعمال أي العاملين، إنما الخلاف في المختار، فالكوفيون يختارون إعمال الأول السابقة، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه⁽²⁰⁹⁾.

فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وإن أعملت الثاني، فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته، وإن احتاج إلى منصوب أو مجرور حذفته⁽²¹⁰⁾.

والمأمل في باب التنازع وأمثله، وما فيها من كثرة الاضطراب التي سببها الخضوع للفلسفة الخيالية، التي أوجدها التمسك بنظرية العامل، بحجة أن العوامل كالمؤثرات، فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد، كما لا يصح أن يجتمع مؤثران على أثر واحد فالفعل عندهم، عامل حقيقي، فليس للفعل إلا فاعل واحد، ولا للفاعل أكثر من فعل واحد⁽²¹¹⁾.

وقال أحمد علم الدين: «فتصور النحاة أن بين الفعلين تنازعاً تصوراً عقلي محض يرى أن الفاعل لأحدهما، مع أن الفعلين كلاهما له ومن فعله»⁽²¹²⁾.

209 - في القواعد العربية 3 / 219.

210 - ينظر قطر الندى ص 199.

211 - ينظر في قواعد العربية 3 / 236، 238.

212 - المرجع نفسه 3 / 238.

ولو ترك النحاة - في رأينا - التمسك بنظرية العامل في هذا الموضوع التي نتج عنه باب التنازع، وجوزوا تعدد الفعل والفاعل واحد نظير ما يتعدد الخبر والمبتدأ واحد، وكما يتعدد المفعول والفعل واحد، لئيسرَ هذا الباب، وأبعدهم عن التكلف والتعسف في توجيهه كلام الفصحاء شعراً ونثراً، وإخضاعه لقاعدتهم التي تفرض على أرباب الفصاحة ضرورة إعمال الأول أو الثاني.

وهذا الرأي - تعدد الفعل والفاعل واحد - لم يكن للمحدثين (213) وحدهم، وإنما صاحبه الأول أبو زكرياء الفراء فقد قال: «كلاهما يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب نحو : قام وقعد زيد، فجعله مرفوعاً بالفاعلين، كما يسند للمبتدأ خبران، وكما يرفع منطلقان في زيد وعمرو منطلقان بالمعطوف والمعطوف عليه معاً، لأنهما يقتضيان» (214).

قال السيوطي: «والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد» (215).

213 - في قواعد العربية 3 / 238.

214 - همع الهوامع 4 / 137.

215 - المصدر نفسه. 4 / 137.

فقد حاولنا تيسير هذا الباب الذي شق تعلمه على الدارسين مستفيدين من المحاولات السابقة التي حاولت تيسير بعض صورته كما ذكرنا، وذلك بوضع قاعدة سهلة تيسر صورته خلاصتها:

1- يجوز تعدد الفعل والفاعل واحد، لأن الفاعل في إمكانه أن يقوم بأكثر من فعل في وقت واحد، نحو: يعزف ويغني المطرب، فالذي قام بفعل العزف والغناء هو المطرب، أي هو فاعل الفعلين معاً، وهنا لا تنازع في مثل هذا.

2- تعدد الفعل والمفعول واحد، نحو: قابلت واحترمت وساعدت الصديق، والفاعل كذلك واحد في هذه الصورة، وهو المتكلم الذي قام بالمقابلة والاحترام والمساعدة للصديق، ولا تنازع كذلك هنا ما دام الفاعل فَعَلَ هذه الأفعال كلها.

3- تعدد الفعل والمفعول نحو قوله عليه الصلاة والسلام:

(**تَسْبِّحُونَ وَتُحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا**)

وثلاثين) والمعنى هنا واضح أن الفاعل واحد هم أنتم أي مخاطبين، تقومون بالتسبيح والتحميد والتكبير، في وقت معلوم هو عقب الفراغ من كل صلاة، ولا يجوز - في رأينا - أن يُعمل أحد الأفعال دون سواها، لأن ذلك يؤدي إلى فساد المعنى، وهو أن يفعلوا فعلاً واحداً.

4 - تعدد الفعل والمجرور واحد نحو: (كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم).

وبهذا الاقتراح وهو تعدد الأفعال والمفعولات والفاعل واحد نكون قد يسرنا هذا الباب الذي كان مدار جدل بين النحاة، وأغينا ما أسماه النحاة : تنازع العاملين معمولا واحداً، وتنازع العاملين أكثر من معمول، وتنازع أكثر من معمولاً واحداً، وتنازع أكثر من معمول.

5 - إذا كان أحد الفعلين يطلب فاعلاً، والآخر يطلب مفعولاً نحو: أكرمني وأكرمت الصديق.

نعتبر مثل هذا التركيب جماتين فعليتين، عُطفت إحداهما على الأخرى، ويمكن لنا أن نقول: أكرمني: أكرمَ : فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء: كناية عن المفعول به، وفاعله تقديره هو لا علاقة له بالصديق الذي هو مفعول الجملة الثانية، فقد يكون المعنى أكرمني أخي أو صديقي أو زيد والواو: حرف عطف أي عطف جملة على جملة، وأكرمت، أكرم : فعل ماضٍ والتاء: إشارة إلى الفاعل المتكلم، الصديق : مفعول به.

وبهذا الإعراب يمكننا أن نعرب كل شاهد ورد على هذا النحو دون تغيير في نصه، كما تكلف النحاة واختلفوا في توجيهه نحو قول علقمة:

أ- تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَهَا وَ أَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلُهُمْ وَكَلَيْبُ

فتجد النحاة يرفضون أسلوب هذا الشاعر الفصيح، ويضعون مكانه أسلوباً آخر يُخضعونه لفكرة العامل، وما جرّه

من حذف وإضمار وتأويل، حيث يطلبون من علقمة أن يعمل الأول ويضممر في الثاني، ويقول: تعفق وأرادوها رجال، أو يُعمل الثاني ويضممر في الأول، ويقول: تعفقوا وأرادها رجال(216).

وبناء على ما اقترحناه من تيسير في هذا الباب - كما أسلفنا - فإننا نترك كلام هذا الشاعر الفصيح كما جاء، ولا نطلب منه تغيير قوله هذا، بل نقول لقد تعدد الفعالان - كما جوزنا ذلك - وهما: تعفق وأراد، والفاعل واحد هو: رجال، والمعنى يفيد أن الرجال فعلوا الاستتار بالشجر الكثيف وأرادوا صيد بقر الوحش.

وكذلك نقول في قول الشاعر:

ب- طلبت فلم أدرك بوجهي ولينتي قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

ونقول: تعددت الأفعال: " طلبت، أدرك، أبغي " والفاعل واحد هو المتكلم والمفعول واحد هو الندى.

وهذا شاهد آخر تطبيقاً للرقم الأخير من القاعدة التي اقترحتها:

قال الشاعر :

ج- جَفُونِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَعَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مَهْمَلٌ

ونقول: جفى: فعل ماض، وفاعله تقديره هم أي الأصدقاء أو الأحباب أو غيرهم، والنون: للوقاية، والياء: كناية عن المفعول به، والواو: حرف عطف، عطف جملة فعلية على جملة فعلية.

لم: أداة جزم وقلب، أجفُ فعل مضارع مجزوم، وفاعله المتكلم كما دلّ عليه المعنى، الأخلاء: مفعول به لا علاقة له بالجملة السابقة.

ومثله أيضاً قول الشاعر:

د- هَوَيْتُ الْغَانِيَاتُ إِلَى أَن شَبْتُ فَأَنْصَرَفْتُ عَنْهُنَّ أَمَالِي

وإعراب الشاهد في هذا البيت مثل سابقه، وهو لاشك أيسر من القول بالتنازع، لأنه جاء تبعاً للمعنى.

ونكون بهذه القاعدة قد يسّرنا - بفضل الله تعالى - بل حاولنا تيسير هذا الباب على الدارسين.

خاتمة:

حظيت نظرية العامل بدراسات وأبحاث متعددة تناولت تعريفها ونشأتها وتاريخها وأصالتها، والخلاف فيها وفي أقسامها، وكان للعامل عناية خاصة بين علماء النحو، فكان مثار جدل عنيف بين العلماء، وشغل من تفكيرهم حيزاً كبيراً وكان حديث المتأخرين عنه أكبر، خلاصته:

1- تباينت الآراء حول أصالة النحو العربي واتجهت اتجاهات مختلفة منها ما يؤكد تأثير النحو العربي بالفلسفة والمنطق ومنها ما يسقط هذا الزعم نافيًا أن يكون هذا التأثير قد عرفه النحو العربي في نشأته. وتضمن البحث شهادات من أقوال الدارسين: منكرون منهم ومؤيدون.

2- أن النحو العربي نشأ في بيئة عربية خالصة على يد النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه وغيرهما، ولم يتأثر بالفلسفة والمنطق إلا في مراحل متأخرة من البحث والتأليف.

3- أن الإعراب أثرٌ يجلبه العامل وأنه نشأ نشأة لغوية منذ التأسيس، ثم بدأ تأثير الفلسفة والمنطق ينحو إليه بعد سيبويه.

4- إن نظرية العامل قد تولدت عند النحاة من البحث في العلل النحوية، لأنه قد عرفت علل الإعراب وعلل النحو، قبل أن تعرف نظرية العامل في ثوبها الكامل.

5- تعرض لبحث إلى وجهات النظر في تحديد المسبب في العلامات الإعرابية أهو المتكلم أم اللفظ، أم شئ آخر.

6- العامل كما يفهم من كلام سيبويه هو الذي يحدث الأثر الذي يظهر في الكلمة، وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل ويختلف باختلافها سيبويه.

7- يتجه ابن جني وجهة أخرى حيث يرأن حقيقة العامل هو المتكلم، وأنه هو الذي يحدث الآثار التي تظهر في الكلمات وأن نسبتها إلى اللفظ إنما ترجع إلى مجرد المصاحبة التي حدثت بين فعل المتكلم ووجود اللفظ فهي نسبة مجازية.

8- لقد حاول بعض النحاة القدامى إلغاء نظرية العامل، وقد نجد ذلك صراحة عند ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إسقاط العامل، وكل ما يترتب عليه من حذف وتقدير واستتار، ومتعلقات بالجار والمجرور، وبأي التنازع والاشتغال، لكن دعوته هذه لم تلق تأييداً إلا عند أصحاب التيسير المعاصرين.

9- إن الاعتراضات على نظام العامل والعلامات الإعرابية في النحو العربي، والتشكيك في قيمتهما، لم يكن مصادفة من المحدثين وإنما استمدوا كل ذلك من أفكار ابن مضاء القرطبي، كما استند ابن مضاء نفسه إلى بعض آراء ابن جني وتوجيهها وفقاً لما يريد، كما استند آخرون في آرائهم في العلامة الإعرابية إلى قطرب.

10- رأى دعاة التجديد والتيسير من القدامى والمحدثين أن العامل هو سبب كل المشكلات النحوية المعقدة.

11- كان إبراهيم مصطفى أول المتأثرين بابن مضاء، وتابعه آخرون منهم: شوقي ضيف، ومهدي المخزومي، وعبد المتعال الصعيدي، وإبراهيم أنيس وحاول بعضهم تقديم بعض الآراء والأفكار بديلاً لنظرية العامل، لكن لم نجد في ذلك ما يمكن أن يرقى إلى مستوى النظرية العلمية، التي يمكن أن تعم وتسود في التأليف النحوي.

12- ولعل أبرز هذه الأفكار نظرية (تضافر القرائن)، وهي أفكار قديمة مستمدة من آراء الجرجاني في النظم، ويبدو أن تمام حسان الذي دعا إلى ذلك قد أخذ بآراء عبد القاهر الجرجاني.

13- يرى تمام حسان أن تضافر القرائن تغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة، وأن العامل في رأيه أنه جاء لتوضيح قرينة واحدة من ثماني قرائن لفظية، وهو قاصر في نظره عن تفسير الظواهر النحوية بالعلاقات السياقية، ولذا تراه لم يكن مطمئناً لنظرية العامل.

14- هنا من الدارسين المعاصرين الذين أيدوا نظرية العامل ودافعوا عنها، بل هاجموا (علمياً) ابن مضاء ومن تبعه من المتأخرين عرباً ومستشرقين.

15- إن الدرس النحوي لا يمكنه الاستغناء عن العامل لأنه أهم وأيسر وسيلة لتعليم النحو

16- لم يكن العامل سبباً في تعقيد النحو ، كما زعم بعضهم، ولا سيما العامل اللغوي الذي عرفه النحاة الأوائل، غير المتأثرين بالمنطق.

17- يقف البحث على نحاة رفضوا المغالاة في العامل والتعليل دون أن يلغوا إلى نظرية العامل أو يدعوا إلى إسقاطها.

18- لقد أثبتت أحدث نظرية لغوية (التوليدية) صحة ما ذهب إليه النحاة المتقدمون بشأن أهمية العامل ودوره في الوقوف على الحقائق اللغوية التي ينتظمها التركيب، وتحددها القواعد.

19- لقد ارتبطت نظرية العامل ارتباطاً مباشراً بظاهرة الإعراب . وكما أنه قد قام خلاف في العامل كان هناك خلاف في هذه الظاهرة (الإعراب) قديماً وحديثاً، والذي أعنيه هو أوجه الخلاف الحاصل بين القدماء من جهة، وموقف أصحاب التيسير ونتائجه من جهة أخرى.

20- جاء الإعراب في الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة، وغير ذلك من المعاني الوظيفية. إلا أن هناك خلاف في دلالة الإعراب على المعاني. يمكن الرجوع إلى هذا

الخلافاً عند كل من قطرب، وإبراهيم أنيس، وأمين الخولي، وفؤاد ترزي، وعبد القادر المغربي.....

21- تعرض البحث إلى موقف المستشرقين في قضية أصالة الإعراب في النحو العربي الذي انقسم بدوره إلى فريقين: الأول: المؤكد لأصالة الإعراب ومن هؤلاء: نولدكهوبرجشتراسر. والثاني المشكك في كون العربية الفصحى كانت معربة، ومن هؤلاء كارل فولزر. فالعربية في رأيه ليست لغة معربة، والإعراب ليس صفة من صفاتها، وخصيصة من خصائصها.

22- ذهب البعض الآخر منهم إلى أنّ التيسير يمكن في إلغاء الإعراب، وتسكين أواخر الكلمات، وحذف بعض الأبواب ودمج بعضها الآخر.

23- غير أنّ البعض الآخر من المحافظين، يرى عدم سلامة هذه الآراء، لذلك قاموا بردود تفنّد بعض النظريات الخاطئة، ممّا أثار حركة لغوية، حول تجديد النحو العربي وتيسيره، سواء في شكل مقالات وآراء نشرت في المجلات والصحف، اقتصرت على علاج بعض الموضوعات النحوية أم في شكل ملفات اشتملت على أغلب الموضوعات النحوية، ومهما اختلفت تلك الآراء فإنّها دليل على العناية التي أحيط بها النحو العربي

ومن خلال استقراء هذه المحاولات، التي دعت إلى تيسير النحو وتجديده على اختلاف مذاهبها، أي سواء التي ترى

التيسير في اختيار الأمثلة، أم في حذف بعض الموضوعات، أم في الاستغناء عن بعض الصيغ، أم في دمج بعض الأبواب، أم التي اكتفت بنعت قواعد العربية بالصعوبة والعسر... الخ.

تبين أن المشكلة لا تعود إلى اللغة العربية وقواعدها – وإن كان في القواعد بعض الصعوبة – وإنما تعود إلى صاحب اللغة نفسه الذي لم يتقن طرائق التدريس.

فالنحو العربي إذا ما قورن بغيره من العلوم الأخرى، كالرياضيات والفيزياء والكيمياء والفلسفة وغيرها من المواد التي يدرسها الطلاب فإنه لا يُعدُّ في مثل صعوبتها، وما يلقاه التلميذ من مشقة في تحصيلها.

فليس القواعد ترفاً عقلياً أو لغوياً، بل هي الضابط الماهر الذي يحفظ اللغة، ولكنه ضابط مرن، والإشكاليات ليست في النحو، الإشكالية في طرائق التدريس التي تركز على أصولية اللغة، وأصالتها وسموها اللساني الحضاري العصري، لتظل لغة عصر وحياة... ومن هنا أيضاً ضرورة أن يكون منهج تيسير قواعد اللغة منهجاً متكاملاً شاملاً كل الطرائق والأساليب، ملزماً الأمة جمعاء من أجل ثقافة لغوية عربية واحدة موحّدة

فتحصيل علم النحو والاستفادة منه، يتم بالممارسة ضمن النص أو الخطاب، لأنه وسيلة لغاية، فإذا وجدت الطرائق الكفيلة بتعليم هذه الوسيلة كما ينبغي وطبقناها تطبيقاً سليماً، من شأنه أن

يحببها لدارسيها وصلنا إلى غايتنا المرجوة، من تدريس علم النحو، وهي محاكاة كلام العرب الفصحاء دون خطأ.

فالضوابط والقواعد النحوية الموثقة في بطون الكتب القديمة، أو الحديثة الميسرة، لا يمكن أن يستفاد منها الفائدة المرجوة، ما لم تمارس يومياً في أثناء التكلم والإصغاء، وفي أثناء القراءة والكتابة، لأن انتحاء سمت كلام العرب يكتسب بالممارسة.

وقد اتضح لنا من خلال هذا البحث في تجواله بين محاولات نظرية العامل والتجديد والتيسير سواء التي تناولت الكتاب النحوي المدرسي في مختلف مراحل التعليم، أم التي تناولت بنظرياتها مادة النحو كلها، أنّ صعوبة تعلم النحو ذات جانبين:

أحدها: وجود صعوبة في بعض القواعد النحوية، مثل جمع التكسير وأوزانها المعقدة، والأشغال والتنازع وصورهما المختلفة.

لذا اقترحنا في خاتمة هذا البحث تيسير بعض القواعد التي اتسمت بالصعوبة، وكانت مدار جدل بين النحاة.

وثانيهما: يكمن في عدم الاهتمام بطرائق التدريس الحديثة لذا أكدنا في هذه الأطروحة ضرورة الاهتمام بها،

والاستفادة من - التقنية - الحديثة، لتدريس النحو في مدارسنا العربية، حتى تعود الفائدة من تعلمه على الدارس، لأن اللغة العربية حيّة قوية مرنة وطيّعة، وغنية بالاشتقاقات، وقادرة على التعبير عن مطالب وحاجات الحضارة، والدليل القوي على حيويتها وتجدها أنها ثبتت على مرّ السنين والقرون، ولم تندثر أو تنحصر كغيرها من اللغات التي كانت تجاورها قديماً كالسريانية والعبرية مثلاً...

وفي الأخير يمكن طرح سؤال: هل نجحت الآراء التي دعا إليها المجددون ومن قبلهم ابن مضاء، التي تناولها الفصل الأول والثاني من هذه الأطروحة؟.

والإجابة: أنه قد نجحت أغلب هذه الآراء والاقتراحات، في تقديم مناهج للنحو تكفل تخليصه -إلى حدّ ما - من آثار المنطق الصوري، فاختلف منه التعليل والمجادلات الفلسفية والافتراضات الذهنية، إلى غير ذلك من الشوائب غير أن هذا النجاح في هذا الميدان تحقق على المستوى النظري، أو مستوالبحث دون الجانب التطبيقي.

وبهذا تبقى الإشكالية في إمكانية الاستفادة من هذه الاقتراحات النظرية من الناحية التطبيقية، حتى يظهر نجاحها كاملاً في الكتب التي يُدرّسُ النحو من خلالها، وبخاصّة كتب المراحل المتقدمة كالجامعات.

إذ الطالب ما زال يدرس العوامل النحوية، ويقيس بعضها على بعض، ويقيم بعض تقسيمات النحو على أساس فكرة العمل، ويقيس المعتل على الصحيح، وتعدد أوزان الفعل الثلاثي ومصادره، وصيغ جموع التكسير، وتعدد الأوجه الإعرابية وصور التنازع والاشتغال، إلى غير ذلك مما نلحظه بوضوح في برامج النحو المقرر تدريسها في الجامعات.

والله أسأل أن يجعلني من الصائبين، من خدم التراث الخالد، وما توفيقني إلّ بالله العليم الحكيم.

قائمة المصادر والمراجع:

1. - القرآن الكريم برواية ورش عن الإمام نافع بالرسم العثماني م العثماني. دار القبس للطباعة والتوزيع دمشق - سوريا.
2. - ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، رسالة دكتوراه الدرجة الثالثة من إعداد: بكري عبد الكريم عام 1982م.
3. - الاتجاهات الحديثة في النحو. محمد أحمد برانق، دار المعارف بمصر د-ت.
4. - إحصاء العلوم: الفارابي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937م.
5. - إحياء النحو. إبراهيم مصطفى، ط 2 دار الكتاب الإسلامي . 1413 هـ -1992م. القاهرة.
6. - إرتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى، مكتبة المدني
7. - آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث. خليل أحمد عميرة، ط1. دار الشرق عمان 1409 هـ 1989م.

8. - آراء وأحاديث في اللغة والأدب. ساطع الحصري، ط 1. دار العلم للملايين بيروت لبنان 1958م.
9. أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لأبن الأنباري نوري حسن حامد المسالتي ط/1 دار ابن حزم 1431هـ 2010م بيروت لبنان.
10. - أسرار العربية. الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. تحقيق محمد حسين شمس الدين - بيروت- دار الكتب العلمية 1997م.
11. أسلوب التعليل في اللغة العربية. أحمد خضير عباس، دار الكتب العلمية ط/1 2007م بيروت لبنان.
12. - أشاتات مجتمعات في اللغة والأدب. عباس محمود العقاد. دار المعارف بمصر 197
13. - الأصول. تمام حسان. ط1. دار الثقافة. الدار البيضاء 1401 هـ - 1981م. المغرب.
14. - أصول التفكير النحوي. علي أبو المكارم. منشورات الجامعة الليبية 1393هـ - 1973م.

15. - الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج -
تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة -
بيروت ط1 - 1958م.
16. أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د/ محمد
سالم صالح، ط/2 دار السلام القاهرة، 1430هـ، 2009م
17. - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي
ابن مضاء. محمد عيد. عالم الكتب ط4. القاهرة
1410هـ - 1989م.
18. - أصول النحو العربي. محمد خير الحلواني.
الناشر الأطلس، مطبعة إفريقيقا الشرق. الدار البيضاء. د-
ت.
19. أصول النحو في ضوء مذهب ابن مضاء
القرطبي، د/ بكري عبدالكريم، دار الكتاب الحديث ط/1
1999م.
20. - الإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين -
مصطفى عبد العزيز السنجرجي - رسالة ماجستير غير
منشورة. كلية دار العلوم. القاهرة.
21. - الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم
للملايين، الطبعة الخامسة - بيروت 1980م.

22. - الأعمال الكاملة. ساطع الحصري، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت لبنان 1976م.
23. - أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة. رشاد الحمزاوي - دار الغرب الإسلامي - ط1 - 1988م بيروت - لبنان.
24. - الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة. للأنباري. تحقيق سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية 1377هـ - 1957م.
25. - الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، 1939م.
26. - الإنصاف في مسائل الخلاف. عبدالرحمان الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت المكتبة العصرية - 1414هـ - 1993م.
27. - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام الأنصاري. تحقيق عبد المتعال الصعيدي. مطبعة الآداب القاهرة د.ت.
28. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي. تحقيق حسن الشاذلي، دار التأليف مصر 1969م.

29. - الإيضاح في علل النحو. للزجاجي تحقيق مازن الوعر. دار النفائس ط5 بيروت 1986م.
30. - إيضاح قواعد اللغة العربية للمدارس الثانوية محمود محمد حمزة. المطبعة الرحمانية 1348هـ - 1929م مصر.
31. - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل بن محمد أمين ، عني بتصحيحه وطبعه المعلم: رفعت بيلكة الكليسي، منشورات مكتبة المثني - بغداد.
32. - البحث اللغوي عند العرب. أحمد مختار عمر. عالم الكتب ط6 1988م.
33. - البسيط في شرح جمل الزجاجي - لأبن أبي الربيع - دار الغرب الإسلامي بيروت 1986م.
34. - بغية الوعاة. للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - 2ج- بيروت- المكتبة العصرية - 1964م.
35. - البلاغة العصرية واللغة العربية. سلامة موسى. دار سلامة موسى للنشر 1964م القاهرة.

36. - تاريخ الأدب العربي. كارل بروكلمان. ترجمة -
رمضان عبد التواب ط 2 - 6 ج - القاهرة- دار
المعارف- د-ت.
37. - تاريخ التعليم في عصر محمد علي. أحمد
غزت عبدالكريم، مكتبة النهضة المصرية 1938م.
38. - تاريخ الشعوب الإسلامية: كارل بروكلمان،
ترجمة د/ محمد أبو ريدة، 1957م.
39. - تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون: د/
عمر فروخ، دار العلم للملايين، ط/ 3 - بيروت،
1981م.
40. - تاريخ الفلسفة في الإسلام. ت - ج دي بور.
نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة. ط5. مكتبة
النهضة المصرية. القاهرة.
41. تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، د/
محمد المختار ولد ابّاه ط/2 دار الكتب العلمية 1429هـ -
2008م بيروت لبنان.
42. - تاريخ النحو وأصول النحو بين البصرة والكوفة
- د/ عبد الحميد طلبة

43. - **تجديد النحو**. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ط3.1992م.
44. - **تحرير النحو العربي**. أحمد برانق وآخرون. دار المعارف بمصر 1958م.
45. - **التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية**. رفاعة رافع الطهطاوي 1286هـ القاهرة.
46. - **تخليص الإبريز في تخليص باريز**. رفاعة رافع الطهطاوي تحقيق وتعليق مهدي علام وأحمد أحمد بدوي وأنور لوقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1985م القاهرة.
47. - **تراجم مصرية وغربية**. محمد حسين هيكل. مطبعة مصر د-ت.
48. - **تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي** - د/السيد أحمد علي - ط1 - 1991م - دار الثقافة العربية القاهرة.
49. - **التصريح على التوضيح**: خالد الأزهرى، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1358هـ .
50. - **التطبيق النحوي**: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية 1993م، الإسكندرية.

51. التطور اللغوي التاريخي. إبراهيم السامرائي، دار الأندلس بيروت.
52. - التطور النحوي للغة العربية: برجسراسر، أخرجه وعلق عليه رمضان عبد التواب، ط/3، الناشر مكتبة الخانجي، بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض 1402هـ - 1982م.
53. - تفصيل العوامل في نتائج.....
54. التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث. خالد بن سليمان بن مهنا الكندي. ط/2 دار المسيرة عمان الأردن 2009م.
55. تعليم اللغة العربية. حسين سليمان قورة، ط/1. 1969م دار المعارف بمصر.
56. تهذيب التوضيح. محمد سالم علي وأحمد مصطفى المراغي. ط/1. مطبعة السعادة 1911م
57. تهذيب النحو. عبد الحميد طلب. دار الطباعة القومية. القاهرة. د- ت.
58. التصريح على التوضيح - خالد الأزهرى - مطبعة عيسى البابي الحلبي 1358هـ.

59. **التطبيق النحوي**. عبده الراجحي - دار المعرفة الجامعية 1993م الإسكندرية.
60. **التطور النحوي للغة العربية** - برجشتراسر. أخرجه رمضان عبد التواب. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض 1402هـ - 1982م.
61. **تفسير النسفي** لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، دار الكتاب العربي 1402هـ - 1983م بيروت لبنان.
62. **تقويم الفكر النحوي**. علي أبو المكارم. دار الثقافة بيروت لبنان. دت.
63. **التعريفات**. علي بن محمد الجرجاني - تحقيق إبراهيم الأبياري ط2 - بيروت - دار الكتاب العربي - 1413هـ - 1992م.
64. **تيسير العربية بين القديم والحديث** - الدكتور عبدالكريم خليفة ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني - ط1 1986م - مطابع الجمعية العلمية الملكية - عمان - الأردن.
65. **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً**. شوقي ضيف. دار المعارف بمصر ط3 - 1992م.

66. **تيسير النحو**. سهر محمد خليفة. ط2. 1991م
القاهرة.
67. **تيسير النحو**. عبدالعزيز القوصي وآخرون. دار
الكتب الإسلامية ط1 1368 هـ 1949م مصر.
68. **تيسير النحو وبحوث أخرى** د/ خديجة الحديثي
منشورات المجمع العلمي. مطبعة المجمع العلمي بغداد.
1428 هـ - 2007م.
69. **جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري** -
د/ يوسف أحمد المطوع - مطبعة حكومة الكويت
1976م.
70. **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**: الشيخ
محمد الخضري - مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
71. **حاضر اللغة العربية في الشام**. سعيد الأفغاني.
مطبعة الحياة القاهرة. د - ت.
72. **الحذف والتقدير في النحو العربي** - د/ علي أبو
المكارم - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة
القاهرة - كلية دار العلوم 1964م.
73. **حقيقة الإعلال والإعراب**. راسم الطحّان - ط1،
1990م ألمانيا.

74. الخصائص لابن جنّي تحقيق محمد علي النجار.
ط2 بيروت د - ت.
75. الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير
الحديثة أ.د/ حسن منديل العكيلي ط 1 عمّان الأردن
2007م. دار الضياء للنشر والتوزيع.
76. خلاصة الأزهرية في القواعد النحوية - عبد
الخالق بن حجاج بدر الشبراوي - مطبعة السعادة - ط3
- 1330هـ - 1912م.
77. الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه - د/
مهدي المخزومي - دار الرائد العربي - بيروت
1968م.
78. دراسات في فقه اللغة. صبحي الصالح - دار
العلم بيروت ط12، 1989م، لبنان.
79. دراسات في العربية وتاريخها. محمد لخضر
حسين - المكتب الإسلامي ومكتبة الفتح ط2 1380هـ -
1960م.
80. دراسات في اللغة والنحو العربي. حسن عون.
معهد البحوث والدراسات العربية 1969م.

81. الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري –
بغداد – 1971م.
82. دراسات نقدية في النحو العربي. عبدالرحمن
محمد أيوب. الناشر مكتبة الأنجلو المصرية. 1957م.
83. الدرر اللوامع على همع الهوامع – أحمد بن
الأمين الشنقيطي – دار المعرفة للطباعة والنشر، ط2 –
بيروت 1393هـ - 1973م.
84. دروس في أصول النظرية النحوية العربية من
السمات إلى المقولات أو لولبية الوسم الموضوعي
المنصف عاشور مركز النشر الجامعي تونس 2005م.
85. الدرس النحوي في القرن العشرين. عبد الله أحمد
جاد الكريم، مكتبة الآداب القاهرة 2004م.
86. الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية.
حفني ناصف وآخرون. المطبعة الأميرية ببولاق القاهرة
1321هـ - 1903م.
87. دلائل الإعجاز – عبد القاهر الجرجاني – ط2 –
مطبعة المنار 1331هـ.
88. ديوان الحماسة – لأبي تمام. شرح التبريزي. ط1
دار القلم بيروت. لبنان د – ت.

89. ديوان النابغة الذبياني. تحقيق الفاضل محمد الطاهر بن عاشور. الشركة التونسية للتوزيع 1406هـ — 1986م.
90. الرد على النحاة — ابن مضاء — تحقيق إبراهيم البنا.
91. الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي. تحقيق شوقي ضيف. ط3. دار الاعتصام 1399هـ — 1979م. القاهرة.
92. الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه — د/ مازن المبارك — دار الكتاب اللبناني — بيروت 1974م.
93. سيبويه إمام النحاة — د/ علي النجدي ناصف — مطبعة لجنة البيان العربي — القاهرة — 1953م.
94. شذور الذهب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية 1409هـ صيدا بيروت.
95. شرح التصريح على توضيح ابن هشام الأنصاري. للشيخ خالد الأزهرري — دار إحياء الكتب العربية — عيسى البابي الحلبي. القاهرة د.ت.

96. شرح ديوان حسان بن ثابت. عبد الرحمن البرقوني. دار الكتاب العربي. 1410هـ - 1990م بيروت - لبنان.

97. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب. تحقيق يوسف حسن عمر - منشورات جامعة بنغازي 1973م. الجماهيرية الليبية.

98. شرح القصيدة الكافية في التصريف للسيوطي، حققه وقدم له وعلق عليه ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية 1409هـ - 1989م. دمشق.

99. شرح الكافية - لرضي الدين الأستر باذي - دار الكتب العلمية- ط 2 - بيروت 1399هـ - 1979م.

100. شرح اللمع - ابن برهان العكبري. تحقيق د/ فايز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - ط 1 - الكويت 1404هـ - 1984م.

101. شرح المفصل لابن يعيش موفق الدين أبو البقاء يعش بن علي الموصلي - عالم الكتب - بيروت - مكتبة المتنبي - القاهرة.

102. الصاحب في فقه اللغة وسنن العربية وكلامها، أحمد بن فارس، مطبعة المؤيد، 1910م..

103. ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفة الكلام على أوضح ابن هشام. محمد عبدالعزيز النجار. ط1 مطبعة الفجالة الجديدة 1389هـ — 1969م. القاهرة.

104. طبقات النحويين واللغويين — للزيدي — دار المعارف — القاهرة 1984م.

105. الطريق في علم التصريف. عبد الله محمد الأسطي — كلية الدعوة الإسلامية 1992م الجماهيرية الليبية العظمى.

106. ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. — د/ أحمد سليمان ياقوت — دار المعرفة الجامعية — الإسكندرية.

107. ظهر الإسلام — أحمد أمين — مكتبة النهضة المصرية — القاهرة 1955م.

108. ظواهر قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين. البدر اوي زهران ط3. 1993م — دار المعارف بمصر.

109. عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني — د/ البدر اوي زهران — دار المعارف القاهرة 1979م.

110. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي - د.ت - عمان - دار الفكر.
111. عبدالله فكري عصره حياته آدابه. عبد الغني حسن ط. 1946م مصطفى البابي الحلبي. القاهرة.
112. العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب. يوهان فك، ترجمة رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي 1400هـ - 1980م. مصر.
113. العربية الفصحى الحديثة بحوث في تطور الألفاظ والأساليب جارو سلاف ستتكيفيتش. ترجمة وتعليق محمد حسن عبد العزيز. دار النمر للطباعة 1405 هـ - 1985م.
114. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. محمد حماسة عبد اللطيف. دار الفكر العربي القاهرة د- ت.
115. العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري. الدكتور حميد الفتلي ط 1 2011 لبنان.
116. علوم اللغة- د/ عوض بن حمد القوزي.

117. **العوامل المائة النحوية** – الشيخ عبد القاهر الجرجاني – تحقيق د/ البدر اوي زهران.
118. **العوامل النحوية للجرجاني "بين النظرية والتطبيق"** تحقيق وشرح الدكتور محسن محمد قطب معالي مؤسّسة حورس الدولية للنشر والتوزيع الإسكندرية طبعة 2009م.
119. **فقه اللغة**، علي عبد الواحد وافي. دار النهضة مصر، ط/7، 1393هـ القاهرة.
120. **فقه اللغة المقارن**.
121. **في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية**. عبد الوارث مبروك سعيد. ط1. دار القلم 1985م. الكويت.
122. **في أصول اللغة والنحو** – د/ فؤاد حنا ترزي – مطبعة دار الكتب – بيروت 1969م.
123. **في سبيل تيسير العربية وتحديثها** – د/ فؤاد حنا ترزي
124. **في قواعد العربية**. أحمد علم الدين الجندي، الناشر مكتبة الشباب 1981م. القاهرة.
125. **في اللغة والأدب** – د/ إبراهيم بيومي.

126. **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث.** مهدي المخزومي ط3. - 1985م. لبنان.
127. **في نقد النحو العربي.** صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع الفجالة 1988م.
128. **قضايا ومشكلات لغوية.** أحمد عبد الغفور عطار ط1. الناشر تهامة المملكة العربية السعودية. 1402هـ - 1986م. جدة.
129. **قطر الندى وبل الصدى.** لابن هشام الأنصاري . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط11. مطبعة السعادة 1383هـ - 1963م.
130. **قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الابتدائية.** إبراهيم مصطفى وآخرون ط2 1360هـ - 1941م. المطبعة الأميرية ببولاق القاهرة.
131. **القواعد النحوية مادتها وطريقتها.** عبد الحميد حسن - ط2 مكتبة الأنجلو المصرية 1953م. القاهرة.
132. **الكامل في قواعد اللغة العربية نحوها وصرفها.** أحمد زكي صفوت ط4. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده 1383هـ - 1983م. مصر.

133. الكتاب لسبويه. تحقيق عبد السلام محمد هارون.
عالم الكتب بيروت د-ت.

134. الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في
وجوه التأويل. لجار الله الزمخشري. دار المعرفة.
بيروت لبنان. د-ت.

135. لسان العرب - ابن منظور - دار صادر - ط 1 -
بيروت 1300هـ.

136. اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة
- أ - صالح بلعيد - ديوان المطبوعات الجامعية -
الجزائر 1995م.

137. اللغة بين العيارية والوصفية - تمام حسان -
الشركة المتحدة - دار الثقافة - مطبعة النجاح الجديدة -
الدار البيضاء - 1400هـ - 1980م.

138. اللغة: فنديس - تعريب عبد الحميد الدواخلي،
محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة
البيان العربي 1950م.

139. اللغة العربية المعاصرة - د/ محمد كامل حسين -
دار المعارف للطبع والنشر 1976م - القاهرة.

140. اللغة العربية معناها ومبناها. الدار البضاء. دار الثقافة - 1994م
141. اللغة والنحو بين القديم والحديث - عباس حسن - دار المعارف بمصر - ط2 - القاهرة - 1971م.
142. المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية المعاصرة. مصطفى جواد ط2. مطبعة العاني بغداد. 1385هـ - 1965م.
143. مثلثات قطرب. تحقيق رضا السنوسي. الدار العربي للكتاب ليبيا- تونس د-ت.
144. مجالس ثعلب - تحقيق أ. عبدالسلام هارون - القاهرة.
145. مختار القاموس. للطاهر الزاوي، الدار العربية للكتاب "1389-1390"هـ، 1980 - 1981م'
146. المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية - د/ عبد المجيد عابدين - ط1 - 1951م - مطبعة الشبكتشي مصر.
147. مدرسة البصرة النحوية - د/ عبد الرحمن السيد - دار المعارف - القاهرة 1968م.

148. مدرسة الكوفة - د/ مهدي المخزومي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر - ط2 - 1958م.
149. مسائل خلافية في النحو - أبو البقاء العكبري عبدالله بن الحسن - تحقيق د/محمد خير الحلواني-دمشق - دار المأمون - ط3 - د-ت.
150. مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء د/ فخر الدين قباوة ط/1 1424هـ - 2003م دار الفكر بدمشق.
151. مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984م. ط/1 2008م عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع أربد الأردن.
152. المفتاح لتعريب النحو. محمد الكسار.
153. المفضليات للمفضل الضبي. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. ط7. دار المعارف بمصر د-ت.
154. المقتضب للمبرّد. تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب. بيروت د-ت.
155. مقدمة ابن خلدون . أبو زيد عبدالرحمن بن خلدون. د-ط - بيروت- دار ومكتبة الهلال- 1996م.

156. معاني القرآن للفراء - عالم الكتب، ط2 - بيروت 1980م.
157. معجم الأدباء - ياقوت الحموي - دار الفكر ط3- 1400هـ- 1980م.
158. معجم ألفاظ القرآن. مجمع اللغة العربية بالقاهرة - 1409هـ - 1989م. مصر.
159. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. محمد فؤاد عبد الباقي - دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان د-ت.
160. المعجم الوسيط. لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى وآخرون. د-ت.
161. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الشام للتراث، بيروت - لبنان. د-ت.
162. من أسرار اللغة. إبراهيم أنيس ط7 - القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية. 1994م.
163. من أصول التحويل في نحو العربية - د/ ممدوح عبد الرحمن

164. مناهج البحث في اللغة . تمام حسان. - الدار البيضاء - دار الثقافة 1400 هـ - 1979 م.
165. من تاريخ النحو العربي. د/ مجدي محمد حسين، مؤسسة حورس الدولية الإسكندرية 2010 م.
166. المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي. عفيف دمشقية ط1. معهد الإنماء العربي 1978 م بيروت.
167. من قضايا اللغة والنحو علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر 1376 هـ - 1957 م الفجالة.
168. الموجز في قواعد اللغة العربية. سعيد الأفغاني ط3. دار الفكر 1401 هـ - 1981 م.
169. الموجه الفني. عبد العليم إبراهيم ط2. دار المعارف بمصر 1965 م.
170. الموطأ للإمام مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. طبع ونشر وتوزيع دار الحديث ط2. 1413 هـ - 1993 م القاهرة.
171. الميسر في النحو والصرف. محمد عبد الحميد سعد وآخرون ط1. مطبعة السعادة 1973 م القاهرة.

172. نتائج الأفكار نشر إظهار الأسرار. محمد حمزة الأظهوي. تحقيق إبراهيم عمر سليمان. منشورات كلية الدعوة ولجنة الحفاظ على التراث. ط1. 1992م. طرابلس الجماهيرية الليبية.
173. النحو الإعدادي. عبد اللطيف بنخيدة. دار الكتب العربية 1963م الرباط.
174. النحو بين مؤيديه ومعارضيه - محمد هاشم عبد الدائم
175. النحو الجديد للشيخ عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر 1948م القاهرة.
176. النحو العربي بين الأصالة والتجديد د/ عبدالمجيد عيساني ط 1. دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان. 1429هـ - 2008م.
177. نحو عربية ميسرة. أنيس فريحة. دار الثقافة بيروت. د-ت.
178. النحو العربي. عبد العزيز عبدالمجيد وآخرون. دار المعارف بمصر 1372هـ 1952م.
179. النحو العربي والدرس الحديث عبده الراجحي. دار النهضة العربية. 1979م.

180. نحو الفعل، أحمد عبد الستار الجواري. مطبعة
المجمع العلمي العراقي 1394هـ.
181. النحو في إظهاره الصحيح. يوسف الحمادي،
الناشر مكتبة مصر-ت.
182. النحو المبسط أميرة علي توفيق. ط2. مطبعة
السعادة 1972م القاهرة.
183. النحو المصنّف محمد عيد، دار الشباب 1994م.
القاهرة.
184. النحو المعقول. محمد كامل حسن. 1972م.
القاهرة
185. النحو المنهجي - محمد برناق
186. النحو الموضح. عبد اللطيف بنحيدة. مكتبة السلام.
1963م.
187. النحو الواضح عبد الجارم ومصطفى أمين. دار
المعارف 1956م. مصر.
188. النحو الوافي. عباس حسن ط3 دار المعارف
بمصر 1980م.

189. النحو والشكل والصرف إبراهيم حركات. دار
السلامي. 1958م
190. النحو الوظيفي. عبد العليم إبراهيم ط4. دار
المعارف بمصر د-ت.
191. نحو وعي لغوي. مازن المبارك. مؤسسة الرسالة
1399هـ - 1979م بيروت.
192. النحو النموذجي. محمد بن شريفة وآخرون. دار
الكتب العربية بالرباط 1963م.
193. النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. محمد أحمد
عرفه. مطبعة السعادة مصر د-ت.
194. النزعة المنطقية في النحو العربي - الدكتور
فتحي الدجنى - وكالة المطبوعات - ط1 - الكويت
1982م.
195. نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها. الأب
أنساس ماري الكرمل. مكتبة الثقافة الدينية. د-ت.
196. نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب
الإسلامي 1993م بيروت لبنان.
197. نظرية ابن مضاء في تيسير النحو وأثرها في
المعاصرين المصريين - أميرة علي توفيق - رسالة

ماجستير غير منشورة - جامعة القاهرة - كلية الآداب
1966م.

198. نظرية العامل في النحو العربي " دراسة تأصيلية
وتركيبية د/ مصطفى بن حمزة مطبعة النجاح الدار
البيضاء ط/1 2004 /2005م.

199. نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً وليد
عاطف الأنصاري جامعة اليرموك دائرة اللغة العربية.
الدراسات العليا رسالة ماجستير 1408هـ -1988م.

200. نظرية العامل وأثرها في النحو العربي. الدكتور
مفرح السيد سعفان كلية الآداب - جامعة المنوفية
جمهورية مصر العربية الطبعة الأولى 2009م.

201. نظرية النحو العربي القديم. د/ كمال شاهين ط/1
2002م دار الفكر العربي القاهرة.

202. النقود على تفاصيل عقود كتاب إحياء النحو.
لموسى جار الله الروسي 1938م. القاهرة.

203. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - جلال
الدين السيوطي. تحقيق عبد المتعال سالم مكرم. دار
البحوث العلمية. ط1 1400هـ -1980م. الكويت.

204. الوسيلة الأدبية إلى علوم العربية. حسين المرصفي. تحقيق عبدالعزيز الدسوقي. الهيئة المصرية العامة للكتاب 1982م القاهرة.

205. الدوريات

206. سجل ندوة الجزائر، للاتحاد المجالس العلمية العربية لعام 1974م

207. سيبويه والمدارس الأندلسية المغربية في النحو. مقالة على الآلة الكاتبة. أقيمت بجامعة شيراز بإيران في 1974م.

208. قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الدورة 11. يناير 1945م. الهيئة العامة لشؤون المطبع الأميرية.

209. قرارات المؤتمر الثقافي الأول في اللغة والقواعد. على الآلة الكاتبة. ندوة الجزائر 1976م.

210. قرارات مؤتمر المجمع، لسنة 1979م الدورة 45. 1411هـ-1979م الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة.

211. مجلة بحوث مركز الدراسات الوحدة العربية ط1. أبريل 1984م.

212. مجلة الرسالة - 1937م القاهرة.
213. مجلة الفكر العربي معهد الإنماء العربي بيروت
الأعداد: (60) جوان 1990م. و(61) سبتمبر 1990
(75) ديسمبر 1994م.
214. مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول. مجلد 7.
جويليا 1944م.
215. مجلة كلية الشريعة واللغة العربية، جامعة محمد
بن سعود الإسلامية. العدد 2 رجب 1401هـ أبها.
216. مجلة كلية اللغة العربية. جامعة محمد بن سعود
الإسلامية. العدد 1. 1397هـ - 1977م، والعدد 6
1976م الرياض.
217. مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مجلد 33
الجزء: 1. 1957م.
218. مجلة مجمع فؤاد الأول مجلد 6 المطبعة الأميرية
1951م. القاهرة.
219. مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة.
220. مجلة المقتطف. مجلد 29. الجزء 4، 6 و15
محرم 1322هـ - أبريل نيسان 1905م.

221. مجلة الهلال. جويليا 1926م أوت 1938م
222. مجموعة القرارات العلمية في 50 عاماً. 1404هـ-
1984م. أخرجها وجمعها محمد شوقي أمين وإبراهيم
الترزي. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة.
223. النحو العربي ومنطق أرسطو الحاج عبدالرحمن
صالح أول صياغة للتراكيب العربية. مجلة كلية الآداب
العدد الأول جامعة الجزائر 1970م.
224. نظرية العامل العربي، الحاج عبدالرحمن صالح.
ندوة اللغويات الحسابية العربية، الجمعية المصرية
للحاسب الآلي 1992م القاهرة

المراجع الأجنبية

--Les origines de la Grammaire Arabe. M.G.Carter.revue
des études Islamique (40). Paris 1972.

--la Logique d'Ibn al – muqaffa,et Les Origines de la
Grammaire Arabe. Etudes de lin gustique arabe Gérard
Troupeau. Arabica Lein den. Juin septembre 1981.

فهرس الموضوعات

مقدّمة :

تمهيد: أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي. (1- 45)

- 3 أثر التيارات الفكرية المتباينة في البصرة.
- 8 الرأي الأول: المثبتون.
- 21 الرأي الثاني: المنكرون.
- 27 الرأي الثالث: القائل بالتأثير مع ثبوت الأصالة.
- 36 1 - في القديم:
- 38 2 - في الحديث:

الفصل الأول:

في تاريخ العامل ونشأته: (46-140)

- 47 **المبحث الأول:** علاقة العامل النحوي بالعلل النحوية.
- 53 **المبحث الثاني:** نشأة العامل ومفهومه:
- 60 تعريف العامل.
- 75 أقسام العامل.

81 العوامل اللفظية

82 عوامل لفظية سماعية.

92 عوامل لفظية قياسية:

95 العوامل المعنوية:

102 **المبحث الثالث: حقيقة العامل.**

الفصل الثاني:

دعوة ابن مضاء وأثرها في النحاة المعاصرين. (141 – 227)

142 **المبحث الأول:** نظرية العامل والنحاة المحدثون.

159 **المبحث الثاني:** محاولة ابن مضاء وقيمتها العلمية.

المبحث الثالث: في نظرية العامل.

167 المعارضون للعامل والداعون إلى إبعاده.

172 المؤيدون للعامل والداعون إلى إبقائه.

176 أولاً: آراء الفريقين:

192 ثانياً: دعوة دعاة التجديد إلى إلغاء العامل.

193 **ثالثاً: اتهام في غير محلّه:**

194 **رابعاً: اتفاق الفريقين بوجود الحركات الإعرابية.**

المبحث الرابع:

195 **الأسس التي وضعها المجددون بديلاً لنظرية العامل.**

المبحث الخامس:

220 **تصنيف جديد في ضوء دعوة ابن مضاء.**

الفصل الثالث

(228 - 275) **أصالة إعراب في العربية.**

229 **المبحث الأول: في الإعراب.**

230 **أولاً: تعريف الإعراب لغة واصطلاحاً.**

233 **ثانياً: أصالة الإعراب في العربية.**

235 **الدعوة إلى إلغاء الإعراب.**

238 **الرأي الأول:**

238 **الرأي الثاني.**

المبحث الثاني: الدعوة إلى مرونة حركات الإعراب. 250

المبحث الثالث: تقويم الآراء السابقة. 262

الفصل الرابع:

المجددون وتيسير النحو العربي. (276 - 383)

المبحث الأول: دعوة إلى تيسير الأسماء. 278

- توحيد الضمير في الجمع والمثنى بنوعيهما. 278
- المطالبة بنصب جمع المؤنث السالم بالفتحة. 281
- جمع المذكر السالم. 284
- جمع المكسر. 289
- رفع الإسم والخبر دائماً حتى مع النواسخ. 293

التطبيق الأول: 300

التطبيق الثاني: 302

التطبيق الثالث: 304

- الدعوة إلى صرف الممنوع مع التنوين 307
- نصب المنادى. 314
- الأسماء الخمسة 321

- 324 - إلغاء تعدد أحكام العدد.
- 326 - مسائل متفرقة.
- 326 - المقصور والمنقوص.
- 327 - تغيير حكم نائب الفاعل
- 328 - الواو الداخلة على المحذر منه.
- 328 - كلا وكتنا.
- 330 - أي.

المبحث الثاني:

- 333 الدعوة إلى توحيد أوزان الفعل الثلاثي.
- 340 - المطاوعة.
- 343 - الأفعال الخمسة.
- 343 - تعدّي الفعل ولزومه.
- 344 - المضارع متعدّي الآخر.
- 346 - نون الوقاية.
- 347 - أسماء الأفعال.
- 347 - ما الحجازية التي تعمل عمل ليس

348 - المعطوف.

348 - السين التي تبطل عمل أن الناصبة.

المبحث الثالث:

إقتراحات جديدة نزع أنها تيسر بعض القواعد النحوية: 354

354 أولاً: حركات الإعراب.

355 ثانياً: حذف العامل في المبتدأ والخبر.

356 ثالثاً: جواز تقديم الفاعل على فعله.

364 رابعاً: تيسير باب الاشتغال:

369 - واجب النصب.

369 - ترجيح النصب.

370 - وجوب الرفع.

371 - استواء الرفع والنصب.

372 - ترجيح الرفع.

374

خامسا: تيسير باب التنازع:

(392 -384)

خاتمة.

(430 – 392)

قائمة المصادر والمراجع.